

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة -
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
القسم: علم الاجتماع



الموضوع:

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث تخصص علم الاجتماع الانحراف والجريمة

عوامل الهجرة غير الشرعية لدى فئة الإناث في المجتمع الجزائري
دراسة حالة للحراقات.

إعداد الطالبة:

آسيا برغوتي

إشراف:

أ.د/ فاطمة مساني

مشرف مساعد:

أ.د/ زهرة شوشان

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
زعاف خالد	أستاذ تعليم عالي	جامعة البويرة	رئيسا
فاطمة مساني	أستاذ تعليم عالي	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
زهرة شوشان	أستاذ تعليم عالي	جامعة البويرة	مشرفا مساعدا
قواجلية أمال	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	عضوا مناقشا
معطاوي موسى	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	عضوا مناقشا
العابد عبد اللطيف	أستاذ محاضر أ	جامعة الطارف	عضوا مناقشا
يونس سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة الطارف	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

الملخصات

عوامل الهجرة غير الشرعية لدى فئة الإناث في المجتمع الجزائري

- دراسة حالة للحراقات -

ملخص:

إن الهجرة غير الشرعية تعد ظاهرة عالمية إنتشرت بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة خاصة مع التطورات التكنولوجية والعولمة، حيث أنتجت هذه التطورات تغيرات في العديد من الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وحتى الثقافية وأفرزت بدورها مؤشرات جديدة كالبطالة والفقر واللامن، مما أدى إلى زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين من البلدان الغير مستقرة اقتصاديا أو أمنيا وغيرها من المجالات الأخرى باتجاه الدول الصناعية والأكثر أمنا.

والجزائر تعتبر من الدول التي عرفت الهجرة غير الشرعية منذ فترة الاستعمار وحتى بعد الاستقلال كما كانت سابقا في صورة لم الشمل الأسري والعائلي، وتطورت مع مرور السنوات، أين زادت مخاطرها وتداعياتها، حيث لم تعد منحصرة في الشباب بل شملت تقريبا كل فئات المجتمع فلم يسلم منها الأطفال القصر والرضع وحتى العائلات، وكان لظهور المرأة أو الفتاة الجزائرية ضمن مشروع الهجرة غير الشرعية، وذلك بعد التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، والتي ساهمت في وجود تغيرات في قيم المجتمع والأنظمة الاجتماعية والبناء الاجتماعي ككل وحتى في الأدوار بين الجنسين، حتى مكانة المرأة تغيرت ضمن تلك التحولات وساهمت في ظهورها بهذه الصورة الجديدة وهي تحديها للظروف عن طريق الهجرة غير الشرعية، ومن هذا المنطلق كانت دراستنا كمحاولة لفهم دوافع المرأة الجزائرية للهجرة غير الشرعية وطرحنا الإشكالية التي تمحورت حول الأسباب والدوافع التي ساهمت في اتخاذ الهجرة غير الشرعية عند المرأة الجزائرية كسبيل للبحث عن حياة أفضل ومكانة جديدة لها.

وللإجابة عن هذه المشكلة البحثية اعتمدنا على المنهج الوصفي لمعرفة وفهم واقع الهجرة غير الشرعية عند المرأة بصورة أعمق، كما استخدمنا أهم التقنيات التي ساعدتنا في الإقتراب أكثر من واقع المرأة الجزائرية، حيث كانت المقابلة مع الحراقات اللاتي لهن تجربة الحرق. إذ ساعدتنا هذه المقابلات كثيرا في الاقتراب من فهم الظروف المحيطة بالمرأة الجزائرية والدوافع الكامنة وراء اتخاذها هذا الطريق المليء بالمخاطر وتحديها ورفضها لظروفها الصعبة والاقتناع بفكرة الهجرة غير الشرعية.

وفي الأخير تم التوصل من خلال الدراسة إلى أن المرأة الجزائرية وعلى ضوء التغيرات والتحولات وجدت في ظروف قاسية وأهمها الوضع الاقتصادي وما عاشته من الفقر والحرمان المادي وضعف

المستوى المعيشي والبطالة، فهذا الوضع يسيطر على أغلب الأسر الجزائرية وأثر على وضع المرأة ومكانتها التي جعلتها تتقاسم الدور مع الرجل سواء كان والدها أو زوجها في البحث عن تحسين الوضع المادي والإنفاق وتوفير ما تحتاجه الأسرة. ومن جانب آخر المحيط الأسري الذي قد يكون مشجع للهجرة غير الشرعية، حيث يظهر ذلك في نشأة الفتاة داخل المحيط العائلي والذي يضم طبيعة العلاقات والروابط العائلية والتضامن العائلي، فسوء تلك العلاقات الأسرية وضعف الرابط العائلي وحالات الانفصال والحرمان العاطفي كلها مؤشرات ساهمت في خلق بيئة أسرية غير سوية سمحت بإنتاج انفصال داخل الأسرة أين شجعت هذه البيئة على الهجرة غير الشرعية عند المرأة الجزائرية.

إضافة إلى القيم المجتمعية التي تعتبر جزء من النظام الاجتماعي، فالمرأة الجزائرية وخاصة التي وضعت في مكانة اجتماعية معينة كالعازبة التي تأخر زواجها وتقدم سنّها أو المرأة التي وجدت نفسها مطلقة لأسباب وظروف خاصة، فمثل هذه الوضعيات الاجتماعية تقابلها قيم مجتمع تنتظر للعازبة أو ما يسمى البائرة وهو وصم اجتماعي فرضته القيم والأعراف على الفتاة التي لم تتزوج على أنها فانتها فرص الزواج وحتى الإنجاب أو إيجاد شاب يناسب سنّها، والمطلقة هي الأخرى تعاني من نفس النظرة والقيم السائدة التي تقيد من حريتهم، فلهذه المكانة تأثير على نفسية المرأة الجزائرية وجعلها تفكر في البحث عن الاستقلالية والتحرر من القيم التقليدية السائدة في المجتمع، والذي ساعدها أكثر وشجعها على الهروب من هذا المجتمع ما وجدته في المواقع الاجتماعية التي تنشر وتشجع على الهجرة غير الشرعية من خلال تقديم كل ما يتعلق بكيفية الهجرة غير الشرعية.

وفي الأخير يمكننا القول أن المرأة الجزائرية صارت تشارك نفس الظروف مع الرجل في الكثير من المسؤوليات، كما أنها نتيجة للتحوّلات تغيرت مكانتها وبسبب الظروف المحيطة بها، وخاصة الوضع الاقتصادي الذي جعلها تفكر في تغيير مكانتها وتحسين وضعيتها إلى جانب خوفها على مستقبلها سواء كانت ابنة أو زوجة وأم تسعى لتحقيق حياة أفضل ومستقبل آمن لأطفالها، وهذا ما يفسر أن الدافع القوي للهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية هو العامل الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الحراقات، الوضعية الاجتماعية، المرأة الجزائرية.

The Factors Behind Illegal Migration Among Women in Algerian Society: A Case Study of Female Migrants

Abstract:

Illegal migration is a global phenomenon that has witnessed a substantial surge in recent years, particularly in light of technological advancements and globalization. These developments have engendered profound transformations across various economic, social, political, security, and cultural domains, giving rise to new challenges such as unemployment, poverty, and insecurity. Consequently, there has been a marked increase in the number of migrants seeking refuge from economically or politically unstable regions, gravitating towards industrialized and safer countries.

Algeria, a nation that has experienced illegal migration since the colonial era and beyond independence, initially saw such migration as a means of family reunification. However, over time, this phenomenon has evolved, amplifying its risks and repercussions. Illegal migration is no longer confined to the youth but has extended to encompass virtually all demographics, including minors, infants, and even entire families. Notably, the involvement of Algerian women in illegal migration has emerged as a striking development. This shift reflects the societal transformations within Algeria, which have altered values, social structures, and gender roles, significantly redefining women's societal positions. In this context, the phenomenon of illegal migration represents an avenue through which Algerian women seek to challenge adverse circumstances.

This study endeavors to understand the underlying motivations that drive Algerian women towards illegal migration, posing a central research question: What are the reasons and factors that prompt Algerian women to adopt illegal migration as a path toward achieving a better life and an enhanced societal standing?

To address this inquiry, the research employed a descriptive methodology to gain a comprehensive understanding of illegal migration among women. Essential techniques included in-depth interviews with female migrants who have experienced illegal migration firsthand. These interviews were instrumental in unraveling the socio-economic and psychological conditions surrounding these women and the latent factors that compel them to embark on such perilous journeys, defying their challenging realities.

The findings reveal that Algerian women, amidst profound societal changes, often face harsh conditions—most notably economic hardship, material deprivation, and limited living standards exacerbated by unemployment. These factors significantly influence the dynamics of Algerian households, compelling women to share financial responsibilities with male family members, whether fathers or husbands, to improve living conditions. Additionally, family environments characterized by strained relationships, weak familial bonds, emotional deprivation, and separation further contribute to an unstable atmosphere, fostering a predisposition towards illegal migration.

Social values and norms also play a critical role. Women who occupy marginalized social positions—such as unmarried women of advanced age

(stigmatized as "spinsterhood") or divorced women—often grapple with societal judgment and restricted freedoms. These societal pressures, coupled with the lack of opportunities for self-realization, drive many women to seek independence and liberation from entrenched traditional norms. The influence of social media platforms, which often glamorize and facilitate illegal migration, has further encouraged these aspirations by providing accessible guidance and resources.

In conclusion, Algerian women increasingly share the burdens and responsibilities traditionally associated with men, driven by societal transformations and economic pressures. Their pursuit of illegal migration reflects a quest for improved status and better prospects, motivated by concerns for their futures as daughters, wives, and mothers striving for security and stability. Ultimately, economic hardship emerges as the most compelling driver behind their decision to engage in illegal migration.

Keywords: illegal migration, female migrants, social conditions, Algerian women.

الشكر

إن الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى الذي أنعم علينا بهذه النعمة، وهي نعمة العلم

حمدا كثيرا طيبا مباركا لله عز وجل

الذي سدد خطانا ووفقنا للوصول إلى هذه المرتبة العلمية

يبقى الشكر دائما موصول لله تعالى الذي منحنا القوة والصبر وصولاً لهذا النجاح

ولا ننسى الشكر للأستاذة الفاضلة البروفيسور فاطمة مساني على التوجيهات

والمساعدات التي بذلتها طوال سنوات الإشراف

من نصائح قيمة. كما أشكر أيضا المشرفة المساعدة البروفيسور زهرة شوشان.

ونشكر كل من ساهم من بعيد أو قريب على الدعم والمساعدة في انجاز هذا

البحث العلمي بكلمة طيبة أو تشجيع.

الإهداء

بفضل الله تعالى أهدي ثمرة هذا العمل إلى الوالدين الكريمين
أبي العزيز وأمي الغالية، اللذان قال فيهما عز وجل
"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو
كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما"
الإسراء آية 23.

والى كل الإخوة والأخوات سفيان وحسام وليلى وريان
وزوجة أخي وأولادها ميساء وشيراز وقصي
وابنة أختي رنيم وزوج أختي إبراهيم
والى كل من ساعدني بكلمة طيبة.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	----- الملخصات -----
	----- الشكر والإهداء -----
	----- فهرس المحتويات -----
	----- فهرس الجداول -----
	----- فهرس الأشكال -----
أ	----- المقدمة -----
	 الباب الأول: الجانب النظري للدراسة
	 الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
6	----- تمهيد -----
7	1/ أسباب اختيار الموضوع وأهدافه -----
7	2/ الإشكالية -----
9	3/ فرضيات الدراسة -----
10	4/ تحديد المفاهيم والمصطلحات -----
22	5/ المقاربة النظرية للدراسة -----
25	6/ الدراسات السابقة -----
35	7/ تعقيب حول الدراسات السابقة -----
36	----- خلاصة -----
	 الفصل الثاني: مدخل عام حول الهجرة غير الشرعية
37	----- تمهيد -----
38	1/ مفهوم الهجرة -----
39	2/ تصنيفات الهجرة -----
41	3/ خصائص الهجرة -----
43	4/ الهجرة غير الشرعية -----
47	5/ التمييز بين الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المشابهة لها -----
51	6/ النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية -----
61	----- خلاصة -----

الفصل الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية في العالم

63	تمهيد
64	1/ المحطات التاريخية للهجرة غير الشرعية عالميا
67	2/ الهجرة غير الشرعية في أوروبا
70	3/ الهجرة غير الشرعية في الوطن العربي
74	4/ الهجرة غير الشرعية للمرأة
78	5/ الوجهات الأوروبية المستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين
81	6/ آثار الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلة والمصدرة للمهاجرين
88	7/ آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في العالم
98	خلاصة

الفصل الرابع: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

99	تمهيد
100	1/ نبذة تاريخية عن ظهور الهجرة في الجزائر
102	2/ طبيعة وحجم الهجرة غير الشرعية في الجزائر
114	3/ الهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية
121	4/ عوامل الهجرة غير الشرعية في الجزائر
128	5/ آثار الهجرة غير الشرعية في الجزائر
131	6/ مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر
137	خلاصة

الباب الثاني: الجانب الميداني للدراسة

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة

139	تمهيد
140	1/ مجالات الدراسة
141	2/ الدراسة الاستطلاعية
143	3/ منهج الدراسة
145	4/ عينة الدراسة
150	5/ تقنيات جمع البيانات وتحليلها
156	خلاصة

الفصل السادس: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

157	تمهيد -----
158	1/ عرض ومناقشة وتحليل الحالات -----
180	2/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى -----
184	3/ إستنتاج الفرضية الأولى -----
185	4/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية-----
187	5/ إستنتاج الفرضية الثانية-----
188	6/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة-----
189	7/ إستنتاج الفرضية الثالثة-----
190	8/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة -----
192	9/ إستنتاج الفرضية الرابعة -----
193	10/ الإستنتاج العام -----
195	الخاتمة -----
198	قائمة المراجع-----
211	الملاحق -----

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمغرب خلال السنوات 2010/2005	71
02	عدد المهاجرين الذين وصلوا إيطاليا من دول عربية لسنة 2021 (حصيلة تسع أشهر)	79
03	يوضح المهاجرين غير الشرعيين الأجانب الموقوفين بالجزائر	102
04	تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2018-2021.	109
05	الهجرة غير الشرعية بمدينة عنابة خلال السنوات 2017/2021.	111
06	يوضح الهجرة غير الشرعية بمدينة عنابة خلال السنوات 2017/2021	118
07	المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين بعنابة حسب الفئات العمرية	118
08	معدلات البطالة في الفترة ما بين 1999-2023.	121
09	عدد المهاجرين المعتقلين والجثث خلال السنوات 2005/2006/2007	130
10	خصائص الحالات (الحراقات)	140
11	توزيع المبحوثات حسب السن	145
12	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	146
13	توزيع المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية	147
14	توزيع المبحوثات حسب الوضعية المهنية	148
15	توزيع المبحوثات حسب مكان الإقامة	148
16	العبارات الدالة على الظروف الاجتماعية والمادية التي دفعت بالمرأة إلى الهجرة غير الشرعية	180
17	العبارات الدالة على تأخر سن زواج المرأة الجزائرية.	185
18	يمثل تأثير على مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة رغبة المرأة على الهجرة غير الشرعية	188
19	العبارات الدالة عن تسلط القيم والبحث عن الاستقلالية واللجوء إلى الهجرة غير الشرعية	190

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
55	عوامل الهجرة	01
68	المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا الإتحاد الأوروبي ما بين 1993-1999	02
72	ضحايا الهجرة غير الشرعية خلال السنوات 2005/2010 بالمغرب	03
81	حصيلة تسعة أشهر للمهاجرين الواصلين إيطاليا سنة 2021	04
103	يوضح الأجانب من المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين بالجزائر	05
105	دخول المهاجرين غير الشرعيين للجزائر من جنسيات مختلفة خلال السنوات من 2001 إلى غاية السداسي الأول من 2006.	06
110	تطور ظاهرة الحرق في الجزائر خلال الفترة ما بين 2018-2021.	07
112	الهجرة غير الشرعية بمدينة عنابة خلال السنوات 2017/2021	08
119	المهاجرين غير الشرعيين حسب الفئات العمرية خلال السنوات 2017/2021	09
124	تطور النمو الديموغرافي بالجزائر خلال الفترة من 1999 إلى غاية 2018.	10
130	ضحايا الهجرة غير الشرعية خلال السنوات 2005/2006/2007	11
146	توزيع المبحوثات حسب السن	12
147	يوضح توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي	13
148	يوضح توزيع المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية	14
149	يوضح توزيع المبحوثات حسب الحالة المهنية	15
150	يمثل توزيع المبحوثات حسب مكان الإقامة.	16

المقدمة:

الهجرة هي ظاهرة قديمة عرفتھا المجتمعات البشرية منذ قدم العصور، أين كان الإنسان ينتقل من مكان إلى آخر سواء كان هذا الانتقال داخلي في نفس المنطقة أو خارجي نحو بلدان أخرى غير البلد الأصلي من أجل البحث عن وسط أفضل للعيش لأسباب مختلفة، إما هروبا من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف أو المجاعات، الصراعات والحروب... الخ.

ففي القديم الهجرة كانت تعتبر هجرة سليمة لأنها واكبت جميع المجتمعات القديمة والحديثة وحتى المعاصرة، والمجتمعات الفقيرة والمتخلفة والمتقدمة وساهمت في إعمار الأرض ومحاكاة الحضارات وإمتزاج الثقافات وإختلافاتها، ولكن مع التطورات التكنولوجية والعولمة والتحويلات التي عرفتھا المجتمعات نتيجة لتلك الثورة الصناعية والتكنولوجية في العديد من المجالات كالاقتصادية والاجتماعية، السياسية، الثقافية والقيم المجتمعية أضحت ظاهرة الهجرة ظاهرة عالمية على المستويين العالم المستقبل والعالم الطارد للهجرة، وخاصة مع وجود الحدود التي وضعت بين الدول لتنظيم التحركات الهجرية بصورة منتظمة وقانونية، ولكن ما حدث في العالم هو بروز نمط جديد من الهجرة، وهي الهجرة غير الشرعية والتي عرفھا العالم من الدول المتقدمة والدول المتخلفة أين إرتبطت هذه الظاهرة بعوامل مختلفة، والتي قد تكون لها علاقة بالعوامل السياسية أو الأمنية أو بدوافع اقتصادية واجتماعية، أو ثقافية ونفسية... الخ. إذ انتشرت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة بصورة كبيرة ومتزايدة في العديد من الدول الإفريقية والعربية سواء دول المغرب العربي أو المشرق العربي في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية كالبطالة أو الأوضاع السياسية والأمنية، ومما حدث مع بعض الدول العربية كالربيع العربي، هذه الظروف كلها زادت من خطورة الظاهرة التي شملت أغلب الفئات المجتمعية من الشباب الذكور والأطفال والقصر وحتى العائلات التي تشاهد يوميا عبر أمواج البحار. فهذه المشاهد تكاد تتكرر يوميا لما تتداوله الصحف والجرائد اليومية، وما تصرح به أغلب الجهات المختصة في مكافحة الهجرة السرية.

إن الهجرة غير الشرعية ليست بالظاهرة الجديدة، ولكن الجديد فيها هو بروز المرأة كفاعلة جديدة في مشروع الهجرة بهذه الصورة المختلفة، عما كانت قبل سنوات أين كانت تظهر المرأة في هذا السياق الهجري في إطار ما يسمى بلم شمل الأسرة أو التجمع الأسري، وهو إلتحاق الزوجات بأزواجهن وعائلاتهن في فترة الثمانينات، ولكن مع التحويلات والتغيرات التي عرفتھا مكانة المرأة في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى القيم المجتمعية... الخ أصبحت المرأة تتشارك مع الرجل نفس الظروف وتزاحمه في مجالات عديدة. فهي اليوم وجدت نفسها ضمن مسؤوليات مختلفة خلافا عن كونها أمّا أو أخت أو زوجة أو ابنة، فظروفها لا تختلف كثيرا عن ظروف الرجل في تحمل الأعباء

المادية إضافة على ذلك، فهي تعيش وضع إجتماعي فرض عليها مثل الطلاق أو الترميل وغيرها من الأوضاع الاجتماعية. ففي سياق هذه التحولات والتغيرات إنتشرت ظاهرة بروز المرأة العربية ضمن قوارب الهجرة غير الشرعية وخاصة نساء المشرق والمغرب العربي في فترة التسعينات والتي إرتبطت هذه الظاهرة بدوافع وظروف مختلفة سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو أسباب سياسية وأمنية.

والجزائر كغيرها من الدول عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وبدايات ظهورها إرتبطت بالعنصر الذكوري، حيث شهد الشارع الجزائري الكثير من المآسي من مهاجرين غير شرعيين ومفقودين وأمواتا من الشباب وتطورت الظاهرة، وأصبحت لا تقتصر على الشباب فقط بل شملت الأطفال والقصر وحتى الرضع، وإرتبطت الهجرة غير الشرعية في الجزائر بالعوامل الاقتصادية وإنتشار البطالة بين أوساط الشباب، وتطورت خلال السنوات الأخيرة وخاصة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث ظهرت المرأة الجزائرية ضمن قوارب الحرقا وإن كان ظهورها في البداية بصورة محتشمة، لا يمكن إنكار وجودها في رحلات الهجرة غير الشرعية، والذي زاد الأمر تعقيدا مشاهد المرأة الجزائرية مع زوجها وعائلتها وخاصة الأطفال الرضع، وهي تغامر بأطفالها، وهذا ما يفسر خطورة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، والتي شملت أغلب الفئات المجتمعية، وبالأخص ربط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بفئة النساء هو الأمر الجديد والمخالف لقيم المجتمع العربي والجزائري. ومن هذا المنطلق تبلورت دراستنا الحالية في محاولة التعرف والوصول إلى الظروف المحيطة بالمرأة الجزائرية والأسباب التي دفعتها إلى خوض مثل هذه التجربة مثلها مثل الشباب، وتعرض حياتها لخطر الهجرة غير الشرعية.

وعلى هذا الأساس يستمد موضوع دراستنا أهميته من خلال طبيعة الفئة المعنية بالدراسة، وهي المرأة والتي لها أهميتها وفعاليتها داخل المجتمع، فهي نصف المجتمع لما لها دور في تنشئة الأجيال وتربيتهم، ولكن اليوم أصبحنا نشاهد صورة مختلفة عن المرأة العربية وخاصة الجزائرية، وهي تغامر بنفسها في عرض البحر مثلها مثل الشاب، ولهذا ضرورة الاهتمام لمثل هذه المواضيع ودراستها صار من الأمور ذات الأهمية، وتسليط الضوء على أهم قضية من القضايا المعاصرة، وهي الهجرة غير الشرعية للمرأة في المجتمع الجزائري، كون هذه الظاهرة (الحرقا) مست بالطاقات البشرية وأفقدت الوطن الكثير من الشباب وضياعهم ولم يقتصر ذلك على الشباب فقط وحتى المرأة التي تعتبر عماد الأسرة، ما يجعل البلد يفتقد أيضا لهذه الطاقات التي لها أهمية في تنمية البلاد.

وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضا في تسليط الضوء على هذه الفئة بالذات المرأة والتي تغيرت أدوارها ومكانتها في المجتمع، ما جعلها تحمل في ذهنها أفكار الرجل في التحدي والمغامرة بنفسها، كذلك تتحدى كل التقاليد والعادات، فكان من الضروري الدراسة والبحث للوصول إلى فهم وحقيقة واقع المرأة الجزائرية وما دفعها لمثل هذه السلوكيات التي لم يعهدها الشارع الجزائري.

وللاقترب أكثر من الموضوع، قسمنا دراستنا هذه إلى بابين هما الباب النظري والباب الميداني، وقد إحتوى كل باب على عدة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول المعنون بالإطار العام للدراسة أسباب اختيار الموضوع وأهدافه، الإشكالية والفرضيات وتحديد المفاهيم والمصطلحات، تم الدراسات السابقة والمقاربة النظرية.

أما الفصل الثاني فيضم مدخل عام حول الهجرة غير الشرعية، تطرقنا فيه إلى مدخل مفاهيمي للهجرة وتصنيفاتها وخصائصها، ومفهوم الهجرة غير الشرعية من الناحية الاجتماعية والقانونية والشرعية، وأهم المفاهيم المتداخلة مع الهجرة غير الشرعية، والنظريات التي عالجت موضوع الهجرة.

وبالنسبة للفصل الثالث، فقد عالجنا فيه واقع الهجرة غير الشرعية في العالم، وتطرقنا إلى أهم المحطات التاريخية للهجرة السرية عالمياً، والهجرة غير الشرعية في أوروبا، ثم الهجرة غير الشرعية في الوطن العربي والهجرة غير الشرعية للمرأة، وأهم الوجهات المستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين، وآثارها وأهم الآليات المكافحة والتصدي للهجرة غير الشرعية.

بينما تمحور الفصل الخامس في الجانب المنهجي من الدراسة، والذي تطرقنا فيه إلى تحديد مجالات الدراسة والدراسة الاستطلاعية، والمنهج المعتمد، وتحديد العينة، ثم أدوات جمع البيانات. أما الجانب الميداني والتطبيقي للدراسة، فقد تناولنا فيه إلى عرض ومناقشة وتحليل الحالات وتفسير وتحليل نتائج الفرضيات والنتائج العامة التي تم التوصل إليها والخاتمة.

الباب الأول

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

-تمهيد

1/ أسباب إختيار الموضوع وأهدافه.

2/ الإشكالية.

3/ فرضيات الدراسة.

4/ تحديد المفاهيم والمصطلحات.

5/ المقاربة النظرية للدراسة.

6/ الدراسات السابقة.

7/ تعقيب حول الدراسات السابقة.

-خلاصة.

تمهيد :

يعتبر الإطار المفاهيمي والنظري العام للبحث أمر ضروري، ولهذا فالبحث السوسيولوجي لا يمكن أن يفهم دون التطرق إلى بعض المفاهيم التي لها صلة بموضوع البحث محل الدراسة، إضافة إلى المقاربة النظرية التي تفسر موضوع الظاهرة المراد معالجتها أو دراستها، وأيضاً التطرق إلى أهم الدراسات السابقة من أجل تكوين معرفة علمية حول المشكلة البحثية، مما يساعد الباحث في تكوين إطار عام حول موضوع دراسته أو مشكلة البحث، وعليه فكان من الضروري علينا في موضوع عوامل الهجرة غير الشرعية لدى فئة الإناث في المجتمع الجزائري التطرق إلى بعض العناصر، والتي سوف نوضحها في هذا الفصل والمتمثلة في أسباب إختيار الموضوع وأهدافه والإشكالية وفرضيات الدراسة وتحديد المفاهيم والمصطلحات والدراسات السابقة تم التعقيب على الدراسات السابقة.

1-أسباب اختيار الموضوع وأهدافه:

1-1-أسباب اختيار الموضوع: تندرج أسباب إختيار الموضوع في الأسباب الذاتية والموضوعية.

1-1-1-الأسباب الذاتية: ويمكن إدراجها على النحو التالي:

- ✓ الميل الشخصي لمثل هذه المواضيع، الهجرة غير الشرعية والتي كانت لنا دراسة في الماستر حول دوافع الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري، وأردنا مواصلة البحث في هذا الموضوع، ولكن من جانب آخر وهو المرتبط بالمرأة العربية وبالأخص الجزائرية.
- ✓ الاهتمام الذاتي بمعرفة حقيقة الواقع الاجتماعي للمرأة الجزائرية ودوافعها من وراء إتخاذها قرار الحرق.

1-2-الأسباب الموضوعية: تتمثل فيما يلي:

- ✓ قلة البحوث والدراسات في هذا الموضوع وخاصة إذا إرتبط الأمر بالمرأة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية، والتي عرفت أو كانت لصيقة بالشباب الذكور.
- ✓ أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية واقع ولها حضور على جميع فئات المجتمع تقريبا.
- ✓ تخصصنا كان سببا من أسباب إختيارنا لهذا الموضوع.

1-2-أهداف الدراسة: يمكن تقديم أهداف الدراسة على النحو التالي:

- ✓ تشخيص الظاهرة والوقوف عند الأسباب الكامنة وراء إستفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية للمرأة.
- ✓ إثراء المكتبة بدراسة ميدانية حول عوامل الهجرة غير الشرعية للمرأة العربية.
- ✓ تحديد أو الوقوف عند الأسباب والدوافع والظروف المحيطة بالمرأة أو الفتاة الجزائرية لإتخاذها قرار الهجرة بالصورة الغير قانونية.
- ✓ تقييم وتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال تاريخها وحجمها وتطورها عالميا وعربيا ووطنيا.

2-الإشكالية:

تعتبر الهجرة ظاهرة إجتماعية وديموغرافية، فهي عبارة عن إنتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى سواء كان هذا الانتقال داخل البلد أو خارجه، وللحجرة عدة أشكال وأنواع منها الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية أو الدولية، وقد تكون هذه الهجرة الخارجية نظامية أو بصورة غير مشروعة، والتي تعرف هذه الأخيرة بالهجرة غير الشرعية والتي يكون فيها إنتقال الأشخاص بصفة غير قانونية عند عبور الحدود الدولية بدون وثائق رسمية مدفوعين بظروف صعبة من أجل الوصول نحوالضفة الثانية.

الهجرة غير الشرعية اليوم صارت معروفة بصورة كبيرة عبر العالم سواء في دول البحر الأبيض المتوسط عن طريق دخول المهاجرين السريين لهذه الدول من جهة ومن جهة ثانية دول الجنوب التي تزداد فيها مظاهر الحرقة نحو الدول الأوروبية، وذلك بسبب التباين الكبير بين الشمال والجنوب وعدم التوازن بين متطلبات العرض والطلب. فالأفراد دائما في السعي نحو التنقل والهروب إلى تلك المناطق أو دول الشمال التي تعتبر دول جاذبة للمهاجرين.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية إرتفعت معدلاتها خلال السنوات الأخيرة وزادت خطورتها وأصبحت تعاني منها الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي، وكذلك الدول الأقل تقدما كدول إفريقيا وآسيا ودول المشرق والمغرب العربي⁽¹⁾. إذ أكدت إحصائيات 2011 على توقيف القوات البحرية التابعة لبلدان أوروبية لحوالي 2095 مهاجر غير شرعي متواجدون بمراكز الحجز الأوروبية بإيطاليا وإسبانيا وفرنسا واليونان وتركيا⁽²⁾.

والجزائر كغيرها من الدول العربية التي عرفت هذه الظاهرة، تزايد كبير في المهاجرين السريين وبمختلف الفئات من شباب ومراهقين يغامرون بأرواحهم من أجل بلوغ الضفة الغربية هروبا من ظروف يعيشونها في موطنهم الأصلي، والتي قد تتعلق بعوامل مختلفة كالعوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية وغيرها من العوامل الأخرى بحثا عن حياة أفضل ولتحسين مستوى معيشتهم. فهذه الظاهرة باتت معروفة عند الشباب الذكور بمختلف أعمارهم حيث يهاجر الشاب الجزائري ويعرض حياته لخطر الموت عبر قوارب خشبية سعيا في البحث عن العمل وعن مستقبل أفضل.

فهذا النوع من الهجرة في الجزائر لم يقتصر على فئة معينة بل مس كل فئات المجتمع بمختلف الأعمار، فهي لم تستثني كذلك الأطفال والقصر والرضع، كما أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا تقتصر فقط على الذكور وإنما امتدت إلى فئة الإناث التي صارت هي الأخرى تتشارك مع الشباب في الهجرة بصورة غير شرعية، ولهذا فعلى الرغم من إنتشار الهجرة السرية عند الشباب لا يمكن أن ننكر بروز الفئة النسوية أو المرأة التي صارت تغامر بحياتها مثلها مثل الرجل. ورغم غياب الإحصائيات الدقيقة حول هجرة المرأة غير الشرعية، إلا أنه يلاحظ إنتشار هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري وخاصة خلال السنوات الأخيرة، حيث تهاجر المرأة بصورة غير قانونية وبصفة سرية مثلها مثل الشباب. وفي هذا الصدد سجلت الجزائر "ترحيل حوالي 10 آلاف حراق جزائري في 2017"⁽³⁾ وتم "إحباط محاولات للحرقة عبر ولايات مختلفة سنة 2018، حيث تم إنقاذ 15 حراق من بينهم 3 فتيات ورضيع بسواحل عنابة وإنقاذ 12 حراق وفقدان طفلة عمرها ثلاث سنوات بوهران"⁽⁴⁾، ما يدل على أن المرأة أصبح لها نصيب في

(1) -عبد القادر رزيق المخامدي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص48.

(2) -نفس المرجع، ص54.

(3) -راضية شايب، "ترحيل أكثر من 10 آلاف جزائري حراق من مختلف الدول"، جريدة النهار، العدد 3173، 21 فيفري 2018، ص3.

(4) -عمار بودربالة، "إنقاذ 15 حراق منهم 3 فتيات ورضيع علقوا في عرض البحر بسواحل عنابة"، جريدة النهار، العدد 3155، 31 جانفي 2018، ص3.

الهجرة غير الشرعية والجزائر صارت تعاني من خطورة هذه الظاهرة التي مست أغلب فئات المجتمع ذكورا وإناثا.

إن التغيرات التي طرأت على معظم المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى الإعلامية والتي نتج عنها التغير في القيم والتقاليد ونمط الحياة ودخول المرأة عالم الشغل ومزاحمتها للرجل في كثير من المهن والوظائف صارت تعمل في مجالات عديدة، كما أصبحت في كثير من الأسر بمثابة المعيل أو المساعد في المصاريف العائلية. فهذه التغيرات كان لها تأثير على المرأة وتفكيرها وحتى طموحاتها وقراراتها، وأصبحت تزاحم الرجل في مجال الهجرة غير الشرعية.

فالمرأة اليوم تغيرت ظروفها وأوضاعها، وهي تحاول أن تغير من تلك الأوضاع وتبحث عن سبيل لحياة أفضل كونها محيطة بعوامل مختلفة سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية... وغيرها من الظروف الأخرى التي جعلت من المرأة تفكر في الهجرة غير الشرعية هروبا من ظروفها.

وما يمكن قوله أن الهجرة السرية كما إرتبطت بالشباب الذكور إرتبطت أيضا خلال السنوات الأخيرة وخاصة الألفية الأخيرة بالمرأة كعنصر نسوي في الحراك الهجري، حيث أصبحت فكرة الحرقه مهيمنة بشكل كبير على عقول الجزائريين من شباب ومراهقين والأطفال وحتى النساء ضنا منهم أنها الحل الوحيد لخلاصهم من تلك الظروف التي يجدونها صعبة ولا تمكنهم من تحقيق أحلامهم وطموحاتهم وآمالهم في العيش برفاهية وإستقرار.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة من أجل تشخيص العوامل التي تدفع بالمرأة في المجتمع الجزائري إلى الهجرة غير الشرعية، ويظهر ذلك من خلال التساؤل التالي: ماهي العوامل التي تدفع بالمرأة الجزائرية إلى الهجرة غير الشرعية؟

وهذا التساؤل يتفرع إلى التساؤلات التالية:

- 1/ هل تؤثر الظروف المادية والاجتماعية للمرأة على هجرتها غير الشرعية ؟
- 2/ هل تأخر سن الزواج عند المرأة في المجتمع الجزائري يؤدي إلى الهجرة غير الشرعية؟
- 3/ ما مدى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) في زيادة رغبة المرأة نحو الهجرة غير الشرعية؟
- 4/ هل يعتبر سعي المرأة الجزائرية نحو الاستقلالية دافع للهجرة غير الشرعية؟

3-فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: الظروف الاجتماعية والمادية المحيطة بالمرأة تدفعها إلى الهجرة غير الشرعية.

الفرضية الثانية: تأخر سن زواج المرأة يدفعها إلى الهجرة غير الشرعية.

الفرضية الثالثة: تؤثر مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) في رغبة المرأة في الهجرة غير الشرعية.

الفرضية الرابعة: بحث المرأة عن الإستقلالية يدفعها إلى إتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية.

4-تحديد المفاهيم والمصطلحات:

من أهم مفاهيم ومصطلحات هذه الدراسة نجد:

4-1 مفهوم الهجرة: إن الهجرة لغة هي "إسم من فعل هجر يهجر هجرا وهجرانا، نقول هجر المكان أي تركه، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره".⁽¹⁾

إن مفهوم الهجرة إصطلاحاً يحمل عدة تعاريف تختلف حسب اتجاهات العلماء والباحثين الذين تناولوا هذا المفهوم، والتي سنعرضها كالآتي:

الهجرة هي إنتقال بشكل فردي أو جماعي من منطقة لأخرى سعياً للبحث عن وضع أفضل إجتماعياً، إقتصادياً أو دينياً أو سياسياً.⁽²⁾ ويعرفها "جونار": بأنها مغادرة الفرد لبلده الأصلي للالتحاق بغير ذلك البلد، وقد تكون هذه المغادرة منذ الميلاد أو لمدة طويلة قصد الإقامة الدائمة، وفي الغالب تكون هذه الهجرة بدافع البحث عن العمل من أجل تحسين أوضاعهم.⁽³⁾ أما عالم السكان الهندي "شاندرا اسكار" يعرفها على أنها "هجرة إما بصورة إرادية تتضمن الرغبة في تحسين حالة الفرد الاقتصادية أو الاجتماعية، أو بصورة قسرية وإجبارية تتضمن الهروب من ظروف معينة في البلد الأصلي للفرد كالاضطهاد أو الحرمان أو لظروف الحرب والاحتلال".⁽⁴⁾ ويعرفها علم الاجتماع على أنها تبدل الحالة الاجتماعية كتغير في الحرفة أو الطبقة.⁽⁵⁾ كما يسلم الباحثون الاجتماعيون بأن الهجرة تكون عامة من تلك المناطق التي تكون فرص التقدم والإزدهار فيها منعدمة نحو تلك الأماكن التي تكثر فيها فرص العمل التي تملأ المهاجر بالأمل البراق.⁽⁶⁾

وتعرف أيضاً على أنها إنتقال الفرد بصفة دائمة أو مؤقتة أين تكمن سبل العيش، وقد تكون الهجرة داخل حدود البلد الواحد أو خارج حدود هذا البلد، بحيث يكون هذا الإنتقال بإرادة الفرد والجماعة أو مضطراً بغير إرادته، والدافع وراء هذه الهجرة هو الرغبة في تحسين ظروف معيشته.⁽⁷⁾ وفي هذا المجال نجد كل من "اليوت وميربل" عند تناولهما لمفهوم الهجرة تم المقارنة بمفهوم الحراك الاجتماعي "SocialMobility". فالهجرة تكون إما عبر حدود سياسية أو هجرة داخلية داخل الدولة الواحدة، والتي من أبرز مظاهرها هجرة الفلاحين نحو المدن وأكبر المراكز الصناعية، والتي يكون دافع الهجرة فيها هو البحث عن العمل من أجل تحسين المستوى الاقتصادي. في حين يعتبر الحراك الاجتماعي ضرورة من ضروريات الحياة، حيث يعتبر الإنسان من أكثر الكائنات الحية تحركاً، فهو ينتقل من بيئة معينة إلى بيئة أخرى، وهذا الانتقال والتحريك راجع سببه إلى شعوره بعدم الاستقرار والقلق، فالحراك هو إنتقال السكان

(1) - الفيروز أبادي، محمد الدين بن محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، الجزء 2، دون سنة، ص 17.

(2) - عبد القادر رزق المخامدي، مرجع سابق، ص 15.

(3) - René Gonnard, Essai sur l'histoire de l'immigration, librairie valois, paris, 1927, pp19-20.

(4) - دلال ملحق إستتية، علم إجتماع السكاني، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2013، ص 154.

(5) - عبد القادر رزق المخامدي، مرجع سابق، ص 15.

(6) - محمد عبده محجوب، البترول والسكان والتغير الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 41.

(7) - عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن: دراسة إجتماعية من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية

للطباعة والنشر والنويع، 1995، ص 105، 106.

نحو مناطق تكون فيها مستويات الدخل أو الثقافة مرتفعة.⁽¹⁾ وقياسا على هذا فالحراك الاجتماعي قد يتضمن مفهوم الهجرة من ناحية أن الحراك يتضمن هو الآخر البحث عن تحسين ظروف معينة، ويتم أيضا عن طريق إنتقال الفرد أو السكان من بيئة معينة إلى بيئة أخرى تتوفر فيها ظروف عمل أحسن، بمعنى آخر الحراك الاجتماعي يرجع إلى تلك المكانة الاجتماعية التي يحتلها الأفراد، والتي تدفعهم إلى التحرك أو الهجرة.

وبناء على ما سبق فإن مفهوم الهجرة عند أغلب الباحثين والعلماء قد إرتبط بالعامل الأمني أو السياسي، حيث تكون الهجرة هنا كنتيجة إما لصراعات سياسية أو أمنية أو بسبب الحروب، وهنا في مثل هذه الحالة تكون الهجرة مسألة حتمية، فيهاجر الأشخاص بغير إرادتهم أي يكونون مجبورين على المغادرة من أوطانهم الأصلية التي لا تعرف إستقرارا من أجل البحث عن بلد آخر أكثر أمنا وإستقرارا. ومن جانب آخر بعض الباحثين ينظرون للهجرة على أساس البعد الاقتصادي، حيث ترتكز تفسيراتهم على العامل الاقتصادي، أي أن الفرد يختار الهجرة من أجل البحث عن مستوى معيشي أفضل مما هو عليه، بمعنى آخر يكون مدفوعا للبحث عن فرص للعمل بالدول التي تكون فيها الصناعة متطورة ومزدهرة، ويلجئون نحو تلك الدول التي يكون الدخل فيها مرتفعا، فالهجرة مرتبطة بالوضع الاقتصادي للدول المرسله أو المستقبله للمهاجرين، وهنا يختار الفرد الهجرة بإرادته وإختياره من أجل أن يغير وضعيته الاجتماعية ويحسن ظروف حياته، فالهجرة هنا من إختياره وقراره.

واستنادا على التعاريف السابقة للهجرة يمكننا إستخلاص التعريف الإجرائي على النحو الآتي:

التعريف الإجرائي: الهجرة هي ظاهرة طبيعية تتمثل في إنتقال الفرد من منطقة إلى منطقة أخرى بحثا عن مستوى معيشي أفضل، وقد تكون هذه الهجرة مرتبطة بإرادة الفرد وإختياره ورغبته فيها أو بغير إرادته إجباريا وقسريا هروبا من صراعات سياسية وحروب...بغرض الإقامة الدائمة أو المؤقتة، وهي عموما ترتبط بالعامل الاقتصادي أي بدافع البحث عن فرص أفضل للعمل من أجل تحسين الحالة الاجتماعية.

4-2 مفهوم الهجرة غير الشرعية: يطلق عليها عدة تسميات الهجرة السرية والهجرة غير الشرعية والهجرة غير القانونية، وتعني دخول المهاجر إلى البلد دون تأشيرات أو رخص مسبقة أو لاحقة. فمشكلة الهجرة غير الشرعية تعاني منها غالبية دول العالم خاصة الدول الصناعية التي تتوفر فيها فرص العمل.⁽²⁾

وتعرف أيضا على أنها إنتقال الشخص من مكان إقامته الأصلي إلى دولة أخرى بطرق غير قانونية كعدم حصوله على تأشيرة دخول أو حصوله على تأشيرة مزورة أو يتجاوز مدة الإقامة القانونية إن

(1) - خليل عبد الهادي البدو، علم إجتماع السكاني، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ط1، 2009، ص ص71، 70.

(2) - عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2008، ص17.

حصل على تأشيرة دخول أو في حالة ممارسة مهنة دون حصوله على ترخيص رسمي من الدولة، أو دخول الدولة بطرق غير قانونية أي بالتهريب عبر منافذها الجوية أو البرية أو البحرية.⁽¹⁾

فالهجرة غير الشرعية هي عادة تتم بصورة فوضوية وغير نظامية أو منظمة وسرية بمعنى تتم بطريقة سرية ودون علم السلطات المعنية أو الجهات الرسمية.⁽²⁾

وتعرف أيضا بالهجرة غير النظامية على أنها حركات إنتقال تجرئ خارج المعايير التنظيمية للبلدان المرسل والمرسل إليه وبلدان العبور وبلدان الإستقبال، فمن منظور بلدان المقصد هي دخول أو بقاء أو العمل في البلد دون تصريح أو وثائق بموجب قوانين الهجرة.

أما من منظور البلدان المرسله فهنا يظهر الوضع الغير نظامي في مثل هذه الحالات كعبور شخص الحدود الدولية دون جواز سفرأو وثائق سفر صالحة، أو أنه لا يلبي المتطلبات الإدارية لمغادرة البلد، بالإضافة إلى أنه يمكن حصر إستخدام مصطلح الهجرة غير القانونية في حالات تهريب اللاجئين أو الإتجار بالبشر.⁽³⁾

أما بخصوص التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية فتعرف على النحو التالي:
الدخول والخروج من وإلى أي إقليم دولة من قبل أفراد أو جماعات من غير الأماكن المحددة لذلك دون التقيد والإقتداء بالضوابط أو الشروط التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد.⁽⁴⁾

وعرفت منظمة الأمم المتحدة على أنها دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو البحر أو الجو، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم إحترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود دولة.⁽⁵⁾

الهجرة غير الشرعية بناءا على مجمل التعاريف السابقة والتي تتفق على أنها تجاوز للقوانين الدولية، فهي عبور غير شرعي ومخالف للسياسات الدولية بشأن الهجرة، ومخالفة للأعراف والقيم المجتمعية كذلك، وإضافة على هذا فهي قد تكون هجرة بصفة قانونية، ولكن تتحول إلى هجرة غير شرعية في حالة تجاوز الشخص المهاجر المدة القانونية للإقامة بالبلد المضيف، وبالتالي يصبح في وضعية غير قانونية ويصنف ضمن المهاجرين غير الشرعيين.

فالهجرة غير الشرعية إرتبط مفهومها على أساس العامل القانوني وخاصة بعد تجريم الظاهرة ووضع سياسات حول تجريم الهجرة، وعليه فالهجرة غير الشرعية هي كل عبور يخالف القوانين الدولية

(1) - بسام محمد أبو عليان، محاضرات في علم إجتماع السكان، مكتب الطالب الجامعي خانيوس، (د.ب)، ط3، 2021، ص 112-113.

(2) - عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص ص 38-39.

(3) - الأسكو والمنظمة الدولية للهجرة، الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام2030، تقارير حالة الهجرة الدولية، بيروت، 2017، ص122.

(4) -عادل السيد محمد علي، "آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة والقانون الوضعي"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون، مصر، المجلد1، العدد33، 2018، ص843.

(5) - نفس المرجع، ص844.

للهجرة، أو تجاوز الحدود بصورة غير شرعية وبدون وثائق رسمية أي دون علم السلطات المعنية، والهجرة غير الشرعية بما أنها أصبحت ظاهرة تشمل غالبية الفئات المجتمعية، حيث لم تستثن النساء اللاتي أصبحن ضمن الهجرة غير الشرعية، وهي ظاهرة مرتبطة بدوافع وأسباب مختلفة، وعلى هذا الأساس يمكننا وضع تعريف إجرائي للهجرة غير الشرعية على النحو الآتي:

التعريف الإجرائي: الهجرة غير الشرعية تمثل أحد الطرق الغير قانونية تلجأ إليها حالات الدراسة (المرأة الجزائرية) من أجل الهروب من مجتمعها الأصلي مدفوعة بظروف وعوامل صعبة من أجل الوصول إلى مجتمع جديد ومغاير بحثا عن حياة أفضل، وتتم هذه الهجرة بصفة سرية وخفية دون علم السلطات، بإستعمال قوارب خشبية عن طرق البحر.

4-3 مفهوم البطالة: البطالة لغة مصدر بطل "إزدياد عدد العمال العاطلين عن العمل بسبب البطالة"⁽¹⁾. أما إصطلاحا فالبطالة هي الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين ولفترة زمنية معينة نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الإستيعابية لإقتصاديات هذا المجتمع.⁽²⁾

وفي تعريف لمنظمة العمل الدولية: "البطالة هي الحالة التي يكون فيها الفرد قادرا على العمل وراغبا فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى".

وتعريف آخر جاء في الدليل الموحد لمفاهيم ومصطلحات التخطيط في دول المجلس التعاون الخليجي: "البطالة هي عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في منطقة تتفق مع إستعداداته نظرا لحالة سوق العمل، ويتحدد معدل البطالة بنسبة العمال المتعطلين بالقياس إلى مجموع الأيدي العاملة".⁽³⁾

أما التعريف العالمي للبطالة الذي قدمه المكتب الدولي للعمل، فإن كل إنسان ليس له عمل في الأسبوع الذي وقع فيه الإحصاء، وهو يبحث عن عمل بأجر، وقد سبق له البحث عن عمل في الشهرالذي سبق الفترة التي أجرى فيها البحث شرط أن يكون مهينا للعمل في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما على الأكثر يعتبر عاطلا.⁽⁴⁾

(1)-أحمد العايد وآخرون، المعجم العربي الأساسي، توزيع لرويس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1989، ص 162.

(2)-ناصر دادي وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص45.

(3)-مصطفى خلف عبد الجواد، علم إجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2009، ص ص 292-293.

(4)-رشاد غنيم، دراسات معاصرة في علم الإجتماع، دار النهضة العربية، لبنان، 2010، ص15.

التعريف الإجرائي: عدم توفر عمل لائق للمرأة الجزائرية ومحاولة البحث دون جدوى من أجل تأمين مستوى معيشي مقبول يؤمن حياة مستقرة ويوفر المتطلبات الضرورية والأساسية، مما يدفع ذلك إلى اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية كسبيل وحيد للبحث عن حياة أفضل خارج البلد الأصلي.

4-4 مفهوم الاستقلالية: إن التعريف اللغوي للاستقلالية هو إسم مصدر صناعي من إستقلال، حق فرد أو جماعة في تنظيم شؤونها الداخلية بحرية مطلقة دون التأثير بعامل خارجي، ثم ترسيخ مبدأ إستقلالية القضاء/الجامعات.

حالة بلدة تقدرت بحكم نفسها، ولكن ليست لها السيادة الكاملة على الأرض، نزعة رامية إلى الإنعتاق السياسي والاقتصادي.⁽¹⁾

يعرف مفهوم الإستقلالية إصطلاحاً حسب الباحث (ويليد) على أنها "عدم الخضوع لتحكم الآخرين ويرى أن المستقل هو الفرد الذي يكون قادراً على التصرف بمسؤوليته الشخصية ولا يعتمد على الآخرين وهو مستقل عن السلطة وليس عنده استعداد للتعلم بالآخرين". أما الباحث (بياجيه) فيعرف هذا المفهوم على أنه "سلوك إيجابي يجعل الفرد يعتمد على نفسه ويتخذ قراراته ويتحمل المسؤولية في المواقف الاجتماعية".⁽²⁾

إن إستقلالية المرأة (النساء) هي قدرة النساء العيش في مجتمعاتهن بإستقلال مادي عن أسرهن، وإعتناق أفكار مستقلة عنهم وإبدائها، وكذلك قدرتهن على التنقل بغير حاجة إلى طلب إذن وبعد بلوغهن سن الأهلية القانونية. ويتراوح السن القانوني الذي يعد عنده الشخص كامل الأهلية بين 18 و21 سنة حسب القضاء الذي يعيش فيه الشخص، وتختلف إستقلالية النساء في المجتمعات المختلفة، حيث تقل في المجتمعات التقليدية وتزيد في المجتمعات الصناعية، وهي ترتبط عموماً بالنمط الاجتماعي السائد وبطبيعة النظام السياسي.⁽³⁾ وتعني أيضاً أن تكون المرأة حرة في الجوانب الاجتماعية والعاطفية والمالية لحياتها، أي أن يكون لها الحرية التامة في إختيار وإتخاذ جميع القرارات التي تحتاجها في حياتها. فالمرأة المستقلة قد تعيش مع عائلتها، وقد يكون لديها العديد من الأصدقاء أو أنها متزوجة، لكن هذا لا يعني أنها ستعتمد على إحدى هؤلاء الأشخاص في إتخاذها قراراتها، كما أنها لا تتخذ قوتها من وجودهم في حياتها.⁽⁴⁾

الإستقلالية حسب ما جاءت به التعارف السابقة هي كل ما يظهر على سلوكيات الشخص والتي تعبر عن أنه مستقل في قراراته وغير خاضع لأي سلطة كانت، أي أنه قادر على إتخاذ قرارات بشأن

(1) - معجم المعاني الجامع متاح على الرابط: <https://almaany.com/ar-ar> تاريخ الإسترداد 2024/02/01.

(2) - وفاء شاعر الحسني، محمود كاظم محمود التميمي، "الإستقلالية لدى طالبات المرحلة الإعدادية"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مجلد 19، العدد 3، 2011، ص 399.

(3) - إستقلال النساء متاح على الرابط: <https://genderiyya.xyz/wiki> تم الإسترداد بتاريخ 2022/09/22.

(4) - روان مروان، مفهوم الإستقلالية، 2020/03/16، تاريخ الإسترداد: 2023/03/04 متاح على الرابط :

<https://wikiarab.com>

حياته بمفرده، أي منفرد بشخصيته ومسؤول عن سلوكاته، له شخصية مستقلة، هذا من الجانب الذاتي للشخص. فالاستقلالية تعبر أيضا على ذلك الجانب المادي وهو إستقلال الفرد ماديا، بمعنى أن الفرد لديه دخل مادي ولا يعتمد على الآخرين سواء من العائلة والأسرة أو من طرف الزوج أو أي طرف آخر، فهنا هذه الإستقلالية المادية تجعل من الشخص يتمتع بنوع من التحرر والإستقلال عن الآخرين في أفكاره وقراراته وسلوكاته، بمعنى أنه تحرر من الإعتماد على غيره كونه أصبح مستقل ماديا.

والمرأة المستقلة أو ما يسمى بالإستقلالية المرأة هو ما يرتبط أيضا بأفكار وقرارات وسلوكات المرأة في جوانب حياتها المختلفة، أي أنها تمتلك حرية إتخاذ القرارات بشأن حياتها ومستقبلها وتتحمل مسؤولية تلك الأفكار والقرارات، إضافة إلى الإستقلال المادي الذي يجعلها مستقلة بذاتها ومعمدة على نفسها بعيدا عن المحيطين بها.

وتأكيدا على ماسبق فإن مفهوم الإستقلالية إرتبط بجوانب مختلفة منها الجانب الذاتي والشخصي الذي يظهر في أفكار وقرارات وسلوكات، والجانب الثاني الذي ربط بالعامل المادي أي وجود مصدر مالي يمكن من التحرر والإستقلالية، ومن هنا يمكننا أن نعرف إستقلالية المرأة إجرائيا:

التعريف الإجرائي: إستقلالية المرأة وتعني عدم الخضوع لقرارات الآخرين وحرية التصرف في الشؤون الشخصية والتمتع بالإستقلالية الذاتية والمادية، بمعنى عدم الخضوع للسلطة (العائلية أو المجتمع)، وهذا ما تبحث عنه المرأة الجزائرية، والذي قد لا تستطيع تحقيقه في مجتمعها الأصلي، فتبحث عنه خارج مجتمعها مما يدفعها إلى الهجرة غير الشرعية.

4-5 مفهوم تأخر سن الزواج: يعرف تأخر سن الزواج على أنه المرحلة التي تدخلها كل فتاة وصلت إلى السن المتعارف عليه للزواج ولم تتزوج، سواء برغبتها أو دون رغبتها، ويختلف ذلك السن من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر.

ويعرف أيضا: بأنه تجاوز الفتاة سن الزواج العرفية، وهي ليست محددة بسن معينة. فالتحديد راجع للعرف.

وفي تعريف آخر، وصول المتأخر لسن الزواج دون أن يتزوج أو دون العثور على الطرف الآخر، فإذا ظلت هذه الحالة قائمة إلى الأبد تعد عنوسة، وأما إذا حلت في سن متأخرة تعد تأخرا في الزواج وتبدأ مرحلة تأخر سن الزواج من 28 عاما فما فوق لدى الإناث.⁽¹⁾

إن سن الزواج قانونيا، وهو العمر الذي تعترف به القوانين والأنظمة بأنه العمر الذي يصل فيه تطور الإنسان لدرجة أنه أصبح مالكا للأهلية ويستطيع إبرام العقود ومنها عقد الزواج.⁽²⁾

(1) - مروة عبد المغني طه، أسماء عبد المنعم إبراهيم، إبتسام محمد عبد الستار، "قلق المستقبل لدى المتأخرات زواجيا في ضوء المتغيرات الديموجرافية"، المجلة الدولية لدراسات المرأة والطفل، العدد 3، يوليو 2021، ص 5. متاحة على الرابط:

<https://ijcws.hournals.ekb.eg>

(2) - محمد صالي، "تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري الواقع والأسباب"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 30، جوان 2017، ص 117.

وحسب ما جاء به قانون الأسرة الجزائري سنة 1984 الذي حدد سن الزواج وحسب المادة السابعة والتي تنص على: "أن تكتمل أهلية الرجل في الزواج بإتمام 21 سنة والمرأة 18 سنة وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة"⁽¹⁾.

وجاء في المادة السابعة رقم 02/05 المؤرخ في 27 فبراير 2005 بأنه تكتمل أهلية الرجل والمرأة في الزواج بتمام 19 سنة، وللقاضي أن يرخص للزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة متى تأكدت قدرة الطرفين على الزواج.⁽²⁾

التعريف الإجرائي: تأخر سن الزواج يعني وصول الفتاة إلى سن الأهلية للزواج ولم تتزوج، بناء على رغبتها أو لظروف معينة قد تكون دراسة أو لظروف اجتماعية أو مادية...، حيث تبقى دون زواج ومع تقدم في السن، حيث يقابل هذا التأخر في الزواج بقيم مجتمعية تنتظر للفتاة المتأخرة عن الزواج على أنها أصبحت ذات حظوظ قليلة للحصول على زوج مناسب، مما يجعل من الفتاة الجزائرية تفكر في الهروب من قيم المجتمع السائدة بطرق غير شرعية، فيكون السبيل الوحيد أمامها هو الهجرة غير الشرعية بحثاً عن نصيبها في مجتمع آخر.

4-6 مفهوم الاغتراب: الاغتراب لغة هو غريب أي ذهب وتتحى من الناس والتغرب يعني البعد والغربة، والغرب يعني النزوح عن الوطن والغريب هو البعيد عن وطنه.⁽³⁾

وكلمة إغتراب: هي ترجمة للكلمة Alientation والكلمة الفرنسية Alientation المشتقات من الأصل اليوناني Alientation، والتي تشير إلى انتقال ملكية شيء ما إلى آخر أو إنتزاعه أو إزالته، وتستمد كلمة Alienatio من الفعل Alienus بمعنى الانتماء إلى شخص آخر.⁽⁴⁾

أما التعريف الاصطلاحي لمفهوم الإغتراب حسب العالم "هيقل" هو "على أنه انفصال الذات الإنسانية ككيان روحي تنفصل عن وجوده ككائن إجتماعي، كما إعتبره أيضا في طرح آخر: تنازل الإنسان عن إستقلاله الذاتي وتوحده مع الجوهر الاجتماعي".⁽⁵⁾

وفي تعريف لإجلال سري فإن الإغتراب هو اضطراب نفسي يعبر عن إغتراب الذات عن هويتها وبعدها عن الواقع، وإنفصالها عن المجتمع وهو غربة عن النفس وغربة عن العالم وغربة بين البشر. أما أبو بكر مرسى يعرف الإغتراب على أنه شعور الفرد أنه غريب عن ذاته، لا يجد نفسه كمركز لعالمه، وأنه خارج عن الإتصال بنفسه كما هو خارج الإتصال بالآخرين.⁽⁶⁾

(1) - قانون الأسرة حسب آخر تعديل مع المرسوم التنفيذي لتطبيق المادة السابعة، القسم الثاني، الزواج، الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005، ص 4.

(2) - نفس المرجع، ص 4.

(3) - جمال الدين ابن منظور بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، دار صريح، لبنان، مجلد 2، 1968، ص 32.

(4) - عبد اللطيف محمد خليفة، دراسات في سيكولوجية الإغتراب، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 23.

(5) - نفس المرجع، ص 21.

(6) - أبو بكر مرسى، أزمة الهوية في المراهقة والحاجة للرشاد النفسي، دار مكتبة النهضة المصرية، مصر، ط1، 2008، ص 58.

التعريف الإجرائي: الإغتراب ويعني الشعور بالإحساس بالغربة للفرد في الوسط الذي يعيشه، والانفصال الذاتي عن الحياة الاجتماعية والمحيطين به ويصبح غريب ولا يشعر بالأمان في هذا المجتمع. فهذه المشاعر والأحاسيس تدفع بالمرأة إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية كسبيل من أجل إثبات كيائها وذاتها ووجودها في مجتمع جديد بعيدا عن مجتمعها الأصلي.

4-7 مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي أو الشبكات الاجتماعية: "يطلق هذا المصطلح الشبكات الاجتماعية على مجموعة من المواقع على شبكة الانترنت، والتي ظهرت مع الجيل الثاني للويب، حيث يتيح التواصل بين الأفراد في بيئة افتراضية أي تجمع بين هذا المجتمع الافتراضي وفق مجموعات إهتمامات أو شبكات إنتماء كبلد أو جامعة أو مدرسة أو شركة، ويتم هذا التواصل عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل إرسال الرسائل أو الإطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة أخبارهم والمعلومات المتاحة للعرض"⁽¹⁾.

وفي تعريف للباحث محمود عبد الستار: "هي مواقع تشكل مجتمعات إلكترونية ضخمة، حيث تقدم خدمات من شأنها تدعيم التواصل والتفاعل بين أعضاء الشبكة الاجتماعية من خلال الخدمات والوسائل المقدمة مثل التعارف والصدقة، المراسلة، المشاركة في الأحداث والمناسبات، مشاركة الوسائط مع الآخرين كالصور والفيديو والبرمجيات"⁽²⁾.

وعرفها الباحث شريف اللبان بأنها: "خدمات توجد ضمن شبكة الويب تسمح للأفراد ببناء بيانات شخصية عامة أو شبه عامة وفق نظام محدد يسمح لهم بوضع قائمة لمن يرغبون مشاركتهم الاتصال أو لرؤية قوائمهم وللذين يتواصلون معهم. بالإضافة إلى تلك القوائم التي يصنعها الآخرون خلال هذا النظام"⁽³⁾.

تعد مواقع التواصل الاجتماعي أحد أهم منتجات تكنولوجيا الإتصالات، والتي صارت أكثر شعبية، وعلى الرغم من كونها أنشئت في الأساس للتواصل الاجتماعي، إلا أنها إتسعت إستخداماتها وإمتدت لتشمل مختلف الأنشطة الاجتماعية من خلال التداول للمعلومات الخاصة بالأحداث السياسية، والثقافية والإقتصادية وغيرها⁽⁴⁾. بالإضافة إلى أن هذه المواقع الاجتماعية قد أتاحت للمتصفحين إمكانية المشاركة والتبادل لمقاطع الفيديو، ومكنت مستخدميها من إنشاء مدونات إلكترونية خاصة وإجراء محادثات فورية وإرسال الرسائل، كما تصدرت هذه الشبكات الاجتماعية ثلاثة مواقع هامة ميزتها، وهي الفيسبوك والتويتر

(1) - حسين محمود هثيمي، العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015، ص82.

(2) - جبريل بن حسن العريشي، سلمى بنت عبد الرحمن الدوسري، الشبكات الاجتماعية والقيم رؤية تحليلية، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص23.

(3) - حسين محمود هثيمي، مرجع سابق، ص82.

(4) - جبريل بن حسن العريشي، سلمى بنت عبد الرحمن الدوسري، مرجع سابق، ص20.

ومواقع الفيديو واليوتيوب. وكننتيجة لتنامي وتطور هذه المواقع الاجتماعية بصورة كبيرة والذي إنعكس عنه الإقبال ما يزيد عن ثلثي مستخدمي شبكة الأنترنت⁽¹⁾.

ويعتبر الفيس بوك أحد أهم مواقع التواصل الاجتماعي، والذي يعرف إصطلاحا على أنه موقع تم إنشائه في شباط 2004 بواسطة ابن التاسعة عشر من العمر وهو "مارك زوكربيرج" وهو طالب في جامعة هارفارد، وقد كان الموقع في البداية متاحا فقط للطلاب الثانوية وعدد محدود من الشركات، ثم تم فتحه لأي شخص يرغب في فتح حساب. ويذكر للموقع الرسمي للفيسبوك بأنه يعطي الناس القدرة على المشاركة والتواصل مع الأصدقاء والأهل، ويجعل العالم أكثر إنفتاحا.⁽²⁾

فالفايسبوك وهو عبارة عن شبكة إجتماعية إستأثرت بقبول وتجاوب كبير من الناس خصوصا الشباب، وفي جميع أنحاء العالم، وهي لا تتعدى حدود مدونة شخصية في بدايتها، وسمي الفاييسبوك بهذا الاسم على غرار ما كان يسمى "كتب الوجوه" التي كانت تطبع وتوزع على الطلاب بهدف إتاحة الفرصة لهم للتعارف والتواصل مع بعضهم البعض خاصة بعد الإنتهاء من الدراسة والتخرج، حيث يتفرق الطلاب في شتى الأنحاء فكان الهدف تأسيس موقع إلكتروني ليقوم بعمل "كتب الوجوه" بطريقة أسهل وأوسع إنتشارا وأكثر فعالية⁽³⁾.

يعتبر الفاييسبوك من أشهر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بالنظر إلى عدد المشتركين فيه والمزايا الكثيرة التي يقدمها، إضافة إلى سهولة إستخدامه. ويشير إسم الفاييسبوك Facebook إلى دليل الصور التي تقدمه الكليات والمدارس التمهيدية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أعضاء هيئة التدريس والطلبة الجدد الذي يتضمن وصفا لأعضاء الحرم الجامعي كوسيلة للتعارف عليهم.⁽⁴⁾

ويعمل هذا النوع من مواقع التواصل الاجتماعي على تكوين الأصدقاء ويساعدهم على تبادل المعلومات والملفات والصور الشخصية ومقاطع الفيديو، وإمكانية المحادثة والدرشة الفورية، ويسهل إمكانية تكوين علاقات في فترة قصيرة، حيث وصل عدد المشتركين فيه بعد ستة سنوات من عمره إلى أكثر من 800 مليون مشترك عبر العالم، ومن المعروف أيضا على غرار الكثير من الوسائل الإعلامية أن هناك من إستغل موقع الفاييسبوك من الجانب السلبي وهناك من إستغله من الجانب الإيجابي.⁽⁵⁾

التعريف الإجرائي: الفيس بوك يعتبر من أكثر المواقع تداولاً بين أغلبية الفئات المجتمعية، فهو وسيلة إتصال وتواصل واسعة النطاق تسمح للمتصفح بتكوين صداقات وعلاقات كبيرة ومن مجتمعات

(1) - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، شبكات التواصل الاجتماعي والتأثير على الأمن القومي والإجتماعي، المكتب العربي للمعارف، (د.ب)، ط1، 2016، ص ص22-23.

(2) - حسين محمود هثيمي، مرجع سابق، ص ص88-89.

(3) - علي خليل شقرة، الإعلام الجديد: شبكات التواصل الاجتماعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014، ص64.

(4) - عبد الغني أحمد علي الحاوري، العلاقات الأسرية في ظل وسائل التواصل الاجتماعي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، برلين، ط1، 2021، ص67.

(5) - علاء الدين محمد عفيفي المليجي، الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي العالمية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص ص162-163.

وثقافات مختلفة، وله ميزة السرعة والمرونة في التعامل وإنتشار المعلومة بسرعة وله قوة التأثير، وخاصة مع إنتشار الصفحات المشجعة للهجرة، والتي لاقت رواجاً بين الشباب في نشر كل ما يرتبط بالحرقة، حتى أصبحت النساء تبحث عن سبيل للحرقة عبر هذه المواقع.

4-8 مفهوم الفقر: الفقر من المفاهيم المجردة والنسبية التي تحاول وصف ظاهرة إجتماعية أو إقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة ومن جهة أخرى تختلف باختلاف المجتمعات التاريخية وأدوات القياس وكذلك باختلاف الخلفيات الفكرية والأخلاقية لدارسيه من جهة أخرى.⁽¹⁾

وسنعالج مفهوم الفقر من الجانب اللغوي ثم الاصطلاحي على النحو الآتي:

إن التعريف اللغوي للفقر في معجم لسان العرب حسب بن منظور يشير إلى الفقر بالقول: "الفقر والفقر، ضد المعنى مثل الضعف والضعف، والفقر لغة رديئة، ابن سيده: وقد ر ذلك أن يكون له ما يكفي عياله، ورجل فقير من المال، وقد فقر، فهو فقيره، والجمع فقراء والأنثى فقيرة من نسوة فقائر (...). ابن السكيت: الفقير الذي له بلغة من العيش (...). والفقر هو الحاجة وفعله الافتقار والنعت فقير".⁽²⁾

أما إصطلاحاً فإن الفقر يعرفه الباحث حسين عبد الحميد، "بأنه حالة واقعية وليست وحدة تصويرية ويمثل مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل تفشي البطالة، واللامساواة في الرفاهية، والهجرة، وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية، أي أن الفقر واقعا إجتماعيا يتطلب التفسير".⁽³⁾

ويمكن تعريف الفقر على أنه تدني مستويات المعيشة، حيث يتدنى الدخل ليكفي بالكاد إشباع الحاجات الأساسية، كما أنه إنخفاض الدخل أو الإنفاق على الحد الأدنى لمستويات المعيشة وهو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في إنخفاض الإستهلاك كما ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي، الوضع السكني والحرمان من تلك السلع الضرورية والأصول المادية الأخرى وفقدان الإحتياطي أو ضمان لمواجهة الحالات الصحية كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات.⁽⁴⁾

ويعرفه الباحث علي محمد جعفر على أنه تلك الحالة المادية التي لا يستطيع الإنسان من خلالها تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات حياته، إما لعدم كفاية بصورة كبيرة أو وجود لعدم دخل على الإطلاق.⁽⁵⁾

أما بالنسبة للباحث محمود حسن فإن الفقر هو الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة في إشباع حاجاتها الأساسية للمحافظة على بنائها المادي والنفسي والإجتماعي وله نتائج خطيرة على الصحة ونوع الثقافة السائدة في حياة الأسرة وما يتوفر لها من فرص التعليم.⁽⁶⁾

(1)- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 19.

(2)- ابن منظور، لسان العرب، مادة الفقر، دار المعارف، القاهرة، د س، ص 344.

(3)- حسين عبد الحميد رشوان، أضواء على الحياة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 57.

(4)- مروة منصور نصر قموح، "الفقر في العالم مع التركيز على مصر-دراسة تطبيقية-"، مجلة بحوث الشرق، مجلد 4، العدد 40،

2016، ص 497. متاح على الرابط: <https://mercj.journals.eks.eg>

(5)- علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون، عوامل الانحراف، المسؤولية الجزائية التدابير، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

والتوزيع، بيروت، 1984، ص 109.

(6)- محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (دب)، 1981، ص 56-57.

وفي تعريف آخر جيلين فيرى أن الفقر هو حالة معيشية لا يستطيع الفرد في ظلها الحفاظ على مستوى لائق للمعيشة يوفر له القوة والقدرة المادية ويهيئ له وللمن يعولهم التكيف الاجتماعي المطلوب، ويرى الباحث صامويل أن الفقر يعني العجز المادي عن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. ويساير دافيد ماتزا هذا التفسير الاقتصادي لظاهرة الفقر، ويضيف أن الفقر مشكلة اقتصادية أساسا وتظهر هذه المشكلة نتيجة تفاوت توزيع الدخل وعدم توزيع الملكية توزيعا عادلا وضالة الإنتاج الكلي في المجتمع

ويعرف الباحث عبد الباسط عبد المعطي الفقر على أنه حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي من طابعة وجود التمايزات الخاصة التي تأتي من الملكية الخاصة والتميز بين أنماط العمل إلى يدوي وعقلي وتحديد الأجور.⁽¹⁾

تأكيدا لما سبق ذكره من خلال التعاريف السابقة للفقر، فقد إرتبط هذا المفهوم بالجانب المادي أو الحالة المعيشية للفرد، فهو يعبر عن العجز المادي أي عدم قدرة الأفراد على الإنفاق وتوفير حد أدنى من المتطلبات الأساسية لتحقيق مستوى معيشي لائق، بمعنى أن الفقر إرتبط أيضا بالحاجيات الأساسية كالأكل والملبس والتعليم والعلاج وسكن لائق، فهذه الحاجيات الأساسية التي يحتاجها الفرد من أجل أن يعيش حياة كريمة وآمنة، وهي بدورها تعبر عن حالة الفقر لعدم توفرها. وعلى هذا الأساس يمكننا تعريف الفقر إجرائيا:

التعريف الإجرائي: الفقر يعبر عن الحالة المادية التي لا يمكن من خلالها تلبية الحاجات الأساسية للفرد من تعليم وصحة وسكن لائق وغيرها من الاحتياجات الضرورية الأخرى، فهذه الحالة الصعبة تؤدي إلى التفكير في اللجوء إلى طرق غير قانونية كالهجرة غير الشرعية من أجل التخلص من الفقر والبؤس في مجتمع آخر.

4-9 مفهوم الروابط: إن التعريف اللغوي للروابط هي أن "الرابط، فاعل من فعل ربط (وليس من فعل رابط)، والذي يحمل المعاني التالية ربط، ربط على، ربط ل، يربط، ربط، فهو رابط، وهو مربوط، يربط رباطه، فهو رابط، والمفعول مربوط عليه ربط بين طريقتين ونحوهما: وصل ووحد بينهما، بين مدينتين، القلوب ، الأحداث"⁽²⁾.

وإصطلاحا فإن الروابط حسب الباحث "بيار إيف كويسبي" في كتابه الرابط الاجتماعي (le lien social)، "الرابط هو مجموع العلاقات التي تربطنا بالعائلة، والأصدقاء، الجيران وصولا إلى الميكانزمات الجماعية للتضامن مرورا بالمعايير والقواعد والقيم التي تزودنا بالحد الأدنى للمعنى الجماعي"⁽³⁾.

(1) - "محور حقوق الإنسان، حول تفسير ظاهرة الفقر"، الحوار المتمدن، العدد 3554، 2011/11/22 متاح على الرابط <https://www.walhawar.org/drbat/show.asp?aid=284459> تاريخ الإسترداد: 2023/03/17.

(2) - خواجه عبد العزيز بن محمد، سوسيولوجيا الرابط الاجتماعي بناءات مفاهيمية ومسارات نظرية، دارنور للنشر والتوزيع، ألمانيا، ط1، 2018، ص8.

(3) - نفس المرجع، ص12.

وفي تعريف آخر، الروابط هي كل ما يربط الناس ويشد بعضهم إلى بعض سواء كانت ذات طابع مادي أو معنوي، ويجعلهم متلازمين ومواظبين على ذلك، وهي تلك الصلات والأواصر والخيوط التي تجمع الناس وتشد بعضهم بعض مهما كانت طبيعتها دموية أو تقليدية أو حديثة.

وتعرف أيضا على أنها تلك الأشكال من العلاقات التي تربط الفرد بالمجموعات الاجتماعية والمجتمع، والتي تسمح له في نفس الوقت بأن يكون اجتماعيا وأن يندمج في المجتمع⁽¹⁾.

أما الباحث "فردريك لوبارون" 1969 في قاموسه في علم الاجتماع من الألف إلى الياء، فيرى أن الرابط يتواجد بين فردين أو أكثر، حيث ما تكون العلاقات الشخصية الداخلية مباشرة بينهم، والتي تستند على مختلف أشكال التفاعل، وبالتالي يمكن تعريف الرابط الاجتماعي تفاعلا خاصا ومنظما بين فردين، وإحدى ركائز الرابط الاجتماعي إجبارية التبادل كما وصفها الأنثروبولوجيون⁽²⁾.

التعريف الإجرائي: الرابط الاجتماعي يمثل العلاقات التي تربط بين الأشخاص أو الأسرة أو الأصدقاء أو المجتمع ككل، حيث تشكل هذه العلاقات والروابط تفاعل بين هذه الفئات، والذي ينتج عنها ما يسمى بالتضامن الاجتماعي. فالروابط تعمل على تقوية العلاقات والتلاحم وغياب الترابط بين الأفراد سواء كان على مستوى الأسرة أو المجتمع يخلق نوع من التمزق في العلاقات والروابط مما يدفع ذلك إلى ضعف التضامن.

4-10 مفهوم التفكك الأسري: إصطلاحا هو إختلال وظائف الأسرة وإنهيار الأدوار والبناء الأسري نتيجة لغياب أحد الأبوين أو كليهما، نتيجة الوفاة أو السجن أو الطلاق والنتائج عن خلو العلاقات الأسرية من العاطفة وتميزها بالتوتر والمنازعات.

ويعرف أيضا: على أنه حالة تشير إلى التوتر أو التصدع يطرأ على النسق الأسري والتفكك الكامل يؤدي إلى إنهيار النسق، وهو عبارة عن أزمات ومشاكل تستولي على الأسرة، فتؤدي إلى تمزقها وتجعل أفراد الأسرة يعيشون منفصلين⁽³⁾.

وفي تعريف آخر، يعني فشل واحد أو أكثر من أعضاء الأسرة في القيام بواجباته نحوها، مما يؤدي إلى ضعف العلاقات وحدث التوترات بين أفرادها، مما يفضي إلى إنفراط عقدها وإنحلالها.

ويعني أيضا إنحلال العلاقات والروابط الأسرية بين أفراد الأسرة، ويكون ذلك إما بالطلاق أو الهجرة أو الانفصال أو فقدان أحد الوالدين أو كلاهما.

ويعرف على أنه إختلال السلوك في الأسرة وإنهيار الوحدة الأسرية وإنحلال بناء الأدوار الاجتماعية لأفراد الأسرة⁽¹⁾.

(1) -بشير طلحة، سوسيولوجيا الرابط الاجتماعي محاولة للفهم، مطبعة حمدي الأزهر، (د.ب)، ط1، 2021، ص20.

(2) - خواجه عبد العزيز بن محمد، مرجع سابق، ص12.

(3) - ميادة القاسم، التفكك الأسري وآثاره على المجتمع - دراسة سوسيولوجية -، مكتبة نحو علم إجتمع تنويري، (د.ب)، ط1، 2018،

التعريف الإجرائي: إنهيار البناء الأسري وتصدع العلاقات داخل الأسرة، والذي يظهر في صور الانفصال الذي يكون في شكل طلاق أو فقدان أحد الوالدين أو هروب أحد الطرفين وترك مسؤولية الأبناء. هذه التوترات التي تعبر عن صورة التفكك الأسري لها تأثيرها على حالات الدراسة (المرأة الجزائرية) في إتجاهها ورغبتها نحو الهجرة غير الشرعية هروبا من بيئة أسرية مفككة.

5/ المقاربة النظرية للدراسة:

تعتبر المقاربة النظرية إطار هام في الدراسات الاجتماعية، حيث أنها تساعد الباحث على فهم الظاهرة أو المشكلة البحثية المراد دراستها فهما واقعيًا وعلميًا، وقد إرتأينا إلى أنه أنسب نظرية أو مقاربة لموضوع دراستنا هي نظرية التغير الاجتماعي، حيث يعتبر التغير الاجتماعي من المواضيع التي نالت إهتمام العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وعلم الاجتماع بصفة خاصة، وهذا لإرتباط موضوع التغير الاجتماعي بالعديد من القضايا التي لها صلة بالمجتمع كالتنمية مثلا، أو الحراك السياسي، وكل ماله صلة بالتحويلات الثقافية والاجتماعية وما يرتبط بالتطور أو التقدم والتحضر، وغيرها من المفاهيم والموضوعات الأخرى ذات الصلة بالتغير الاجتماعي⁽²⁾. ومن أهم الباحثين والعلماء الذين تناولوا موضوع التغير الاجتماعي منهم الفيلسوف أرسطو وأفلاطون وهيرقليطس، ومن علماء علم الاجتماع نجد أوغست كونط وماكس فيبر وسبنسر وإبن خلدون، و وليام أوجبرن وكل حسب إتجاهاته.

إن التغير الاجتماعي هو عبارة عن تحول يصيب الأنظمة الاجتماعية من ناحية البناء الاجتماعي ككل أو من ناحية الوظائف خلال فترة من الزمن، حيث يحدث هذا التغير في التركيبة السكانية للمجتمع أو على مستوى البناء الطبقي والأنظمة الاجتماعية والعلاقات والأدوار والمكانة على مستوى التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها⁽³⁾، أي أن التغير يكون مرتبط بعامل الزمن بفترة زمنية معينة، حيث يظهر التغير في العلاقات وطبيعتها، والتي قد تختلف عن علاقات سابقة لفترة معينة، وكذلك الأدوار والوظائف، أي أن التغير يكون على مستوى البناء الاجتماعي ككل.

والتغيرات الاجتماعية هي حالة حتمية يمر بها أي مجتمع مع مرور فترات زمنية معينة أي خلال حقبة زمنية محددة، بفعل عدة عوامل أو تطورات في العديد من المجالات التي تكون نتيجتها التغير الاجتماعي الحاصل، والذي قد تنتج عنه علاقات جديدة تختلف عن الماضي وأدوار أو وظائف تتغير وتتغير معها مكانة الفرد في المجتمع وعلى مستوى التنظيم الاجتماعي الذي ينتمي له الأفراد، ومن خلال هذا فقد تم إسقاط هذه المقاربة التغير الاجتماعي على موضوع دراستنا وهو الهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية ودوافعها أو الأسباب الكامنة وراء إتخاذها لهذه الإستراتيجية المتمثلة في الهجرة السرية، وهذا ما

(1) - فكيه محمد جمعة محمد، "التفكك الأسري وأثره على إستقرار المجتمع"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، 2019، ص 500-501.

(2) - فضل عبد الله الربيعي، التغير الاجتماعي: مقدمة في المفهوم والنظرية، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2020، ص 18.

(3) - أحمد بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص 382.

نوضحه من خلال التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري وأنتجت عدة تغيرات في العديد من الميادين والمجالات وكيف أثر هذا التغير على سلوك الأفراد في المجتمع الجزائري.

إن المجتمع الجزائري عرف عدة تحولات في مجالات مختلفة وتغيرات على مستوى الأنظمة الاجتماعية والبناء الاجتماعي والقيم والأعراف المجتمعية، فهذه التحولات أنتجت عدة مؤشرات جديدة ومختلفة، فمن الناحية الاقتصادية والاجتماعية فالمجتمع الجزائري عرف تحولات وتطورات على المستوى الاقتصادي والتي أنتجت الكثير من المشاكل كالبطالة والفقر، حيث زادت نسبة بطالة الشباب، وغلاء المعيشة وإنخفاض القدرة الشرائية وأزمة السكن، فهذه الإفرازات التي ظهرت نتيجة التحولات خلال فترة من الزمن أين عرف المجتمع الجزائري عدة مراحل من فترة الإستعمار والفترة بعد الإستقلال ثم العشرية السوداء حتى السنوات الأخيرة. ففي هذه المراحل حدثت عدة تحولات وتغيرات أفرزت الكثير من النتائج التي قد تكون من ناحية إيجابية أو من ناحية سلبية، والتي ذكرناها سابقا المتمثلة في ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية أو الاجتماعية والتي بدورها أثرت على سلوك الفرد، وخاصة عندما يرتبط الأمر بالمرأة وهي موضوع دراستنا. إذ نجد الأسرة الجزائرية زادت عليها الأعباء والمشاكل مع التغيرات الحاصلة، وخاصة من الجانب المادي الذي بدوره خلق مشاكل بين أفراد الأسرة بسبب الفقر وبطالة الزوج أو رب الأسرة، حيث قد تكون نتيجة هذه الأوضاع الفقر والمستوى المعيشي للعائلة الغير مستقر هو الانفصال بين الزوجين لعدم قدرة تحمل الزوجة فقر زوجها والخوف على مستقبل أطفالها هذا من جهة، ومن جهة ثانية الفتاة أو المرأة التي وجدت في عائلة حالتها المادية صعبة كأن يكون الوالد دخله غير كافي ولا يلبي الإحتياجات والمتطلبات الضرورية للعائلة، أو يكون دون عمل ثابت، وهذا مما يجعل الابنة داخل الأسرة تخرج للبحث عن عمل من أجل مساعدة عائلتها. فهذه الوضعية التي فرضت على الفتاة أو المرأة الجزائرية إبنه كانت أو زوجة نتيجة للتغيرات والتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري جعلت منها تفكر في وسيلة للخروج من وضعها الصعب ومن حالة الفقر والبطالة، حيث لم تجد سوى الهجرة غير الشرعية كسبيل لتحسين ظروف حياتها المادية.

وإضافة لما سبق فالتطورات العلمية والتكنولوجية التي ساهمت في حدوث عدة تغيرات وتحولات، وكانت من نتائجها إمتزاج في الثقافات وتغير في القيم والأعراف المجتمعية وعلى مستوى المكانة الاجتماعية للفرد. فالمرأة الجزائرية وخاصة مع تلك التطورات الحاصلة في المجال العلمي الذي يظهر في مواصلة المرأة تعليمها إلى مرحلة الدراسات العليا وإرتفاع نسبة التعليم خاصة عند الإناث بعد فترة الإستعمار أين كان التعليم غير متاح بصورة كبيرة بسبب المستعمر لإنتهاجه سياسة التجهيل، على عكس الفترة بعد الإستقلال أين أصبح التعليم متاح لكل الفئات، مما إرتفعت نسبة المستوى التعليمي للمرأة وكذلك خروجها إلى عالم الشغل وصارت منفتحة على الواقع الاجتماعي، وصار سعيها وهدفها رفع مستواها التعليمي لأعلى الدرجات العلمية، والبحث عن مناصب شغل تتوافق مع مؤهلاتها العلمية. فهذه التغيرات وتداخل الأدوار بين المرأة والرجل وخاصة بعد خروجها في البحث عن العمل أو التعليم جعلت أفكارها وطموحاتها تتغير وتسعى لتطور من نفسها وتحاول أن تستقل ماديا واجتماعيا. كما أن هذه التغيرات

أنتجت الكثير من المشكلات الاجتماعية كتأخر سن الزواج والطلاق والأم العازبة وغيرها من المشكلات الأخرى التي أفرزتها تلك التحولات المختلفة في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي أن المجتمع الجزائري عرف ظاهرة العزوبة التي إرتفعت في السنوات الأخيرة بين أوساط الشباب من الرجال والنساء، وإرتفعت كذلك نسبة الطلاق. فكل هذه المشكلات التي عرفها المجتمع الجزائري إرتبطت بعوامل مختلفة أفرزتها تلك التحولات كغلاء المعيشة وتدهور الوضع الإقتصادي والمادي، وأزمة السكن، وإرتفاع تكاليف الزواج... وغيرها من العوامل الأخرى، أو إرتباط الفتاة بالدراسة لسنوات، فكل هذه العوامل ساهمت بصورة أو بأخرى في إنتشار الطلاق وتأخر سن الزواج والطلاق بشكلان قيم وأعراف ظلت راسخة في أذهان أفراد المجتمع الجزائري، وهي النظرة الدونية للمرأة المطلقة والمرأة العازبة الذي تأخر زواجها، بمعنى سيطرة بعض القيم التقليدية، وهذا ما جعل الفتاة الجزائرية تبحث عن مكانة إجتماعية جديدة بعيدا عن هذا المجتمع هروبا من الصورة أو الوصم الإجتماعي كونها مطلقة أو عانس، فكانت الهجرة غير الشرعية الطريق الآمن والضامن لمستقبل جديد ومكانة أفضل.

كذلك فالتطورات التكنولوجية كان لها تأثير في عملية التغير الإجتماعي، حيث ظهرت قيم جديدة وثقافات جديدة وطبيعة العلاقات بين الأفراد تغيرت على ما كانت عليه سابقا، ويظهر ذلك في ظهور وسائل التواصل الإجتماعي الجديدة والمتنوعة منها الفايسبوك والتويتر والأنسترام واليوتيوب والواتساب... وغيرها من وسائل التواصل الإجتماعي الأخرى، حيث عرفت إنتشارا واسعا ورواجا كبيرا بين جميع فئات المجتمع ذكور وإناث شباب ومراهقين وأطفال وكهول...، فهذه الوسائل غيرت من طبيعة العلاقات داخل الأسرة والمجتمع ككل وسمحت هذه المواقع بالإنتقال على الثقافات الأخرى. وكان لموقع الفايسبوك الحصة الكبيرة من حيث الإستخدام، إذ شكل أعلى نسبة في عملية التواصل عبر هذه التقنية وهذا لسهولة إستعماله وإنتشار المعلومات بسرعة وتكوين صداقات مع أي شخص من الداخل والخارج ومن مجتمعات مختلفة. والمرأة الجزائرية وجدت في هذا الفضاء نوع من الحرية والمساحة في التواصل وتكوين علاقات إجتماعية مختلفة، كما أنه في ظل إنتشار الصفحات الفايسبوكية المختلفة التي تشجع على الحرقه وتقدم معلومات عن تكاليف الحرقه والمنظمين وغيرها من المعلومات كل هذا ساعد الفتاة الجزائرية على التواصل والبحث في هذه المواقع من أجل تأمين مشروع الحرقه الذي قد يوصلها إلى الضفة الثانية هذا من جانب، ومن جانب آخر سمحت هذه المواقع للفتاة الجزائرية بتكوين علاقات تطورت إلى علاقات عاطفية جعلتها تفكر في الهجرة غير الشرعية من أجل اللحاق بالشباب الأجنبي لغرض الزواج الذي لم تستطع تحقيقه في مجتمعها.

ومن خلال ما تقدم حول التغير الإجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري في ميادين مختلفة والنتائج التي أفرزها ذلك التغير في طبيعة النظام الإجتماعي والعلاقات والأدوار والمكانة الاجتماعية للأفراد، والتي بدورها ساهمت في تغيير مكانة المرأة الجزائرية حيث وضعتها تلك التحولات والتغيرات في ظروف مختلفة ومكانة مختلفة جعلتها تسعى إلى تغيير وتحسين ظروفها والأوضاع المحيطة بها سواء إرتبطت بظروف وعوامل إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية.. الخ، فلم يكن لديها خيار سوى البحث عن

تحسين أوضاعها خاصة المادية بطريقة غير قانونية، وأصبحت الهجرة غير الشرعية هي الخيار الوحيد والأضمن لمستقبلها.

6/ الدراسات السابقة:

يمكن إدراج الدراسات السابقة على النحو التالي:

6-1 الدراسات الأجنبية: في هذا العنصر سوف ندرج عدة دراسات أجنبية منها:

-الدراسة الأولى: هي دراسة بعنوان:

Illegal immigration and Media Exposure: Evidence on Individual Attitudes

من إعداد الباحثون G.Facchini, A.Mayda, & Riccardo Puglisi سنة (2009).⁽¹⁾

لقد هدفت الدراسة إلى البحث عن كيفية تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام بخصوص الهجرة غير الشرعية، وقد اعتمد الباحثون على المنهج التجريبي والمنهج الإحصائي لتحليل تأثير التعرض الإعلامي على قرارات ومواقف الأفراد من الهجرة غير الشرعية. وكانت النتائج التي توصل إليها الباحثون والتي تمثلت فيما يلي:

أن لوسائل الإعلام دور كبير وبارز في تشكيل مواقف وإتجاهات الأشخاص نحو الهجرة غير الشرعية، كما أن لوسائل الإعلام دور كبير في تعزيز تلك الصورة النمطية للهجرة غير الشرعية، مما تزداد مسألة تدعيم سياسات المواجهة والمكافحة لهذه الظاهرة. فالإعلام له دور وتأثير على الرأي العام وخاصة إن كان يظهر الجانب السلبي لظاهرة الهجرة غير الشرعية ومخاطرها على الفرد والمجتمع.

-الدراسة الثانية: بعنوان: Researching illegality and labour Migration من إعداد الباحثين

B.Anderson & M.Ruhs (2010).⁽²⁾

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو مراجعة الدراسات والأبحاث الأكاديمية حول الهجرة غير الشرعية وهجرة العمالة، بالإضافة إلى التركيز على سوق العمل ووكالة المهاجرين، ومن المناهج المتبعة في هذه الدراسة المنهج التحليلي، أي تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بهجرة العمالة غير الشرعية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، والتي سنعرضها في النقاط التالية:

-أثبتت الدراسة أن المهاجرين غير الشرعيين لهم دور كبير ومهم في سوق العمل عن طريق المساهمة في الإقتصاد المحلي والوطني المتمثل في إرسال الأموال إلى عائلاتهم أي التحويلات المالية التي ترسل إلى أوطانهم، وعلى الرغم من التحديات التي يواجهونها كالتحديات القانونية والاجتماعية. -التأكيد على ضرورة فهم الدوافع والأسباب الدافعة على الهجرة من أجل تحسين سياسات الهجرة.

(1) Facchini, Giovanni and Mayda, Anna Maria and Puglisi, Riccardo, Illegal Immigration and Media Exposure: Evidence on Individual Attitudes (November 19, 2009). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1513176> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1513176>

(2)-Anderson, B. and Ruhs, M. (2010). Researching illegality and labour migration. *Population, Space and Place*, 16(3), 175-179. <https://doi.org/10.1002/psp.594>

-الدراسة الثالثة: من إعداد الباحث M.Bosworth بعنوان

Alternatives to immigration Detention :A Literature Review سنة (2018).⁽¹⁾

هدفت هذه الدراسة إلى إستعراض أهم الأبحاث الأكاديمية الدولية والمقررات الحكومية الرسمية أو غير الرسمية المرتبطة أو المتعلقة بالبدائل المتاحة للإحتجاز بشأن قضايا الهجرة والمهاجرين، ومن أهم المناهج التي إعتمدت في هذه الدراسة المنهج التحليلي بناء على تحليل أهم الدراسات السابقة حول البدائل لإحتجاز المهاجرين.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن أهم البدائل المرتبطة بإحتجاز المهاجرين، وهي أنه هناك العديد من الإستراتيجيات التي يمكن أن تحل محل طريقة الإحتجاز، وهي أكثر فعالية في مواجهة ومكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي تتمثل في المراقبة المجتمعية أي دور المجتمع في مكافحة والتصدي للظاهرة عن طريق إدراك من أفراد المجتمع لخطورة الظاهرة والعمل على التوجيه والتضامن المجتمعي وعدم التشجيع للهجرة بطرق غير شرعية.

بالإضافة إلى الإشراف القانوني أو المراقبة من قبل الجهات الرسمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، فهذه الإستراتيجيات أو البدائل المعتمدة فهي أقل تكلفة وتعتبر أكثر إنسانية في التعامل مع المهاجرين، بدلا من إحتجازهم في مراكز مخصصة. فمثل هذه التدابير تعتبر تقليدية ولم تكن كافية في مواجهة هذه الظاهرة، ولهذا فهذه التدابير الجديدة قد تساهم في تشجيع على الإمتثال لقوانين الهجرة، مما يقلل من اللجوء إلى تلك التدابير القانونية الصارمة.

-الدراسة الرابعة: دراسة الباحث Y.M.Bah بعنوان:

Illegal Migration Prevention Strategies:Lessons For Migration Management
Professionls سنة (2023).⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى إستكشاف أهم الإستراتيجيات والتدابير الأساسية في مكافحة ومواجهة الهجرة غير الشرعية، وتأثيراتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وإعتمدت الدراسة على مراجعة منهجية للدراسات السابقة والتقارير الرسمية وغير الرسمية حول تدابير وإستراتيجيات مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة بخصوص التدابير اللازمة لمجابهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهي أن من أهم الإستراتيجيات الفعالة لمنع تدفقات الهجرة غير الشرعية ضرورة تعزيز التعاون

(1)-BOSWORTH, Mary. Alternatives to immigration detention: a literature review. ASSESSMENT OF GOVERNMENT PROGRESS IN IMPLEMENTING THE REPORT ON THE WELFARE IN DETENTION OF VULNERABLE PERSONS: A FOLLOW-UP REPORT TO THE HOME OFFICE, Stephen Shaw eds, London: HMSO, 2018, p. 213-247.

(2)-BAH, Y. "Illegal Migration Prevention Strategies: Lessons for Migration Management Professionals". International Journal of Social Science and Human Research, vol. 6, no 2, 2023, p. 1246-1253.

الدولي. بالإضافة إلى العمل على تحسين الأوضاع والظروف الإقتصادية خاصة في الدول المصدرة للهجرة، أي العمل على تحسين إقتصاد الدول من أجل التخفيف من سوء الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والتخفيف من البطالة، والعمل على تطوير سياسات الهجرة بصورة مرنة وشاملة، كما أكدت الدراسة على الأهمية القصوى للوعي المجتمعي والتعامل مع المهاجرين بإنسانية.

6-2 الدراسات العربية: نجد من أهم الدراسات العربية ما يلي:

-الدراسة الأولى: دراسة الباحث ربيع كمال كردي (2005) بعنوان الهجرة غير الشرعية للمصريين الريفيين إلى إيطاليا-دراسة أنثروبولوجية في قرية تطون، محافظة الفيوم-(1)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث والكشف عن العوامل المرتبطة بالهجرة غير الشرعية للشباب المصري، وأهم الإنعكاسات والآثار التي تخلفها ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والثقافي. وقد إعتد الباحث على المنهج الأنثروبولوجي ومنهج دراسة الحالة. وإنتهت الدراسة بالنتائج التالية:

تعتبر العوامل الإقتصادية والاجتماعية من بين الأسباب الدافعة للهجرة عند حالات الدراسة، حيث تشكل البطالة والبحث من أجل الحصول على أجور مرتفعة، وهذا من الجانب الإقتصادي والمادي، ومن الناحية الإجتماعية الهجرة من أجل البحث عن الزواج وبناء أسرة ومنزل. وما يدعم هذه الدوافع الإقتصادية والاجتماعية بصورة كبيرة للهجرة تلك الشبكات المرتبطة بالأسرة، والتي تعمل على تشجيع وتدعيم الفرد على الهجرة، إضافة إلى الشبكات المرتبطة بالمهرين وشبكات سماسرة السفر، وإضافة على هذا أثبتت الدراسة أيضا أن أغلبية المهاجرين غير مهتمين بالتعليم ولا يقدون قيمته وخاصة في ظل وجود البطالة وقلة الدخل المادي، مما يشجعهم ذلك أكثر على الهجرة والبحث عن مستقبل أفضل.

-الدراسة الثانية: دراسة الباحث أحمد علي حجازي (2016) بعنوان دوافع الهجرة غير الشرعية وإنعكاساتها على منظومة القيم (دراسة ميدانية على عينة من شباب المجتمع المصري). (2)

جاءت هذه الدراسة من أجل تحديد تلك العوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الدافعة للهجرة غير الشرعية لدى الأفراد الذين يعيشون داخل المجتمعات الفقيرة، وإنعكاسات هذه الظاهرة على القيم والمنظومة الأسرية في مجتمع الإرسال، حيث إعتد الباحث على المنهج الوصفي وإستخدم أدوات جمع البيانات والمتمثلة في إستمارة الإستبيان على مجموعة من الشباب المصري المقبل على الهجرة وإستعان بدراسة الحالة، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في ظل الدراسة الميدانية:

أنه من بين العوامل الأكثر دافعية للهجرة سواء كانت هجرة شرعية أو هجرة غير شرعية، هو العامل الإقتصادي الذي يشكل دافع قوي عند المهاجرين وخاصة مع الظروف التي يعيشونها من شبح

(1)- ربيع كمال الكردي، الهجرة غير الشرعية للمصريين الريفيين إلى إيطاليا دراسة أنثروبولوجية في قرية تطون محافظة الفيوم، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس، 2005.

(2)- أحمد علي الحجازي، "دوافع الهجرة غير الشرعية وإنعكاساتها على منظومة القيم (دراسة ميدانية على عينة من شباب المجتمع المصري)"، حوليات آداب عين شمس، مجلد 45، العدد 2، 2016.

البطالة والحياة الصعبة، والعمل على تحسين المستوى المعيشي والبحث عن دخل أفضل وأعلى، وإضافة على هذا قد بينت الدراسة أن إيطاليا تعتبر من أفضل الوجهات التي يفضلها الشباب المصري، وهي البلد أكثر رغبة في الهجرة إليه، كما أن للهجرة غير الشرعية انعكاسات وآثار على المستوى الأسري، والتي تظهر في صور التفكك الذي يحدث داخل الأسرة والانفصال والطلاق. فالهجرة غير الشرعية لها انعكاسات سلبية على منظومة الأسرة وقيمها خاصة في ظل هجرة الزوج الذي هو رب العائلة والمسؤول عنها، كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن أغلب المبحوثين أصبحوا لا يرون في التعليم تلك الأهمية والقيمة العالية والكبيرة ويفضلون الهجرة من أجل تغيير وتحسن أوضاعهم المادية.

6-3 الدراسات الجزائرية: نجد مجموعة من الدراسات الجزائرية حول الهجرة غير الشرعية تم إنجازها في إطار أكاديمي.

-الدراسة الأولى: دراسة الباحث محمد معمر بعنوان أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية-دراسة ميدانية-أطروحة دكتوراة، سنة 2009.⁽¹⁾

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الشباب الجزائري نحو الهجرة غير الشرعية، والعلاقة بين المستوى التعليمي وسن المهاجر بموضوع الهجرة غير الشرعية. لقد عتمد الباحث في دراسته على منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي والمنهج الكمي والإحصائي، حيث ركز على جمع أقوال المسؤولين من سلطات أمنية وأساتذة وحصص تلفزيونية وإخبارية وكل الملاحظات التي جمعها خلال الدراسة الميدانية، والتي تمت بوحدة إجتماعية بالجزائر بمدينة الغزوات لعينة من الشباب المطرود من إسبانيا، وهذا من أجل وضع إستراتيجية للهجرة السرية وتقصي كل الحقائق المرتبطة بالظاهرة، والتي خلصت إلى النتائج التالية:

- يعتبر الوضع الإقتصادي المتدني الذي يعيشه الشاب الجزائري في الوطن الأصلي من الدوافع القوية للهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى حالة الإحباط النفسي الناتجة عن البطالة وإنعدام فرص العمل كلها زادت من تعميق الدافعية للهجرة غير الشرعية.

- الواقع المتأزم والحالة أو الوضع الأسري الصعب الذي يعيشه غالبية الشباب، إذ يجد نفسه مسؤول عن الأسرة ولا يصبح أمامه أي خيار سوى الهجرة غير الشرعية وتعرض حياته لخطر الموت ضنا منه أنها الحل للتخفيف من الوضعية الإجتماعية والمأساوية للأسرة.

- ضعف الروابط الإجتماعية داخل المجتمع، حيث ينخرط الفرد في جانب من الحياة الصعبة والواقع المؤلم الذي يعيشه، ويرى فيه إنسداد كل الأفق أمامه، ما يجعله يؤمن بفكرة واحدة تجعله يتخلص من كل هذه العقبات، ويرى أن خلاصه الوحيد هو الوصول إلى الضفة الأخرى بأي ثمن.

(1)-محمد معمر، أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية: دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر، 2009.

-**الدراسة الثانية:** دراسة الباحثة زيدان نعيمة بعنوان هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا دراسة ميدانية لظاهرة هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا-فرنسا وأوروبا نموذجاً-أطروحة دكتوراه علوم، 2013/2012⁽¹⁾.

هدفت هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف، وهي الكشف عن أهم التغيرات أو التحولات السوسيو- ثقافية والإقتصادية التي مكنت من تغير مكانة المرأة الاجتماعية، والعوامل الدافعة بالمرأة إلى ترك أو مغادرة بلدها والكشف عن واقعها في المجتمع المضيف وكيفية تكيف المرأة وإستقرارها. وإنطلقت الباحثة بناءً على تلك الأهداف من طرح الإشكالية، وهي كيف إستطاعت المرأة في المجتمع الجزائري أن تنتهج طريق الهجرة كمسار لحياتها؟

إعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة بصورة أوضح وتفسيرها بشكل علمي، وذلك من خلال وصف وتحليل العوامل والإستراتيجية التي إتخذتها المرأة في مسار هجرتها وتكيفها مع البلد المضيف وتأسيس مكانة لها في ذلك المجتمع. بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي ساعد في فهم الدراسة أكثر من خلال الرجوع إلى إطارها التاريخي، مع إعتماد الباحثة على تقنية الملاحظة والمقابلة وإستمارة المقابلة. ولتفسير الظاهرة بصورة أكثر لجأت الباحثة إلى النظريات المختلفة منها المقاربة النيوكلاسيكية ونظرية الدفع والجذب ونظرية النظم العالمية والتفسير الجغرافي والإجتماعي والثقافي.

ومن أهم النتائج التي وصلت لها الدراسة سنوضحها كالآتي:

- التغيرات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية لها دور في تغير مكانة المرأة الجزائرية، والتي تعد أحد الأسباب الدافعة للمرأة في المغادرة إلى مكان جديد غير موطنها الأصلي، فهذا التطور الذي عرفته المرأة الجزائرية في ظل التطور والتحول السوسيو- ثقافي والإقتصادي للمجتمع الجزائري والذي كانت من نتائجه وإفرازاته هي خلق الفردانية بمعنى زادت فردانية المرأة خاصة تلك التي كانت تعيش تحت حماية الرجل في ظل العرف والتقاليد التي توارثت عن المجتمع التقليدي، وأين كانت ظاهرة الهجرة معروفة عند العنصر الذكوري فقط.

- شكلت ظاهرة الهجرة عند المرأة الجزائرية ظهور الصراع بين ما هو مرتبط بالتقاليد من جهة وبين ما هو معاصر من جهة ثانية داخل المجتمع الجزائري، وكانت للتحولات الإقتصادية والسياسية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ فترة الإستقلال والتي تعمقت بعد الإستقلال، إضافة إلى تأثير العولمة على البنية السوسولوجية للمجتمع التقليدي بكل مؤسساته وتغير في الوظائف والأدوار التي كانت تميز العائلة الجزائرية، حيث تغير التسلسل الهرمي للأسرة التقليدية وصار الوضع الإقتصادي والثقافي للفرد هو الذي يحدد له مكانته الخاصة أو سلطته داخل الأسرة، بمعنى أن السلطة التقليدية في المجتمع التقليدي صارت

(1)-زيدان نعيمة، هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا: دراسة ميدانية لظاهرة هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا-فرنسا وأوروبا نموذجاً-، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران، 2012-2013.

تقريباً رمزية، والمرأة هنا بدأت تخرج من هوية الأسرة التقليدية لتكون هوية وشخصية جديدة استطاعت أن تنميها بفضل دراستها وتعلمها وخروجها للعمل، إضافة إلى سمات التمدن والميل نحو الفردانية، كلها جعلت من المرأة تفكر في مستقبلها. إذ خرجت من التبعية والخضوع الذي كانت تعيشه داخل العائلة التقليدية محاولة التخلص من ضغوطات العائلية والرقابة الأسرية والإجتماعية من أجل إكتساب الحرية وبناء شخصية مستقلة ومسؤولة عن نفسها. فهذه التحولات التي ميزت مكانة المرأة كانت بمثابة أسباب سمحت أو ساعدت المرأة على خوض تجربة الهجرة بحثاً عن حياة أفضل.

- كما تؤكد الباحثة أن المرأة عند قيامها بالهجرة، فهي تضع إستراتيجية لمسار الهجرة من أجل العبور نحو الضفة الثانية، فهي تهاجر إما من أجل الدراسة أو الزواج من مهاجر، أو بغرض العمل وأحياناً من أجل العلاج أو الالتحاق بالزوج أي في إطار لم الشمل الأسري، فهي كلها بمثابة إستراتيجيات تضعها المرأة من أجل الوصول للضفة الأخرى، وهذا أيضاً يكون بعدما كونت المرأة علاقات مع صديقات سبقوها في الهجرة. وتضيف الباحثة أيضاً أن المرأة بمجرد وصولها، فهي تتخلى عن فكرة العودة إلى بلدها الأصلي، حيث تسعى للإستقرار في البلد المضيف، وتبدأ في وضع إستراتيجية جديدة ألا وهي الإستقرار والتكيف مع المجتمع الجديد أو البلد المضيف.

- وتوصلت الباحثة إلى أن ما كانت تعيشه المرأة في ظل النمط الإجتماعي التقليدي أين كانت حرية المرأة مقيدة نوعاً ما كونها تعتبر الشرف للعائلة، كذلك ما يميز المجتمع التقليدي تلك الأدوار بين الجنسين، والتي كانت مقسمة بين الجنسين على شكل عالمين عالم خاص بالرجل وهو خارج إطار المنزل أما عالم المرأة والتي يكون دورها داخل المنزل. فهذا حسب ما توصلت إليه الباحثة من خلال هذه الدراسة، وهو أن هذا النمط التقليدي الذي كان سائداً في المجتمع أو العائلة التقليدية قد تزعزع بفعل تلك التطورات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والتي غيرت من مكانة المرأة الجزائرية، بالإضافة إلى النمط أو الحياة الحضرية والتي بدورها كان لها دور في زعزعة وتغيير ذلك النمط الإجتماعي العرفي، حيث أصبح يرى ويتقبل المرأة في صورتها ومكانتها الجديدة، وهي خروجها وعملها ودراساتها، وحتى مسألة الهجرة نحو الخارج ولو بمفردها، فالمجتمع صار يتقبل هذه المكانة والتغيير دون مقاومة.

- **الدراسة الثالثة:** دراسة الباحثة كيم صبيحة بعنوان مشروع الهجرة عند الشباب الجزائري دراسة سوسيولوجية عن الحراقات بإسبانيا والمقبلات بالجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، 2014⁽¹⁾.

إنطلقت دراسة الباحثة من إشكالية ذات مقارنة سوسيولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية بطرح التساؤل ما إذا كانت ظاهرة الهجرة السرية انطلاقة من هذا المنظور السوسيولوجي تعتبر مقاومة للوضع الإجتماعي الذي تعيشه الحراقات ووسيلة لإندماجهن في مجتمع آخر وحياة أفضل؟ وهدفت الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين الشباب الجزائري والهجرة السرية في إطار محاولة الفهم والإحاطة بمختلف طرق

(1)- كيم صبيحة، مشروع الهجرة عند الشباب الجزائري دراسة سوسيولوجية عن الحراقات بإسبانيا والمقبلات بالجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران، 2014.

ومشاريع الهجرة، والكشف عن غاية الحراقات وفهم مشاريع الهجرة السرية للشابات من خلال عرض الهجرة النسوية الجزائرية وتحليل خصوصياتها.

وإعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الكيفي الذي هو أكثر المناهج ملائمة في دراسة الظواهر الاجتماعية من خلال دراسة الحالة، كما استخدمت تقنيات الملاحظة والمقابلة المعمقة من أجل الوصول إلى الوضعية الاجتماعية للمهاجرات، وتكونت عينة البحث من 10 حراقات لمختلف الأعمار ومن جنس واحد هو الإناث.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال هذه الدراسة، والتي سنوضحها كالآتي:

- توصلت الباحثة إلى أن الحراقات يتظاهرن على أنهن يهاجرن هروبا من ظروف قاسية، إلا أن هذا لا يشكل السبب الحقيقي أو الدافع الرئيسي للهجرة، ولكن في الواقع قد بدأت بحياة جديدة ومغايرة نتيجة إما الطلاق أو الحمل غير الشرعي أو تحمل مسؤولية الأسرة. فهذه الحياة التي فرضت عليهن، والتي هي في المقابل قد يرفضها المجتمع لما يحمله من قيم ومعايير، ولهذا يكون قرار الهجرة السرية عند الفاعلات من أجل الانتقال إلى مجتمع جديد ومغاير في القيم والمعايير لمجتمعهن الأصلي، أي ما يتماشى مع الحياة الجديدة التي تريد أن تعيشها.

- كذلك من الأسباب الأخرى التي تراها الباحثة وأثبتتها الدراسة الميدانية هو أن المهاجرة أو الحارقة تأخذ مشروع الهجرة السرية من خلال البحث عن الحرية الفردية، إذ يتحول ذلك إلى عامل إقتصادي من أجل مساعدة الأسرة. فالمهاجرة تحاول أن تعطي صورة عن حياتها في البلد المستقبل حتى وإن كانت صورة غير حقيقية عن وضعيتها هناك، وهذا يظهر عن طريق إرسال المساعدات المالية أو الهدايا لعائلتها حتى تشعر أهلها بالطمأنينة كونها تعيش في ظروف جيدة ولها دخل مادي وعمل رسمي.

- إضافة إلى تلك الظروف التي تعيشها الحارقة في ظل المكانة التي تحتلها في المجتمع الذكوري أو الصراعات الأسرية التي تتعرضن لهن، فهي تدفع بالفاعلات نحو الهجرة غير الشرعية، إما من جانب الوضع الإقتصادي أو الاجتماعي، فهو ما يرتبط بالدول الأجنبية أي ما تجده هناك وحصولها على وضعية جديدة ومكانة مقبولة اجتماعيا وثقافيا، والعامل الآخر هو تواجد الشبكات الاجتماعية.

- ترى الباحثة من خلال ما تم التوصل إليه أن فهم مشروع الهجرة السرية وتحقيقه يكون في إطار عائد الهجرة بالفارق في الأجر ومساعدة الأسرة والاستثمار في البلد الأصل، مما يفسر أن كل من نظرية الشبكات الاجتماعية وإستثمار رأس المال البشري تفرض نفسها في تفسير الهجرة النسوية.

- **الدراسة الرابعة:** دراسة الباحث طرابلسي عبد الحق: بعنوان الهجرة غير الشرعية الحرقه عند الشباب أسبابها وآثارها دراسة ميدانية ببعض أحياء مدينة عنابة، أطروحة دكتوراه علوم، 2016⁽¹⁾.

(1)- طرابلسي عبد الحق، الهجرة غير الشرعية الحرقه عند الشباب أسبابها وآثارها دراسة ميدانية ببعض أحياء مدينة عنابة، أطروحة دكتوراه علوم، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة، 2016.

جاءت هذه الدراسة من أجل الكشف عن واقع الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري (الحرقة) وخاصة عند فئة الشباب، والتي كان هدفها الأساسي هو البحث أو الكشف عن الدوافع والأسباب التي ساهمت في زيادة رغبة الشباب في الهجرة غير الشرعية. ومن أهم تلك الدوافع الظروف الأسرية، المشكلات الاجتماعية، غياب الدور الاجتماعي، دوافع ذاتية، التقليد واللاعلاقة.... هذا من جانب، ومن جانب آخر الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة الهجرة غير الشرعية.

إنطلق الباحث في دراسته من تساؤل رئيسي حول طبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عند الشباب في المجتمع الجزائري، وتساؤلات فرعية تمثلت في أهم المسارات التي ينطلق منها الشباب الحرق، وأهم الأسباب التي دفعته لمثل هذا السلوك، وما يترتب عن هذه الظاهرة وأهم طرق المعالجة لها.

إن الباحث في دراسته اعتمد على المنهج الوصفي كونه الأقرب لوصف الظاهرة وفهمها وفهم أسبابها، كما لجأ إلى أسلوب دراسة الحالة الذي يتلاءم أكثر مع موضوع البحث (الهجرة غير الشرعية) لتفسير الظاهرة الأكثر دقة والتعرف على أسبابها ودوافعها. وقد استخدم الباحث أكثر من أداة كالمقابلة والإستمارة والملاحظة البسيطة والمنظمة، وذلك للوصول إلى فهم وإدراك الحقائق المرتبطة بطبيعة الظاهرة أو موضوع البحث. وكانت له مقاربات نظرية متعددة ومختلفة كالنظريات النفسية والاجتماعية والتفاعلية الرمزية ونظرية الوصم الاجتماعي" للمبرت وبيكر" وذلك من أجل تفسير أكثر لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال إختلاف المنظرين وإتجاهاتهم.

إعتمدت هذه الدراسة على فئة الشباب الحرق، والذي كان يتكون من 100 شاب جزائري ينحدرون من ولاية عنابة، والذي تم إختيارهم إعتقادا على عينة كرة الثلج لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة وحجمه بدقة.

ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث:

- البطالة التي شكلت أحد أهم الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية لدى الشباب، وما يعيشونه من فقر وتدني المستوى المعيشي والظلم الاجتماعي، حيث يشكل أغلب المهاجرين غير الشرعيين الفئات الفقيرة في المجتمع.

- المشاعر والأحاسيس التي تسيطر على الشباب المهاجر من الشعور بالدونية وإنعدام العدالة الاجتماعية والتهميش وعدم القدرة على بلوغ المستوى المكاني للحياة المرفهة.

- إضافة إلى العوامل التي تعتبر بمثابة عوامل محفزة كالمخدرات، والتي تعمل على المساعدة والتشجيع للحرق، وهذا عن طريق لجوء المهاجرين غير الشرعيين لتعاطي المخدرات قبل الإبحار لتسهيل صعوبة أو خطر الحرق، ويشكل وقت الفراغ الذي يعيشه الشباب يوميا البيئة التي تدفع نحو الإنجذاب إلى الفئة التي تحمل أفكار الهجرة غير الشرعية، مما يساهم وقت الفراغ في ترسيخ فكرة الحرق أكثر، والتي تتدعم عن طريق تلك الجماعات أو الرفاق، بالإضافة إلى المشكلات التي يعيشها معظم الشباب كعدم الإستقرار الأسري.

- **الدراسة الخامسة:** دراسة الباحث أزراري محمد بعنوان "سوسيولوجيا الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري"، نشرت في مجلة آفاق فكرية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، مجلد3، عدد7، 2017⁽¹⁾.
إنطلق الباحث من ظاهرة وإشكالية الهجرة غير الشرعية، والتي إرتبطت بفئة الشباب خاصة كونه فاعل إجتماعي في عملية الحراك الإجتماعي، والذي تحكمه عوامل وظروف أبرزها رغبة هؤلاء الشباب في تحسين الظروف المادية والإجتماعية والبحث عن فرص عمل أفضل. وعلى هذا الأساس إنطلق الباحث من تساؤلين حول إشكالية دراسته، وهو البحث في الأسباب الكامنة وراء إنتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأهم القراءات السوسيولوجية للظاهرة على المستوى الماكرو والميكرو سوسيولوجي، ودور الإعلام هل هو نشر المشاهد المؤلمة للحرق أم هو بمثابة عامل تحفيز الشباب نحو الهجرة غير الشرعية؟

لقد صاغ الباحث من أجل الإجابة عن الإشكالية فرضيتين أساسيتين وهما:

- الإحباط النفسي والإقتصادي نتيجة مشكل البطالة يعمق دافعية الشباب أكثر نحو الهجرة غير الشرعية.
- أزمة المواطنة التي يعيشها الشباب في ظل دولة عاجزة عن توفير ما يجعل من المواطن أن يتمسك بالبقاء في وطنه.

وإنطلاقاً من تلك الفرضيتين نجد الباحث أنه إعتد على المنهج الوصفي من أجل وصف ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحديد عواملها، كما إستخدم تقنية المقابلة نصف الموجهة مع الشباب من ولاية تلمسان بمنطقة الغزوات وكانت له مقابلة مع 20 شاب تراوحت أعمارهم ما بين 17 و35 سنة، حيث تعكس تلك المقابلات الخلفيات والتداعيات المختلفة التي ترتبط بتبني الشباب الجزائري لخيار الهجرة غير الشرعية كخطوة لتغيير وبناء حياته ومستقبله.

وكانت من أهم النتائج التي وصل إليها الباحث أثناء هذه الدراسة هي كالاتي:

- الوضع الإقتصادي المتدني وإنخفاض المستوى المعيشي والإحباط النفسي الناتج عن البطالة كلها بمثابة دوافع قوية للهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري.
- الهروب من الواقع المتأزم المعاش والوضعية الأسرية الصعبة التي تفرض على أغلب الشباب يرون أنفسهم مسؤولين عن الأسرة ومجبرين بتحسين الظروف المعيشية لها والمساعدة للتخفيف عن الوضعية الإجتماعية المأساوية للأسرة، وبذلك لا يكون أمامهم خيار سوى الهجرة غير الشرعية وركوب قوارب الموت.

(1)- أزراري محمد، "سوسيولوجيا الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري"، مجلة آفاق فكرية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، مجلد3، عدد7، 2017.

- ضعف الروابط الإجتماعية داخل المجتمع، مما يجعل من الفرد يتجه نحو الواقع أو الحياة السيئة أي الجانب المؤلم الذي يعيشه وإنسداد كل الأفق أمامه، مما يجعله يفكر ويقتنع أن الخلاص من هذا الواقع هو الضفة الأخرى، ويحاول الوصول لها بأي ثمن كان، ويكون السبيل الوحيد أمامه الحرق.

7/ التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد عرض الدراسات السابقة سواء الأجنبية أو العربية أو المحلية (الجزائرية) يمكننا القول أن دراستنا الحالية تتداخل مع الدراسات السابقة في كون الظاهرة المدروسة (الهجرة غير الشرعية) كقضية أصبحت تثير قلق المجتمعات الدولية والوطنية هذا من جهة ومن جهة ثانية فهي تتشابه مع الدراسة الحالية في عدة جوانب خاصة النظرية منها، وهذا ما ساهم في الإستفادة مما تضمنه الجانب النظري للدراسات السابقة بشأن الهجرة غير الشرعية أو من حيث ما تقدم عرضه لماهية هذه الظاهرة والعوامل والأسباب الدافعة لها والآثار المترتبة عنها، وفي بعض النتائج المتحصل عليها التي مكنتنا من إستخلاص لأبعاد الظاهرة المتناولة في الدراسة.

أما من جانب الاختلاف فإن دراستنا الحالية تعالج قضية مهمة وأصبحت مثيرة لقلق المجتمع الجزائري خاصة وهو عندما تعلقت مسألة الهجرة غير الشرعية بالمرأة، والذي يعد واقع أو صورة نمطية جديدة، وهذا ما يفسر قلة الدراسات التي عالجت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وبالأخص عندما يتعلق الأمر بالمرأة، حيث تكاد تكون الدراسات منعدمة بشأن هجرة المرأة بالصورة الغير شرعية وكل ما يرتبط بواقعها المعاش والأسباب الدافعة لذلك، وهذا الجانب من الدراسات لم يتطرق له الكثير من الباحثين، إلا دراسة كيم صبيحة والتي تعتبر من الباحثين الذين عالجوا قضية هجرة المرأة الجزائرية بصورة غير قانونية، فأغلب الدراسات السابقة كان إهتمام الباحثين حول هجرة الشباب، حيث أخذت هذه الدراسات الحيز الكبير من الإهتمام والمعالجة والبحث وخاصة أن الهجرة غير الشرعية إرتبطت بشكل كبير عند ظهورها بالعنصر الذكوري، بالإضافة أنه أغلب الدراسات كانت معظمها مرتبطة بالمعالجة القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء على المستوى الدولي أو الوطني، والآليات المكافحة وكيفية التصدي لها عالميا، والإنعكاسات والآثار الناجمة عنها، مما يعني ذلك أن إهتمام الباحثين كان مرتبطاً أو محصور في هذه القضايا المذكورة سلفاً. وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا الحالية مختلفة عن الدراسات السابقة في معالجة هذه الظاهرة، حيث كان إهتمامنا بقضية هجرة المرأة التي لم تكن محل إهتمام الباحثين، كما أنها صارت قضية تشغل الرأي العام العالمي خلال السنوات الأخيرة وأصبحت ظاهرة مرئية تعاني منها الكثير من الدول العربية والجزائر بصفة خاصة، ولهذا حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على قضية الهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية وعن الأسباب الكامنة وراء إتخاذ قرار الحرق ومزاحمة هذه المرأة الجزائرية للشباب في مثل هذه المغامرة.

- خلاصة:

الهجرة غير الشرعية ظاهرة أخذت إهتمام الكثير من العلماء والباحثين، وقد اختلفت التفسيرات لإختلاف إتجاهات الباحثين، فهناك من تناول الهجرة غير الشرعية من منظور إجتماعي، وآخرون من إتجاه قانوني، وآخرون ينظرون للهجرة من منظور إقتصادي...، بالإضافة إلى ما أثبتته نتائج دراسات سابقة والتي اختلفت نتائجها، ولهذا فالهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تفسر من إتجاه واحد وإنما هي ظاهرة وليدة عدة عوامل مختلفة.

الفصل الثاني

مدخل عام حول للهجرة غير الشرعية

- تمهيد

1/ مفهوم الهجرة.

2/ تصنيفات الهجرة.

3/ خصائص الهجرة غير الشرعية.

4/ الهجرة غير الشرعية.

5/ التمييز بين الهجرة غير الشرعية والمفاهيم

المشابهة لها.

6/ النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.

-خلاصة

-تمهيد:

في هذا الفصل حاولنا التطرق إلى الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال المدخل المفاهيمي للظاهرة وكل ما ترتبط به أو له صلة بموضوع الدراسة، حيث سنعالج من خلال هذا الفصل مفهوم الهجرة بصفة عامة وأهم تصنيفات الهجرة وخصائصها، تم مفهوم الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة من عدة جوانب أي في إطارها القانوني، ومن منظور علماء الاجتماع، ومن وجهة نظر الشريعة الإسلامية، وكذا المفاهيم التي تتشابه أو لها صلة بمفهوم الهجرة غير الشرعية، وفي الأخير التطرق إلى أهم النظريات التي عالجت موضوع الهجرة.

1- مفهوم الهجرة:

الهجرة هي ظاهرة ليست بالجديدة، إلا أنها أخذت في التسارع المتزايد في العقود الأخيرة وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي، وتعتبر عن تلك التغيرات التي طرأت على العلاقات الإقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم.⁽¹⁾

فالهجرة كعملية سكانية تزايدت معدلاتها في العالم على نحو ملحوظ، وذلك نتيجة للتغير الذي طرأ على نظام العمل والإنتاج في أغلب المجتمعات، والذي تحول من النظام الزراعي إلى الصناعي. إذ أصبح هذا النظام الذي يقوم على الإنتاج الزراعي عاجزاً على توفير العمل لجميع السكان، على عكس نظام الإنتاج الذي يقوم على التصنيع، حيث يجذب فرص العمل التي يوفرها، والتي يضطر سكانها إلى التنقل نحو هذه المنشآت الصناعية التي توفر لهم فرص العمل.⁽²⁾ وعليه ينظر إلى الهجرة على أساس ذلك التغير الإجتماعي الذي يحدث في عملية التصنيع والتي تصاحبها حركات سكانية قد تكون من الريف نحو الحضر أو من مدينة إلى أخرى في نفس البلد، أو من مجتمع إلى آخر أي من بيئة إلى بيئة أخرى مختلفة.

وهناك من تناول مفهوم الهجرة بمقارنته بمفهوم الحراك الإجتماعي، فنجد كل من "أليوت وميربل" يؤكدان على أن الهجرة عادة تكون عبر حدود سياسية أو هجرة داخلية أي داخل الدولة الواحدة، والتي تكون من مظاهرها هجرة الفلاحين وترك مزارعهم نحو المدن الصناعية، حيث يكون الهدف الرئيسي أو الدافع للهجرة هو البحث عن العمل وتحسين الظروف الإقتصادية. أما الحراك الإجتماعي يعتبر من ضروريات الحياة عند الكائنات الحية، إذ يشكل الإنسان هنا من أكثر الكائنات الحية تحركاً كونه يفضل التنقل والترحال، والسبب من وراء ذلك هو شعوره بعدم الأمان أو القلق وعدم الإستقرار، مما يضطره إلى التنقل من بيئة إلى أخرى.

وقياساً على ذلك فالحراك الإجتماعي هو تحرك أو إنتقال السكان من منطقة إلى أخرى نتيجة لإرتفاع مستويات الدخل أو الثقافة أو بسبب هجرة خارجية لبعض أفراد سكان هذا المجتمع، وما يصاحب ذلك من تغيير إجتماعي. وهنا يمكن فهم الحراك الإجتماعي من خلال فهمنا للمكانة الاجتماعية للأفراد.⁽³⁾ بمعنى آخر أن للمكانة الاجتماعية التي يحتلها الفرد ممكن أن تدفعه إلى التحرك أو الإنتقال إلى مكان آخر غير الذي كان مستقر فيه. وعلى هذا الأساس فالهجرة هي عملية إنتقال أو تحول فيزيقي للفرد أو الجماعة من منطقة الإقامة إلى أخرى داخل البلد الواحد أو خارج حدود البلد، وهذه العملية تكون إما بإرادة الفرد أو قد يكون مضطراً لذلك وبصفة دائمة أو مؤقتة.⁽⁴⁾ وقد تكون من منطقة إلى أخرى داخل الوطن، أو إنتقالهم من البلد الأصلي نحو بلد آخر.

(1)-أنطوني غدنز، ترجمة: فايز الصياغ، علم الإجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، د.ب، ط4، 2005، ص331.

(2)-علي عبد الرزاق جبلي، علم إجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2011، ص209.

(3)-خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص ص70-71.

(4)- علي عبد الرزاق جبلي، مرجع سابق، ص ص209، 210.

2- تصنيفات الهجرة:

يمكننا أن نوضح أهم التصنيفات للهجرة، وهذا حسب ما جاءت به التعاريف السابقة للهجرة، حيث قسمت الهجرة على عدة أشكال، وهذا على أساس معايير معينة ومختلفة، فمنها من ربطها على حسب إرادة الفرد لإنتقاله من مكان لآخر، ومن ربطها بالمكان أو المنطقة، ومن صنفها على حسب دوامها أو مدة الإقامة، وهذا ما سنوضحه:

2-1 هجرة مرتبطة بإرادة الفرد: جاء هذا التصنيف وفقا لمحك سيكولوجي، أي على حسب الحالة التي ينتقل فيها الأفراد، والتي قد تكون وفقا لإرادته وقراره أو قد تكون بالإجبار من أجل ترك الموطن الأصلي، وعلية نميز هنا نوعين من الهجرة وهما الهجرة الإرادية والهجرة الإجبارية.⁽¹⁾

-الهجرة الإرادية الاختيارية: وعادة تكون بإختيار الفرد أي بإرادته، وذلك من أجل البحث عن الرزق وعن حياة أفضل.

-الهجرة الإجبارية: وتكون خارجة عن إرادة الفرد أي أنه لا يرغب في الإنتقال أو الهجرة، وقد تسمى أيضا بالهجرة القسرية كسياسة الإحتلال الإسرائيلي المعتمدة على تهجير سكان فلسطين من مواطنهم وأراضيهم الأصلية، وما يجري أيضا في سوريا نتيجة النزاع والصراع الدموي.⁽²⁾

2-2 هجرة مرتبطة بدوامها وإستمرارها: وهذا المفهوم لتفسير معنى الهجرة جاء وفقا لمحك الزمن، أي إرتبط بالمدة الزمنية أو فترة الإقامة والغياب عن الموطن الأصلي، وبصيغة أخرى فالهجرة هنا تكون إما هجرة وقتية لفترة معينة أو هجرة دائمة ومستمرة.⁽³⁾

-هجرة مؤقتة: وهنا يكون إنتقال الأشخاص من موطنه الأصلي إلى مكان آخر بصفة مؤقتة ولهدف معين كالدراسة أو العمل، بمعنى آخر الهجرة في هذا الوضع تكون محددة بفترة أو زمن من أجل تحقيق هدف معين.

-هجرة دائمة: ويكون إنتقال الأفراد في هذه الحالة بشكل دائم ومستقر، حيث يحمل الفرد نية الإستقرار والإقامة بشكل دائم ونهائي وعدم الرجوع إلى بلده الأصلي، وهذا يوضح أن الهجرة في هذه الحالة دائمة كون الفرد يغادر بلده، وهو مقتنع بعدم الرجوع، وهدفه من هذا الإنتقال هو الإستقرار بالبلد المستقبل.⁽⁴⁾

2-3 هجرة داخل أو خارج الدولة: فهذا النموذج من المفاهيم التي تناولت معنى الهجرة، حيث قدمت تفسير لهذا المصطلح وفقا لناحية سياسية، وقسمت المفهوم إلى معنيين وهما هجرة داخلية وهجرة خارجية، والذي سنوضحه كالاتي:⁽⁵⁾

(1)- خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص65.

(2)- بسام محمد أبو عليان، مرجع سابق، ص111.

(3)- خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص67.

(4)- بسام محمد أبو عليان، مرجع سابق، ص111.

(5)- دلال محسن إستيتية، مرجع سابق، ص156.

-**الهجرة الداخلية:** وتكون ضمن حدود الدولة كإنتقال الأفراد من الريف نحو المدينة أو من الجنوب إلى الشمال، أو من مناطق الصراع إلى مناطق أكثر أمناً.⁽¹⁾

-**الهجرة الخارجية:** وهنا يكون الإنتقال من دولة إلى دولة أخرى بمعنى آخر خارج حدود الدولة الأصلية، وقد يكون هذا الإنتقال أو الهجرة مرتبط بدوافع معينة كالبحث عن العمل أو هروبا من اضطراب أو ظلم سياسي وغيرها من الأسباب الأخرى.⁽²⁾

وإستنادا لما سبق عرضه حول مفهوم الهجرة، يمكننا القول بأنها ظاهرة إجتماعية قد عرفها الإنسان منذ القدم، فهي ليست بالظاهرة الجديدة حيث كان الفرد ينتقل بصورة عفوية من أجل كسب قوته اليومي بين الأنهار والوديان، إلى أن عرفت المجتمعات تغيرات خاصة في نظام العمل أين إنتقل الفرد من الزراعة إلى الصناعة، وهنا أخذت الهجرة كعملية سكانية تظهر وتتنزاد معدلاتها خاصة بعدما أصبح نظام الإنتاج الزراعي عاجزا ولا يوفر العمل لجميع السكان.⁽³⁾

وإضافة على ما ذكر سابقا فإن الهجرة قد تناولها العديد من علماء السكان والإجتماع كل حسب إتجاهاتهم وإهتماماتهم، ولهذا نجد هذه التصنيفات التي ذكرناها سلفا، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- تفسير وفق محك سيكولوجي: وهي إما أن تكون هجرة إجبارية (قسرية) أو إختيارية (تشجيعية) من منطقة إلى أخرى مصحوبة بدوافع وأسباب معينة.

- تفسير وفق محك زمني: وهنا قد تكون الهجرة وقتية ومحددة بفترة زمنية أو هجرة دائمة، والهدف منها الإستقرار والإقامة الدائمة بالبلد المهاجر إليه.

- تفسير وفق محك أو بعد عددي: وهنا على إعتبار الهجرة الفردية والتي يقوم بها الفرد أو الهجرة الجماعية والتي تضم جماعة من الأفراد ينتقلون من مكان إلى آخر.⁽⁴⁾

- تفسير وفق محك سياسي: فالهجرة هنا قد تكون من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، وتسمى هجرة داخلية أو تكون من مكان إلى آخر عبر حدود سياسية تكون خارج البلد، والتي تسمى بالهجرة الخارجية.⁽⁵⁾

ونضيف على ما سبق ذكره تصنيف آخر للهجرة، والذي يكون على أساس الشرعية من عدمها، أي بمعنى آخر يمكن تصنيف الهجرة بحسب شرعيتها من عدمها، وهذا هو صميم موضوعنا أي الهجرة غير الشرعية والتي هي نوعان الهجرة الشرعية، والهجرة غير الشرعية.⁽⁶⁾

(1)-بسام محمد أبو عليان، مرجع سابق، ص111.

(2)- نفس المرجع، ص111.

(3)- علي عبد الرزاق جبلي، مرجع سابق، ص ص209-210.

(4)- دلال محسن إستيتية، مرجع سابق، ص160.

(5)- نفس المرجع، ص161.

(6)-عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص38.

-الهجرة الشرعية: ويقصد بها إنتقال الفرد من موطنه الأصلي إلى دولة أخرى، والتي يدخلها بوثائق رسمية كتأشيرة الدخول أو الفيزا، وذلك عن طريق معابرها الرسمية سواء كانت بحرية أو جوية أو برية.⁽¹⁾ وهي أيضا تلك الهجرة المنظمة التي تتم وفق قوانين وقواعد قانونية تقرها الدولة المهاجر منها وإليها، وهذا إنطلاقا من الأعراف والقوانين الدولية.⁽²⁾

-الهجرة غير الشرعية: وهي هجرة غير قانونية تعرف بإسم الهجرة السرية. وعلى ضوء العرض السابق الذي تناولنا فيه الهجرة بتعاريفها ومفاهيمها، يمكن تلخيص مفاهيم الهجرة في النقاط الآتية:

- الهجرة كونها مصطلح يدل على التحركات الجغرافية.
- المهاجر وهؤلاء الشخص الذي يهاجر ويقوم في موطن غير موطنه الأصلي.
- تبدأ الهجرة من منطقة الطرد وهي المنطقة الأصلية التي يهاجر منها المهاجر.
- الهجرة تتجه نحو منطقة الجذب وتسمى المنطقة الصرفية للمهاجر.
- الهجرة إما إجبارية أو إختيارية.
- الهجرة أن تكون دائمة أو وقتية.
- هجرة فردية أو هجرة جماعية.
- الهجرة قد تكون هجرة عبر الحدود السياسية، بمعنى هجرة خارجية أو دولية أو هجرة داخلية أي داخل الدولة الواحدة.⁽³⁾

واستنادا لما سبق ذكره يمكن القول مهما كانت طبيعة الهجرة فإنها عبارة عن محركات للأفراد وتنقلات من بلد إلى آخر.

3-خصائص الهجرة:

يمكن التطرق إلى خصائص الهجرة على النحو التالي:

- الهجرة كونها خاصة إنسانية: تمثل الهجرة خاصية إنسانية سكانية وتعني الإنتقال من مكان إلى آخر، وذلك إما بحثا عن حياة أفضل أو هروبا من وضع سيئ. فهذه الخاصية الديموغرافية المتمثلة في حق التنقل قد تم الإعتراف بها عالميا منذ حوالي أكثر من ربع قرن في الإعلام العالمي لحقوق الإنسان، إضافة إلى أنه يمكن للهجرة أن يكون لها أثر إيجابي من الناحية الإقتصادية سواء كان ذلك على المجتمعات المهاجر منها أو المهاجر إليها خاصة في نقل المهارات أو إثراء الثقافات.⁽⁴⁾

(1)- بسام محمد أبو عليان، مرجع سابق، ص112.

(2)- عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص38.

(3)- دلال ملحس إستيتية، مرجع سابق، صص161،162.

(4)- إبراهيم زروقي، الهجرة السرية والأمن القومي، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017، ص33.

- الهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من موطن إلى آخر: فهي تمثل موقف عقلي وإتجاه ذهني، وتوجه نفسي من الشخص ذاته، بمعنى أن قرار الهجرة يكون قرار شخصي أي من منطلق الشخص ذاته، فهو من يقرر إلى أين ينتقل.

- الهجرة ظاهرة إجتماعية: فهي تحمل صفات تتمثل في كونها ظاهرة إنسانية، إلزامية، عمومية، تلقائية، ترابطية، موضوعية... كأي ظاهرة إجتماعية.⁽¹⁾

- الهجرة ظاهرة عالمية: وهذا يعني أنها تستلزم التعاون الدولي، ونجد رئيسة البرلمان الألماني السابقة (ريتا زوسموت) التي شاركت في إعداد التقرير الدولي للهجرة، والتي صرحت بأن الهجرة هي ظاهرة عالمية، وهذا ما يفرض إنتهاج سياسة عالمية تشترك فيها الأسرة الدولية.⁽²⁾

- الهجرة تتم نتيجة للحوافز الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية: هذه الحوافز موجودة ضمن البيئة أو المحيط الإجتماعي، فهذه الحوافز على إختلافها تصبح لها أهمية خاصة للموقع الجديد، بمعنى أن توفر بعض من تلك الحوافز سواء الإجتماعية أو السياسة أو الإقتصادية... الخ تتحول إلى مركز جذب للسكان المهاجرين.⁽³⁾

- الهجرة عنصر إخصاب: وهذا يعني أن أوروبا لا بد أن تقتنع وتتنظر لمسألة الهجرة على أنها عنصر إخصاب وأنها ظاهرة لا يمكن الإستغناء عنها أو نقادها في عالم اليوم. هذا من جهة، ومن جهة ثانية أنه لا يمكن النظر إليها أو وصفها على أنها تشكل تهديدا، وهذا ما صرح به نائب رئيس المفوضية الأوروبية للمؤتمر الذي أقيم في العاصمة البرتغالية لشبونة شهر سبتمبر سنة 2008 (فرانكو فراتيني) بخصوص الهجرة القانونية. كما وصف أوروبا القارة العجوز وعلى الإتحاد الأوروبي أن يقتنع بذلك وبحاجة إلى اليد العاملة المؤهلة من أجل الحفاظ على النمو الإقتصادي والديموغرافي لها.⁽⁴⁾

وتماشيا مع ما تم ذكره نجد هناك باحثان في شؤون الهجرة العالمية اللذان أعطوا خصائص مرتبطة بالهجرة، وهما كل من 1993 Castles and Miller، حيث أكدا على أن الهجرة وإتجاهاتها وأنماطها في المستقبل القريب ستنميز بخصائص، والتي قد حدداها في أربع مميزات أساسية، والتي سوف نوضحها على النحو التالي:

-التسارع: وتعني أن عدد المهاجرين عبر الحدود سيرتفع ويتزايد إلى مستويات غير مسبوقة.

-التنوع: ويقصد به أن البلدان المستقبلة للمهاجرين سوف تقوم بإستقبال وقبول أنواع مختلفة من المهاجرين عكس سياستها السابقة، والتي كانت تستقبل فئات محددة كالعامل واللاجئين وطالبي اللجوء.

-العولمة: وهنا فالهجرة قد إتخذت طابعا عالميا واتسعت بذلك مجالاتها، حيث أصبحت تشمل على أعداد أكبر من الدول سواء كانت الدول المستقبلة أو المرسله للمهاجرين.

(1)- عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص108.

(2)- إبراهيم زروقي، مرجع سابق، ص34.

(3)- عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص108-109.

(4)- إبراهيم زروقي، مرجع سابق، ص34.

د-التأنيث: وهنا نشير إلى أن فئة النساء المهاجرات في التزايد، وهذا خلافا لما سبق بالنسبة لحركات الهجرة السابقة والتي كانت تقتصر على فئة الرجال في أغلب الأحيان. فهجرة النساء نجدها مرتبطة بشكل كبير بتلك التغيرات التي تطرأ على سوق العمل العالمي، أي تزايد الطلب على العاملات في البيوت، وتوسع السياحة الجنسية والمتاجرة بخدمات النساء.⁽¹⁾

4-الهجرة غير الشرعية:

يعتبر مصطلح الهجرة غير الشرعية أو السرية مفهوم دلالي أخذ حيزه الأكبر في الدراسات السياسية والاجتماعية وأكثر منها القانونية، وبرز بشكل كبير في العقود الأخيرة حيث لفت أنظار الرأي العام العالمي التي تناقلته وسائل الإعلام بشكل مكثف نظرا لحجم تلك المآسي التي يتعرض لها المهاجرين من غرق، إضافة إلى تصاعد الأرقام، مما يؤكد أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مجرد نقلا للأخبار، وإنما هي نزوح بشري وإنفجار سكاني بإمكانه تعديل التركيبة المجتمعية لدول المنشأ والمقصد، هذا من جانب ومن جانب آخر إرتباط الظاهرة بقضايا الأمن والأزمات الناتجة عن الخلل في عدم معالجة الظاهرة، وكذلك أثرها على إستقرار وأمن أوروبا، وعليه ظهرت ردود فعل من الدول الأوروبية على الأصعدة السياسية والأمنية والقانونية.⁽²⁾

استنادا على ما سبق ذكره، فقد عرفت وعولجت الهجرة غير الشرعية من عدة ميادين نذكرها على النحو التالي:

4-1-الهجرة غير الشرعية من منظور علم الاجتماع: الهجرة غير الشرعية تنشأ بتأثير نموذج يتحدى به، وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما، حيث أن الفرد يملك إستعدادا للهجرة، فيندفع بقوة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك ويصبح بذلك مخالفا لقيم وللمعايير التي يشترك فيها غالبية الناس، فيصبح بذلك فعل المغادرة غير الشرعية للبلاد سلوك منحرف مع إضفاء وصفة الانحراف على المهاجر غير الشرعي، مما يبلور نقمة الجمهور ضد الشخص الممارس لهذا السلوك.⁽³⁾

وهناك من العلماء السوسيولوجيون الذين يرون ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أنها ظاهرة مصاحبة لنماذج النجاح الاجتماعي للآخر وبالتالي عامل جذب، وكذا تبدل سلم القيم وصعوبة التكيف مع المجتمع الأصلي وضعف الروابط الاجتماعية وهشاشتها الرامية إلى ضعف عملية التضامن، وكذا إختلال التوازن بين الوسائل والطموحات المرجوة التحقيق. فيعتمد الفرد إلى ترك ومغادرة البيئة التي يعيش

(1)- أنطوني غدنز، مرجع سابق، ص335.

(2)- زارة لخضر، الهجرة غير الشرعية من المكافحة إلى التنمية المستدامة، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص13.

(3)- سعاد سراي، نجيب بخوش، المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير السرية في الجزائر، ورقة علمية مقدمة في المؤتمر الدولي حول الإعلام والأزمات والرهانات والتحديات، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص6.

فيها والتي لا تشعره بالدور الذي يشعره بوجوده، وعليه يختار آلية بديلة في صيغة الحرقة أو هجرة غير شرعية.⁽¹⁾

ويعرف الباحث "علي الحوات" الهجرة غير الشرعية على أنها: إنتقال أشخاص أو مجموعة من الأشخاص من دولة إلى أخرى دون إذن قانوني من البلد المقصود، قصد العمل أو الإقامة لفترة قصيرة أو طويلة أو الإقامة الدائمة.⁽²⁾

فالهجرة غير المشروعة تعني دخول المهاجرين البلاد دون تأشيرات أو أدونات مسبقة أو لاحقة. فهذه الظاهرة الهجرة غير المشروعة تعاني منها غالبية الدول خاصة الدول الصناعية التي تتوفر بها فرص العمل، ومن ثمر الدول التي تأثرت بالهجرة غير المشروعة نجد كل من دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.⁽³⁾

وتعرف أيضا بالهجرة السرية، إذ يستخدم هذا المفهوم للدلالة على دخول المهاجرين إلى أراضي الدولة خفية أي بصورة سرية وبعبدا عن أنظار وعيون المراقبة في المراكز الحدودية، وعن طريق الإستفادة من بعض مواطن الخلل في عملية المراقبة والضبط في نقاط الإلتماس بين الدول. كما تظهر هذه الهجرة السرية إما على نحو فردي أو جماعي غير منظم أحيانا أو بصفة منظمة بمساعدة شبكات عالية التنظيم أحيانا أخرى.⁽⁴⁾

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن مصطلح الهجرة غير الشرعية هو مصطلح مرادف لمصطلح الهجرة غير القانونية وهو الأكثر شيوعا أو إستعمالا خاصة في النصوص القانونية أو بعض الإتفاقيات الدولية⁽⁵⁾. وهذا يعني أن مفهوم الهجرة غير الشرعية هو مفهوم إستخدم منذ البداية بمعنى أو دلالة قانونية بالدرجة الأولى، ويعني ذلك مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية تمثل حركة الفرد أو الجماعة العابرة للحدود، وهذا خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن 20، كما عرفت أوج إزدهارها خاصة بعد إقرار سياسة غلق الحدود بأوروبا خلال سبعينيات القرن الماضي.⁽⁶⁾

(1)-موسى معطاوي، "الهجرة غير الشرعية تفسيراتها، ميزاتها، دوافعها"، مجلة معارف، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، المجلد 9، العدد 16، 2014، ص 160.

(2)-علي الحوات، الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة العربية، طرابلس، ط 1، 2007، ص 56.

(3)-زروقي إبراهيم، مرجع سابق، ص 15.

(4)- أحمد عبد العزيز الأصغر اللحام، الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة، دارجامعة نايف للنشر، الرياض، 2016، ص 36.

(5)- زازة لخضر، مرجع سابق، ص 12.

(6)- ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 13.

وهناك مصطلح آخر تعرف به الهجرة غير الشرعية وهو الحرق، وهو المصطلح المتداول بين المجتمع المغربي والمجتمع الجزائري، حيث يقصد بالحرق الأشخاص الذين يهاجرون بصفة سرية، كما تعبر الحرقا عن الذين يقومون بحرق ماضيهم ويتسللون ليلا في الظلام باتجاه مستقبل مجهول وغير معلوم، حيث يتجمع هؤلاء الحرقا في أماكن قريبة من البحر مع إنتظار الإشارة من قبل أصحاب القوارب، والذين هم بدورهم ينتظرون هدوء الليل حتى ينطلقوا بقواربهم ليلا.⁽¹⁾

4-2- الهجرة غير الشرعية من المنظور القانوني: التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية هو التسلل عبر الحدود سواء البرية أو البحرية قصد الإقامة بدولة أخرى بصورة غير شرعية، ويمكن أن تكون الهجرة شرعية لتتحول بعدها إلى غير شرعية وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية، والتي تتضمن في مضمونها الهجرة السرية والتي تعني الإجتياز الغير القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة. وعليه فالهجرة غير الشرعية تحمل أو تتضمن دول مصدرة ودول العبور ودول المقصد، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

- الدول المصدرة للهجرة والتي تمثل دول إفريقيا ودول العالم الثالث عموما.
 - دول العبور، وهي كل من الجزائر ودول المغرب العربي.
 - دول المقصد، وتمثل دول الإتحاد الأوروبي والدول المتقدمة.⁽²⁾
- وتعرف المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية بأنها كل دخول يتم عن طريق البر أو البحر أو الجو نحو إقليم دولة عضو بصفة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي "الإتحاد الأوروبي" بطريقة غير قانونية وبموافقة من السلطات للحصول على التأشيرة، ومن ثم البقاء بعد إنقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة من دون موافقة السلطات، إضافة إلى طالبي اللجوء السياسي الذين لا يمكنهم الحصول على موافقة السلطات على طلبهم ومع ذلك يبقون في البلاد.⁽³⁾
- أما المنظمة الدولية للعمل (OIT) والتي تعتبر الهجرة السرية أو غير الشرعية، على أنها يكون بموجبها المهاجرين مخالفين للشروط التي تحددها الإتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، والتي يقصد بها على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلا من:

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وبعيدا عن الرقابة المفروضة.
- الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.

(1)-قصة حمزة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم علوم الإعلام والإتصال، جامعة باجي مختار عنابة، 2011، ص92.

(2)- ريمة مرزوق، "الهجرة المغربية إلى أوروبا من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية"، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة الجزائر 3، مجلد7، عدد3، سبتمبر 2020، ص44.

(3)- زارة لخضر، مرجع سابق، ص18.

- الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم، ويصبحون في وضعية غير قانونية.⁽¹⁾

4-3-الهجرة غير الشرعية من منظور الشريعة الإسلامية: إن الهجرة قد عرفت المجتمعات منذ القدم، فهي ليست بجديدة والإسلام قد نظر إلى الهجرة على أساس أنها تقع بين الوجوب والجواز والحرمة. إذ أن الدعوة إلى الهجرة والتي قد يصل إلى مشروعيتها إلى حد أن تكون فرضاً أو جزء لا يتجزأ من مفهوم الجهاد في الإسلام، وذلك خصوصاً إذا شعر المسلم بأن حياته وعقيدته عرضة للخطر ما دام مقيماً في منطقة أو دولة لأي سبب من الأسباب. والدليل على اعتبار الهجرة بمثابة الفرض والواجب على المسلمين⁽²⁾ قول الله تعالى: "إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم، قالوا فيما كنتم، قالوا كنا مستضعفين في الأرض، قال ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً"⁽³⁾ الآية 97 من سورة النساء.

هذا من جهة جواز الهجرة وإعتبارها بمثابة فرض، بالإضافة إلى الهجرات التي حدثت في العصور الأولى للإسلام، كالهجرة إلى الحبشة وهجرة الرسول(ص) إلى المدينة المنورة. فمثل هذه الهجرات إعتبرت هي الأخرى كأداء للفرض أو الواجب وهي جائزة ومشروعة.⁽⁴⁾ على عكس الهجرة اليوم، حيث يرى الدكتور محمد أبو ليلة وهو أستاذ في الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر بأن الهجرة في هذه الأيام ليست بهجرة شرعية أمر بها الإسلام إنما هي هجرة أشبه بالاحتلال وانتهاك للقوانين من خلال تدخل السماسرة والمحتالين الذين يغوون الشباب الذي يبحث عن فرص عمل أو وسيلة لحياة كريمة، وعندما تتجح المحاولة الغير مشروعة للهجرة يجد الشاب نفسه في أي بلد من البلدان الأوروبية فإنه يتعرض للإهانة والمخاطر، وعلاوة على ذلك يتعرض للفتن من قبل النساء أو يتعرض للعمالة لحساب جهات خارجية. ويضيف الباحث أبو ليلة إلى أن كل من يهاجر إلى أي دولة أجنبية للبحث عن العمل وطلب الرزق بطريقة غير شرعية يتعرض للموت أو الغرق، فإنه في هذه الحالة ليس شهيداً وشأنه من يموت وهو يحاول أن يقتل أو يسرق.⁽⁵⁾

5-التمييز بين الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المشابهة لها:

من أهم المفاهيم المشابهة للهجرة غير الشرعية نجد:

-
- (1)- ساعد رشيد، مرجع سابق، ص ص16-17.
 - (2)-صالح خليل الصقور، مرجع سابق، ص20.
 - (3)-القرآن الكريم، سورة النساء، الآية97، ص94.
 - (4)- صالح خليل الصقور، مرجع سابق، ص 20.
 - (5)- طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص58.

5-1-الإتجار بالبشر: ظاهرة الإتجار بالبشر بإعتبارها صورة من صور الجرائم الناتجة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ويمتد خطرها ما بين الدول التي أصبحت بفضل التطورات التقنية والإقتصادية والإجتماعية عبارة عن قرية صغيرة، الأمر الذي ساهم في إنتشار جريمة الإتجار بالبشر الناتجة عن الهجرة غير المشروعة في العالم.⁽¹⁾

ويعد الإتجار بالبشر ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد تهريب السلاح والإتجار في المخدرات، حيث تقدر عوائد هذا النشاط الإجرامي بملايين الدولارات سنوياً. وتعد هذه الممارسة شكلاً من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي إتسع نطاقها بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة، والتي يتم بمقتضاها نقل الملايين من البشر عبر الحدود الدولية أو داخل حدود الدول بغرض الإتجار بهم، وتقوم هذه الظاهرة على مفهوم أساسي هو إستغلال حاجة وضعف فئات معينة من الأفراد للإتجار بهم، مع إستمرار إستغلالهم لما بعد النقل من مكان لآخر. هذه الأخيرة تميز نشاط عصابات الإتجار بالأفراد عن نشاطات عصابات الهجرة غير الشرعية التي ينتهي دورها بإنهاء عملية تهريب الأفراد من دولة إلى أخرى.⁽²⁾

وعليه يمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر كلاهما جرم يشمل على نقل أفراد من البشر كسبا لربح أو تحقيق منفعة مادية. وتتم عملية الإتجار بالبشر بثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: وتتمثل في إصطياد الضحية عن طريق الخطف أو الإكراه أو الإغراء.
- المرحلة الثانية: يتم نقل الضحية بالإكراه تحت التهديد من خلال حجز حرية للضحايا وخاصة النساء بإحتجاز وثائق سفر.

- المرحلة الثالثة: الوصول إلى الوجهة النهائية، حيث تجبر الضحية على العيش كحياة العبيد، وغالباً ما تجبر النساء والأطفال على الدعارة أو الانضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين والمجرمين.⁽³⁾

وفيما يتعلق بتعريف الإتجار بالبشر دولياً، فإن التعريف الحالي المقبول دولياً للإتجار بالبشر يأتي من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، (المعروف باسم بروتوكول باليرمو 2000) وهو بروتوكول إختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويعرف الإتجار بالبشر بأنه: التجنيد أو النقل أو الإيواء أو إستقبال الأشخاص عن طريق التهديد أو إستخدام القوة أو أشكال القسر الأخرى أو الإختطاف أو الإحتيال أو الخداع أو إساءة إستعمال

(1)- فيصل بن حليلو، أحمد محمد حسن، "تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الإتجار بالبشر: واقع وتحديات"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 1، المجلد 17، 2019، ص 714.

(2)- فايزة بركان، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 20.

(3)- ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 20.

السلطة أو موقف الضعف أو إعطاء أو تلقي المدفوعات أو المنافع لتحقيق مراقبة الشخص الذي يسيطر على شخص آخر لغرض الإستغلال.⁽¹⁾

كذلك يمكن توضيح مسألة إرتباط عملية الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية من خلال ما يتعلق بالأركان القانونية المكونة للجريمتين وبالأخص ما يتعلق بالركن المعنوي. ف جريمة الإتجار بالبشر تتطلب توفر القصد الجرمي والقائم على إستغلال الضحية لتلك الجريمة. أما فيما يخص الهجرة غير المشروعة فهنا يتطلب القصد الجرمي العام.

فالهجرة غير الشرعية هنا يمكن أن تتحول إلى جريمة الإتجار بالبشر، ويتضح ذلك عندما يكون أحد عناصر الإتجار بالبشر يلجأ إلى إستخدام أساليب الخداع والإستغلال، وبالأخص عندما يتم هذا الإستغلال أثناء مساعدة المهاجر غير الشرعي، وذلك لأغراض أخرى غير التي تم الإتفاق عليها فيما يتعلق بمسألة الهجرة السرية والعبور إلى حدود دولة ما.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الإتجار بالبشر تعتبر جريمة يتم من خلالها الإعتداء على الإنسان، في حين تعتبر الهجرة غير الشرعية جريمة إرتبطت بالإعتداء على السلطات وقوانين الدول سواء المصدرة أو المستقبل، والتي يتم فيها عملية دخول وخروج المهاجر غير الشرعي، مما يفسر لنا ذلك أن المهاجر غير الشرعي يعتبر متهما أمام السلطات. أما الذي يتم إستغلاله من أجل المتاجرة به فهو يعتبر ضحية.⁽²⁾

وبناء لما سبق ذكره يمكننا أن نستخلص بعض الاختلافات بين كل من جريمة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، والتي سنوضحها في النقاط التالية:

✓ إن جريمة الإتجار تتمثل في فعل تجنيد الأشخاص، وذلك من خلال نقلهم أو إيوائهم أو إستقبالهم،

على عكس الهجرة غير الشرعية والتي تعنى بنقل الأشخاص عبر الحدود بصورة غير قانونية.

✓ الوسيلة التي تستخدم في جريمة الإتجار بالبشر تتمثل في أساليب التهديد أو الإختطاف والإحتيال

وإستغلال الإستضعاف، بينما في الهجرة فيكون الشخص هنا برغبته. فالمهاجر غير الشرعي هو

من يقوم بطلب المساعدة من المهربين من أجل المساعدة التي تمكنه من تحقيق رغبته في عبور

الحدود.

✓ الهدف الكامن وراء جرائم الإتجاري التي قد تشمل أشكال مختلفة كالدعارة والإستغلال

الجنسي...الخ. أما الهجرة غير الشرعية فههدفها تحقيق المنفعة الشخصية، وقد تكون هذه المنفعة

(1)- فيصل بن حليلو، أحمد محمد حسن، مرجع سابق، ص715.

(2)- أسيل خالد جمال أبو ساره، مجد وليد حيدر أبو بكر، "العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر على ضوء الإتفاقيات

الدولية والتشريع الأردني"، مجلة جامعة الزيتونة للدراسات القانونية، العدد3، المجلد3، 2022، ص108.

مالية أو مادية، وينتهي هذا الإستغلال بمجرد أن يصل المهاجر إلى وجهته، ويصبح له حق حرية الإرادة.⁽¹⁾

إن عملية الإتجار بالبشر لها أبعاد إجتماعية ونفسية، فهي بالإضافة لما تحمله من معان مادية تدل على إستثمار أوضاع لفئات إجتماعية تعاني من أوضاع صعبة. كذلك لها أبعاد وجدانية تدل على مستوى الإنحلال الأخلاقي الذي يشهده العالم المعاصر، كما تعتبر جرائم أخلاقية، وهي تختلف كلياً عن جرائم تهريب البشر ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية، إلا أن هناك روابط مشتركة بينهما باتت أكثر وضوحاً، أن شبكات تهريب البشر أصبحت تمارس في كثير من الأحيان عمليات الإتجار بالبشر، وهذا للمنافع التي وجدها والتي تفوق عمليات التهريب.⁽²⁾

وإضافة لما سبق يمكن التأكيد على أن جريمة الإتجار بالبشر كانت نتيجة لغلق تلك الأبواب أو القنوات المشروعة للهجرة في وجه الشباب، مما كانت نتيجة ذلك هو إتصال الشباب بتلك العصابات المنظمة والخاصة بنقل البشر وترحيلهم بطرق غير قانونية، هذا من جهة ومن جهة ثانية فأغلب المهاجرين يقعون ضحية لهؤلاء العصابات، حيث يخضعون بالقوة أو الغش أو الخداع لأغراض الإستغلال لأعمال الرق، كما يقع الكثير من النساء والأطفال ضحايا عصابات الإتجار بالبشر وخاصة الذين يسعون للهروب من الفقر والحاجة، فيتم إجبارهم على ممارسة أعمال الرذيلة، والتي قد تكون في شكل ممارسة الدعارة أثناء وصولهم، وذلك من أجل سداد الديون المتراكمة عليهم نتيجة دفع إيجار غرفة المبيت، كما يظلون في مراقبة مستمرة من قبل تلك العصابات وأحياناً يتم تهديدهم بالإيذاء الجسدي لضمان التزامهم.⁽³⁾

5-2- التهريب البشري: نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعابرها البرية والبحرية، ونشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة في الدول الإفريقية وبعض الدول الآسيوية ودول أمريكا الجنوبية.

والتهريب البشري يعني تدبير الدخول والخروج غير المشرع لشخص ما من دولة إلى أخرى ليست موطناً له أي ليس حاملاً لجنسيتها أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى.⁽⁴⁾

(1)- عادل السيد محمد علي، "آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة والقانون الوضعي"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون، مصر المجلد 1، العدد 33، 2018، ص 854-855.

(2)- أحمد عبد العزيز الأصفر اللحام، مرجع سابق، ص 154.

(3)- بوغراف حنان، "دراسة سوسيو تحليلية لأهم السلوكات الإجرامية ذات العلاقة بالهجرة غير النظامية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 1، 2022، ص 1458.

(4)- عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص 18-19.

وللتهريب البشري نشاط مهني منظم تقوم به عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة.⁽¹⁾

5-3- اللجوء: هناك تداخل بين مصطلحي اللاجئين والمهاجرين، فاللاجئون يغادرون بلدانهم الأصلية بفعل ما يكابدونه من تهديد وإضطهاد، ولا يمكن أن يعودوا بأمان لأوطانهم في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك. أما المهاجر فإنه يغادر بلده بمحض إرادته وطوعية من أجل حياة أفضل كريمة ويتمتع بحماية دولته. وإذا إختار أن يرجع إلى وطنه فإنه يستمر في حمايته دوليا، بمعنى أن المهاجر تظل علاقته طبيعية لدولته بخلاف حالة اللاجئ فإنه لا يستطيع العودة إلى بلده الأصلي متى يشاء إلا عندما تسمح له الأحوال السائدة في بلده بالعودة المأمونة.⁽²⁾

وتعرف إتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه: كل شخص يوجد وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو إنتمائه إلى فئة إجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد.⁽³⁾

وفي هذا الصدد يمكن القول بأنه على الرغم من وجود قاسم مشترك بين اللاجئ والمهاجر وهو عنصر الترحال، إلا أنه هناك تباين وإختلاف والذي يبرز لنا بأن في الهجرة عنصر الإختيار لدى الشخص هو الغالب، في حين اللاجئ تكون حالة الضرورة هي التي تدعو إلى طلب اللجوء، إضافة إلى أن العلاقة الكامنة بين اللاجئ السياسي ونظام الحكم القائم هي الخصومة بين الطرفين، مما يدعو ذلك إلى اللجوء.⁽⁴⁾

وتقسيرا لما سبق ذكره يمكن أن نستخلص الفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية، حيث يكمن هذا الفرق في الوضع القانوني الخاص باللاجئ على عكس المهاجر غير القانوني. فالمهاجر السري أحيانا يقوم بتقديم طلب اللجوء بإعتباره وسيلة من وسائل التسوية إتجاه وضعيته داخل الدولة المقيم فيها ألا وهي دولة المقصد، كما يمكن أن نميز ذلك الفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية أيضا من خلال الدافع لكليهما، حيث تعود دوافع الهجرة السرية إلى الدافع الإقتصادي. أما اللجوء فتكون دوافعه عكس دوافع الهجرة السرية، وهو تلك المخاوف الناتجة أو التي تسببها تلك الحالات التي ذكرناها سابقا كالإضطهاد وغيرها من المخاوف.⁽⁵⁾

(1)- نفس المرجع، ص ص18-19.

(2)- عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص 67.

(3)- ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 17.

(4)- عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص 67.

(5)- ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 17.

5-4- الإقامة غير الشرعية: الإقامة بصورة غير مشروعة، وتعني دخول بعض الأفراد إلى البلاد بصورة شرعية ولكن بعد مرور الوقت يصبحون مخالفين للقانون، وتعد إقامتهم إقامة غير مشروعة. ومن بين هؤلاء الهاربين من كفلائهم يعملون لدى عملاء آخرين، ورغم أن هذه الفئة قد دخلت البلاد بصورة مشروعة ولكن يعد عمل أفرادها مع غير كفلائهم مخالفا لقانون الهجرة، وتصبح إقامتهم إقامة غير مشروعة، وهناك فئة المكفولين الذين يعملون لدى مكفوليهم. وقد إنتهت مدة إقامتهم ولم تجدد فتصبح إقامتهم غير مشروعة.

كذلك الأشخاص الذين دخلوا بأذونات زيارة أو تأشيرات العبور (ترانزيت) وبعد إنتهاء المدة المقررة للتأشيرة ظلوا مقيمين في الدولة بصورة غير شرعية.

5-5- العمالة غير الشرعية: ويقصد بها مجموع الأفراد الذين يمارسون أعمالا غير مرخصة لهم بالوثائق الممنوحة لهم، مع أن إقامتهم قد تكون مشروعة في هذه الدولة أو تلك. وهنا يظهر التمييز في هذا المجال بين الإقامة غير المشروعة والتي يقصد بها إنقضاء فترة الإقامة المشروعة والإستمرار في المكوث إلى ما بعد إنقضاء الفترة المسموح بها.⁽¹⁾

6- النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

إن موضوع الهجرة قد تطرق له العديد من الباحثين والعلماء بمختلف الإتجاهات النظرية، وهذا ما سنوضحه من خلال عرض أهم النظريات التي تبنت العديد من التفسيرات المختلفة بشأن الهجرة غير الشرعية، ومن أهم هذه النظريات سنوضحها على النحو التالي:

6-1- النظرية الاقتصادية: تركز هذه النظرية على البعد الإقتصادي، حيث "ينظر أصحاب التفسير الإقتصادي إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال البعد الإقتصادي الذي يستوجب النظر إلى تلك العوامل الاقتصادية الطارئة في مجتمع الإرسال مثل البطالة والتضخم، وقلة فرص التوظيف وكذلك العوامل الاقتصادية الجاذبة في مجتمع الإستقبال، إلا أن معظم التفسيرات الاقتصادية تركز على العوامل الاقتصادية في مجتمع الإرسال فقط".⁽²⁾

فكانت أول الأفكار حول الهجرة الدولية والتي تبلورت في إطار نظري دراسة أجراها عالم الاجتماع السويدي "كريجر" عام 1764، والتي قد ظهرت منذ قرنين حول أسباب الهجرة الدولية، حيث ركزت هذه النظرية على العوامل المرتبطة بالبلد الأصلي للمهاجر، والتي سميت بالعوامل الطارئة. إذ كانت دولة السويد تعتبر بلدا فقيرا يعاني من مشاكل كثيرة كإنخفاض في الأجور لبعض القطاعات والضرائب الغير عادلة. بالإضافة إلى تدهور في نظام التأمين، فهذا الوضع الذي كان يعيشه المجتمع السويدي يفسر الأسباب والدوافع للهجرة آنذاك، بمعنى آخر تلك الأوضاع التي شهدتها المجتمع السويدي من فقر هي بمثابة عوامل طارئة للسكان تدفع بهم نحو الهجرة.⁽³⁾

(1)- أحمد أصفر عبد العزيز، مرجع سابق ، ص36.

(2)- عبد الله عبد الغني، المهاجرون دراسة سوسيوأنتروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط2، 2002، ص25.

(3)- علي عبد الرزاق جبلي، مرجع سابق، ص215.

بالإضافة إلى وجود بعض التفسيرات الأخرى، حيث هناك عدة محاولات قام بها الباحثون لتفسير مسألة الهجرة والعوامل المرتبطة بها، فكانت أول محاولة لوضع نظرية في الهجرة التي قام بها العالم "رافنستين" والذي قدمها في مقالين سنة 1881 وسنة 1889 بخصوص قوانين الهجرة، والتي تلخص في التفسيرات السكانية والإقتصادية وكل ما يرتبط بعامل المسافة بين الموطن الأصلي (الطرد) والموطن الجديد (الجذب)، حيث بنى "رافنستين" آراءه على ملاحظة قدمها "فير" "Far" عن تأثيرات تيارات الهجرة والذي إتضح أنه يستمر دون قانون محدد، وهذا ما جعل "رافنستين" يقدم الوثيقة المشهورة في قوانين الهجرة سنة 1885، وقد إرتكزت تلك الوثيقة على إحصاء السكان لبريطانيا عام 1881. ثم في عام 1889 رجع "رافنستين" وذلك بعد أن وجد تأثيرا لآرائه الأولى والتي أعطى لها عنوانا جديدا في وثيقته الثانية والتي تعرف بمبادئ الهجرة. إذ عدل فيه مجموعة قوانين الهجرة بالإضافة إلى أنه إنتبه إلى ضرورة إستخدام كلمة مبدأ بدل من كلمة قوانين والتي إستعملها أولا.⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس فقد قدمت لنا "إيفرتس لي" القضايا السبعة التي قدمها "رافنستين" والتي سوف نعرضها كالآتي:

- مسافات الهجرة: يتجه غالبية المهاجرون إلى الأماكن القريبة، وكلما زادت المسافات يقل المهاجرون، وهناك من المهاجرين من يفضلون ويختارون أكبر المراكز الصناعية والتجارية، حيث يشقون مسافات طويلة من أجل الوصول إلى أحد تلك المراكز الصناعية.
- مراحل الهجرة: يهاجر الناس إلى المدن الكبيرة التي تعرف إزدهارا في الموارد الإقتصادية والفراغ الذي يتركه المهاجرين في تلك المدن يملأه مهاجرون ريفيون يأتون من أماكن بها ظروف قاسية. وعلى هذا الأساس فإن قياس الهجرة في طولها أو قصرها يكون من خلال الفترة التي سيقضيها المهاجر في المدينة ونوع العمل الذي سيشغله.
- المنابع والمنابع العكسية: فلكل تيار رئيسي للهجرة ما هو إلا نتاج متكافئ للتيارات العكسية، بمعنى كل تيار للهجرة يقابله تيار عكسي يعدله.
- إختلاف الميول المدنية الريفية للهجرة: فأبناء المدينة أقل هجرة من أبناء الريف.
- زيادة عدد الإناث ضمن الهجرة لمسافات قصيرة: يظهر تسلط فئة الإناث ضمن تيار الهجرة، وذلك يكون ضمن مسافات قصيرة.
- التكنولوجيا والهجرة: وهنا تزداد الهجرة خاصة في ظل التقدم الصناعي، فتزداد معدلات الهجرة أي مع زيادة وسائل الإنتقال والإزدهار الصناعي والتجاري من أهم العوامل التي تزيد من تيارات الهجرة.
- الباعث الإقتصادي: والذي يعتبر أقوى عامل وحافز للمهاجرين أجل تحسين ظروفه وأحواله الإقتصادية. فالفردي تدفعه الرغبة في تغيير وتحسين الظروف الإقتصادية التي يعيشها على الهجرة.⁽²⁾

(1)- خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق،

(2)- نفس المرجع، ص ص 80-81.

6-2- النظرية الكلاسيكية الجديدة (نيو كلاسيكية): إن النظرية النيو كلاسيكية (تورادو 1696) والتي فسرت الهجرة على أساس تلك العلاقة القائمة بين متطلبات العرض والطلب للسوق، وتلك العلاقة المتبادلة بين كل من تطور الهجرة من أجل العمل والتطور الإقتصادي، والذي يتضح ذلك عن طريق الفوارق في الأجور بين البلدين المصدرة والمستقبلة للمهاجرين، مما تؤدي هذه الفوارق في الأجور إلى إنتقال المهاجرين نحو المناطق التي تكون فيها الأجور مرتفعة، أي أن المهاجر يغادر من المناطق التي فيها الأجور متدنية ومنخفضة نحو تلك الأماكن التي يمكن أن تحقق له الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه وهو زيادة ورفع الدخل.

وهذا ما يفسر لنا أن زيادة تلك الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب، وتحول هذه الأخيرة (دول الجنوب) إلى دول الهامش خاصة في ظل النظام الإقتصادي الدولي تكون نتيجته الحتمية زيادة في معدلات الهجرة من الجنوب نحو الشمال، وذلك بحثا عن حياة أفضل، أي تحدث الهجرة هنا نحو تلك الأماكن ذات المراكز أو المنشآت الإقتصادية الكبرى.⁽¹⁾

إن النظرية الكلاسيكية لازالت تعتبر أو تمثل ذلك النموذج المهيمن على الإقتصاد، والذي يتضح دورها في الدراسات حول الهجرة، فهي تفترض وترى أن الأفراد يبحثون عن البلد أو الدولة التي تحقق لهم الرفاهية، فهم متطلعون نحو أكبر قدر ممكن من الفائدة، بمعنى أن هدفهم هو البحث عن المناطق التي تحقق لهم الفائدة الربحية.

وتفسر لنا هذه النظرية أن الفرد خلال عملية البحث عن ما هو الأفضل له يكون مرتبط بعدة عوامل، والتي تتمثل في الموارد المالية للفرد، ولوائح تنظيم الهجرة التي فرضتها معظم الدول المتنافسة والمهيمنة للهجرة والمهاجرين، كذلك اللوائح التنظيمية التي وضعتها كل من دول المنشأ في سوق الهجرة. فلهذه الخيارات المختلفة يتم مقارنتها مع ما تقدمه الدول المستقبلة أو المضيفة للمهاجرين، والتي قد تقدم لهم عروضاً للهجرة، فالفرد من خلال تلك المقارنة عن طريق المعلومات التي تم جمعها في هذا السوق يصل في النهاية إلى مجموعة من الإستنتاجات التي توضح له الربح والمنفعة، وهل البقاء في الدولة الأصلية أو العكس، فهل الإختيار المتعلق بإختيار الهجرة بإتجاه دولة أخرى هو الطريق المفضل من أجل تحقيق حياة ذات رفاهية.

فهذا الطرح يفسر أن الهجرة لا تأتي هكذا بشكل عشوائي، فهي تصنف الأفراد إلى الإختيار من أجل العبور والإنتقال نحو تلك الدول المستقبلة للمهاجرين، بحيث يشكل سوق العمل والربح العاملين الأساسيان في تحريك الفرد وجعله يختار أن يسلك طريق الهجرة حتى يحقق الفائدة الربحية.⁽²⁾

وقد تناولت الباحثة "سكسيا ساسن" (Saskia Sacin) 1988 في تفسيرها لظاهرة الهجرة الدولية من خلال تأكيدها على أن الهجرة هي نتاج للنظام الرأسمالي، بالإضافة إلى تلك النماذج للهجرة فهي تميل

(1)-ساعد رشيد، مرجع سابق، ص ص 18-19.

(2)- ستيفن كاستلز، مارك ميللر، ترجمة: منى الدروبي، عصر الهجرة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2013، ص 76-

إلى تأكيد ذلك التقسيم الذي يحدث في العالم ويجعله يتحول إلى دول المركز، والتي تمثل الدول الغنية ودول المحيط، والتي تمثل الدول الفقيرة، إذ يسبب ذلك التطور الصناعي في الدول الغنية إلى إنتاج عدة مشكلات هيكلية في مجال إقتصاديات تلك الدول الفقيرة أو النامية، والذي من خلاله تزداد الرغبة في الهجرة ويشجع الأفراد أكثر على الهجرة. وهنا يمكن تفسير الهجرة ليس فقط من منطلق أو نتيجة للإنتاج القوي أو لطلب العمل في المناطق أو الدول الصناعية الكبرى، ولكن بشكل أعم فالهجرة تكون بناء على هياكل السوق العالمي.⁽¹⁾

كما يؤكد لنا العالم "بورجاس" عند تفسيره للهجرة على أن تلك الفوارق الإقتصادية الموجودة بين مختلف الدول خاصة الدول الصناعية والمتقدمة والدول النامية تعتبر من أهم الأسباب التي تزيد من التدفقات الكبيرة للهجرة والمهاجرين على المدى البعيد مادام الفرد في حالة البحث عن ما هو الأفضل له وأي الدول التي يمكن أن يهاجر إليها. وهذا ما يفسر أن الهجرة مرتبطة بصورة كبيرة بالعامل الاقتصادي للدول، وهو الذي يحرك أو يدفع الأفراد إلى الهجرة نحو تلك البلدان ذات إقتصاد عالمي. ويضيف العالم "بورجاس" من جانب آخر أن الهجرة يمكن أن تكون لها تأثيرات سلبية خاصة على الدول المستقبلية للهجرة لاسيما فيما يخص بإنخفاض الأجور وتراجع في متوسط مستويات المهارة وإنخفاض أجور العمال المحليين من ذوي كفاءات منخفضة، إلا أن هذا التفسير لا زال موضع خلاف في الأبحاث النظرية النيو كلاسيكية.

وخلافا لهذا التفسير فإن الباحث "جيزويك" يرى الهجرة على أساس أنها فعل إيجابي وإختيار ذاتي وخاصة هؤلاء الأفراد أو المهاجرون ذوي الكفاءات العالية، وهم أكثر الأشخاص الحاملين لفرص الانتقال والتحرك والهجرة عن غيرهم، وذلك لأنهم قد يتحصلون على أكبر عائد نتيجة للإستثمار في رأس المال البشري خلال إنتقالهم نحو الدول المستقبلية، إلا أن هذا الإنتقال من جهة ثانية يشكل أثر سلبي على دول المنشأ أو المصدرة للهجرة، حيث تظهر هنا هجرة العقول وبالتالي تفقد أو تخسر دول المنشأ لطاقات بشرية ذات كفاءات.⁽²⁾

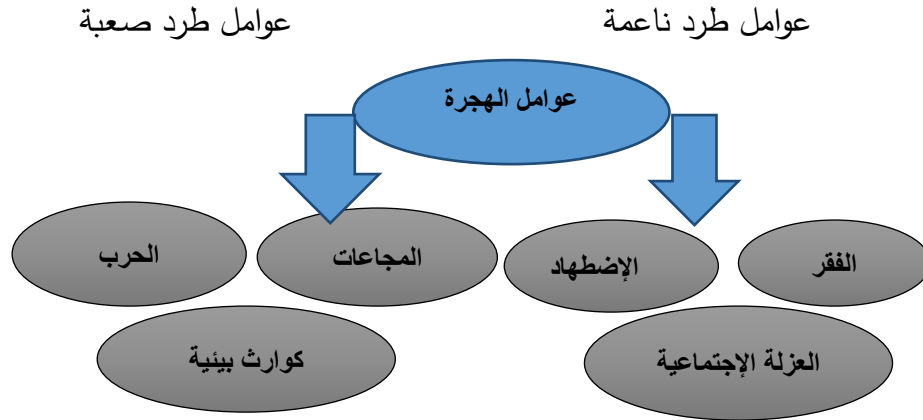
6-3- نظرية عوامل الطرد والجذب: وتصنف هذه النظرية أسباب الهجرة الدولية إلى مجموعتين وهما عوامل طاردة وعوامل جاذبة، حيث نجد عدد من الباحثين مثل "جوليني Golini" عام 1991 و"هايدن Hayden" عام 1991 اللذين ناقشا الطرق التي تؤثر من خلالها هذه العوامل (الطاردة أو الجاذبة) في عملية الهجرة من الجنوب نحو الشمال، وأهم العوامل المرتبطة بالهجرة والتي سوف نوضحها كالاتي:⁽³⁾

الشكل رقم (01): يمثل عوامل الهجرة

(1)-ساعد رشيد مرجع سابق، ص19.

(2)-ستيفن كاستلز، مارك ميلر، مرجع سابق، ص78-79.

(3)-دلال محسن إستيتية، مرجع سابق، ص198.



من إعداد الطالبة

ركزت هذه النظرية على العوامل الطاردة، حيث أعطت لها تصنيفين وسميت بعوامل طاردة ناعمة والتي تمثلت في الفقر والإضطهاد والعزلة الاجتماعية، وعوامل طاردة صعبة كالمجاعات والحروب والكوارث البيئية. وقد تكون العوامل الطاردة عوامل بنائية كالنمو السكاني العالمي السريع وأثره على عمليات التنافس على الغذاء والموارد الأخرى، والذي يكون أكثر وضوحاً في الدول الفقيرة التي تكافح من أجل مواجهة مشكلات الغذاء الكبرى. بالإضافة إلى تلك الفجوة الموجودة بين دول الشمال والجنوب المرتبطة بالرفاهية، كما قد ترتبط عوامل الطرد بدوافع فردية، والتي وضحت في الشكل السابق. فالحرب قد تشكل أحد عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها، والتي تحدث نتيجة لعوامل مختلفة كالتوترات العرقية أو في حالة غياب العدالة الاقتصادية، فالحروب تعتبر بمثابة أحد العوامل التي بسببها تحدث تدفقات كبيرة في تيار الهجرة نتيجة لتلك الحروب.⁽¹⁾

إضافة إلى الإضطهاد الذي تعرفه عدة دول من العالم، وهذا مثلما يحدث في كل من السودان ويوغسلافيا سابقا والسلفادور. فهذه التوترات العرقية تكون نتيجتها القتل في الحروب والإضطهاد أثناء السلم، والمجاعات التي يحتمل ظهورها في أغلب الدول الفقيرة، والتوترات السياسية العرقية، فهذه الظروف القاسية تزيد من احتمال تدفق الهجرة والهروب من بؤر التوتر.⁽²⁾

أما الفقر فقد يكون أكبر احتمال في زيادة تدفق الهجرة بصورة كبيرة وذلك بصفة حالية أو مستقبلاً، ومع أنه من الصعب تحديد فجوات الفقر إلا أنه يشكل أحد القوى المعاصرة التي تدفع مستقبلاً إلى الهجرة الدولية. كما أن العدد الكبير من الفقراء لأي بلد ما سوف يزيد من التنافس على الموارد، ويضيفون على معدلات الجريمة والعنف ويقللون من مستويات المعيشة، فهذا ما قد يفسر وجود معظم المهاجرين ضمن هذا العدد من الفقراء. إضافة على ما سبق يحدث جراء الكوارث البيئية والتي غالباً ما تشكل في المستقبل أحد الأسباب التي تقف خلف تيار الهجرات الكبرى.

(1)- نفس المرجع، ص ص 198-199.

(2)- نفس المرجع، ص ص 198-199.

وما يمكن قوله عن عوامل الطرد والجذب في أغلب الأحيان لا يمكن التفرقة بينهما، فالثروة تعتبر أحد العوامل الجاذبة في مجتمعات الشمال، حيث تجذب المهاجرين من بلدان الجنوب، كما يمكن أن نعتبر هذا العامل على أنه بمثابة عامل من عوامل الطرد كنقص الثروة في دول الجنوب.⁽¹⁾

6-4-نظرية التنظيم الاجتماعي: وهنا نجد العالم أو الباحث "Mengalam" خلال تقديمه لنظرية التنظيم الاجتماعي وتفسيره لظاهرة الهجرة، والتي يقول فيها أن لكل مجتمع ما يمر بمرحلة معينة من التغير الاجتماعي، والتي تكون نتيجتها إختلاف في وضع المجتمع ونظمه الاجتماعية. إذ تكون هذه التغيرات تمس كل أنساق المجتمع الثلاثة، حيث يسميها كل من النسق الثقافي، والاجتماعي، ونسق الشخصية، حيث نجد هنا أن عملية الهجرة تأخذ دورها كعملية، والتي يكون دورها الرئيسي هو حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير هذا من جهة، ومن جهة أخرى وفي الوقت نفسه فهي تعطي أعضاء المجتمع طرقاً ليتخلصوا من حرمانهم، وهذه الطرق تكون بصورة غير قانونية، ومعنى ذلك أن هذا⁽²⁾ التغير الذي مس الأنساق الثلاثة (النسق الاجتماعي، والثقافي، ونسق الشخصية) يجعل من الأفراد يرون في الهجرة غير الشرعية السبيل أو الطريق للتخلص من هذا الحرمان الذي كان نتيجة تلك التغيرات، وهذا يعني أن الهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرود.

كذلك القيم الثقافية وأهداف المهاجرين وحتى معاييرهم تتغير أثناء هذه العملية، وذلك أن التغير الذي يطرأ على المجتمع تكون نتيجته قيم جديدة وأهداف جديدة سواء كانت ثقافية أو إجتماعية، وكما قلنا حتى شخصية الفرد تتغير بسبب تلك التغيرات التي تمس النظام الاجتماعي، وهنا تحدث إختلافات بين الأفراد داخل المجتمع الواحد وتتغير أهدافهم وطموحاتهم وتصبح نظرتهم للهجرة بطريقة غير شرعية الهدف الذي يسعون إلى تحقيقه من أجل الوصول إلى ما يسمى بمنطقة الجذب.

إن نسق الهجرة غير الشرعية يشمل ثلاثة عناصر تتمثل في مجتمع المنطقة الأصلية (الطاردة) ومجتمع المنطقة (الجذب) ثم المهاجرين أنفسهم. فهذه العناصر الثلاثة تكون متساندة تسانداً ديناميكياً أي أن الهجرة غير الشرعية تكون مرتبطة بهذه العناصر، وهي الدولة الأصلية التي يهاجر منها المهاجرون، والدولة المستقبلية التي يلجأ إليها هؤلاء المهاجرون، ثم المهاجرون كونهم يتأثرون بما يحدث في دولة الطرد وما يجدونه أو ما يجذبهم في دول الإستقبال.⁽³⁾ وعليه فهذه العناصر الثلاثة (مجتمع منطقة الجذب، مجتمع منطقة الطرد، والمهاجرون) مرتبطة مع بعضها البعض بشأن الهجرة غير الشرعية.⁽⁴⁾

6-5-نظرية خصائص المركز الاجتماعي: هناك الكثير من الباحثين الذين إهتموا بدراسة الهجرة، إذ لاحظوا أن الهجرة قد صنفت طبقاً لمعايير عديدة، حيث نجد كل من العالم "قرشلد" (1955)، والعالم

(1)- نفس المرجع، ص 199.

(2)- عبد الله عبد الغني، مرجع سابق، ص 31-32.

(3)- نفس المرجع، ص 31-32.

(4)- نفس المرجع، ص 32-33.

"باترسن" (1958) صنفوا الهجرة إلى عدة أنماط وذلك بإستخدام معايير محددة وهي إختلاف درجة التقدم بين موطن الإستقبال وموطن الإرسال، وكذلك معيار العوامل الطبيعية مقابل العوامل الإجتماعية، ووجدوا أيضا هجرة سلمية مقابل هجرة حربية، وهجرة جبرية مقابل هجرة إختيارية وهجرة جماعية مقابل هجرة فردية، وهجرة خارجية مقابل هجرة داخلية. وعلى الرغم من هذا التعدد لمعايير التصنيف هذه التي ذكرت حول الهجرة هناك معيار آخر وهو "Thestalur of the mover" بمعنى أن السلوك الهجري أو الميل نحو الهجرة عند الأفراد يختلفون بإختلاف المركز الطبقي، والذي سنوضحه من خلال بعض المجهودات التي بذلها بعض الباحثين لتصنيف الميل نحو الهجرة بين الأفراد، ومن بينهم "توماس" عام 1938-1939 والذي وجد أن العمر يعتبر من أكثر خصائص المركز الإجتماعي تأثيرا في تحديد الميل نحو الهجرة في معظم الدراسات التي قام بها حول الهجرة غير الشرعية.

وهناك دراسات أخرى أوضحت بأن الحالة التعليمية من أكثر خصائص المركز الإجتماعي، والتي لها تأثيرا على السلوك الهجري لكل من الباحثين "جونسون" 1952 و"هاميلتون" 1959 ، "وسيروك - نيم" 1956 و"سوفال" 1965 و"فين" 1965، وإضافة إلى الحالة التعليمية فهناك من أثبتوا وتوصلوا إلى أن الوضع المهني للفرد يعتبر من الخصائص الأخرى التي لها تأثير كبير في حدوث الهجرة غير الشرعية. وعلى هذا الأساس يتضح أن التباين في هذه الخصائص المركز الإجتماعي مرتبط ارتباطا كبيرا بالسلوك الهجري، فهو يؤثر في حدوث الهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية.

وبناء على ما سبق فإن لهذه الخصائص أو المركز عند الأفراد (المهاجرين) هي بمثابة مؤثرة في حدوث الهجرة السرية، وهكذا أصبح البعض يفسر حجم الهجرة غير الشرعية وإتجاهها وترددها ودوافعها في ضوء خصائص المركز.⁽¹⁾

6-6- النظرية السوسيولوجية: إن التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية يوضح أن هذه الظاهرة مرتبطة بعدة أبعاد وهي:

- حالة الصراع بين الرغبة في إشباع الإحتياجات الأساسية للفرد وبين الوسائل المتاحة لإشباع تلك الإحتياجات، حيث يتجه الفرد إلى معايير المجتمع محاولا تحقيق وإشباع رغباته. وهذه الرغبات والطموحات قد تكون مستحيلة التحقيق، فيعجز عن تحقيقها ما يؤدي به إلى فقدانه لذاتيته ومعاناته وشعوره بالفراغ والجحود، فهذا ما يخلق صراع بين طموحات الأفراد التي يسعون إلى تحقيقها، وبين الوسائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف بالطرق المشروعة مما ينتج عنه إنهيار التكامل والترابط الإجتماعي بين الفرد ووحدة الإجتماعية.⁽²⁾

- تنتج رغبات جديدة يسعى الفرد إلى تحقيقها نتيجة التغيرات المفاجئة والحادة كالأزمات الإقتصادية وحالات الرخاء المفاجئ وإنهيار التكامل الأسري، وما ينشأ عنه تفتت في العلاقات الإجتماعية وقصور

(1)-عبد الله عبد الغني، مرجع سابق، ص33.

(2)-محمد محمود الجوهري، علم الإجتماع الجريمة والانحراف، دار النشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2009، ص38-39.

في قوى الضبط الاجتماعي وما يعكس العجز عن تنظيم سلوك الأفراد والسيطرة على عواطفهم ورغباتهم.⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الهجرة غير الشرعية حسب نظرية "دوركايم" إلى ثلاث أنواع:

- الهجرة كونها إنتحار أناني: يحدث هذا السلوك نتيجة للنزاعات الفردية ومعاناة الأفراد من القسوة والوحدة وسيطرة العزلة الاجتماعية على حياتهم، وإنعزال الفرد عن الجماعة التي ينتمي إليها، وبالتالي انفصاله عن ثقافة مجتمعه، مما ينتج عنه ضعف في درجة التضامن داخل المجتمع، ونتيجة ذلك لا يجد الفرد من يساندته في حل مشاكله إن حدثت له أي مشكلة. فبهذا يصبح الحل الوحيد أمانه هو الهجرة حتى وإن عرض حياته للخطر (الهجرة غير الشرعية).

- الهجرة كونها إنتحار أنومي: وهنا يحدث هذا النوع من الهجرة في حالات معينة وهي:

عندما يصيب المجتمع اضطراب وظيفي أو إنهيار بنائي، بالإضافة للمشاكل الناشئة عن عدم التباين وعدم التوازن بين قيم المجتمع وأهدافه وبين المعايير التنظيمية المتفق عليها كوسيلة لتحقيق تلك القيم والأهداف، وعند حدوث تباين وإنفصال بين العناصر الأساسية للبناء الاجتماعي والأهداف الثقافية. وهذا يعني أن الهجرة غير الشرعية تحدث وتظهر بصورة واضحة في هذه الحالة أي ما يسمى بالهجرة كونها إنتحار أنومي، وهذا عندما تتحل القيم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية. أيضا عندما تصبح هناك هوة بين الأهداف والطموحات وبين الوسائل المتاحة فإن لم يستطع الفرد (المهاجر) أن يحقق طموحه الشخصي بتلك الوسائل المشروعة، فهنا يلجأ إلى الوسائل الغير مشروعة، والتي تكون نتيجتها الهجرة بصورة غير شرعية وغير قانونية.⁽²⁾

- الهجرة غير الشرعية كونها إنتحار إيثاري: فهذا النوع من الهجرة أو الحالة، فهي تحدث أو تعود إلى شدة اندماج الفرد ضمن الجماعة حتى أنه يفقد فرديته في هذه الجماعة التي ينتمي إليها، ويصبح مندمجا كليا مع تلك الجماعة وخاصة إذا كانت هذه الجماعة متشعبة بفكرة الهجرة غير الشرعية. فالفرد هنا تصبح إرادته مرتبطة بإرادة المجتمع أو الجماعة ويفعل ما تمليه عليه الجماعة التي ينتمي إليها، وهنا تصبح فكرة الهجرة غير الشرعية الهدف الموجود بين تلك الجماعة التي ينتمي لها.⁽³⁾

وعلى هذا الأساس فان ظاهرة الهجرة غير الشرعية حسب نظرية "دوركايم" خلصت إلى ما يلي:

إن حاجات الإنسان الاجتماعية ورغباته البشرية غير محدودة، إذ هي لاتعرف الإشباع المطلق، ولذا فهي تحتاج إلى نظام جماعي من معايير وقيم لتنظيمها وتحديد طموحاتها، حيث يؤكد "دوركايم" على أن النظام المعياري والقيمي وما يحمله الأفراد من أهداف يسعون إلى تحقيقها، والتي تحدد للأفراد طموحاتهم، وأن كل اضطراب في النظم يؤدي إلى إنطلاق طموحات جديدة للأفراد قد تصل إلى حد

(1)- نفس المرجع، ص 38-39.

(2)- محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص 41.

(3)- محمد أحمد بيومي، أسس وموضوعات علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص 151.

يتعذر على الأفراد إستيعابها، حيث تفقد القواعد التقليدية قوتها في ضبط السلوك، ونتيجة لعجز الفرد عن تحقيق طموحاته ورغباته تحدث حالة من اللانظام واللامعيارية، ويظهر موقف يعبر عن عدم إمكانية تحقيق الطموح والأهداف، وذلك في صورة الهجرة غير الشرعية.

فالهجرة غير الشرعية تحدث حسب نظرية دوركايم:

➤ في حالة إضطراب وإحلال يصيب البناء الإجتماعي والثقافي.

➤ عند الانفصال عن المعايير والقيم المجتمعية.

➤ حدوث عدم توازن بين قيم المجتمع وأهدافه والوسائل⁽¹⁾.

6-7-نظرية الإغتراب الإجتماعي: لقد وضع العالم "جيفري" هذه النظرية سنة 1959، وحاول فيها التركيب بين علم النفس وعلم الإجتماع لتفسير ظاهرة الهجرة. ولقد إعتد على مفهوم القابل للتشئة الإجتماعية وتصور الإغتراب الإجتماعي. ويرى هذا العالم أن المهاجر يعاني من لإستخصانية إجتماعية لا تكوين الأنا والأنا الأعلى بسبب تقمص ناقص للصور الوالدية (الأب والأم)، كما أن إندماج الفرد (المهاجر) في المجتمع يكون ليس جيدا لأنه لم يتمكن من أخذ المكانة التي يأملها ويتمناها، إضافة إلى أنه لم يستدخل كل القيم الثقافية العامة لمجتمعه، وإنما جزء فقط من تلك القيم. وأشار "جيفري" إلى لاستخصانية العلاقة الإجتماعية، أي أن هذه العلاقات تفقد صدقها على ضوء إغتراب الأفراد داخل الجماعات أو في المجتمع ككل.

حاول العالم "جيفري" إنطلاقا من مفهوم الإغتراب الإجتماعي أن يثبت توافق كل الدراسات الإجرامية مع نظريته وتأكيدها أن الهجرة تكون مرتقعة بصورة كبيرة في المناطق التي تعرف تهمة إجتماعي وتعتيما (مجهولة)، وأن حالات الهجرة وبالصورة غير الشرعية تكون لدى فئات الشباب الذكور الذين ينتمون إلى فئة الأقليات وإلى الفئات الفقيرة.

وإنطلاقا مما سبق نجد العالم "جيفري" قد ميز أنواع الإغتراب الإجتماعي فيما يلي:

- الإغتراب الفردي: والذي يقصد به ذلك الفرد المتسلب والمعزول عن العلاقات والتفاعلات مع الآخرين، ويوصف بالمريض إجتماعيا وهو لا يقبل بقيم المجتمع. وقد يأخذ الهجرة غير الشرعية كوسيلة أو طريقة للتعبير بها عن رفضه لقيم المجتمع السائد⁽²⁾.

- إغتراب الجماعة: وهنا تكون الجماعة التي ينتمي إليها الفرد متسلبة ومعزولة عن المجتمع أو الحياة الإجتماعية، والفرد (المهاجر) الذي يتقمص هذه الجماعة يوصف بأنه منحرف ثقافيا أو سيئ إجتماعيا. فهذه الجماعة التي تعيش حياة معزولة عن المجتمع تجد في الهجرة غير الشرعية السبيل الوحيد للخروج

(1)-دون. سي. جيبونز-جوزيف ف.جونز، ترجمة: عدنان الدوري، الإنحراف الإجتماعي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1991، ص121.

(2)- بوفولة بوخميس، الإنحراف مقارنة نفسية واجتماعية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2010، صص 65-66.

من هذه العزلة الإجتماعية، حيث يكون أفرادها الذين ينتمون إلى هذه الجماعة يتخذون أو يتقصدون هذا السلوك (الهجرة السرية).⁽¹⁾

6-8-نظرية الاستثمار (الهجرة كاستثمار): الهجرة هنا عبارة عن نوع من الإستثمار، بمعنى أن الغاية منها هي تحقيق الفائدة عن طريق هذه الهجرة، ومثال عن ذلك أن التعليم يشكل نوع من الإستثمار كون الشخص عند حصوله على الشهادة بعد إكمال دراسته فهو يحصل على وظيفة تمكنه من تحسين وضعه ورفع دخله، أي أنه بعد تعليمه تمكنه الوظيفة من الحصول على أجر، والذي من خلاله يحسن وضعه.

وعلى أساس هذا المنطلق ومن هذه الفكرة سميت بنظرية الإستثمار، حيث يفسر لنا هذا المفهوم حقيقة الهجرة التي تحدث في الغالب عند الشباب، وأن الانتقال المكاني لأي سلعة ما يمكن أن يغير في قيمتها الإقتصادية أي أن بعض السلع تتغير قيمتها بمجرد نقلها من مكان إلى آخر، نفس الأمر يتعلق بالإنسان فهو بمجرد إنتقاله من منطقة إلى أخرى، فهذا الإنتقال يساعده على رفع دخله وتحسين وضعيته، وخاصة عندما يكون هذا الإنتقال من منطقة تكون العمالة فيها محدودة إلى منطقة أخرى يكون فيها الطلب على العمالة كبير والأجور مرتفعة.⁽²⁾

6-9-نظرية العائد والتكلفة: الهجرة من خلال هذا المفهوم تحدث وفق أمرين يراهما الشخص أو المهاجر الذي يفكر في مسألة الهجرة ألا وهي مسألة العائد والتكلفة، أي أن المهاجر يقوم بالمقارنة بين العائد من الهجرة والتكاليف المادية والنفسية وتلك الفوائد التي قد تحققها الهجرة وإنتقاله إلى بلد آخر. وهنا تأتي مسألة تعظيم المنفعة التي تأتي من وراء قرار الهجرة وخاصة عندما يكون الشخص مدركا ومتيقنا مما سيجنيه من ربح وراء هذه الهجرة، والذي يكون أكبر مما ستكلفه تلك الهجرة. فهنا يكون قرار إنتقاله أو هجرته أمرا ضروريا.⁽³⁾

(1)-نفس المرجع، ص ص 65-66.

(2)- رشوة بن محمود الخريف، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات، دار مؤيد للنشر، د.ب، ط2، 2008، ص 475.

(3)- نفس المرجع، ص ص 475-476.

خلاصة الفصل:

الهجرة يمكن إعتبارها ظاهرة إنسانية وطبيعية لإنتقال الأفراد من مجتمع إلى مجتمع آخر مغاير حسب ظروف معينة إما حروب أو صراعات أو ما يرتبط بدوافع إقتصادية والبحث عن مستوى معيشي أفضل، وبخصوص الهجرة غير الشرعية والتي ظهرت موازية للهجرة الشرعية كونها ظاهرة تتم بصفة غير قانونية، حيث إتفق كل الباحثين والعلماء على أن لم نقل أغليبتهم على أنها مخالفة لمعايير وقيم المجتمع ومخالفة لسياسات دولية، وتشكل خطورة على المجتمعات كونها مخالفة للقوانين والتنظيمات، بالإضافة أنها تتداخل مع بعض الجرائم كالإتجار بالبشر والتهريب البشري واللجوء وغيرها من الجرائم الأخرى، كذلك أن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة تحكمها عوامل وأسباب عديدة ومختلفة وقد فسرها الكثير من الباحثين إستنادا على العامل الاقتصادي وآخرون يرونها بدافع سياسي وأمني وغيرها من العوامل الأخرى، وهذا حسب ما تطرق له الباحثين حسب إتجاهاتهم النظرية، فهي ظاهرة لا يمكن حصرها في عامل واحد فقط.

الفصل الثالث

واقع الهجرة غير الشرعية في العالم

- تمهيد

1/ المحطات التاريخية للهجرة غير الشرعية عالميا.

2/ الهجرة غير الشرعية في أوروبا.

3/ الهجرة غير الشرعية في الوطن العربي.

4/ الهجرة غير الشرعية للمرأة.

5/ الوجهات الأوروبية المستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين.

6/ آثار الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلية والمصدرة للمهاجرين.

7/ آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية.

- خلاصة.

- تمهيد :

عرفت الهجرة في شقيها القانوني وغير القانوني صدى كبير على العالم سواء على الدول المتقدمة أو الدول النامية، وفي السنوات الأخيرة في ظل التطورات التكنولوجية والعولمة والتي كانت نتائجها زيادة الفجوة بين العالمين المتقدم والدول النامية، فكان لهذه التطورات المتسارعة على جميع الأصعدة بروز الهجرة غير الشرعية بصورة كبيرة، حيث صارت مسألة المهاجرين السريين التي يشهدها العالم تشكل عبئاً على القارة الأوروبية خاصة. فكانت مشاهد الرحلات البحرية عبر قوارب خشبية تحمل المهاجرين غير الشرعيين من مختلف الفئات الشباب الذكور والأطفال وحتى القصر يدخلون الإتحاد الأوروبي من مختلف دول العالم الإفريقي ودول المغرب والمشرق العربي هروباً من شبح البطالة، وخاصة ما شهده العالم نتيجة التطورات والتغيرات التي كانت نتائجها كما قلنا سابقاً زيادة الفجوة بين العالمين وبالأخص تلك الإفرازات على الصعيد الاقتصادي الذي زادت معه نسبة البطالة في الدول النامية. فالهجرة غير الشرعية وتطورها بهذا الشكل في الآونة الأخيرة كان مرتبطاً بعدة عوامل وتطورات متسارعة ومختلفة من العالمين، مما جعل دول العالم الأوروبي تسعى من أجل وضع إستراتيجيات وآليات لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

وعليه نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى عدة عناصر لها صلة بالموضوع، وهي المحطات التاريخية للهجرة غير الشرعية عالمياً والهجرة غير الشرعية في أوروبا، والهجرة غير الشرعية في الوطن العربي، والهجرة غير الشرعية للمرأة، ثم الواجهات الأوروبية للمهاجرين غير الشرعيين، وآثار الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلية والدول المصدرة للمهاجرين، وأهم الآليات لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

1-المحطات التاريخية للهجرة السرية عالميا:

إن المجتمعات البشرية منذ القدم تعتبر مسرحا لتنقل السكان فيما بينها، إذ كانت أقدم الهجرات البشرية التي خرجت من جنوبي غرب آسيا أو وسطها نحو غرب أوروبا وأمريكا الشرقية، ونحو إفريقيا في الجنوبي الغربي⁽¹⁾، وهنا فالإنسان يعتبر أكثر الكائنات الحية إنتشارا وتنقلا، فهو لا يستطيع أن يستقر في بيئة واحدة وهذه التنقلات التي كانت تحدث آنذاك والتي كانت نتيجتها الهجرات من منطقة إلى أخرى أو التي تحدث داخل أو خارج المجتمع ماهي إلا عبارة عن تجولات غير هادفة، كحال القبائل البدائية التي كان سببها وراء هذا التنقل هو الجوع والبحث عن القوت، فهو المسبب الأول لتحريك وتنقل هؤلاء. هكذا بدأت الهجرة الإنسانية عبر التاريخ بصورة هجرة جماعية قامت بها القبائل بين روافد الأنهار بحثا عن الرزق⁽²⁾ هذا من جهة، ومن جهة ثانية لا ننسى السبب الثاني للتحركات السكانية، وهي تلك التغيرات المناخية التي كانت نتيجتها الكوارث الطبيعية كالجفاف أو نقص الغذاء.⁽³⁾

وهذا يعني أن الهجرة في بداية تكوين المجتمعات الإنسانية كانت مسألة سهلة، فلم تكن هناك أي قيود على تنقل الإنسان من منطقة إلى أخرى وذلك لعدم وجود كيان منظم على شكل دولة لها حدودها الإدارية التي تنظم دخول وخروج الأفراد من وإلى أراضيها.

إن هذا الإنتقال قديما والذي لم تقيده لا حدود ولا قيود إختلف في العصر الحالي وخاصة مع تشكل الدولة والتي باتت تفرض وصاية سياسية وإقتصادية وإجتماعية على حيز مكاني محدد لعمليات الهجرة أو الإنتقال عبر حدود الدولة، وذلك وفق شروط إدارية وتنظيمية والتي يتولى أمرها المعنيون بإدارة الدولة على حسب مصالحها وما يقدره من ضرر أو نفع لها، والذي على أساسه جاءت التشريعات المنظمة لمسألة الهجرة حسب تقديرات المعنيين، وذلك تبعا لمصالح الدول ومصلحة أبنائها.⁽⁴⁾

وأصبحت عملية الانتقال من أجل البحث عن فرص عمل أو تحسين ظروف المعيشة ورفع مستوى الدخل أو من أجل الهجرة الإقتصادية أي بدافع الإستثمار. وهذا أدى بالدول والمجتمع الدولي إلى وضع قوانين وضوابط قانونية لمسألة الهجرة، وأصبح التنظيم القانوني للهجرة ينظم سير وإنتقال الأشخاص بصفة منظمة.⁽⁵⁾

وبناء على ما سبق فإن ظاهرة الهجرة في المجتمعات الإنسانية قد مرت بموجتين مختلفتين، وهي موجة الهجرة من الشمال إلى الجنوب، وموجة أخرى هي الهجرة من الجنوب إلى الشمال، والتي سنوضحها كالآتي:

(1)-عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص101.

(2)- نفس المرجع، ص61.

(3)- نفس المرجع، ص101.

(4)-عبد الله علي عبو، "الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة الشرعية والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية

المتحدة، عدد65، 2016، ص186.

(5)-عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص17.

- **الموجة الأولى:** وتعني الهجرة من الشمال نحو الجنوب، والتي إنطلقت مع بداية الرحلات الإستكشافية التي قام بها الرحالة الأوروبيون نحو العوالم الجديدة، ثم جاءت بعدها تلك الهجرات السياسية والعسكرية والتي قامت بها الدول الأوروبية نحو جنوب المتوسط وأعماق إفريقيا، وذلك من أجل البحث عن موارد جديدة في إطار سباق الدول الإستعمارية وغزو آفاق جغرافية جديدة من أجل تحقيق مجتمع الوفرة والظفر بالسباق نحو التطور والتفوق الإقتصادي.

- **الموجة الثانية:** والتي تمثل الهجرة من الجنوب نحو الشمال، والتي قد برزت في النصف الثاني من القرن العشرين، وهذا تحديدا بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقد بدأت هذه الهجرات من بلدان الجنوب نحو الشمال أي نحو إتجاه القارة الأوروبية، خاصة بعد خروج بلدان القارة من الحربين منهكة إقتصاديا وبشرياً، وبالتالي كانت بحاجة إلى الأيدي العاملة من أجل إعادة إعمار بنيتها التحتية وصناعاتها.⁽¹⁾

أما القرن العشرين فقد عرف وتميز بقرن الهجرات غير الشرعية بصورة كبيرة، إذ كانت أغلب الهجرات من مناطق الجنوب نحو الشمال خاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، فهي كانت تتحدد وفقا لحاجات المجتمعات الشمالية بالإضافة إلى الشروط الأوروبية الصارمة.

فظاهرة الهجرة غير الشرعية على مستوى الحوض المتوسطي قد مرت بعدة محطات أو مراحل مختلفة، والتي يمكن تصنيفها كالآتي:

- **المرحلة الأولى:** في هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية بحاجة إلى المزيد من العمالة من دول الجنوب وكانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو أن المهاجر الجنوبي قد فهم قواعد اللعبة في دول الشمال، إذ بدأ يبلور خطابات تتضمن مطالب حقوقية داخل هذا المجتمع المستقبل للمهاجرين. وعليه فإن تلك المقدمات كانت عبارة عن مساعدات للمهاجرين من أجل أن يتمددوا بشكل قوي في غفلة من الأنظمة الأمنية الأوروبية⁽²⁾.

إن هذه المرحلة عرفت بمرحلة تشجيع الهجرة القانونية، حيث إتجهت مجموعات من المهاجرين المغاربة نحو فرنسا وكانت وزارة الحرب الفرنسية هي التي تشرف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تيار الهجرة إليها، وذلك خلال الفترتين الممتدتين ما بين سنتي 1915-1938 و 1938-1945، وذلك من أجل توفير اليد العاملة لمصالح الأسلحة والقطاع الزراعي المفتقر لليد العاملة أيضا، وهكذا قدر عدد المهاجرين الذين دخلوا فرنسا 90000 مهاجر عام 1981 وقفز إلى أكثر من 15000 مهاجر عام 1925. أما ألمانيا الغربية هي الأخرى فتحت أبوابها أمام الهجرة المغربية عام 1960، حيث إستقبلت حوالي 1000 عامل مغربي، ثم 2500 عام 1962، ثم تلتها بلجيكا والتي وفد إليها 200 عامل عام 1962. وقد إرتفع هذا العدد ليصل إلى 2000 عام 1963، ثم تأتي هولندا والتي إستقبلت 1000 عامل

(1)-عبد الله علي عيو، مرجع سابق، ص ص 186-187.

(2)- عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص 20.

سنة 1963 و 9500 سنة 1966. فهذه الفترة أو المرحلة قد تميزت بحاجة الدول الأوروبية إلى اليد العاملة من دول الجنوب.⁽¹⁾

- **المرحلة الثانية:** والتي تبدأ من سنة 1985 إلى سنة 1995، حيث عرفت هذه المرحلة ببداية ظهور إفرافات سلبية بين المهاجرين الذين دخلو إلى الدول المتطورة بصفة شرعية ومزاحمتهم لأبناء البلد الأصليين. إذ تزامن ذلك مع الوضع الإقتصادي لكل من فرنسا وبلجيكا عندما تم غلق مناجم الفحم، والذي كان يستوعب أغلب المهاجرين في تلك الفترة، وفي المقابل لهذا الوضع فقد تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة باتجاه دول الشمال، مما أدى إلى إغلاق الحدود في وجه المهاجرين المتدفقين. وعلى الرغم من تلك الإتفاقيات الدولية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة لعام 1990، والتي تهدف إلى حماية حقوق العمال إلا أن دول أوروبا كانت متحفظة في هذا الأمر، ولأنها كانت تهدف إلى التعامل مع هذه الظاهرة وفق صيغ جديدة حتى وإن كان هذا على حساب الحقوق التي تضمنت المواثيق الدولية الخاصة بشأن التكفل في حق التنقل.⁽²⁾

- **المرحلة الثالثة:** عرفت هذه الفترة بزيادة الإجراءات الأمنية من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك بعد عام 1990 وهو العام الذي شهد توسع الإتحاد الأوروبي، حيث أخذت هذه المرحلة خاصة بعد عام 1995 طابعا أمنيا إذ لجأت الدول الأوروبية إلى إنتهاج سياسة أمنية من خلال تنفيذ مقررات القانون الجديد الخاص بالهجرة⁽³⁾، والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، مما أدت هذه القوانين والإجراءات الصارمة إلى تزايد نسبة المهاجرات من الجنوب المتوسط إلى شماله، حيث تجاوزت نسبة الهجرة النسوية في العالم نحو 48٪ من نسبة المهاجرين. وعليه صارت ظاهرة الهجرة الإقتصادية النسوية متفشية بصورة كبيرة نحو دول الإتحاد الأوروبي، ما يفسر لنا أن المرأة المهاجرة بدورها صارت تترك وطنها من أجل تحسين وضعيتها الإقتصادية والإجتماعية على عكس ذلك في مرحلة معينة كانت تهاجر من أجل الإلتحاق بزوجها، فالمرأة بدورها صارت تهاجر من أجل البحث عن وضع اقتصادي وإجتماعي أفضل للتغيير من ظروف الحياة الصعبة⁽⁴⁾.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في هذه المرحلة أي فترة التسعينات قد شهدت تزايد كبير، مما جعل من بعض المؤسسات الدولية إلى الإلتفات أكثر لهذه الظاهرة بصورة رسمية، حيث بدأت تلك الدول في المحاولة لحصر وضبط حجم الظاهرة من أجل معالجتها، فنجد منظمة العمل الدولية قد وضعت تقريرا عام 1997 قدمت فيه نسبة المهاجرين الأفارقة لتلك السنة بحوالي 20 مليون مهاجر، وفي أمريكا الجنوبية ب 22 مليون مهاجر، أما أمريكا الشمالية قدر عدد المهاجرين ب 17 مليون، وفي آسيا ب 7

(1)- عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص ص 298-299.

(2)- عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص 21.

(3)- زازة لخضر، مرجع سابق، ص ص 56-57.

(4)-فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 27.

ملايين ، 9 ملايين مهاجر في الشرق الأوسط، كما ذهب هذا التقرير إلى أن فئة النساء والأطفال المهاجرين تصل إلى النصف من الأرقام السابقة للمهاجرين.⁽¹⁾

وبناء على ما سبق ذكره يتضح لنا أن فترة التسعينات هذه قد شهدت هجرة فئة جديدة على عكس المراحل السابقة وهي ظهور الأطفال والعنصر النسوي، مما يؤكد لنا أن مشروع الهجرة غير الشرعية لم يقتصر على فئة معينة والتي كانت تقتصر على الشباب من جنس الذكور وإنما إنتشرت بصورة كبيرة لتشمل أغلب الفئات في المجتمع، حيث شملت العنصر النسوي والأطفال كمشروع جديد للهجرة.

2-الهجرة غير الشرعية في أوروبا:

عرفت دول أوروبا ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي يعود تاريخها إلى الفترة الممتدة من الثلاثينات حتى الستينات من القرن الماضي، حيث كانت أوروبا آنذاك بحاجة إلى الأيدي العاملة، ولم يكن وقتها هناك قوانين قد أصدرتها تلك الدول الأوروبية بخصوص تجريم الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أراضيها⁽²⁾. كما شهد القرن 20 موجات كبيرة من الهجرة الوافدة نحو هذه الدول الأوروبية وذلك عقب الحرب العالمية الثانية، حيث كانت دول البحر المتوسط تزود بلدان الشمال والغرب في أوروبا بالأيدي العاملة الرخيصة، وخاصة من عمال مهاجرين من تركيا وشمال إفريقيا واليونان وحتى المناطق الجنوبية من إسبانيا وإيطاليا، وشكلت كل من سويسرا وألمانيا وبلجيكا والسويد أكثر الدول التي ضمت أكبر عدد من العمال المهاجرين آنذاك.⁽³⁾

ثم تأتي فترة السبعينات حين شعرت الدول الأوروبية بالإكتفاء في اليد العاملة نسبيا وخاصة بعد موجات الهجرة الوافدة بصورة كبيرة في تلك الفترة التي كانت بحاجة لليد العاملة، فهذا ما جعلها تتخذ أو تتبنى سياسات وإجراءات قانونية بشأن الهجرة. والهدف من تلك الإجراءات القانونية هو الحد من الهجرة عموما ومكافحة الهجرة غير الشرعية خصوصا أمام هذا التدفق الكبير للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين⁽⁴⁾.

فالهجرة لا يمكن إعتبارها بالظاهرة الجديدة إلا أنها أخذت بالتزايد في الفترات الأخيرة أي خلال العقود الأخيرة، وهكذا فهي تشكل جزء لا يتجزأ من عملية التكامل الإقتصادي، وبذلك أصبحت تعبر عن تلك التغيرات التي طرأت على العلاقات الإقتصادية والسياسية والثقافية في العالم. إذ تشير بعض الإحصائيات إلى صورة الهجرة أو التدفق الكبير للمهاجرين نحو الدول الأوروبية، حيث وصل عدد المهاجرين في العالم نحو 80 مليون شخص، من بينهم حوالي 20 مليون من اللاجئين عام 1990.

(1)- زازة لخضر، مرجع سابق، ص 26.

(2)- نفس المرجع، ص 56.

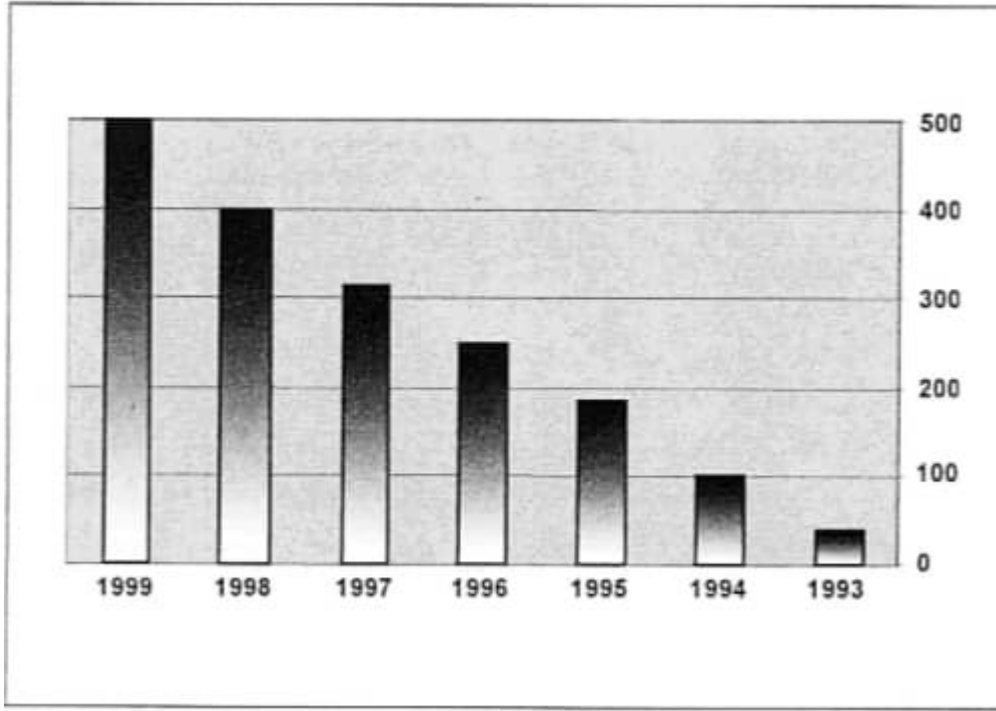
(3)- أنطوني غدنز، مرجع سابق، ص 36

(4)- زازة لخضر، مرجع سابق، ص 56.

ويعتقد أن هذا العدد مرشح للزيادة في أوائل القرن 21، وهذا ما يؤكدّه أيضا أغلب علماء الاجتماع الذين يطلقون على أيامنا هذه بعصر الهجرة⁽¹⁾.

والجدول التالي يوضح لنا تقديرات لعدد المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا الاتحاد الأوروبي خلال الفترة مابين عامي 1993-1999.

الشكل رقم (02): يمثل المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا الاتحاد الأوروبي ما بين 1993-1999.



المصدر: أنطوني غدنز ترجمة فايز الصياغ، علم الاجتماع، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط4، 2005، ص323.

ومع تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية خلال هذه الفترة أي فترة التسعينات، نجد بعض المؤسسات الدولية قد تفتنت لخطر هذه الظاهرة وبدأت بالالتفاف نحوها بصفة رسمية، وهذا من خلال العمل ومحاولة رصد وضبط أرقام وإحصاء للهجرة غير الشرعية وذلك من أجل العمل على معالجة الظاهرة. فقدمت منظمة العمل الدولية تقريرا عام 1997 والذي تم تقدير عدد المهاجرين لتلك السنة بـ 20 مليون مهاجرا للأفارقة، و 22 مليون مهاجر بأمريكا الجنوبية، و 17 مليون مهاجر بأمريكا الشمالية. أما آسيا فقدّر عدد المهاجرين بـ 7 ملايين و 9 ملايين في الشرق الأوسط، كما أكد هذا التقرير على أن فئة الأطفال والنساء تصل إلى النصف من الأرقام السابقة.⁽²⁾

والأمر الذي شجع على الهجرة بصورة أكبر هو نقص اليد العاملة الأجنبية، حيث كانت تعتمد هذه المجتمعات الغربية على إستقدام العمالة الأجنبية وتشجيعها للهجرة، وذلك من أجل الحصول على القوى البشرية اللازمة لمتابعة مشاريعها التنموية، وهذا ما يعكس لنا الشيخوخة التي تعاني منها غالبية

(1) أنطوني غدنز، مرجع سابق، ص331.

(2) - زارة لخضر، مرجع سابق، ص26.

هذه المجتمعات الغربية والآسيوية مثل إيطاليا وروسيا والصين. إذ يلاحظ إرتفاع نسبة معدلات الأعمار المرتفعة ومن هم في سن الشيخوخة وتناقص الشباب، وهذا ما يفسر لنا أن هذه المجتمعات سوف تنخفض فيها اليد العاملة وهذا ما يجعلها بحاجة إلى اليد العاملة الأجنبية.⁽¹⁾

فالهجرة غير الشرعية أصبحت قضية شائكة تؤرق كل من الطرفين، وهي الدول المستقبلية التي تمثل الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط والتي تعتبر بدورها الملاذ الأول للطرف الثاني من المهاجرين غير الشرعيين من دول الجنوب المتوسط وإفريقيا التي على رأسها كل من مصر ودول المغرب العربي.⁽²⁾

وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلا أنها عادت وبصورة كبيرة بعد عام 1990، وهو العام الذي شهد توسيع الإتحاد الأوروبي على أنه منذ عام 1995 أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا، حيث لجأت الدول الأوروبية إلى إنتهاج سياسة أمنية عبر تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة، والذي يستند إلى إجراءات صارمة بخصوص مسألة الهجرة.⁽³⁾

ومع ذلك ظلت أوروبا تمثل الوجهة الرئيسية لموجات الهجرة المختلفة والقادمة من بلدان شمال إفريقيا وغيرها، وهذا بسبب القرب الجغرافي والروابط اللغوية والتاريخية، هذا من جانب ومن جانب ثاني تلك الفرص الفعلية أو المنشودة في العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية. وتعتبر أيضا وجهة يختارها الكثير من طالبي اللجوء، وهذا بالرغم من القيود المشددة على أنظمة الهجرة إلى أوروبا وتزايد الهجرة من البلدان العربية والمتطلبات الحقيقية لسوق العمل في أوروبا، فهذا ما زاد من موجات الهجرة غير الشرعية، حيث شهد الطريق الوسطي للبحر المتوسط أوسع موجات الهجرة وأسرعها نموا، إذ بلغ عدد الوافدين نحو إيطاليا وحدها حوالي 170000 شخص، وهذا عام 2014 أي ما يفوق بأربع مرات عدد الوافدين المسجلين عام 2013 ويعتبر أكبر الأرقام المسجلة، إضافة إلى إرتفاع عدد المغادرين من الدول كتونس وليبيا نتيجة الإنتفاضات منذ عام 2011، ومصر عام 2013. أما في عام 2014 فقد شكل المهاجرون في ليبيا حوالي 90% من حيث الوافدين إلى أوروبا عبر المتوسط والتي عرفت إرتفاع كبير مقارنة بالسنوات الماضية، وذلك كان بسبب تردي تلك الأوضاع الأمنية في البلاد، في حين تمثل النسبة المتبقية المهاجرين القادمين من تركيا ومصر وتونس.⁽⁴⁾

3-الهجرة غير الشرعية في الوطن العربي:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع العربي تختلف في شكلها وحجمها، إذ تعد دول المغرب العربي من بين الدول الطاردة للهجرة غير الشرعية وفي الوقت نفسه هي بمثابة دول عبور لكثير

(1)- نادية بن ورقلة وحني حسين، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الاقتصادية والديموغرافية"، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد4، جوان 2009، ص ص229-230.

(2)- مصطفى يوسف أبو زيد، مشكلات الشباب فيروس الهجرة غير الشرعية، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2017 ص87.

(3)- زارة لخضر، مرجع سابق، ص57.

(4)- الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، مرجع سابق، ص20.

من الشباب الإفريقي والذين يلتحقون مع نظائهم من شباب دول المغرب العربي، حيث يتجهون بعد ذلك جميعا إلى كل من إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى الممكنة⁽¹⁾. فالهجرة غير الشرعية هي نتيجة للقوانين الصارمة وغلق أبواب الهجرة الشرعية أمام العمالة، حيث يشكل العرب هجرة غير شرعية نحو الدول الأوروبية بأعداد كبيرة تصل إلى حوالي نصف مليون شخص.

فالمنطقة العربية عرفت إتساع كبير في إنتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية عام 2007، إذ كانت دول الإتحاد الأوروبي في مقدمة المناطق المستهدفة للهجرة، حيث شوهد البحر الأبيض المتوسط أكبر مافيا الإتجار بالبشر ونجحت العصابات في جذب أعداد متزايدة من المهاجرين خاصة من المصريين والجزائريين والأفارقة الذين يقعون ضحية لهؤلاء العصابات، بالإضافة إلى الرغبة في السفر والهجرة نحو الخارج التي أصبحت من أولويات الشباب العربي⁽²⁾.

وهنا سوف نتطرق إلى عرض أهم الدول من المغرب والمشرق العربي التي عرفت مثل هذه الظاهرة، الهجرة غير الشرعية كالمغرب وتونس ومصر وليبيا على النحو الآتي:

3-1 واقع الهجرة غير الشرعية في المغرب: يعد المغرب المصدر الرئيسي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا من جهة، ومن جهة ثانية يمثل نقطة عبور الأفارقة والسوريين الذين يسعون للوصول نحو أوروبا⁽³⁾، فهي تعتبر ثاني دولة من بين دول المغرب العربي التي تشهد شواطئها إنطلاق ما يعرف بقوارب الموت خاصة المتجهة نحو الساحل الإسباني شمال المتوسط، وذلك لقصر المسافة التي تربط المملكة المغربية بأوروبا عن طريق مضيق جبل طارق والتي تقدر ب 14 كلم، فهي أكثر البلدان تضررا من ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة على الصعيد البشري والمادي والأمني هذا من جانب ومن جانب آخر على صعيد العلاقات مع الدول الأوروبية⁽⁴⁾.

فظاهرة الهجرة غير الشرعية بالمغرب تعود أسبابها إلى خصوصية الإقتصاد المغربي والذي كانت من نتائجه التبعية التي جعلت من المغرب يمتثل للشروط والتوصيات لمنظمات دولية كالبנק الدولي وصندوق النقد الدولي، مما أدى ذلك إلى تضرر الإقتصاد المغربي بصورة كبيرة والذي كانت من نتائجه إرتفاع البطالة بين الشباب المغربي والتي قدرت سنة 2008 بحوالي 37%، بالإضافة إلى الفقر الذي يشكل أحد أهم الأسباب الدافعة للهجرة وخاصة مع الزيادة السكانية التي تقف أمام عجز الدولة عن تلبية الطلب الوطني من عمل وسكن وتلبية الخدمات الإجتماعية، وبالتالي يكون للإنفجار السكاني أو الزيادة

(1)-أحمد عبد العزيز الأصفر اللحام، مرجع سابق، ص98.

(2)-مصطفى يوسف أبو زيد، مرجع سابق، ص ص86-87.

(3)-نفس المرجع، ص128.

(4)-محمد رضا التميمي،"الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون،

الجزائر، عدد4، 2011، ص264.

السكانية إفرزات سلبية على الدولة في خلق مشكلة البطالة في صفوف الشباب، والتي تعتبر أحد الدوافع الرئيسية في هجرة الشباب المغربي نحو أوروبا في البحث عن عمل⁽¹⁾.

ما يمكننا قوله عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي، والتي لا تختلف عن باقي الدول الأخرى في الدوافع والأسباب التي تكمن وراء إتخاذ شبابها هذا القرار بالمغامرة بأرواحهم في عرض البحر وركوب القوارب الخشبية غير مبالين بمخاطرها، وهذا من أجل البحث عن مصدر رزق من أجل تحسين الظروف المعيشية والهروب من الفقر والحاجة والأرقام التي سجلت خلال السنوات ما بين 2005 و2010 بالمغرب حول ضحايا الهجرة غير الشرعية الذين لقوا حتفهم في عرض البحر تعبر عن مأساة وواقع الشباب المغربي. وسنوضح تلك الإحصائيات في الجدول الموالي:

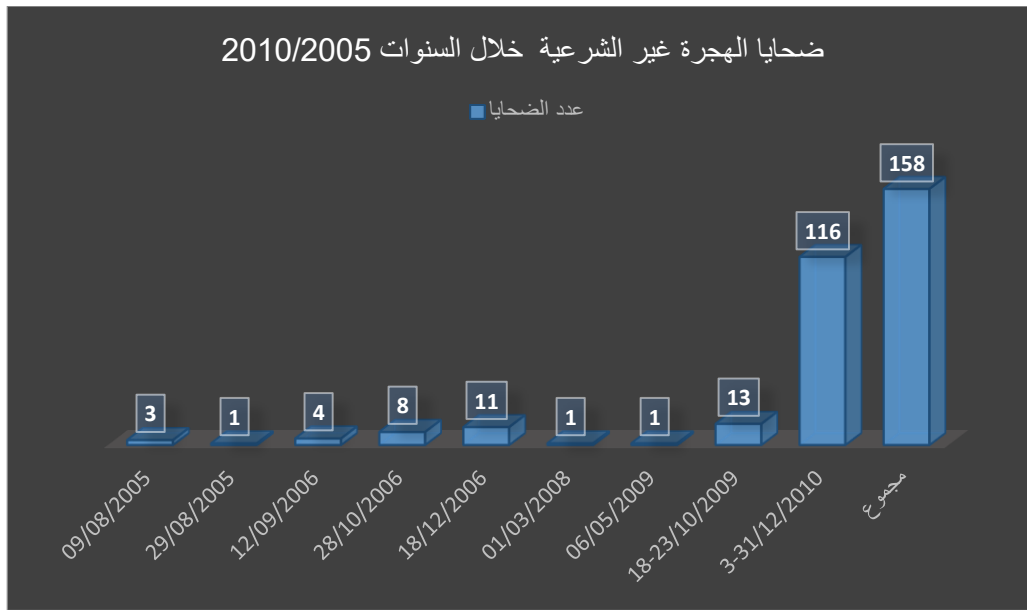
جدول رقم (01) : ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمغرب خلال السنوات 2010/2005

السنة	عدد الضحايا
2005/08/9	3
2005/08/29	1
2006/12/9	4
2006/10/28	8
2006/12/18	11
2008/03/01	1
2009/05/06	1
2009/10/23-18	13
2010/12/31-3	116
المجموع	158

المصدر: كنزة الغالي، نساءنا المهاجرات في إسبانيا، منشورات الزمن، الدار البيضاء، 2004، ص58.

الشكل رقم (03): ضحايا الهجرة غير الشرعية خلال السنوات 2010/2005 بالمغرب.

(1)- نزار قنوع، مجد خربوط، سحر أحمد طيبا، "الهجرة غير الشرعية من المغرب نحو إسبانيا: أسبابها وآثارها"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد35، عدد7، 2013، ص ص 229-230.



من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق رقم (01).

توضح لنا هذه الأرقام والتي تعبر عن مأساة الظاهرة في المغرب وإقبال الشباب المغربي على الهجرة غير الشرعية والذين لقوا حتفهم في عرض البحر جثث هامة منهم من ألقوا أنفسهم في عرض البحر وآخرين إنتهت بهم الرحلة غرقا. كما تفسر لنا الأرقام إصرار الشباب المغربي على ركوب القوارب والهجرة بصورة غير قانونية، حيث بلغ عدد ضحايا سنة 2006 ما بين 8 و 11 ضحية وإرتفعت الحصيلة سنة 2009 ب 13 ضحية. أما في سنة 2010 سجلت أعلى عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية والذي وصل عددهم 116 جثة ليصل العدد الإجمالي 185 ضحية في هذه الفترة ما بين 2005 إلى غاية 2010.

ظلت المغرب لسنوات عديدة تمثل محطة رئيسية للمهاجرين للتسلل نحو أوروبا، وهذا للقرب الجغرافي الذي تتميز به دولة المغرب من جهة إسبانيا الذي يمكنها من رؤية الساحل الأوروبي من طنجة بالعين المجردة، وكآخر التقديرات المحلية بلغ عدد المهاجرين عن ما يزيد 4 ملايين. أما بخصوص الإحصاءات الأوروبية، فهي قدرت المهاجرين بما يزيد عن 2 مليون شخص، وكنتيجة لما يتميز به المغرب من ناحية القرب الجغرافي من أوروبا، والذي كان يعتبر في فترة معينة في السابق من دولة عبور للمهاجرين وخاصة القادمين من إفريقيا وجنوب الصحراء بإتجاه أوروبا، فقد تحولت إلى بلد مستقبل للمهاجرين، حيث قدر عدد المهاجرين غير الشرعيين في المغرب سنة 2014 من 30 ألف و 40 ألف مهاجر.⁽¹⁾

3-2 الهجرة غير الشرعية في تونس: شكلت الهجرة غير الشرعية في تونس معاناة بلا حدود وكوارث إنسانية مستمرة وإزدیاد عدد الضحايا يوما بعد يوم وإرتفاع أرقام التونسيين الذين إختاروا ركوب قوارب

(1)- سارة قوراري، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بائنة 1، 2019-2020، ص ص 95-96.

الموت هروبا من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم الوضع السياسي وعدم إستقراره، حيث صرح المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى إيطاليا حوالي 12510 عام 2020 وإحباط 1062 محاولات هجرة غير شرعية. وفي عام 2021 تمكن من الوصول إلى إيطاليا حوالي 15210 مهاجر غير شرعي وإحباط 1662 محاولات هجرة غير شرعية، فهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين يعيشون أوضاعاً مأساوية دفعت بهم إلى ترك أوطانهم وركوب قوارب المخاطر هروبا من الأوضاع الاقتصادية، والتي تتمثل في تدني المستوى الاقتصادي للأفراد والذي يحد من طموحاتهم وأمانهم للعيش الكريم.

لقد إرتبطت ظاهرة الهجرة السرية بتونس حسب تصريح لمسعود رمضان المدير التنفيذي للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بفشل سياسة التنمية قبل الثورة وبعدها، والتي شكلت أهم الأسباب الرئيسة لانتشار الهجرة غير النظامية معتبرا أن إقبال الشباب على مثل هذا النوع من الرحلات أنتج شبكات سفر مختصة في رحلات الموت.

ويضيف أستاذ في علم الاجتماع عبد الستار السحباني في دراسة له حول الهجرة غير الشرعية بتونس أن نشأة مشروع الهجرة السرية عند الشباب التونسي يعكس صورة اللأمن الناتج عن الفقر والبطالة والإحساس بالتهميش وإنعكاساته النفسية السلبية، وهذا نتيجته لحتمية الانفصال بين الفرد والمجتمع، فيذهب الشباب ويسلك مشروع الهجرة السرية بحثا عن مكانة إجتماعية أفقدها في بلده ليحقق طموحاته في عيش بكرامة وعدالة إجتماعية.⁽¹⁾

شهدت الهجرة غير النظامية في تونس ظاهرة هجرة الأطفال القصر، حيث بلغ عدد الواصلين إلى إيطاليا عام 2019 نحو 1100 طفل حسب إحصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويرى إبراهيم الرياحي الخبير في مجال الطفولة والقصر والمستشار لدى قاضي الأطفال أن ظاهرة هجرة الأطفال القصر ترجع أسبابها إلى الإنقطاع عن الدراسة، والذي يبلغ سنويا بين 100 و120 ألف منقطع، إضافة إلى غياب هياكل تهتم بالأطفال خاصة المهمشين منهم نتيجة الفقر والبطالة. ويضيف على أن إقبال الشباب التونسي على المغامرة بحياته وتعرضها لخطر الموت يرجع إلى اليأس وفقدان الأمل وضعف الرادع الأسري والديني والاجتماعي، فهذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمناخ العام للبلاد تعتبر من الأسباب الدافعة بالشباب التونسي للمخاطرة بحياته أملا في واع أحسن وأفضل.⁽²⁾

3-3 الهجرة غير الشرعية في مصر: تعتبر مصر أحد دول المشرق العربي التي عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث مست شرائح واسعة من الشباب والفتيات والقصر وحتى الجامعيين. إذ تبين

1-المعهد الوطني للإحصاء والمرصد الوطني للهجرة، المسح الوطني للهجرة الدولية، المركز الدولي لتطوير سياسة الهجرة، تونس، 2021، ص74. مأخوذ من الموقع <https://arabi21.com/story> تاريخ التصفح 2024/01/24 الساعة 12:00 سا.

(2)-روعة قاسم، "أزمة عالقة وأفق معدوم"، جريدة القدس العربي، جويلية 2021، متاح على الموقع <https://www.alquds.co.uk/24> تاريخ التصفح 2022/02/09 الساعة 10:30 سا.

الإحصائيات الكم الهائل من محاولات الهجرة عن طريق القوارب عبر البحر، والتي كثيرا ما تتكلى هذه المحاولات بالنجاح وكثيرا منها ما تحبطه قوات الأمن⁽¹⁾. وتأتي دائما الضحية الأولى لظاهرة الهجرة غير الشرعية من الشباب والتي تتركز بصورة كبيرة في الذكور، حيث أصبحت هذه الظاهرة (الحرقة) بمثابة حق مكتسب عند الشباب من أجل الخروج والهروب من شبح البطالة وقلة فرص العمل، بالإضافة إلى إرتفاع مستويات الفقر وتدهور الأوضاع الإقتصادية أملا بذلك تحسين أحوالهم المعيشية.⁽²⁾

إن معضلة الهجرة السرية من مصر نحو أوروبا لا تزال تشكل خطرا كبيرا رغم القوانين الصارمة التي فرضتها السلطات المصرية على المهاجرين، ومن يساهم فيها ومحاربة سماسرة الإتجار بالبشر. فكان قانون رقم 82 لسنة 2016 والذي فرض عقوبات في حق مرتكبي جريمة تهريب المهاجرين بالسجن مدة لا تقل عن سنة وغرامة مالية تتراوح بين 50 ألف جنيه إلى 200 ألف جنيه مصري، وقد تصل هذه العقوبة إلى المؤبد في حال تورط جماعة إجرامية منظمة في عملية تهريب المهاجرين أو في حال فقدان المهاجر لحياته أثناء عملية التهريب أو كان المهاجر من ذوي الإحتياجات الخاصة أو من الأطفال. وتؤكد الإحصائيات حسب المنظمة الدولية للهجرة عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية الذين غادروا الوطن نحو أوروبا بشكل غير قانوني عن طريق البحر، حيث قدر عدد الغرقى في البحر المتوسط عام 2018 نحو 587 شخص، في حين مات نحو 1773 غرقا عام 2017. وأكدت اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر أن 58% من المهاجرين غير الشرعيين المصريين هم أطفال دون سن 18 سنة. أما عام 2014 وصل عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية نحو 44 ألف ضحية حسب ما أكدته إحصائيات مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة. وكانت أهم المناطق الأكثر مقصدا للمهاجرين غير الشرعيين المصريين هي سواحل إيطاليا واليونان وتركيا، وشكلت إيطاليا وحدها مقصدا لحوالي 98 % من المصريين.⁽³⁾

4-الهجرة غير الشرعية للمرأة:

في هذا العنصر سوف نتطرق إلى تيارات الهجرة غير الشرعية من الناحية الإحصائية ومسألة الهجرة والمرأة في ظل التحولات الإجتماعية.

4-1-الهجرة النسوية غير الشرعية من الناحية الإحصائية: إن مسألة الهجرة النسوية أي ظهور المرأة ضمن تيارات الهجرة لم يحظى بالإهتمام الكبير من قبل الباحثين في السابق حتى فترة السبعينات أي منتصف السبعينات أين بدأ الإهتمام بظاهرة الهجرة النسوية، وهذا لا يعني أن هذه الظاهرة تعتبر حديثة

(1)-عادل السيد محمد علي، مرجع سابق، ص790.

(2)-مصطفى يوسف أبو زيد، مرجع سابق، ص ص 91-93.

(3)-حسين لطيف، الهجرة غير الشرعية من مصر عندما يصبح حلم الثراء تأشيرة للموت، 16 أوت 2019 متاح على

الموقع <https://rassef22.net/article//1074770> تاريخ التصفح 2022/02/06 الساعة 22:00 سا.

الظهور وإنما عكس ذلك منذ عقود عدة، فمسألة الصمت وبالخصوص عندما يتعلق الأمر بالمرأة جعل هذه الظاهرة غير معلنة.⁽¹⁾

ولهذا فإن مسألة وجود المرأة ضمن سياق الهجرة ليس بالأمر الجديد أي ليست بالظاهرة الجديدة، فالنساء قد وجدن ضمن تدفقات الهجرة وخاصة نحو فرنسا، وهذا منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وما يمكن إعتباره بالجديد وهو ما يرتبط بوضعية الفاعل أو الفاعلة (المرأة) أي ظهورها ضمن تلك التيارات الهجرة الجديدة وما يرتبط بتطور العلاقات الموجودة بين الجنسين في بلدان المنشأ.⁽²⁾

فالنساء لهن دورهم وبارز يظهر في مختلف دول العالم وفي أغلب أنواع الهجرة، وعلى الرغم ما كان يظهر وواضح في مسألة هيمنة الذكور على أغلب الهجرات وخاصة هجرة اليد العاملة، بالإضافة إلى هجرة اللاجئين والتي كانت أغلبها ذكورا في حين كان ينظر إلى النساء على أنهن تنحصر مهمتهن في جمع شمل الأسرة أو العائلة، حتى جاءت فترة الستينات أين كان للمرأة دورا مهما في هجرة اليد العاملة، حيث أصبح النساء العاملات يظهرن بصورة أكبر في التحركات الهجرة المختلفة.⁽³⁾

وبناء لما سبق، فالهجرة النسوية وخاصة في بداياتها فقد إرتبطت أو تضمنت ما يعرف بالتجمع العائلي أي لم شمل الأسرة، أو بمعنى آخر إلتحاق الزوجات بأزواجهن. فهذا النوع من الهجرة بدأ في الظهور في كل من أوروبا وفرنسا، أين سمح للمهاجرين من البلدان الإفريقية لإستقدام عائلاتهم في منتصف السبعينات، أين عرفت هذه الفترة بهجرة المرأة في إطار التجمع العائلي، مما يفسر أن الهجرة النسوية في تلك الفترة كانت مرتبطة بمسألة لم شمل الأسرة والالتحاق الزوجات بأزواجهن، فالهجرة النسوية في بدايتها كانت ضمن إطار التجمع العائلي.⁽⁴⁾

لقد بدأت تيارات الهجرة النسوية تظهر بصورة واضحة إبتداء من ثمانينات القرن، وعرفت كل من الدول العربية المغربية منها والمشرقية، حيث بدأت مسارات الهجرة عند النساء من أجل البحث عن فرص جديدة للعمل وكسب الرزق بإتجاه نحو دول الغرب. كما عرفت هذه الهجرة النسوية تطورا كبيرا وبالأخص في أبعادها الكمية والتنوعية سواء على المستوى الوطني أو العالمي بعدما كانت تشمل أو تنحصر فيما يسمى بالتجمع العائلي الذي أقرته بعض من الدول الأوروبية خلال مطلع السبعينات من القرن العشرين.

وبالإضافة على ما سبق أنه على الرغم من طبيعة الأرقام المعبرة عن صورة الهجرة غير الشرعية للشباب العربي خاصة، إلا أنه لا يمكننا أن ننكر الحضور الفعلي للمرأة العربية ضمن تيارات الهجرة، أي أنه اليوم بات الحديث عن الهجرة العربية غير الشرعية للمرأة نحو الدول الأوروبية ظاهرا ووفق أسباب

(1)- بن بيه رشيد، الهجرات النسائية الجديدة في إفريقيا (المحددات والديناميات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة أطروحات الدكتوراه، قطر، ط1، 2021، ص ص 25-26.

(2)- Hocine Labdelaoui , l'Algérie face à l'évolution de son émigration en France et le monde, hommes & migrations revue française de référence sur les d'dynamique migration, No 1298, musée national de l'histoire de l'immigration, 2012, p29.

(3)- ستيفن كاستلز، مارك ميللر، مرجع سابق، ص 51.

(4)- رشيد بن بيه، مرجع سابق، ص 28.

ودوافع مختلفة حتى وإن كانت الإحصائيات المرتبطة بالهجرة النسوية غائبة وغير ظاهرة بصورة واضحة. وهذا ما يفسر أن الهجرة النسوية بعدما كانت منحصرة في إطار التجمع العائلي أو لم شمل الأسرة في السابق فهي خلال أواخر الثمانينات وبداية التسعينات ستشهد تصاعدا وبالأخص نحو تلك الدول المرتبطة بالهجرة كإيطاليا وإسبانيا، وهذا مع أسباب ودوافع جديدة قد إرتبطت مع التحولات الراهنة التي عرفها العالم على المستوى السوسيو- إقتصادي - ثقافي.

وتؤكد الإحصائيات الصادرة عن تقرير الأسكوا لعام 2015 على أن ظاهرة الهجرة النسوية هي ظاهرة لا يمكننا الإستهانة بها، حيث بلغ عدد الإناث من المنطقة العربية لعام 2013 بـ 42.7% من مجموع المهاجرين، مع وجود فوارق بسيطة بين مجموعة وأخرى من البلدان التي تراوحت نسبة هجرة الإناث في دول المغرب العربي بـ 44.9%، وحد أدنى من بلدان مجلس التعاون الخليجي 40% بفارق ضئيل بين المجموعتين. ويؤكد التقرير أن أدنى نسبة شهدتها البحرين لهجرة الإناث بـ 32.3%، تم تليها كل من اليمن 33.4%، ومصر 33.7%. أما فلسطين مثلت أعلى نسبة لهجرة الإناث بـ (1.775348) وتأتي المغرب في المرتبة الثانية بـ (1.291184) ومصر (1.16855) مهاجرة⁽¹⁾.

وهنا على الرغم من أن هذه الإحصائيات التي قدمتها الأسكو عن الهجرة النسوية العربية والتي لم تصرح في مضمونها إن كانت تضم الهجرة غير الشرعية أو الهجرة الشرعية، إلا أنه قد سمح هذا التقرير بمعرفة صورة عن هجرة الفتاة العربية من خلال ما قدمه من أرقام تعبر عن الهجرة العربية للمرأة وأهم الدول التي عرفت مثل هذه الهجرة المرتبطة بالمرأة، بمعنى آخر تأكد هذه الإحصائيات الوجود الفعلي للمرأة العربية ضمن تيارات الهجرة سواء كانت بصورة شرعية أو غير شرعية.

وتأكيدا على ما سبق ذكره يمكننا القول أن الهجرة النسوية العربية أي هجرة المرأة في دول المغرب العربي بالتحديد، فقد شهدت ثلاثة أنماط في شكل فترات مختلفة، والتي يمكننا تلخيصها على النحو الآتي:

- **النمط الأول (فترة الستينات):** وهنا كان لحضور المرأة ضمن تيارات الهجرة في صورة محتشمة وفي إطار تلك السياسات الغربية التي كانت معتمدة خلال هذه الفترة أي عقد الستينات، وهي شمل الأسرة أي إلحاق أفراد الأسرة بالمهاجر في البلد المضيف.

- **النمط الثاني (فترة السبعينات):** وفي ظل هذه الفترة تزايدت التدفقات الهجرية المرتبطة بمسارات التجمع الأسري من قبل الزوجات والبنات، وهذا التدفق الهجري أدى إلى تغير الهيكل أو البنية الديموغرافية للجاليات المغاربية المقيمة في دول المهجر.

- **النمط الثالث (فترة التسعينات):** ففي هذه المرحلة ظهرت الهجرة النسائية المنفردة خارج إطار الروابط الأسرية أي بعيدا عن شمل الأسرة أو التجمع الأسري الذي كان في فترات سابقة، إذ تزايدت وتضاعفت

(1)- الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متميزة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، 2015، ص ص 75-76.

مثل هذه الهجرات، ومثال ذلك ما شهدته إيطاليا بين سنوات 1992 و1999، حيث إرتفع عدد المهاجرات المغربيات إلى نحو ثلاث مرات ونصف أي من 12.453 إلى 44.378 مهاجرة.⁽¹⁾

4-2- الهجرة والمرأة في ظل التحولات الإجتماعية: تعمل الهجرة على تغيير بنية الأسرة بما فيها الأسرة الكبيرة العدد التي ينتمي إليها المهاجر، والتي يكون عددها كبيرا مع إرتفاع نسبة الخصوبة عند النساء. أما بالنسبة للأسر الصغيرة والتي يكون عددها قليل فهنا يكون مفهوم الطفل قد تطور، حيث أصبح يشكل تكلفة يجب دفعها والعناية به ورعايته وتعليمه، ولهذا أصبحت مسألة خروج المرأة للعمل بات ضرورة إجتماعية، إذ شكل الراتب الإضافي ضرورة حتمية للأسرة الكبيرة العدد خاصة، فهذه التحولات الكبيرة في بنية الأسرة ما هي إلا تعبيراً عن عملية ترسخ سكان المنحدرين من الهجرة، فالمرأة المهاجرة في المجتمع الرأسمالي تميل إلى التقليل من الترابط الأسري، وبالتالي ظهور بنية أسرية جديدة تتميز وتختلف عن النموذج الأسري التقليدي للدولة الأصلية.⁽²⁾

وتأكيداً لما سبق ذكره فخرج المرأة من أجل المساعدة في النفقات العائلية جعل من مؤسسة الأسرة تتغير في أدوارها ولم تعد كالسابق، حيث كانت المكان الوحيد الذي تشبع فيه حاجات ومتطلبات الأفراد وخاصة المادية منها، فالزيادة المستمرة في أعباء النفقات ورغبة الأسرة في رفع وتحسين المستوى المعيشي جعل من المرأة تضطر إلى الخروج والعمل، وصارت بهذا العمل مشاركة في إعالة أسرته ومساعدة زوجها في تحمل المسؤولية معه في توفير النفقات المادية، مما يعني أن خروج المرأة ساعدها في تحمل أعباء الأسرة المادية والمشاركة في تحسين الأوضاع الأسرة والعائلة، فهي بذلك إستطاعت أن تحقق لنفسها كياناً إقتصادياً مستقلاً ولم تعد تشكل عبئاً على الزوج، فخروجها للعمل منحها إستقلالاً مادياً.⁽³⁾

وإضافة على ما سبق ما يرتبط بالطموحات القوية الموجودة عند النساء ورغبتها في التغيير وتحقيق المزيد من الحرية، والفردانية تميل الأسرة النووية بالأخص أي الأسر المهاجرة نحو حدوث خلل في توزيع الأدوار داخل الأسرة، مما يؤدي ذلك إلى إضعاف الدور التقليدي للرجل، وبهذا يتغير دور الرجل ويصبح يفقد إلى ميزته الخاصة التي كان يتمتع بها وهي كونه رب الأسرة الأول والمسؤول الأول والوحيد عن الأسرة، و بالتالي تصبح النساء وخاصة النساء العاملات يتميزن ويتمتعن بالسلطة والقدرة في البيت وداخل الأسرة أي تصبح المرأة لها سلطة على أسرته، فتشارك بذلك السلطة مع الرجل مما ينتج تغيير في الأدوار الأسرية.⁽⁴⁾

(1)-عائشة التايب،"الفتاة العربية والهجرة إلى الجناة الموعودة محاولة في الفهم"، مجلة عمران، مجلد6، عدد21، 2017، ص ص 11-12.

(2)-جون لوي فيل، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والإتحاد الأوروبي، يوروميد للهجرة2، 2009، ص286.

(3)- طارق كمال، أنوار حافظ، المشكلات الإجتماعية في المجتمع المعاصر(الإدمان والبطالة)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص ص33-34.

(4)- جون لوي فيل، مرجع سابق، ص286.

فمشاركة المرأة للرجل في مجال العمل الإقتصادي خارج إطار البيت والأسرة نتجت عنه تلك الصورة التي غيرت من الأدوار داخل الأسرة وتغيرت تقسيمات العمل الإجتماعي في الأسرة، أي خروج المرأة للعمل جعل من أدوارها الإجتماعية والوظيفية تتضاعف في هذا المجتمع المعاصر، فلم تعد المرأة أو الفتاة كما كانت عليه سابقا وهو مكانها في البيت وتختص بإدارة شؤون المنزل والأسرة والرعاية فقط، على عكس الرجل الذي كان دوره وواجبه هو الكسب المادي وتوفير إحتياجات الأسرة المادية. ولكن الأمر تغير الآن، حيث صارت المرأة هي الأخرى تقوم بدور ثان غير الدور الذي كانت تقوم به داخل البيت والمتمثل في الرعاية للأطفال وشؤون البيت وكل ما يتعلق بشؤون الأسرة، ويتمثل هذا الدور الثاني في عملها خارج المنزل، فهي جمعت بين دورين في آن واحد داخل المنزل وخارجه، مما يفسر لنا أن المرأة أو الفتاة اليوم المعاصرة صارت تشغل دورين اجتماعيين متكاملين في وقت واحد وهما المسؤولية تجاه الأسرة والعائلة وكل ما يتعلق بالأعمال المنزلية، ودورها كعاملة أو موظفة خارج إطار منزلها.⁽¹⁾

فالنساء المهاجرات خاصة ودخولهن عالم الشغل والعمل أصبح يمثل عاملا مهما وبارزا خاصة في عملية التحول الإجتماعي هذا من جهة ومن جهة ثانية فيما يتعلق بوضعية المرأة والتي نجدها قد تحولت من امرأة عاملة في المنزل ترعى شؤون أسرتها وأولادها إلى امرأة إقتصادية تشتغل خارج إطار البيت، وهذا يفسر لنا أيضا أن النساء المهاجرات اللاتي دخلن المجال الإقتصادي كان لهن آثار إيجابية في تغيير وتحسين وضعيتهن ووضعية أسرهن، بالإضافة إلى أن الوضع الجديد للمرأة كونها اليوم دخلت عالم الشغل فهذا ساعدها كثيرا في التحرر من تلك الروابط والقيود التي فرضتها الأسرة التقليدية وإتجهن نحو نماذج من الحداثة والمساواة، وعليه فالراتب أو الدخل المادي أصبح وسيلة تعتبر أساسية من أجل إكتساب هذه الإستقلالية.⁽²⁾

5- الوجهات الأوروبية المستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين:

بقيت أوروبا تمثل الوجهة الرئيسة لتدفقات الهجرات المختلطة من دول شمال إفريقيا وغيرها من الدول الأخرى، ويعود ذلك إلى القرب الجغرافي وتلك الروابط اللغوية والتاريخية، وإتاحة فرص العمل وتحسين الأوضاع الإقتصادية، وتعتبر أيضا وجهة لكثير من طالبي اللجوء، وكانت نتيجة تشديد الإجراءات والقيود على الهجرة في أوروبا مع تزايد الهجرات من الدول العربية ومع تزايد المتطلبات في سوق العمل خاصة في الدول الأوروبية، وهذا ما أدى إلى زيادة موجات الهجرة غير الشرعية بصورة كبيرة، حيث شهد الطريق الوسطي للبحر الأبيض المتوسط أكبر موجات الهجرة وأسرعها نموا، مما بلغ عدد المهاجرين الوافدين نحو إيطاليا حوالي 170000 شخص عام 2014.⁽³⁾

(1)-حسن محمد إحسان، علم إجتماع المرأة دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2008، ص ص110-111.

(2)- جون لوي فيل، مرجع سابق، ص286.

(3)- الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، مرجع سابق، ص20.

أما من جهة دول شمال إفريقيا فهي بمثابة محطة مهمة، حيث شكلت نقطة عبور ترانزيت تقليدية خاصة للعمالة الإفريقية المهاجرة باتجاه أوروبا أو ما يعرف عنها بالهجرة العابرة Transit Migration، وبخصوص أوروبا فقد كانت إتجاهات الهجرة إليها في الماضي القريب بإستثناء كل من ألمانيا والنمسا من دول الجوار، خارج أوروبا من آسيا وشمال إفريقيا. بالإضافة إلى تلك التدفقات من دول منظمة التعاون والتنمية OECD، ولأسباب تاريخية وجغرافية فمن الطبيعي أن نجد كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا من الدول التي تشكل أهم الوجهات المفضلة للمهاجرين خاصة من دول المغرب والجزائر وتونس، والتي كما قلنا أنها مرتبطة تاريخيا وإستعماريًا وحتى جغرافيًا، إذ تعتبر أكثر الدول القريبة مسافة للهجرة.⁽¹⁾ ومن أهم المناطق التي تحدث فيها الهجرة على مستوى العالم، والتي يمكن تقسيمها أو إدراجها في أربع محاور أو مناطق أساسية والتي سنعرضها كالآتي:

- حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي ما بين شمال إفريقيا ودول جنوب أوروبا.
- الحدود المكسيكية مع الولايات المتحدة وبعض دول أمريكا اللاتينية.
- أما دول شرق آسيا وبالأخص ما بين أندونيسيا وأستراليا.
- بالإضافة إلى دول آسيوية وإفريقية مختلفة، حيث يتم من خلالها تنظيم عملية هجرات سرية قد تكون منفردة أو جماعية وباتجاه دول الجذب الواقعة في الشمال مثل دول أوروبا وأمريكا الشمالية، وبعض دول الجذب الأخرى من جنوب الكرة الأرضية وهي البرازيل وأستراليا.⁽²⁾

5-1-إسبانيا الوجهة الأولى للمهاجرين القادمين من شمال إفريقيا: تعتبر إسبانيا من الدول التي شهدت صعودا في الهجرة السرية الإفريقية كونها أقرب من دول الاتحاد الأوروبي إلى إفريقيا. إضافة إلى إمتلاكها لمستعمرة قديمة تدعى سبتة وجزر الكناري التي تقع في المحيط الأطلنطي شمال إفريقيا، فهذا القرب صار بمثابة عوامل ساعدت المهاجرين الأفارقة لإختيارهم وتفضيلهم الوجهة الإسبانية⁽³⁾، حيث تم توقيف حوالي أكثر من 20 ألف شخص في مضيق جبل طارق يحاولون الوصول إلى إسبانيا خلال الفترة ما بين سنتي 1992-1997 وأكثر من 11 ألف سنة 2000 وحدها فقط⁽⁴⁾. أما عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية فقد قدرت ما بين 800-10.000 ضحية ما بين عامي 1990-2007. كما قامت إسبانيا بطرد قرابة 56 ألف مهاجر غير شرعي عام 2007، في حين بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إسبانيا بطريقة غير شرعية قرابة 7300 مهاجر غير شرعي عام 2008⁽⁵⁾.

(1)- ساعد رشيد، مرجع سابق، ص25.

(2)- أحمد عبد العزيز أصفر اللحام، مرجع سابق، ص94.

(3)- عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص52.

(4)- ساعد رشيد، مرجع سابق، ص25.

(5)- محمد محمود السرياني، هجرة قوارب الموت عبر البحر الأبيض المتوسط بين الشمال والجنوب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2010، ص187.

5-2- إيطاليا الوجهة الثانية للمهاجرين غير الشرعيين: تعتبر إيطاليا أكثر الدول تضررا من هذه الظاهرة، إذ أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين⁽¹⁾ والوجهة الثانية المفضلة عندهم بعد إسبانيا. ووفق بعض الإحصائيات فقد ضمت إيطاليا حوالي 253 ألف مهاجر غير شرعي سنة 1998⁽²⁾. وحسب إحصائيات أخرى صرحت بها وزارة الداخلية أنه قرابة 121 ألف وصلوا السواحل الإيطالية عام 2006 وتم اعتقال حوالي 1419 مهاجر عام 2007 ولقي 500 مهاجر مصرعهم في البحر⁽³⁾، وتظل إيطاليا بوابة دخول رئيسة خاصة عند المهاجرين المغاربة إلى أوروبا، حيث تحتل المرتبة الأولى مغاربا، إذ تشير آخر أرقام تم نشرها من وزارة الداخلية الإيطالية حسب وكالة " أكي " للأنباء في 22 سبتمبر 2021 أنه منذ بداية هذا العام الجاري 2021 حتى الآن وصول 43.372 مهاجر إلى سواحل إيطاليا، بالإضافة إلى ما يقارب 43400 مهاجر وصلوا إلى إيطاليا خلال هذا العام 2021، حيث يتوزع هذا الرقم حسب مجموعة من الدول التي تعتبر مصدرة للمهاجرين. و الجدول التالي يوضح عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا خلال هذه السنة 2021، وهي حصيلة تسع أشهر من جانفي إلى غاية شهر سبتمبر لدول عربية مختلفة⁽⁴⁾:

الجدول رقم(02): عدد المهاجرين الذين وصلوا إيطاليا من دول عربية لسنة 2021 (حصيلة تسع أشهر)

البلد	عدد المهاجرين	النسبة
تونس	12646	29%
بنغلاديش	5454	13%
مصر	4058	9%
ساحل العاج	2844	7%
إيران	2128	5%
غينيا	1800	4%
إريتريا	1575	4%
العراق	1563	4%
السودان	1496	3%
المغرب	1477	3%

المصدر: عادل أمين، "تراجع عدد قوارب الجزائريين والمغاربة على رأس الحراقة بإيطاليا"، جريدة آخر ساعة، العدد 6403، سبتمبر 2021، ص3

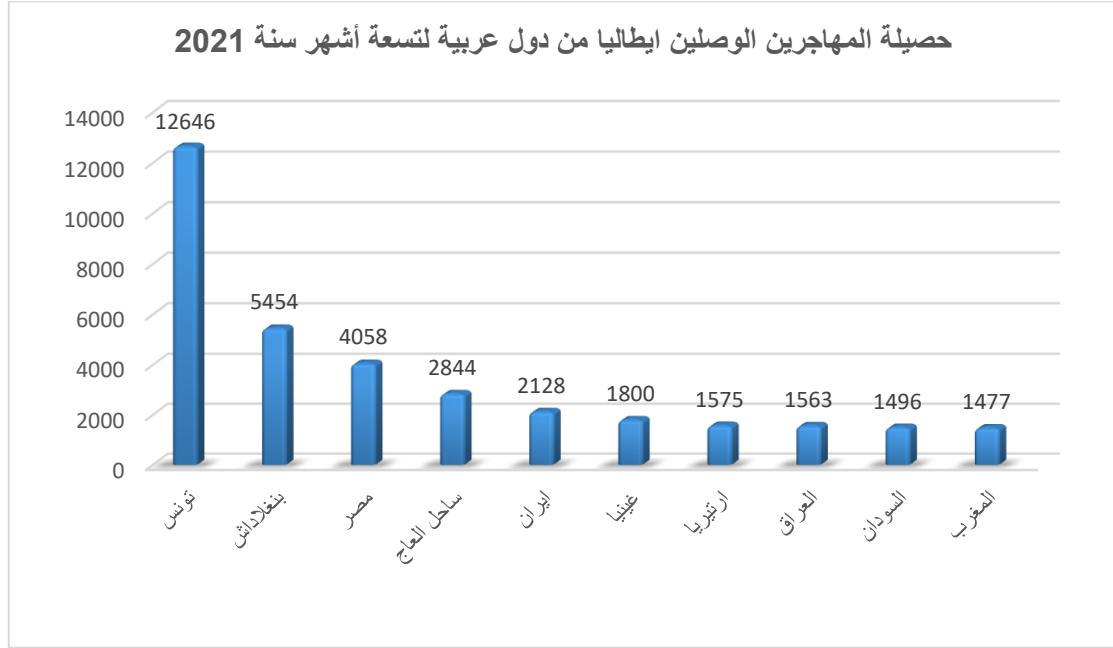
(1)-محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص 260.

(2)-ساعد رشيد، مرجع سابق، ص25.

(3)-محمد محمود السرياني، مرجع سابق، ص ص 186-187.

(4)-عادل أمين، "تراجع عدد قوارب الجزائريين والمغاربة على رأس الحراقة بإيطاليا"، جريدة آخر ساعة، العدد 6403، سبتمبر 2021، ص3.

الشكل رقم(04): حصيلة تسعة أشهر للمهاجرين الواصلين إيطاليا سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق رقم (02)

يتضح لنا من خلال هذا الشكل أن أكثر الدول التي تفضل الوجهة الإيطالية هي تونس، تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 29٪، حيث يفسر لنا أن المهاجرين التونسيين يفضلون إيطاليا وهذا قد يكون لقرب المسافة، وتأتي بعدها بنغلاديش بنسبة 13٪، أما مصر تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 9٪، وبخصوص المغرب والتي تمثل نسبة 3٪، وهذا يوضح لنا أن المهاجرين المغاربة لا يتخذون إيطاليا كوجهة مفضلة عندهم وهذا يعود لبعد المسافة، فالمغاربة يفضلون الوجهة الإسبانية أكثر لقرب المسافة بين إسبانيا وإيطاليا.

6-آثار الهجرة غير الشرعية:

شكلت الهجرة غير الشرعية خطرا كبيرا على الدول سواء الدول المصدرة للهجرة أو الدول المرسله للمهاجرين، وتظهر هذه المخاطر نتيجة للتدفقات الكبيرة التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة للمهاجرين غير الشرعيين، مما أصبح هؤلاء المهاجرين يزاحمون سكان البلد الأصليين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية خطر الهجرة غير الشرعية على الوضع الأمني والإقتصادي سواء على الدول المستقبلة أو الطاردة للمهاجرين، ويمكن حصر آثار الهجرة غير الشرعية على النحو التالي:

6-1 الآثار الاقتصادية: للهجرة غير الشرعية آثار إقتصادية وتنموية، والتي تتمثل في إنتشار العمالة العشوائية، وظهور السوق الموازية للعمالة المتسللة، وخاصة تلك التي تقبل بأدنى الأجور وتعمل تحت شروط عمل قاسية، مما يعرض هؤلاء المهاجرين لمزيد من الصعوبات والمخاطر.⁽¹⁾

(1)- إبراهيم زروقي، مرجع سابق، ص 77.

فهذه العمالة نجدها تقل بدول الإرسال أي المصدرة للمهاجرين بعكس الدول المستقبلة للمهاجرين والتي تزيد بها العمالة، بحيث نجد الهجرة هنا تتم بصورة إنتقائية لنوع العمل المطلوب في هذه الدول المستقبلة للمهاجرين خاصة، وهذا ما يعكس نقص العمالة في الدول المصدرة للمهاجرين، مما يمنح عن ذلك ظهور مشكلات في هيكل الإنتاج ومتطلبات السوق، وبالأخص في ظل غياب الأطر التنظيمية للهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية.⁽¹⁾

وإضافة لما سبق ذكره نجد تدفق كبير لأعداد المهاجرين خاصة من الدول النامية والتي تقر يوميا نحو دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وهم حاملين في إعتقادهم أن الحصول على عمل بالدول الأوروبية أمر سهل وممكن تحقيقه في وقت قصير، وهناك عدة قطاعات كالزراعة والبناء والمطاعم والفنادق والخدمة المنزلية والرعاية المنزلية للمرضى المسنين بدول أوروبا أصبحت تستفيد عمليا من نشاط هؤلاء المهاجرين الذين يتسامح مع إقامتهم غير الشرعية والرسمية، وبالتالي لا يحصلون على حقوقهم المدنية، وهذا ما يجعلهم يواجهون ظروف صعبة خاصة في مجال العمل بسبب طبيعة الإقامة غير الشرعية.⁽²⁾

كذلك الخطر الآخر لتدفق المهاجرين وخاصة على مستوى سوق الشغل بأوروبا، والذي يتضح من خلال كيف أصبح المهاجرين غير الشرعيين ينافسون السكان الأصليين في مجال فرص العمل والشغل، حيث نتج عن هذا التنافس تفاوت كبير في العرض والطلب، وبالتالي زادت معه إرتفاع نسبة البطالة في بعض الدول المستقبلة للمهاجرين كاليونان، والتي بلغت نسبة البطالة فيها حوالي 24.9٪، وإسبانيا 22.3٪ وذلك عام 2016، وهي في إرتفاع مستمر.⁽³⁾

وتأكيدا لما سبق ذكره، فإن الهجرة غير الشرعية أصبحت تشكل خطرا كبيرا وتخل بآليات سوق العمل الذي ينتج عنه عدم التوازن بين سوق العرض والطلب وخاصة في ظل كثرة العمالة المتسلسلة للدولة، بالإضافة إلى أنها تعمل على إنتشار بعض المشاريع الوهمية وزيادة جرائم غسل الأموال خاصة⁽⁴⁾ وما تتكبدته الدول الأوروبية جراء الهجرة غير الشرعية، وهي تلك الأعباء المالية نتيجة دخول أعداد كبيرة من المهاجرين ضمن سوق العمل، حيث دفع بدول الإتحاد الأوروبي إلى تخصيص إعتمادات مالية هدفها السيطرة على مسألة تدفق المهاجرين هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فيما يخص إقتصاد دول الإتحاد الأوروبي والذي صار متقلا بالمصاريف الأولية المتمثلة في تأمين المأكل والمأوى للمهاجرين، وتقديم المساعدات المالية، والتي تبدأ من 10 يورو للشخص الواحد الذي يسكن مراكز الإستقبال والتي

(1)- عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص44.

(2)- إبراهيم زروقي، مرجع سابق، ص78.

(3)- عادل برنيس، الهجرة غير الشرعية ونتائجها على أوروبا، متاح على الموقع <https://arabicspotink-nws.com> تاريخ

التصفح 2022/01/03 الساعة 22:00 سا.

(4)- إبراهيم زروقي، مرجع سابق، ص78.

تصل إلى أكثر من 300 يورو للمهاجرين الذين تم إيوائهم في المنازل. وعلى هذا الأساس فالكلفة الإجمالية للمصاريف السنوية أي خلال السنة تتراوح بين 8 و12 يورو لكل طالب لجوء.⁽¹⁾

أما من ناحية مسألة الضرائب، فالمهاجر غير الشرعي في هذه الحالة يكون غير ملتزم بدفع الضرائب للدولة التي هاجر إليها أي يتهرب من مسألة الضرائب، ونفس الأمر بالنسبة لصاحب العمل الذي هو الآخر يتصل من مسؤولية سداد الضرائب، حيث عند توظيفه للمهاجر غير الشرعي فهو لا يلتزم بكثير من الإجراءات والتي تحقق له أو تكسبه أرباحا هائلة من وراء إستغلال المهاجرين. ولهذه الأسباب كانت إسبانيا قد تشددت في هذه المسألة الخاصة بالضرائب، حيث ضيقت الخناق على العمال المهاجرين، وذلك عن طريق زيادة بعض من مراكز الإستقبال لأوراق المهاجرين بكل من مدريد وبرشلونة (شمال إسبانيا). وقد إستحوذت مدريد على حوالي 20% من إجمالي المهاجرين بإسبانيا ثم تليها برشلونة ب 13%.⁽²⁾

6-2 الآثار الاجتماعية: من أبرز الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ما يواجهه المهاجر كحالة الاندماج والتكيف مع المجتمع الجديد بالدول المستقبلة، حيث تزداد صعوبة اندماج المهاجر خاصة في حالة الهجرة غير الشرعية، إذ يكون المهاجر في هذه الحالة لا يحمل أي سند قانوني لوجوده بهذه الدولة التي هاجر إليها⁽³⁾، بالإضافة لما سبق فمن آثار الهجرة غير الشرعية على المهاجرين غير الشرعيين هي تلك التحديات التي يواجهونها هؤلاء المهاجرين غير القانونيين، إذ يجدون أنفسهم أمام عائق الوصول إلى الرعاية الصحية، وهذا بسبب وضعيتهم غير القانونية⁽⁴⁾.

كذلك نجد أن أغلب المهاجرين يكون هدفهم الأساسي هو البحث عن سكن بسيط من أجل الإقامة، فهم عادة يضطرون أو يلجؤون إلى أفقر المناطق، و نتيجة ذلك نجد إنتشار أو ظهور الأحياء العشوائية والتي تتدنّى فيها الخدمات الضرورية أي لا تتوفر فيها أبسط متطلبات الحياة. وعلى هذا الأساس تتدهور صحة البيئة وتنتشر الآفات الاجتماعية كالسرقة والمخدرات والدعارة، بالإضافة إلى ظهور بعض العادات الغريبة على المجتمع، حيث تنتشر قيم غير سليمة وثقافات دخيلة كالتسول والتسكع والتشرد. فلهذه الثقافات الدخيلة أثر على هؤلاء المهاجرين، وخاصة على تلك القيم والمبادئ الأصلية التي كانوا يتمتعون بها، حيث تتراجع تلك القيم وتخلق نوع من المشكلات كالهوية والثقافة، بمعنى يصبح المهاجرون السريون أمام ثقافتين متناقضتين، وهي تلك الثقافة المرتبطة بالآباء والأصول وثقافة البلد

(1)- عادل برنيس، مرجع سابق.

(2)- علي الحوات، مرجع سابق، ص ص 113-114.

(3)- عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص 40.

(4)-Ruud, S, E, Aga, R, Natvig, B, & Hjortdahl, P, "Use of emergency care services by immigrants—a survey of walk-in patients who attended the Oslo accident and emergency outpatient clinic". *BMC Emergency Medicine*, 15(1).p8 ; 2015, <https://doi.org/10.1186/s12873-015-0055-0>.

الأصلي هذا من جهة، ومن جهة ثانية ثقافة البلد المضيف والذي تكون نتيجته تناقض في القيم ويحدث تصادم بين تلك القيم والثقافات مما يخلق عند الشباب المهاجر مشكلات عديدة في الاندماج.⁽¹⁾ وهذا يعني أن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة لها عدة أبعاد و أوجه مختلفة، وذلك للآثار التي خلفتها على المستوى المجتمعي والأسري، حيث يظهر خاصة من خلال سياسات الهجرة المختلفة مثلًا التدابير العقابية وبالأخص التي تتعلق بمسألة إحتجاز المهاجرين غير الشرعيين وفصل الأسرة، فهذه لها أثر كبير على الصحة العقلية للأطفال أبناء المهاجرين غير الشرعيين وعلى نموهم.⁽²⁾ وإضافة لما سبق ذكره، نجد مشكلة الزواج المختلط (mariage mixte) وهو لا يقل خطورة وأهمية عن مشكلة الاندماج، وذلك لما تفرزه من آثار مدمرة على مستوى الأسرة خاصة، وتأثير ذلك على قيم وتنشئة الأطفال وعلى هويتهم. فظاهرة الهجرة غير الشرعية زادت خطورتها وأصبحت مرتبطة أيضا بما يعرف بعصابات تتاجر بالبشر، وهذا يتم عن طريق إستدعاء النساء والفتيات من دول شرق أوروبا بهدف الزواج من المهاجرين السريين، وذلك لضمان الحصول على التجنس عند وصولهم إلى الدول المستقبلية.⁽³⁾

ونضيف على ماسبق ذكره مسألة العنصرية التي تخلق نتيجة للهجرة غير الشرعية، حيث يصبح المهاجرون غير الشرعيين الذين يعيشون في هذا المجتمع المستقبل يعانون من بعض الممارسات والمضايقات والتمييز بين هاتين المجتمعين أي بين أبناء المجتمع الأصلي والمهاجرين غير الشرعيين، وتظهر هذه الممارسات العنصرية ضد هؤلاء المهاجرين⁽⁴⁾. إضافة إلى إستغلال العمال الذي يزيد بصورة كبيرة في ظل الهجرة غير الشرعية، وخاصة هؤلاء الذين غير مسجلين في القوى العاملة، مما يجعل من هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين عرضة لانتهاكات سوق العمل ويتم إستغلالهم، ويتقبلون أي عمل و بأي مقابل بسبب كونهم في وضعية غير قانونية⁽⁵⁾.

6-3 الآثار الديموغرافية: إن مسألة الهجرة سواء تعلق الأمر بصورتها الشرعية أو غير الشرعية، فهي أصبحت تعتبر مشكلة لما أنتجته على مستوى الهيكل الديموغرافي سواء تعلق ذلك بالدول المستقبلية أو المرسلات للمهاجرين، ويتضح هذا عن طريق التغير الذي يظهر على مستوى التكوين النوعي والعمرى للسكان، إذ يزداد عدد الذكور والشباب على بقية الشرائح العمرية والنوعية الأخرى للمجتمع، ويمس هذا

(1) - إبراهيم رزوقي، مرجع سابق، ص73.

(2) - Wood, L, C, "Impact of punitive immigration policies, parent-child separation and child detention on the mental health and development of children". *BMJ Paediatrics Open*, 2(1), e000338, 2018, p:3 <https://doi.org/10.1136/bmjpo-2018-00038>

(3) - عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص40.

(4) - Divck, H, P, "Majing immigrants illegal in small town USA", *Journal of Linguistic Anthropology*, 21(s1), 2011, p.5. <https://doi.org/10.1111/j.1548-1395.2011.01096.x>

(5) - Bravo, F, L, *Strengthening labour and employment rights for illegalised workers*. p12. <https://doi.org/10.32920/Ryerson.14657862.v1>

التغير تلك الدول المستقبلية للمهاجرين، على عكس تلك الدول المرسلّة أو المصدرة للمهاجرين. فهنا يكون التغير على مستوى التركيبة السكانية وفقا لنوع وعمر المهاجرين منها، حيث يقل عدد الذكور والشباب عن باقي الفئات الأخرى للمجتمع وهذا يفسر لنا أن مسألة الهجرة سواء كانت تتم بصورة منظمة وقانونية أو بصفة غير شرعية إلا أنها تخلق مشكلة على مستوى التركيبة السكانية، فقد يزداد عدد سكان الدول المستقبلية خاصة من الشباب والذكور بعكس تلك الدول التي تصدر المهاجرين، وبالتالي تخسر عدد من شبابها، ما ينتج مشكلة ديموغرافية.⁽¹⁾

وبناء لما سبق، فالهجرة غير الشرعية أصبحت تشكل خطرا كبيرا خاصة على مستقبل الشعوب الأوروبية، ويظهر هذا عند تراجع النمو الديموغرافي خلال السنوات الأخيرة بسبب ضعف الخصوبة، حيث أصبح لا يتجاوز 1.5 طفل لكل امرأة، بعكس الدول العربية التي يزيد فيها معدل النمو بشكل مستمر نتيجة إرتفاع معدل الخصوبة والتي تمثل 2.7 طفل لكل امرأة، وهذا ما يفسر لنا أنه في حالة إستمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا وإستقرارهم فحتما يؤدي ذلك التدفق مع مرور الزمن إلى نتيجة حتمية وواضحة، وهي التغير في تركيبة المجتمع الأوروبي.⁽²⁾

وتفسيرا لما سبق ذكره يمكن أن نضيف بعض الإحصائيات التي أشارت لها المفوضية الأوروبية بشأن معدلات وفئات الأعمار المتعلقة بالشعوب الأوروبية، حيث أشارت إلى أن معدل أعمار هذه الشعوب الأوروبية سوف يرتفع من 39 لعام 2004 إلى 49 في عام 2050، كما يتوزع سكان الإتحاد الأوروبي على حسب فئات الأعمار لسنة 2014 على النحو التالي:

- الفئة الأولى من (0 إلى 14 سنة) تمثل نسبة 15% من عدد السكان.

- الفئة الثانية من (15 إلى 65 سنة) والتي مثلت 65%.

- الفئة الثالثة (فوق 65 سنة) وكانت نسبتها 18%.

لقد بلغ معدل الأعمار بحوالي 42.2%، في حين وصل معدل الإعالة إلى 28.1% أي ما يعادل 3.5 شخص من الفئة العاملة لكل شخص من الفئة التي فوق 65 سنة. وعليه يمكن التوقع أن يرتفع إلى 53% في العام 2050. فهذه الأرقام تفسر أو تشير إلى أنه سوف تتحول البنية السكانية الأوروبية إلى مجتمع هرم أي تكون الشيخوخة هي الميزة للمجتمع الأوروبي وترتفع فيه نسبة الإعالة، وبالتالي تخلق معضلة ديموغرافية وتكون تبعاتها خطيرة على المستوى الإقتصادي لها.³

4-6 الآثار السياسية والأمنية: إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية اليوم باتت تثير مخاوف الكثير من الدول الأوروبية وخاصة أنها صارت تشكل تهديدا لسيادة الدول وبالأخص تلك الدول المستقبلية للمهاجرين، ويظهر هذا إذا إفترضنا بأن عدد المهاجرين غير الشرعيين صار يتقارب مع عدد السكان الأصليين. فالنتيجة الحتمية لهذا التقارب بين عدد المهاجرين السريين وبين السكان الأصليين للدول المستقبلية يترتب

(1)- عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص 41.

(2)- عادل برنيس، مرجع سابق.

3 - نادية بن ورقلة، حني حسين أبو قاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 234

عنه التهديد بإنهيار تلك الدول أو إختفائها، بالإضافة إلى الانقلابات العسكرية التي يمكن أن تحدث قد يتورط فيها المهاجرين، وذلك بتخطيط ومساعدة من طرف دول أخرى لها مصلحة في تهديد أمن وسيادة تلك الدولة، فيكون المهاجر غير الشرعي وسيلة لتنفيذ تلك المخططات.¹

فالهجرة غير الشرعية مست بمسألة الأمن في الدول خاصة مع تلك الإختراقات الأمنية التي تتعرض لها دول العبور المتمثلة في دول الجنوب الحوض المتوسط، والتي تشكل هذه المعابر بالنسبة للمهاجرين خاصة الذين يعبرون بصورة غير قانونية المكان الذي يلتقي فيه أغلب العصابات الإجرامية، حيث يتشاركون في العديد من المسائل الإجرامية كالسرقة والنصب والتزوير. وتقيد بعض الإحصائيات على أنه منذ سنة 1992 تتم حوالي خمس عمليات للهجرة غير الشرعية أي ما يمثل 170 هجرة سرية خلال الشهر الواحد، وهذا ما يشكل صعوبة على الأجهزة أو الجهات الأمنية على الرغم من تلك الجهود المبذولة لتشديد الأمن على تفكيك تلك العصابات والشبكات المنظمة للهجرة السرية، أي يتعذر على تلك الأجهزة الأمنية التركيز في قضايا أخرى، وهذا للتشتت والمجهودات الكبيرة المرتبطة فقط بقضية الهجرة السرية والمسألة الأمنية، ومنه ينشغلون عن قضايا ومسائل أخرى، والتي قد تكون أمنيا.²

وعلى هذا الأساس تبقى مسألة التواجد الغير الشرعي للمهاجرين الغير شرعيين في الدول الأوروبية مصدرا للتوتر الأمني، ويتضح ذلك من خلال أن المهاجرين السريين صارت لهم علاقات متينة تربطهم بالشبكات أو العصابات خاصة المتعلقة بجرائم التزوير والمتاجرة بالمخدرات والدعارة، ونظرا لكون هذا المهاجر لا يحمل وثائق أو أوراق شخصية تثبت هويته فهو في حالة إرتكابه لتلك الجرائم يصعب على الدول المستقبلية التعرف عليه وتحديد هويته، مما يؤدي ذلك إلى تفشي وإنتشار المشاكل الأمنية بصورة أكبر.⁽³⁾

إن دول الإتحاد الأوروبي تعيش قلقا وتوتر كبير إتجاه هذا التدفق لآلاف المهاجرين خاصة الذين يتسللون ويعبرون البحر المتوسط نحو دول أوروبا بطريقة غير قانونية⁽⁴⁾، مما يشكل هذا زيادة الخطر لمسألة الأمن بصورة أكبر وخاصة مع تلك الأحداث 11 سبتمبر 2001. فهذه الحادثة خلفت أثرا سلبيا جعل من الدول الأوروبية تتشدد بشأن مسألة الهجرة، وزادت في تضيق الخناق على الأجانب أي المهاجرين الذين يدخلون إليها، حيث ربطت الهجرة بقضية الإرهاب والجريمة المنظمة⁽⁵⁾.

إضافة إلى ما حدث بلندن في شهر مارس من عام 2004 و يوليو عام 2005 والمتعلق بحادثة التفجيرات التي حصلت وإرتبطت بقضايا الإرهاب، وتركت معها تداعيات سلبية بخصوص ملف الهجرة

1 - عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص 42

2 - علي الحوات، مرجع سابق، ص 135.

(3) - دخالة مسعود، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: وآليات مكافحتها"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، أكتوبر 2014، ص 144.

(4) - علي الحوات، مرجع سابق، ص 136.

(5) - زازة لخضر، مرجع سابق، ص 57.

القادمة من دول جنوبي وشرق المتوسط باتجاه الدول الأوروبية، فكانت نتيجة تلك الأحداث أنه بدأت الأطراف الأوروبية تنتهج سياسة التضييق والمنع لتحركات الوافدين إليها من تلك الدول والمناطق بذريعة الوقاية والأمن بما يعرف بإسم الإرهاب. وعلى أساس تلك السياسات التي إتبتها أوروبا كان لها تأثير على المهاجرين المقيمين في أوروبا خاصة الذين هم من أصول عربية وشرق أوسطية، حيث تعرضوا إلى مضايقات كبيرة وملاحقات لم تخل معظمها من مختلف التضييق والتعسف وغيرها من المضايقات⁽¹⁾.

وتفسيرا لما سبق يتضح ذلك العداء من طرف الأجانب أي من معظم الأوروبيين، حيث يفيد إستطلاع الرأي إلى أن مسألة هذا العداء الأجنبي باتجاه دول الجنوب يرجع لسببين رئيسيين أولهما ما هو مرتبط بالأخبار السلبية بخصوص قضية الهجرة السرية، إضافة إلى التوظيف السياسي لها من قبل بعض الأطراف أو الأحزاب المتطرفة، وثاني سبب يعود لتلك الأحكام المسبقة لبعض الأوروبيين عن جيرانهم من بعض دول الجنوب، والتي تربطهم بعض المآسي المتعلقة بالتاريخ المشترك، خاصة التاريخ الإستعماري. فهذا العداء يتجلى ويظهر بشكل أكبر عن طريق الإعلام الغربي خاصة، والذي يكون موجها نحو إلصاق الصورة السلبية عن الأجانب وبالأخص من العرب والأفارقة، إذ يستغل هذا الإعلام تلك المشاكل الثنائية لصالح أوروبا وينشركل ما هو سلبي ليربطه بالمجتمعات الإفريقية والعربية⁽²⁾.

وتأكيدا لذلك فإن حملات وسائل الإعلام كان لها الدور الكبير في تضخيم الرأي العام ونشر تلك الصورة السلبية وخاصة ضد المهاجرين غير الشرعيين، وهذا عن طريق إستغلال بعض الحوادث أو الهفوات المتفرقة، وتأتي هنا قضية الحجاب في فرنسا، إذ إستغلت وسائل الإعلام والسلطات الفرنسية هذا الحدث وعملت على المبالغة في وصف ظاهرة الهجرة بطريقة إستطاعت من خلالها ربطها بما يسمى بالغزو الإسلامي الغربي الجديد نحو أوروبا، كما إعتبرت كل من العرب والمسلمين الأفارقة على أنهم إرهابيين ومحور للشر على حد تعبير الرئيس الأمريكي بوش الابن، فوسائل الإعلام كان لها صدى كبير في زيادة خلق التوتر وتشويه صورة العرب والمسلمين⁽³⁾.

وعلى هذا الأساس ظلت قضية الهجرة غير الشرعية والتدفق الكبير للمهاجرين القادمين من الضفة الجنوبية نحو شمال البحر المتوسط مصدرا لكافة المخاطر التي تمس وتهدد الأمن الأوروبي، بمعنى أن الدول الأوروبية أصبحت تنتظر للهجرة السرية على أساس أنها الخطر الأكبر على مسألة الأمن في البلاد، فهي تؤدي إلى إنتشار وتفاقم الكثير من المظاهر الأخرى كالجريمة المنظمة والتطرف الديني والعنفي، والذي تكون نتيجته إنتشار اللادستقرار والأمن ومختلف التوترات⁽⁴⁾.

7/ آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في العالم:

(1)- طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سابق، ص 84.

(2)- علي الحوات، مرجع سابق، ص ص 136-137.

(3)- زازة لخضر، مرجع سابق، ص 57.

(4)- بن موسى نبيل، غليسي أحلام، "إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف، العدد 2، مارس 2020، ص 249.

نظرا لخطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على العالم وما تخلفه من آثار وإنعكاسات سواء على المستوى الأمني أو الإقتصادي أو الإجتماعي، هذا ما جعل من دول العالم سواء الأوروبية أو العربية تعمل على إتخاذ إجراءات وقوانين من أجل التصدي ومكافحة الهجرة غير الشرعية. وسنعالج في هذا العنصر أهم التشريعات الدولية المرتبطة بمكافحة الهجرة وتنظيم تنقل المهاجرين وأهم الإستراتيجيات التي تبنتها الدول سواء تعلق الأمر بالجانب الإقتصادي أو الأمني أو الإجتماعي، والإتفاقيات الدولية.

7-1/ الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية: في هذا العنصر نتطرق إلى أهم المنظمات الدولية حول الهجرة والإتفاقيات الدولية.

7-1-1- منظمة العمل الدولية: وقد تأسست هذه المنظمة عام 1919، وكان هدفها حماية العمال المتواجدين والمستخدمين في بلدان غير بلدانهم الأصلية، وقد ضمت هذه المنظمة الدولية مجموعة من الإتفاقيات الدولية والتي كان هدفها العمل على حماية حقوق العمال المهاجرين. ومن أهم الإتفاقيات هي التي سنذكرها على النحو التالي:

أ/ الإتفاقية الدولية رقم(79) لسنة 1949 بشأن الهجرة للعمل: وهي من بين أهم الإتفاقيات التي تطرقت إلى مسألة الهجرة وعالجت موضوع الهجرة، حيث دخلت حيز التنفيذ في شهر ماي من سنة 1952، وصادقت عليها حوالي 43 دولة ومن بينها دولة عربية واحدة وهي الجزائر.

ب/ الإتفاقية الدولية رقم(143) لسنة 1975 بشأن عمال المهاجرين: وقد ركزت هذه الإتفاقية على الهجرة غير الشرعية وأهم الجهود الدولية اللازمة من أجل مقاومة هذه الظاهرة الهجرة غير الشرعية، فهذه الإتفاقية دخلت حيز التنفيذ خلال شهر ديسمبر من سنة 1978، إلا أنه لم تصادق عليها أي دولة عربية، كذلك كان هدف هذه الإتفاقية التركيز على مسألة تحقيق المساواة في الفرص والمعاملة بين المواطنين وغيرهم.

ج/ الإتفاقية الدولية رقم(111) لسنة 1958 بشأن التمييز في الإستخدام والمهنة: وتعتبر من الإتفاقيات التي تهدف إلى العمل على تحقيق التكافؤ في الفرص، وكذلك المساواة في المعاملة في الإستخدام والمهنة والقضاء على أي تمييز. وقد دخلت حيز التنفيذ في شهر يونيو من سنة 1960، وهي تمثل من أهم الإتفاقيات الأساسية التي تتابع وفقا للمتابعة الدولية لمنظمة العمل الدولية لإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الذي أقر في سنة 1968 ولغاية شهر يونيو 2005، حيث صادقت على هذه الإتفاقية جميع دول مجلس التعاون الخليجي ماعدا سلطنة عمان.⁽¹⁾

ووفقا لما سبق ذكره حسب ما جاء في هذه الإتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية فيما يخص حدود وصلاحيات تلك الإتفاقيات، والتي يمكننا حصرها في النقاط التالية:

- إن هذه الإتفاقيات والتي من أهدافها حماية حقوق العمال المهاجرين وعدم التمييز والمساواة، فهي تشمل فقط حد أدنى لحماية حقوق العمل للعمال المهاجرين.

(1)- عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص 155.

- كما أن هذه المنظمة لها صلاحية محدودة في الحقوق الأخرى المتعلقة بالعمال المهاجرين غير حقوق العمل كالثقافة والتعليم والمشاركة السياسية.
- بالإضافة إلى أن المنظمة تركز على المهاجر الشرعي وتستثني أفراد أسر العامل أو العمال المهاجرين غير الشرعيين.

7-1-2- الإتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم: جاءت هذه الإتفاقية في 18 ديسمبر 1990، حيث أقرتها الأمم المتحدة وتم المصادقة عليها في يوليو من سنة 2003، وهي إتفاقية تشمل أو تغطي حقوق العمل والحقوق الثقافية والتعليم والصحة والسكن وغيرها، وكل من العمال النظاميين وغير النظاميين، والعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بالإضافة إلى أن هذه الإتفاقية تسري على جميع العمال المهاجرين دون النظر إلى مدة العمل والإقامة، أي أنها تسري على المؤقتين الذين يعملون لمدة محددة.⁽¹⁾

وتحمل هذه الإتفاقية عدة أحكام وبنود تتعلق بحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والتي سنعرض البعض من تلك الأحكام على النحو الآتي:

➤ تؤكد هذه الإتفاقية إرتباطها بمواثيق حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة، وأنها جزء من هذه المواثيق.

➤ كما أنها تؤكد على أن يتمتع العمال المهاجرين بمعاملة لا تقل عن المعاملة التي تنطبق على رعايا الدولة من حيث الأجر وشروط العمل والإستخدام الآخر وهذا ما جاء في المادة 25.

➤ ضمان حقوق العمال المهاجرين تصان حتى وإن خالف العامل المهاجر شروط الإقامة أو الإستخدام (إقامة غير شرعية)، وهذا جاء في الفقرة (3) من المادة 25.

➤ الحق في الضمان والتأمين الإجتماعي حسب المادة 27، والتي تنص على تمتع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم نفس معاملة رعايا الدولة، حيث يتطلب في هذا الشأن إدخال العمال المهاجرين وأسرهم في الإستفادة من المعاش التقاعدي، والحقوق التأمينية الأخرى بما فيهم العمال المهاجرين بشكل غير قانوني.

➤ الحق في التنظيم والذي جاء في المادة 256 والذي ينص على وجوب الحق في الإنضمام إلى أي نقابة عمالية أو أي جمعية وفقا للقانون قصد حماية مصالحهم الإقتصادية والإجتماعية والنقابية ومصالح أخرى.

(1)-نفس المرجع، ص 156.

➤ الحق في التعليم إذ تنص المادة 30 على حق أطفال العامل المهاجر في التعليم بغض النظر عن مدى مشروعية إقامته أو أحد من والديه في دولة العمل.

➤ تنص كذلك الإتفاقية حسب المادة 40 على أن تقوم الدولة بإدماج أولاد المهاجرين في النظام المدرسي المحلي وتعليمهم اللغة المحلية (1).

7-2/ الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية:

7-2-1 ميثاق الهجرة الأوروبي: جاء هذا الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء السياسي بمجموعة من المبادئ التوجيهية عن طريق قوانين غير إلزامية من أجل التحكم في الهجرة القانونية ومحاربة الهجرة السرية، فكانت القواعد الواردة في الميثاق والتي أطلق عليها (البطاقة الزرقاء) على غرار (جرين كارت الأمريكية) هي وثيقة تمنح للأجانب ذوي المؤهلات العلمية العالية خاصة الذين يأتون من خارج الاتحاد الأوروبي بحثاً عن العمل وعائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي دول الإتحاد الأوروبي.

وكان لهذا الميثاق الأوروبي للهجرة بعض من النقاط التي أثارت الجدل وخاصة تلك التي تنص على أن المهاجرين السريين عند ترحيلهم نحو بلدانهم يمكن إحتجازهم فقط لفترة معينة ومحددة تصل إلى 18 شهراً، أو منعهم من الدخول من جديد نحو دول الإتحاد الأوروبي لمدة 5 سنوات لاحقة.

وكانت من أهم الأهداف التي يسعى هذا الميثاق إلى تحقيقها ضمن تلك التوجيهات هو إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية من أجل الحد من ظاهرة الإقامة غير الشرعية خاصة بعد إنتهاء الفترة القانونية التي كانت ممنوحة للمهاجر وفقاً لتأشيرة دخوله الإتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد فإن عدد الأشخاص الذين يعملون دون تصاريح عمل وبصفة غير شرعية ويمارسون مهن كالتنظيف والفلاحة، يمثلون الجزء الأكبر من المهاجرين السريين. (2)

وإضافة لما سبق فكان هذا الميثاق يسعى إلى تشديد المراقبة على الحدود وإنتهاج سياسات وصيغ أفضل من خارج الإتحاد الأوروبي، كما كان يحث الدول على أن تأخذ بعين الإعتبار مصالح الدول المجاورة بشأن صياغة سياسات الهجرة والإندماج واللجوء السياسي، وهذا لتجنب تصاريح إقامة جماعية للأجانب في دولة ما، وقد حدث هذا في سنة 2011 عندما منحت كل من إسبانيا وإيطاليا تصاريح الإقامة لحوالي ألف مهاجر سري، مما أثار ذلك غضب بقية دول الإتحاد الأوروبي نحو هذه السياسة (3).

7-2-2 - إتفاقية شينغن والإتحاد الأوروبي: هذه الإتفاقية أبرمها الإتحاد الأوروبي وتم التوقيع عليها في 1995/03/26 من أجل أن تكون أوروبا بدون قيود حدودية فيما بينها، وأصبحت هذه الإتفاقية واقعا أين رفعت النقاط الحدودية ومنحت حرية التنقل خاصة بين شعوب الدول الموقعة والمهاجرون وحرية السفر داخل المنطقة دون تأشيرات سفر أو الإنتظار على الحدود، ومع مرور 16 سنة من دخول هذه الإتفاقية

(1)- نفس المرجع، ص ص 157-158.

(2)- نفس المرجع، ص ص 60-61.

(3)- نفس المرجع، ص ص 60-61.

حيز التنفيذ أين أصبحت منطقة شينغن تشمل دول الاتحاد الأوروبي (27) ما عدا بريطانيا وإيرلندا وقبرص، حيث شكلت هذه الاتفاقية نعمة على المجموعة الأوروبية، بينما كانت تشدد إجراءات الدخول خاصة على القادمين من الدول الفقيرة وبالأخص الدول العربية.

هذه الاتفاقية لاقت إنتقادات خاصة وهي أن ألمانيا أصبحت ترى تهديدا لأمن الدول الموقعة، وذلك من خلال تنقل البضائع والأفراد دون مراقبة، وجاء حسب المتحدث بإسم وزارة الخارجية الألمانية في قوله أن رفع النقاط الحدودية لا يعني أن أجهزة الشرطة ستسحب من عملية المراقبة والسهر على أمن البلاد، وخاصة أن ألمانيا تشكل نقطة عبور بحكم موقعها الجغرافي. ورغم كل التسهيلات التي منحتها الاتفاقية لشعوب الدول الأوروبية والمهاجرين المقيمين فيها، إلا أنها قد شددت في سياسات الهجرة مما أثر هذا على مسألة لم الشمل العائلي والحصول على اللجوء السياسي في أي دولة من الدول الموقعة⁽¹⁾ على الاتفاقية، مع تشديد الإجراءات بشأن منح تأشيرة السفر نحو أي بلد أوروبي من منطقة شينغن، حيث يتعذر الحصول على تأشيرة من سفارة دولة أخرى في نفس المنطقة.

وبعد أحداث 2011 بشأن التطورات التي حدثت كالربيع العربي وتداعيات الحرب على العراق، والتي من نتائجها هروب مئات الآلاف من العراقيين نحو الخارج، هذا ما جعل إتفاقية شينغن تأتي بصيغ جديدة الهدف منها حماية الدول الأوروبية وحماية حدودها إنطلاقا من الصحراء الكبرى، وبالتالي صارت كل من ليبيا والمغرب مسؤولتان عن مهمة الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية من الهجرة غير الشرعية المغربية أين أدرجت دول المغرب العربي لمهمة حماية أمن أوروبا وحمايتها من المهاجرين السريين.⁽²⁾

7-2-3 إتفاقية دبلن Dublin: وهي إتفاقية أقرتها 12 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بتاريخ 15 جوان 1990 بالعاصمة الإيرلندية أين دخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 1997، وأدخلت عليها تعديلات سميت بموجبها (إتفاقية دبلن 2)، وفي 18 فبراير 2003 أدخلت عليها إصلاحات وتعديلات تم إقترحها من طرف المفوضية الأوروبية وتم الموافقة عليها في جوان 2013 أين أصبحت نافذة في 19 جويلية 2013 تحت مسمى (دبلن 3)، ويشكل نظام دبلن على أنه نظام قانوني وضع من طرف الاتحاد الأوروبي بهدف التنسيق التعامل الموحد لقضايا اللجوء إلى بلدانه وخاصة الدولة العضو المسؤولة عن دراسة طلبات اللاجئين، والإجراءات المنظمة للبحث في هذه الطلبات والحقوق والتزامات كلا الطرفين، ويقضي بإنشاء قاعدة بيانات تحوي بصمات اللاجئين غير النظاميين إلى دول الاتحاد الأوروبي، ويستمر حفظ البصمة في قاعدة البيانات تلك حتى مرور 10 سنوات أو بإكتساب صاحبها صفة إحدى الدول الأعضاء.

(1)- نفس المرجع، ص ص 58-59.

(2)- نفس المرجع، ص ص 58-59.

كما يهدف هذا النظام (دبلن) إلى تحديد من هي الدولة المسؤولة عن تلقي طلبات اللجوء من أجل دراستها والبحث فيها من الناحية القانونية والإنسانية، وتشتترط فيمن يتقدمون بطلبات اللجوء أو تسوية وضعيتهم أن يكونوا متواجدين على أراضيها. وشكلت الإتفاقية أهمية خاصة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين، إذ تحد من تنقلاتهم كما تسمح للسلطات المعنية في الدول الأوروبية بتقييد حركاتهم وسهولة التعرف عليهم وتركيزهم في مناطق محددة، مما سمح ذلك بالسيطرة على تحرك المهاجرين.⁽¹⁾

4-2-7 إيطاليا والتشريعات القانونية حول الهجرة غير الشرعية: إيطاليا تعتبر هي الأخرى من الدول الأوروبية التي تضررت من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أين صارت سواحلها قبلة للمهاجرين غير الشرعيين، مما جعل إيطاليا تضع قانون خاص بالهجرة في مارس 1998، أين وضع هذا القانون مجموعة من الأنظمة القانونية بشأن الهجرة السرية، وكذا إجراءات دخول الأجانب وتحديد الإقامة. ويتضمن هذا القانون أربع نقاط أساسية:

- إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد.
- النظر في شروط دخول الأجانب لإيطاليا وسبل الإقامة بها.
- تعقيد إجراءات منع الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين.
- الحفاظ على دعم حقوق المهاجرين القانونيين.

كما أكدت على تفعيل مراكز الحجز والإيواء للمهاجر غير الشرعي، أين حددت المدة القانونية لحبس هؤلاء المهاجرين لأول مرة بـ 30 يوما وبعدها يتم تحديد مصيرهم، إما بالسماح لهم بالإقامة والعمل بإيطاليا أو ترحيلهم إلى أوطانهم أو محاكمتهم في حال ارتكابهم أفعال يعاقب عليها القانون في الفترة التي يتواجدون بها في إيطاليا.

ومع كل هذه الإجراءات التي إتخذتها إيطاليا بخصوص الهجرة غير الشرعية، إلا أن أغلب الدول الأوروبية رأتها غير كافية لردع مثل هذه الظاهرة التي أصبحت تشكل خطرا وتهديدا على إيطاليا مع التدفقات الكبيرة للهجرة غير الشرعية، فكان ظهور القانون الجديد في عام 2002 والذي أطلق عليه قانون رقم 189 أو قانون "بوسي فيني" هو قانون صارم أمام المهاجرين غير الشرعيين أين بدأت تفعيل إجراءات الحبس والطرده وفقا لهذا القانون.⁽²⁾

5-2-7 فرنسا والتشريعات القانونية للهجرة غير الشرعية: عملت فرنسا هي الأخرى على تبني القانون الإيطالي بخصوص تشديد الخناق على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهذا كون فرنسا من الدول التي تأثرت بصورة كبيرة من التدفقات غير القانونية للمهاجرين غير الشرعيين من دول إفريقيا، حيث شكلت هذه الظاهرة مصدر قلق وتوتر خاصة على المستوى الإقتصادي والأمني، مما جعل من وزير الداخلية ساركوزي نيكولا عرض مشروع جديد للهجرة في 2006/06/17، حيث عرف بإسم قانون ساركوزي

(1)-زارة لخضر، مرجع سابق، ص ص 58-59.

(2)-محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص 206.

للهجرة تحت رقم 911-2006 والذي تضمن إلغاء كافة الحقوق الممنوحة للمهاجرين غير الشرعيين في فرنسا في القوانين السابقة، والتي كانت قائمة على إحترام الحقوق الإنسانية للمهاجر خاصة ما يتعلق بالأسرة والحفاظ على وحدتها، فهذا القانون زاد من تعقيد مسألة لم الشمل الأسري الذي كان معمول به في القوانين السابقة، وكان من أهم الشروط الأخرى لهذا القانون الفرنسي هو إتقان المهاجر للغة الفرنسية ومعرفة القيم للجمهورية الفرنسية وإحترامها في حال ما إذا كان المهاجر له منصب ثابت، كما نص هذا القانون على تطبيق إجراءات الطرد القسري للمهاجرين غير الشرعيين في فرنسا لأنها كانت ترى في الهجرة غير الشرعية مصدر توتر وعبئاً إقتصادياً وأمنياً وإجتماعياً، وتهديداً مباشراً على الأمن القومي في فرنسا⁽¹⁾.

وبناء لما سبق ذكره فإن مسألة الهجرة غير الشرعية قد شكلت تهديداً كبيراً على الدول الأوروبية أين إتخذت الإجراءات الصارمة بشأن المهاجرين غير الشرعيين خاصة وبدأت تطبق عليهم الأحكام إما بالسجن أو الطرد نحو بلدانهم الأصلية، وذلك من أجل التقليل من حدة التدفقات غير الشرعية للمهاجرين غير الشرعيين.

ومع كل هذه الإجراءات الأمنية والقانونية التي إتخذتها هذه الدول الأوروبية بشأن مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي تمثلت في الترحيل وإبعاد المهاجرين نحو بلدانهم أو عن طريق تشديد الحراسة الأمنية أو إجراءات الحبس، فكل هذه الإستراتيجيات والتدابير لم تكن كافية لردع هذه الظاهرة. أما التدفقات الكبيرة للمهاجرين غير الشرعيين من مختلف الدول العربية أو الإفريقية، فقد تطلبت الدول لضرورة الأخذ بتدابير جديدة غير الأمنية والقانونية التي كانت تعتمد عليها، وكان العامل الإقتصادي كإستراتيجية جديدة في مجال التعاون الإقتصادي من أجل التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وسوف نتطرق إلى تلك الآليات الاقتصادية والتعاون الأوروبي والدولي في هذا المجال.

7-3/ الآليات الأمنية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية: جاءت هذه الإجراءات والسياسات الأمنية التي إعتمدتها دول الإتحاد الأوروبي من أجل الحفاظ على أمن وسلامة هذه الدول من تلك التدفقات غير القانونية للمهاجرين من مختلف الدول الإفريقية والعربية الطاردة للمهاجرين، أين تخوفت الدول المستقبلية للمهاجرين من هذا التدفق الكبير للمهاجرين وتأثيره على مسألة الأمن والإستقرار لإرتباط الهجرة غير الشرعية بكثير من المشكلات الأمنية وإرتباطها بالجريمة وغيرها من الجرائم الأخرى، وعليه سوف نتطرق إلى أهم السياسات الأمنية التي إعتمدتها بعض الدول في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

7-3-1 إنشاء وكالة أوروبية لحراسة الحدود: قد تأسست هذه الوكالة كنتيجة لتداعيات الهجرة غير الشرعية الأمنية على دول أوروبا، حيث كان تأسيسها في 26 أكتوبر 2004 وهدفها الأساسي هو دعم التعاون بين الدول الأوروبية من أجل حماية حدودها الخارجية، خاصة بعد تزايد معدلات المهاجرين غير

(1)-جليب جهيده، "سبل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب العرب نحو أوروبا في إطار التشريعات الوطنية"، مجلة القانون والمجتمع، مجلد 11، عدد 2، 2023، ص 124.

الشرعيين هذا من جهة ومن جهة ثانية مسألة الربط بين المهاجرين والإرهاب، وهذا كان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. فمن هنا بدأ العمل الرسمي للوكالة في أكتوبر 2005 ومركزها في "وارسو"، وقد إرتكز عمل هذه الوكالة على حراسة الحدود وبالأخص سواحل البحر الأبيض المتوسط، والعمل على تطوير نظم الحراسة الحدودية الخارجية والتنسيق المشترك بين الدول الأعضاء⁽¹⁾.

7-3-2 إنشاء الهيئات المختصة: والتي تمثلت في إنشاء وتشكيل قوات الأوروفواس، ووكالة فرونتكس من أجل حماية الحدود من دخول الأجانب بصورة غير قانونية إلى الدول الأوروبية، وسوف نتطرق إلى تلك الهيئات الأمنية على النحو التالي:

أ-تشكيل قوات الأوروفواس: وهي عبارة عن قوة متخصصة في عمليات التدخل برا وبحرا لإعتبارات أمنية وإنسانية، تشكلت هذه القوات في عام 1996 بقرار من الدول الأوروبية الأربعة المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط وهي كل من فرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا، والتي تمثل القوات البرية (euro-force). أما القوات البحرية (euro-mar force) وتتمثل مهمتها في حماية الأمن والاستقرار للحدود الجنوبية الأوروبية، وفي عام 2002 أنشأت أوروبا قوات تعرف بإسم قوات التدخل السريع.

ب-إنشاء وكالة فرونتكس: أنشأت هذه الوكالة من قبل الإتحاد الأوروبي في شهر أكتوبر من سنة 2004 من أجل تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وهي عبارة عن هيئة متخصصة ومستقلة عرفت بإسم (broder security) مكلفة بالتنسيق والتعاون العملياتي لحماية الحدود، حيث ركزت الوكالة على مسألة تدفق المهاجرين بين منطقة شمال إفريقيا وإيطاليا ومالطا⁽²⁾.

ضف إلى هذا فالدول الأوروبية لم تكتفي بالإجراءات القانونية التي سنتها للتصدي للظاهرة والحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين، فكانت قد جسدت تلك السياسات بشكل عملي أكثر، حيث قدمت إسبانيا على تنفيذ مشروع إلكتروني لمراقبة شواطئها الجنوبية خاصة المطلة على مضيق جبل طارق ضد الهجرة الإفريقية غير الشرعية، كما عملت إسبانيا من أجل الحصول على مساهمة مالية من طرف الإتحاد الأوروبي كون مشكلة الهجرة غير الشرعية وأمر وقفها لا يمكن إعتباره مشكلة تخص إسبانيا وحدها وإنما تتشارك معها جميع الدول الأوروبية الأخرى الموقعة على إتفاقية حرية التنقل الأوروبي، وحصلت إسبانيا على التمويل من طرف الإتحاد الأوروبي، وهذا لبناء جدار حدودي يصل طوله إلى 6 أمتار مجهزة للرؤية في الظلام بالأشعة تحت الحمراء لمراقبة الحدود⁽³⁾.

(1)-توفيق بوسني، "أمثلة الهجرة غير الشرعية في سياسات الإتحاد الأوروبي"، مجلة العلاقات الدولية، مجلد 1، عدد 1، يوليو 2023، ص 18.

(2)-خالد خميس السحاتي، "الإتحاد الأوروبي والهجرة غير الشرعية: قضايا وتحديات"، مجلة السياسة الدولية متاح على الرابط: <https://www.syassa.org/21797.aspx>

3 - بن موسى نبيل، غليسي أحلام، مرجع سابق، ص ص 251-252.

7-3-3 مبادرة 5+5: وجاءت هذه المبادرة التي جمعت دول غرب المتوسط في إجتماع إنعقد بتونس سنة 2002 أين تم الإتخاذ لبعض التدابير بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي تتلخص في النقاط التالية:

-تبادل المعلومات والخبرات التقنية المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية بين دول العبور والإستقبال والبلدان الأصلية.

-العمل على تدعيم التعاون بصورة أكبر بشأن التصدي للهجرة غير الشرعية ومقاومتها، وذلك عن طريق إعتداد مقارنة متوازنة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والعمل على تطوير آليات للتصدي لشبكات تهريب البشر والإتجار بهم بصورة غير شرعية، والبحث عن وسائل لتقديم مساعدات لضحايا هذه المخالفات.

-العمل على تدعيم التعاون في المجال التقني والفني لتكوين قدرات العاملين وتجهيز الوسائل الخاصة بمراقبة الحدود لدول الضفة الغربية للبحر المتوسط.⁽¹⁾

7-3-4 النظام الأوروبي لمراقبة الحدود: جاء هذا النظام الذي تأسس في عام 2013 من أجل مراقبة الحدود لدول الإتحاد، وتم تطبيق النظام الأوروبي في شهر ديسمبر 2014، ومن أهم دول الإتحاد تلك الواقعة بين حدود الإتحاد الأوروبي بحريا من الجهة الجنوبية، أما برا من الجهة الشرقية فتتمثل كل من إسبانيا، إيطاليا، أستراليا، البرتغال، بلغاريا، بولندا، رومانيا، سلوفينيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالتا، هنغاريا، اليونان والنرويج، مع باقي دول الأعضاء التي لها حدود خارجية برا وبحرا كألمانيا وبلجيكا والسويد وهولندا⁽²⁾.

ومن بين أهداف هذا النظام التي كان يسعى إلى تحقيقها الإتحاد الأوروبي هي تخفيض عدد المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين بأراضي دول الإتحاد الأوروبي والذين دخلوا بصورة غير قانونية، وإنقاذ أكبر عدد ممكن من المهاجرين غير الشرعيين المعرضين لخطر الغرق في البحر من أجل التقليل من عدد الوفيات، مع زيادة إجراءات الأمن الداخلي لدول الإتحاد لمنع الجرائم العابرة للحدود⁽³⁾.

7-4/ الآليات الاقتصادية في مجال التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية: أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية قضية هامة ومثيرة للجدل بين دول العالم لما لها من آثار بعيدة المدى على مستوى الأفراد والمجتمعات، حيث صارت تتطلب هذه القضية أي ظاهرة الهجرة غير الشرعية معالجة وفهما شاملا للعوامل التي لها دور في بروز الهجرة غير الشرعية في هذه الصورة ومدى تأثير سياسات التنفيذ

(1)-دخالة مسعود، مرجع سابق، ص 150.

(2)-أحمد سلام رشاد، المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 40.

(3)-أحمد طعيبة ومليكة حجاج، "الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 8، العدد 15، جامعة ورقلة، 2016، ص 28.

والتحديات التي يواجهها المهاجرون غير الشرعيين في جوانب مختلفة من حياتهم⁽¹⁾، حيث أصبح ينظر للجانب الإقتصادي كأحد العوامل المتسببة في الهجرة غير الشرعية، والتي وجب على الدول التعاون والتشاور من أجل ربط الهجرة بمسألة تنمية البلدان ووضعها الإقتصادي، ومن أهم التدابير أو السياسات التي تم إعتادها من أجل مكافحة الظاهرة سوف نتطرق لها كما يلي:

7-4-1- إعلان برشلونة: يعتبر إستراتيجية جديدة في مجال التعاون الأوروبي والمتوسطي، والتي بدأت في معاهدة برشلونة عام 1995 وقعت عليه 12 دولة متوسطة وأغلبها دول غربية، وكانت من بين هذه الدول العربية الجزائر مع دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشرة، وكان من بين أهداف هذه المعاهدة هو إنشاء منطقة تجارة حرة بين تلك الدول مع حلول عام 2010 من أجل رفع المستوى الإقتصادي لدول الجنوب المتوسط، كما طرح الإتحاد الأوروبي خلال هذه المعاهدة برنامج عرف بإسم "ميدا"، وهذا من أجل النهوض بالوضع الإقتصادي وتطويره في دول جنوب المتوسط والدفع بالتنمية الإقتصادية ودعم الرابط الإقتصادي بين دول الإتحاد ودول المتوسط⁽²⁾.

7-4-2 المؤتمر الإفريقي الأوروبي: وقد عقد هذا المؤتمر بالرباط في 10 و12 يوليو 2006 بشأن الهجرة وخاصة من أجل التصدي ومكافحة الهجرة غير الشرعية، والتنمية المستدامة في دول القارة الإفريقية، حيث أكد المشاركون في هذا المؤتمر على مسألة الإجراءات الأمنية التي لم تعد كافية، ولا بد من الإهتمام بتنفيذ تنمية مستدامة والتصدي للعوامل المتسببة في الهجرة غير الشرعية والتي أقرها المشاركون في المؤتمر في الفقر كعامل أساسي والفوارق بين الشمال والجنوب، بالإضافة إلى إرتفاع مؤشرات ومعدلات البطالة في الدول الإفريقية، وضعف البرامج التنموية، مما يستدعي ذلك الإعتماد على سياسة تنموية للنهوض بالإقتصاد والعمل على تشجيع فرص العمل لحفظ كرامة الإنسان⁽³⁾.

(1)-Wood, L, C, Op- Cit, p 3.

(2)-إبراهيم رزوقي، مرجع سابق، ص ص 87-88.

(3)-نفس المرجع، ص 88.

خلاصة:

الهجرة غير الشرعية باتت ظاهرة عالمية تؤرق أغلب دول العالم الأوروبي والعربي، حيث شكلت خطرا كبيرا على جميع الأصعدة منها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية...الخ، إذ شملت الهجرة غير الشرعية تقريبا كل الفئات المجتمعية على إختلاف مستوياتهم وزادت المشاهد المأساوية للمهاجرين السريين وخاصة بالدول النامية منها الدول العربية على الرغم من إتخاذ إجراءات كالإتفاقيات والتشريعات الدولية التي تنظم دخول وخروج الأشخاص وتنقلاتهم من أجل مكافحة والتصدي للدخول غير الشرعي للمهاجرين، ولكن تظل مشكلة الهجرة غير القانونية تؤرق المجتمعات لإرتباطها بعوامل مختلفة حسب ظروف وإمكانيات كل بلد.

الفصل الرابع

واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

تمهيد

1/ نبذة تاريخية عن ظهور الهجرة في الجزائر

2/ طبيعة وحجم الهجرة غير الشرعية في الجزائر

3/ الهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية

4/ عوامل الهجرة غير الشرعية في الجزائر

5/ آثار الهجرة غير الشرعية في الجزائر

6/ مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

خاتمة

تمهيد :

الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة أضحت قدرا محتوما على العالم، فهي تخلق كل يوم مشكلات معقدة وجديدة والجزائر ليست بمنأى عن هذه الظاهرة، حيث سجلت حضورها في ثقافة الجزائريين من مشاهد لقوارب الحراقة الشباب، إذ إرتبطت في بداياتها بالعنصر الذكوري وتطورت بشكل مفاجئ بظهور العنصر النسوي ضمن قوارب الهجرة السرية خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي لم يعهده الشارع الجزائري عند رؤية الفتاة أو المرأة الجزائرية ضمن قوارب الحراقة، وتجردها من أنوثتها بمغامرتها في عرض البحر مثلها مثل الشاب. فهذه النمطية الجديدة بروز المرأة بهذا الشكل الجديد تقف وراءه ظروف معينة وتطورات وتغيرات مرت بها المرأة الجزائرية وعوامل أخرى مختلفة شكلت الدافع لإتخاذ مشروع الهجرة بهذه الصورة غير القانونية، وهذا ما سنوضحه ضمن هذا الفصل عن واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر والدوافع أو الأسباب التي تقف وراء خروج المرأة الجزائرية ضمن قوارب الهجرة السرية.

1-نبذة تاريخية عن ظهور الهجرة في الجزائر:

إعتبرت الجزائر ومنذ القدم على أنها منطقة مفتوحة على الحركات الهجرية البشرية، فهي تعد منطقة لإستقبال هجرات بشرية أي أنها مستقبلية للعديد من المهاجرين، كما أنها عرفت أيضا خروج وهجرات بشرية، بمعنى أنها منطقة تمتاز بتحركات هجرية منها نحو بلدان أخرى، فهذه التحركات الهجرية مرتبطة بعوامل مختلفة ولأغراض قد تكون من أجل العلم أو التفقه أو الدين أو من أجل البحث عن مصادر الرزق، بالإضافة إلى أنه في غالبية الأحيان تكون هذه الموجات من الهجرة الغرض منها هو الهروب من الخدمة العسكرية وكانت تتم معظم هذه الهجرات بصفة عادية إلى أن جاء الإستعمار الفرنسي عام 1930 بالجزائر، والذي كان سببا في هروب الكثير من الشباب بالمئات والآلاف نحو الدول العربية الإسلامية خاصة بعد تأكدهم أنه لا مجال من البقاء، والهجرة أصبحت مسألة حتمية هروبا من الإستبداد الفرنسي.⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن الهجرة في الجزائر إرتبطت بعامل الأمني وهو الإستعمار خاصة في تلك الفترة، إلا أنه لا يمكن تحديد تاريخ دقيق ومحدد عن بداية الهجرة كون عدد المهاجرين كان قليلا في تلك الفترة، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى تزايد عدد المهاجرين وصار حجم الهجرة الجزائرية في تزايد بشكل ملحوظ. وهذا لإرتباطها بعدة عوامل وأسباب ولعل أهمها صدور قانون 1914 الذي يقر بالهجرة وتنظيم هجرة الجزائريين نحو فرنسا، والذي جندت السلطات الفرنسية من خلاله حوالي ما يقارب 270.000 فرد، والذين أغلبيتهم تم تجنيدهم في الجيش الفرنسي، أما الأقلية المتبقية منهم فتم تشغيلهم كعمال في المصانع الفرنسية.⁽²⁾

أما الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1954)، إلى غاية إستقلال الجزائر 1962، فقد تميزت بما يسمى ببداية أو تمهيد لمرحلة جديدة تقوم على أساس الفردانية من أجل البحث عن تحقيق الذات، بمعنى أن هذه المرحلة كانت بداية للمغامرة الفردية، أي أن الفرد المهاجر هنا بدأ يفكر أكثر في مشروع الهجرة من منطلق البحث عن العمل من أجل مصلحته الخاصة وليس لفائدة الجماعة.⁽³⁾

وفي دراسة للباحث الهولندي(برنار فنما)، والذي أشار إلى منطقة عنابة والتي كانت معروفة بإسم بونة، حيث عرفت هذه المنطقة أربع أصناف من المهاجرين ويمثل الصنف الرابع الهجرة نحو خارج البلاد أو الوطن، والأصناف الثلاث الأخرى من الهجرة فهي تخص أو تتمثل في الهجرة الداخلية. فالهجرة الخارجية هنا قد إرتبطت بفترة الإحتلال الفرنسي والذي ميز نوعين من الهجرات وهي الهجرة القسرية التي إبتعتها فرنسا من أجل جلب اليد العاملة الفنية والمؤهلة، وهذا لإحتياجاتها في تلك الفترة إلى اليد العاملة

(1)- فايزة بركان، مرجع سابق، ص 36-37.

(2)- ياسين حمودة، "الهجرة الجزائرية نحو فرنسا (الدوافع والمراحل)"، مجلة دراسات، منشورات جامعة قسنطينة 2، مجلد 8، عدد 7، 2018، ص 60.

(3)- عبد الله بلعباس، "ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي"، مجلة إنسانيات، العدد 62، أكتوبر/ديسمبر 2013، ص 28.

وهذا مع الحرب العالمية الثانية أين كانت بحاجة إلى العمالة، مما إضطرها إلى إتباع الهجرة القسرية على الجزائريين، على عكس الهجرة الإرادية والتي كانت بإرادة الجزائريين وهروبا من الظروف الإقتصادية الصعبة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري آنذاك أي أثناء فترة الإحتلال (1945-1962).⁽¹⁾ وهذا ما يفسر بداية الهجرة نحو مناطق الجذب وظهور موجات الهجرة الجزائرية هروبا من الأوضاع الصعبة وخاصة الإقتصادية بحثا عن فرص العمل لتحسين الظروف المعيشية.⁽²⁾

أما الفترة ما بين 1962-1992 فقد عرفت الهجرة في الجزائر خاصة نحو فرنسا بمرحلتين، إذ تمثلت فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي بهجرة الجزائريين بإتجاه فرنسا، حيث كان يتم تنظيم وصول المهاجرين الجزائريين وفق إتفاقيات كانت مبرمة بين كل من الحكومة الجزائرية والفرنسية، والذي ميز هذه الفترة هو أن أغلب المهاجرين الجزائريين قد إنخرطوا في الحياة السياسية الفرنسية خاصة مع أحداث 1968.

أما في عام 1971 فهنا الجزائر إتخذت قرار يتمثل في وقف إرسال العمال الجزائريين نحو فرنسا، والذي فتح مرحلة جديدة بشأن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، حيث تتم التنقلات بين البلدين في إطار المشاريع الفردية أو في إطار لم شمل الأسرة أي التجمع العائلي⁽³⁾. وقد مثلت هذه السنوات 1975-1982 أي السبع سنوات فترة حاسمة ونقطة تحول في طبيعة الهجرة أين أصبحت أنوثية مقارنة بهجرة الرجال، إذ وصل عدد النساء أكثر بعشر مرات من الرجال الجزائريين الذين إستقروا في فرنسا، والذي كان في إطار لم شمل الأسرة، وفي عام 1982 شكلت الجزائر أكبر نسبة للجالية الجزائرية بـ 40% وتضم النساء المتواجدات بفرنسا. أما مجموع سكان شمال إفريقيا والذي يقدر بـ 1.417.000 مقابل 227.100 سنة 1954 منها 796.000 جزائري، 431.000 مغربي، 190.000 تونسي.⁽⁴⁾

وأهم ما ميز هذه المرحلة ما بعد الإستقلال الهجرة الجزائرية والتي ظهرت بصورة كبيرة وهذا كان نتيجة حرص الحكومة الجزائرية على مسألة الأمن و الإستقرار في البلاد، ولم تستطع أن توفر العمل للجزائريين أو الحصول على وظيفة تأمن لهم العيش، فكان لهذا تأثير على الجزائريين وشعورهم بمخلفات السياسة الإستعمارية على مستقبلهم وصعوبة الحصول على عمل يضمن لهم لقمة العيش.⁽⁵⁾ بالإضافة

(1)- ساسي سفيان، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة أنثروبولوجية"، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد4، عدد6، 2017، ص45.

(2)- نفس المرجع، ص45.

(3)- Centre international pour des Développement des Politiques Migratoires(ICMPD), Contribution à la Connaissance des Flux Migratoires Mixtes, vers, à travers et de l'Algérie, Vienne Autriche, France, 2010, p17. <https://www.researchgate.net/publication/263560900> Algerie Flux Migratoires Mixtes

(4)-Bichara khader, L'enjeu migratori dans les rapports Europe-Maghreb, confluences méditerranée,N5,Hatier, 1993.p63.

(5)-عمار بوحوش، الهجرة إلى فرنسا تاريخها متاح على الرابط: <https://www.ammarbouhouche.com> تاريخ الإسترداد

إلى دخول الجزائر في أزمة إقتصادية تمثلت في إنهيار إقتصادها وإزدادت معه تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والمعيشية، فكان لهذا الواقع الجديد الذي فرض عليهم نمط حياة جديدة تتطلب منهم السعي وبدل مجهودات كبيرة في مختلف الميادين الإقتصادية والسياسية، فهذا الواقع جعلهم يفكرون أكثر في مسألة العودة للهجرة خارج البلاد أملا في تغيير ظروفهم وتحسينها⁽¹⁾.

فالأزمة الإقتصادية التي عرفت البلاد بعد الإستقلال كانت لها نتائج سلبية وخاصة على أفراد المجتمع الجزائري، حيث شهدت تزايدا كبير في عدد المهاجرين، إذ وصل عددهم حوالي ربع مليون مهاجر جزائري عام 1964، وإستمر هذا التوافد للمهاجرين الجزائريين بنسب عالية مما جعل الحكومة الفرنسية تضطر إلى إغلاق باب الهجرة نتيجة التدفقات الهجرية.⁽²⁾

وفي عام 1992 إلى يومنا هذا وهي فترة عرفت بتسارع الهجرات كهجرة المهارات والكفاءات وهجرة النساء، بالإضافة إلى ظهور شكل جديد من الهجرة ألا وهو ما يعرف بالهجرة غير النظامية أو الهجرة غير الشرعية أو الحرق في الجزائر⁽³⁾ والتي سوف نتطرق لها بالتفصيل لاحقا.

2- طبيعة وحجم الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

والجزائر من أكثر الدول تضررا من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث يمكننا أن نميز ثلاث أصناف للهجرة غير الشرعية، فهناك الهجرة الوافدة للجزائر، والهجرة غير الشرعية العابرة نحو أوروبا لإعتبار الجزائر منطقة عبور للمهاجرين، وهجرة غير شرعية للجزائريين بإتجاه الضفة الثانية أي الحرق في الجزائر.

2-1- الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى الجزائر: هذا النوع من الهجرة قد عرفت الجزائر كغيرها من الدول الأخرى، إذ لوحظ مطلع الألفية الجديدة توافد عددا كبيرا من المهاجرين غير الشرعيين الذين قدموا من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهذا بإتجاه الدول الشمالية للبحر المتوسط، إلا أنهم وجدوا أنفسهم مجبورين للبقاء في الجزائر والإستقرار لفترة مع إنتظار الفرصة أو الوقت المناسب لمواصلة طريق الهجرة نحو أوروبا. وحسب إحصائيات 2017 قدر عدد المهاجرين غير الشرعيين بالجزائر نحو 180 ألف إلى 220 ألف، ولكن هذه الإحصائيات لا يمكن إعتبارها أنها تمثل الصورة الحقيقية للعدد الحقيقي أو الرسمي للمهاجرين غير الشرعيين الوافدين بالجزائر، وذلك كون السلطات الجزائرية تجد صعوبة، وهذا بسبب أن المهاجرين عند دخولهم الجزائر يتخذون عدة منافذ مختلفة أين تكون المراقبة غائبة فيها، بالإضافة إلى رفض المهاجرين البقاء في المخيمات على أساس أنها تحد من حريتهم وتنقلهم.⁽⁴⁾

(1)- علي زين العابدين، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، جامعة أدرار، 2013/2014، ص 97.

(2)- عمار بوحوش، مرجع سابق.

(3)- Ibid, p17.

(4)- مبروك كاهي، "عمالة المهاجرين غير الشرعية في المنطقة المغاربية بين الحاجة الإقتصادية والتشريعات الدولية: حالة الجزائر"، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، مجلد 9، عدد 3، 2020، ص 309.

وهذه الإحصائيات الموضحة في الجدول الموالي رقم (03) تبين لنا دخول الأجانب من المهاجرين غير الشرعيين والموقوفين بالجزائر:

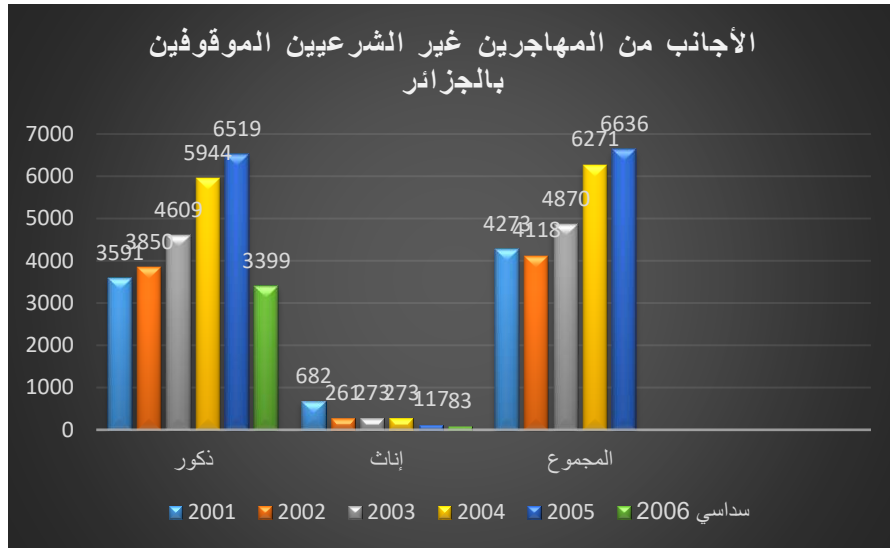
الجدول رقم (03): يوضح المهاجرين غير الشرعيين الأجانب الموقوفين بالجزائر

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	سداسي الأول 2006
ذكور	3591	3850	4609	5944	6519	3399
إناث	682	268	261	273	117	83
مجموع	4273	4118	4870	6217	6636	3481

المصدر: ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011، ص 78 نقلا عن قيادة الدرك الوطني الشراكة الجزائر.

وهذا الشكل الموالي يوضح لنا دخول الأجانب من المهاجرين غير الشرعيين والموقوفين بالجزائر:

الشكل رقم (05): يوضح الأجانب من المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين بالجزائر



من إعداد الطالبة بناء على بيانات الجدول السابق رقم (03)

يوضح لنا الشكل رقم (04) حجم وتطور الهجرة غير الشرعية الوافدة للجزائر بدخول مهاجرين غير شرعيين من جنسيات مختلفة حسب الجنس ذكورا وإناثا، حيث توضح هذه الأرقام أن الهجرة غير الشرعية في إرتفاع، ويظهر ذلك بزيادة أعداد الأجانب الذين يدخلون الجزائر ويتخذونها إما منطقة عبور للوصول إلى أوروبا أو كم منطقة إستقرار، وشهدت هذه سنوات 2003 إلى غاية 2006 من السداسي الأول إستمرار دخول المهاجرين غير الشرعيين، وهذا يعود إلى أن الكثير من الدول الإفريقية تعيش لـإستقرار في الأوضاع سواء كانت إقتصادية أو سياسية أو أمنية، مما يعود ذلك إلى ظهور المهاجرين الأجانب على الأراضي الجزائرية.

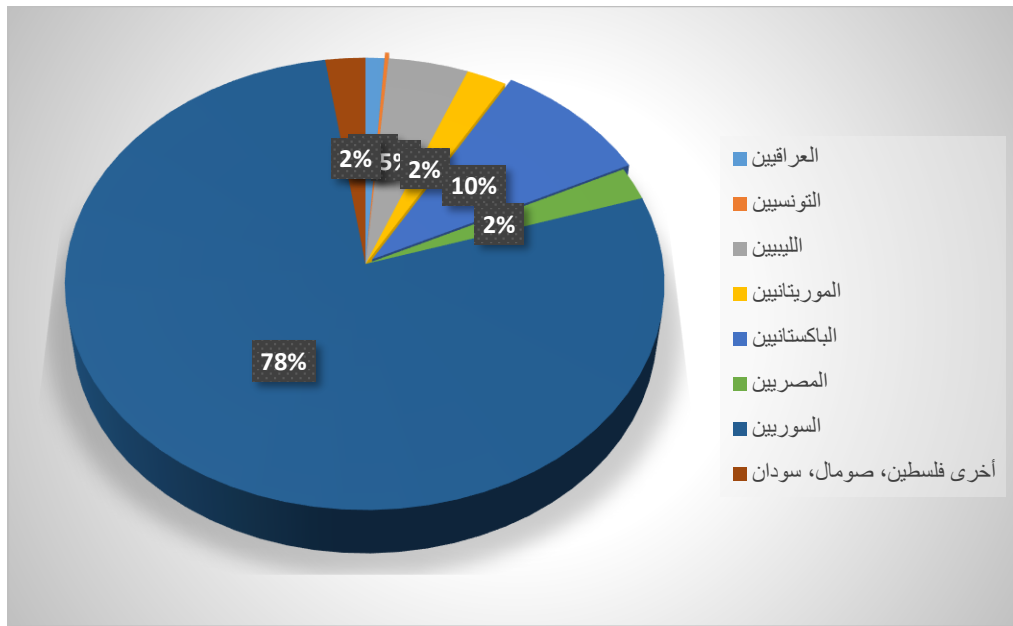
2-2/ الهجرة العابرة للحدود نحو الجزائر: كون الجزائر هي منطقة للوافدين من المهاجرين غير الشرعيين فهي أيضا تعتبر منطقة عبور ووجهة لكثير من الأفارقة خاصة، حيث أصبحت تحتضن أعدادا من المهاجرين الذين يتسللون عبر الحدود بطرق ووسائل متعددة، فالجزائر كونها منطقة عبور فهذا يعود

إلى الموقع الإستراتيجي، والذي يتمثل في شساعة الحدود الجزائرية⁽¹⁾، فهي بمثابة حلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا ومنطقة عبور وتنقلا لأفارقة في إتجاه أوروبا. وتتقاسم حدودها مع عدة دول من إفريقيا⁽²⁾ مع النيجر 1300 كلم، مالي 1280 كلم، ليبيا 1250 كلم، المغرب 1523 كلم، تونس 955 كلم، الصحراء الغربية 143 كلم، موريتانيا 520 كلم و 1200 كلم السواحل⁽³⁾.

هذا الإنتماء الجغرافي للجزائر جعل منها معبرا للمهاجرين غير الشرعيين للأفارقة، وأصبحت تشكل من خلال هذا الإنتماء الجغرافي أحد العوامل الأساسية التي ساعدت على الهجرة غير الشرعية، وهذا يعني أن الجزائر تتميز وتنتمي إلى مجال جغرافي جعل منها منطقة عبور نحو الشمال⁽⁴⁾. وبناءا على ما سبق ذكره فالجزائر قد تحولت إلى منطقة عبور خلال فترة التسعينات وبداية الألفية، وذلك يعود إلى بعض الظروف التي عرفتتها أغلب دول القارة الإفريقية مثل الصراعات والكوارث الطبيعية وتراجع الوضع الإقتصادي في أغلب تلك الدول. وهذا ما جعل من الجزائر كونها بلد منشأ تتحول إلى منطقة عبور بالدرجة الأولى، ثم إلى بلد مقصد في السنوات التي أعقبت الألفية⁽⁵⁾. ففي السنوات الأخيرة أصبحت الهجرة غير الشرعية في الجزائر تشكل مصدر تهديد، وذلك راجع إلى توافد موجات كبيرة من المهاجرين الأفارقة بمختلف الجنسيات، والذين أغلبهم يتخذونها كمعبر فقط. ويؤكد المدير المكلف بالهجرة في وزارة الداخلية أن الجزائر تستقبل حوالي 500 مهاجر إفريقي يوميا بسبب التوتر والأوضاع في بلدان الساحل الإفريقي أي ما يعادل 90000 مهاجر سنويا⁽⁶⁾. والشكل التالي يوضح لنا دخول المهاجرين غير الشرعيين للجزائر من جنسيات مختلفة خلال السنوات من 2001 إلى غاية السداسي الأول من 2006.

الشكل رقم(06): دخول المهاجرين غير الشرعيين للجزائر من جنسيات مختلفة خلال السنوات من 2001 إلى غاية السداسي الأول من 2006.

-
- (1)- بخوش صبيحة، "الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا الجزائر نموذجاً"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد 1، مارس 2008، ص 295.
 - (2)- هياز توتة، "إنعكاسات الهجرة غير الشرعية على أمن الدول واستقرارها"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مجلد 4، عدد 3، 2019، ص 248.
 - (3)- بخوش صبيحة، مرجع سابق، ص 259.
 - (4)- هياز توتة، مرجع سابق، ص 248.
 - (5)- زارة لخضر، مرجع سابق، ص 132.
 - (6)- بن زايد ريم، "واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 32، عدد 3، ديسمبر 2021، ص 27.



من إعداد الطالبة بناء على معطيات ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011، ص 81 نقلا عن قيادة الدرك الوطني الشراكة الجزائرية.

يوضح لنا هذا الشكل رقم (4) دخول المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات عربية مختلفة من دول المغرب العربي والمشرق و بعض الدول الإفريقية، وهذا يعبر عن صورة الهجرة غير الشرعية في الجزائر ومخاطرها وأثرها على الأمن والاستقرار للبلاد، فهي أصبحت بلد مقصد الكثير من الدول العربية أو إفريقية، حيث تحتل سوريا المرتبة الأولى من حيث المهاجرين غير الشرعيين الذين يختارون الجزائر للدخول إليها، وذلك لما تعيشه سوريا من توترات وصراعات سياسية فيتخذون من الجزائر بلدا للاستقرار، وتليها الباكستان تم الليبيين والتونسيين، فهي دول تعيش ظروف إقتصادية وسياسية غير مستقرة، ولهذا يختارون من الجزائر إما كبلد عبور أو للاستقرار بها.

2-3- الهجرة غير الشرعية (الحرق) في الجزائر: شهدت فترة التسعينات في الجزائر ما يعرف بظاهرة الحرق نحو أوروبا وأهم ما ميز هذه الظاهرة الهجرة غير الشرعية للجزائريين، وهي تلك الشعارات التي كان يرددتها أغلب الشباب الحراق وهي "نروح وما نوليش" "الهربة تسلك" "ياكلني الحوت وما ياكلنيش الدود"، فهي شعارات تعبر عن البحث عن الخلاص والهروب من الظروف التي يعيشونها، لأن فترة التسعينات عرف فيها الشباب الجزائري أوضاع صعبة، والتي تمثلت في البطالة التي مست غالبية الشباب وانتشار الجريمة وظاهرة الإرهاب، فهذه المشاكل والأوضاع التي كان يعاني منها الجزائريين قد أثرت عليهم، وبالتالي انعكست على الواقع الإجتماعي لهم سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا ما انعكس سلبا على حياة الشباب الجزائري وصارت تلك الظروف تقف حاجزا لتحقيق طموحاتهم.⁽¹⁾

(1)-كيم صبيحة، مشهد الحرق في ظل أزمة كورونا-قراءة سوسيولوجية-، يوم دراسي بعنوان الهجرة غير الشرعية وتحولاتها الراهنة في الجزائر، دارالأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 21 ديسمبر 2020، ص 26.

وإضافة لما سبق لا ننسى الوضع الأمني الذي عرفته الجزائر خاصة مع نهاية فترة التسعينات، حيث كان إهتمام الجزائر بالوضع الأمني يشكل أحد أهم الأولويات التي تسعى الجزائر لتحقيقه عن طريق تأمين الحدود الوطنية، فكانت الهجرة غير الشرعية من وإلى الجزائر خلال هذه الفترة في تزايد كبير، فكان لهذا الوضع تأثير على مسألة الأمن، مما جعل الجزائر تتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار أمني وقانوني رادع، وبما أن الجزائر لم تكن تمتلك في قانون العقوبات من النصوص ما يمكن لها أن تواجه به هذه الظاهرة فقد قامت بتعديل القانون البحري عام 1998 من أجل تطبيقه على كل المهاجرين غير الشرعيين سواء كانوا جزائريين أو من الأجانب.⁽¹⁾

فمسألة الهجرة غير الشرعية في الجزائر لا يمكننا ربطها بتاريخ معين كونها تتم بصورة سرية وغير قانونية، وعلى الرغم من المشاهد المأساوية لقوارب الموت التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينات وبداية 2005، إلا أنه لا يمكننا تجاهل أو إنكار تلك الواقعة التي حدثت عام 1926 أين وجد 40 شخصا في باخرة سيدي فرج بميناء مرسيليا، حيث تم وضعهم داخل مخازن الفحم في السفينة حتى لا يجدهم أحد من طاقم السفينة الفرنسية، فمثل هذه الواقعة تعبر عن وجود مثل هذه الظاهرة أي الهجرة غير الشرعية وذلك منذ سنوات والتي كانت منتشرة في الموانئ، إذ إتخذها الكثير من الجزائريين كوسيلة للهروب من شبح الفقر.⁽²⁾

وهذا يؤكد لنا أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر هي موجودة منذ سنوات إلا أنها لم تكن معروفة بهذا الشكل وبهذه الصورة التي هي عليها الآن، وهذا بسبب أنه في السابق خلال السنوات الماضية لم تكن هناك قوانين تجرم فعل الهجرة.

ومع هذا ونظرا لطبيعة الظاهرة والتي تتميز بالسرية يصعب تحديد تاريخ واضح ومحدد لبداية ظهور الهجرة غير الشرعية في الجزائر، إلا أننا يمكن أن نرجعها إلى تلك الفترة من التسعينيات وهي فترة حساسة بالنسبة للمجتمع الجزائري⁽³⁾، حيث عرفت الجزائر تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أين إرتفعت نسبة البطالة والتي وصلت نحو 25٪ عام 1995، وبلغ عدد العمال 5.3 مليون عامل، في حين وصل عدد البطالين 1.8 مليون بطلال، ويرجع هذا الوضع الذي شهدته الجزائر في إرتفاع البطالة كنتيجة للسياسة التي إنتهجتها الحكومة في تلك الفترة ألا وهي إنتهاج نظام الخوصصة، والذي إنعكس سلبا على وضعية أفراد المجتمع الجزائري.⁽⁴⁾

وفي هذا السياق من الطبيعي أن تكون ظاهرة الحرق في المجتمع الجزائري تتناسب بشكل طبيعي مع هذا الوضع الاجتماعي الذي يعيشه أفراد المجتمع الجزائري أو فئة معينة كتلك التي لا تملك الوسائل

(1)- زازة لخضر، مرجع سابق، ص 138.

(2)- رابح طايبي، الهجرة غير الشرعية (الحرق) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، 2009، ص 33.

(3)- فايزة ختو، مرجع سابق، ص 159.

(4)- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 216-219.

المتاحة لتحقيق طموحاتها، أو حتى الفرصة في المغادرة بصورة قانونية وشرعية أي في ظروف أكثر ملائمة، ولهذا فالحرقة هنا تكون حتمية وتأتي على شكل أو نوع من التمرد أو الإحتجاج على الظروف التي يعيشها، وتعتبر آخر فالهجرة غير الشرعية هنا هي نتيجة حتمية لأوضاع سيئة.

وهذا ما يؤكد أن الدوافع الحقيقية من وراء هروب الشباب هي تلك الأوضاع السيئة التي يعيشونها والمشكلات التي يتخبطون فيها كالبطالة والجريمة والإرهاب... وغيرها من المشكلات الإجتماعية الأخرى التي عرفها المجتمع الجزائري في تلك الفترة وهي فترة التسعينات، هذا من جانب ومن جانب آخر ما يتعلق بمسألة تأشيرة السفر ومحاولة الحصول عليها، والتي كانت تقابل بالرفض من طرف السلطات الفرنسية، بالإضافة إلى سياسة غلق الحدود للدول الأوروبية، مما جعلت من الهجرة غير الشرعية السبيل أو الطريق الوحيد أمام الجزائريين لبلوغ الدول الأوروبية، والتي كانت في نظرهم الحل الأنسب والأفضل في سبيل إثبات وجودهم والسعي للوصول وتحقيق حياة أفضل مقارنة بالحياة التي يعيشونها في بلدهم الأصلي⁽¹⁾.

وتأكيدا لما سبق فمسألة منح التأشيرة ليست العامل الأول أو الأساسي للهجرة السرية، ومع هذا لا يمكن أن ننكر تلك الخيبة التي يعيشها الجزائري وفقدان الأمل في عدم حصوله على التأشيرة حين تلقيه الرفض من قبل السلطات الأجنبية، مما يعني أن مسألة رفض التأشيرة والحصول على فرصة لمغادرة البلد نحو أوروبا قد أسهمت بشكل أو بآخر في زيادة ظهور الهجرة غير الشرعية، إذ كان حلم الشاب الجزائري السفر بجواز سفر فقط تحول إلى حلم صعب البلوغ والمنال بعدما فرضت دول الإتحاد الأوروبي التأشيرة⁽²⁾.

وعليه فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر يمكن إرجاعها لفترة التسعينات إلا أنها تفاقمت بصورة أكبر وظهرت مع بداية 2005، حيث تؤكد بعض الإحصائيات التي سجلت بالجزائر خلال السنوات من 2005 إلى غاية 2008، إذ تم تسجيل حوالي 3600 حالة هجرة غير شرعية من بينها 335 حراق وإنتشال 29 جثة في 2005، و1016 مهاجر غير شرعي في 2006، و1485 مهاجر غير شرعي في 2007، أما 2008 سجلت حوالي 1533 مهاجر غير شرعي، وهذا خلال شهر جانفي إلى غاية شهر أكتوبر فقط من سنة 2008⁽³⁾.

إن لهذه الإحصائيات والتي تؤكد لنا تطور حجم ظاهرة الحرقة في المجتمع الجزائري توضح لنا تزايد ملحوظا في عدد المهاجرين غير الشرعيين في الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى غاية 2008، مما يفسر لنا إصرار الجزائريين على الهجرة بهذه الصورة غير الشرعية، والتي هي تعبيرا لرفضهم للأوضاع التي يعيشونها، وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية تشدد أكثر في القوانين كتدابير أمنية لمكافحة هذه الظاهرة.

(1)- كيم صبيحة، مشهد الحرقة في ظل أزمة كورونا قراءة سوسولوجية، مرجع سابق، ص28.

(2)- إبراهيم زروقي، مرجع سابق، ص62.

(3)- فايزة ختو، مرجع سابق، ص195.

وعلى الرغم من هذه القوانين الصارمة والتدابير القانونية التي إتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة السرية وإحباط محاولات الحرق للشباب الجزائري عبر قوارب الموت، باتت واقع مؤلم يعيشه المجتمع الجزائري، ومشاهد يومية لقوارب الحرق والتي يحمل الشباب الجزائري مع هذه الرحلات والمغامرات أحلاما بالعيش الأفضل في الضفة الثانية.

فالهجرة غير الشرعية هنا أصبحت بمثابة المغامرة الخطيرة، إذ يخاطر المهاجرين بحياتهم حاملين لأحلام تحقيق الحياة الأفضل من أجل التخلص من الفقر الذي يعيشونه في مجتمعهم، إلا أنه غالبا ما تكون تلك المغامرة نهايتها مأساوية، مما يعني هذا أن تلك الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها المجتمع الجزائري كانت كفيلة بدفع الشاب الجزائري إلى المغامرة والفرار نحو أوروبا عبر قوارب الموت، بالإضافة إلى فشل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي إعتمدتها الحكومة وإنتشار الفساد، فهي كلها أوضاع زادت من دافعية الشباب إلى الفرار نحو أوروبا عبر قوارب الموت. ومن المؤشرات الأكثر خطورة لهذه الظاهرة على المجتمع الجزائري أنها لم تعد تقتصر فقط على الشباب بل باتت وسيلة لكل من النساء والأطفال وكبار السن مغامرين بأرواحهم في عرض البحر عبر قوارب الموت، والإحصائيات الصادرة عن الموقع الرسمي لقيادة حرس السواحل التابعة للقوات البحرية تؤكد هذا الواقع، حيث سجلت إحباط لمحاولات هجرة غير شرعية لحوالي 3983 مهاجر غير شرعي في عام 2018، والتي كان ضمنها 287 امرأة و 1126 قاصر.⁽¹⁾

وهذا يؤكد أن لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر لم تكن ظاهرة مرتبطة فقط بفئة معينة من المجتمع وهي الشباب، حيث إرتبطت الحرق في بداياتها بفئة الشباب الجزائري، والذي كان يظهر بصورة كبيرة عبر قوارب الموت في عرض البحر، ومع مرور الوقت بدأت تظهر في صورة قوارب للحرق حاملة للنساء والأطفال والقصر وحتى العائلات والأزواج معا، مما تعكس هذه المشاهد خطورة الوضع في المجتمع الجزائري، أين أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا تستثني فئة معينة وباتت خطر على كل أفراد المجتمع.

ظلت هذه الظاهرة في التصاعد وخاصة بعد تراجعها في 2019 وهي فترة الحراك أين عرفت الجزائر تراجع في حالات الحرق وبالأخص خلال الأشهر الأولى من المظاهرات الأسبوعية للحراك، إذ يؤكد لنا الأستاذ يوسف حنطالي وهو أستاذ في علم الاجتماع الثقافي أن للحراك تأثير على الشباب الجزائري، حيث رفع من سقف طموحهم عاليا آملين في تحقيق التغيير وتحسين الأوضاع في البلاد، وهذا ما يعكس تراجع قوارب الحرق في هذه الفترة خاصة وهي فترة الحراك، ولكن سرعان ما تبخرت هذه الطموحات والآمال مع إنتهاء الحراك وعادت الظاهرة بقوة خلال سنة 2020، كما يضيف الباحث يوسف حنطالي أن الأسباب التي تدفع بالشباب الجزائري إلى ما وراء البحار هو ما يعيشونه من أوضاع سيئة

(1)- أحمد مرواني، الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري معضلة تؤرق الجزائريين، 14 مارس 2019، مأخوذ من الموقع الموقع: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/ejjedal-midration-of-alderian-youth-a-problem-hunting-alderians>. تاريخ التصفح 2020/10/14 الساعة 13:55 سا.

وفقدانهم الأمل في التغيير وتحسين الأوضاع، بالإضافة إلى الصورة الذهنية التي يتلقونها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة ممن وصلوا إلى الضفة الأخرى، فيرون بذلك النجاح في المغامرة يستحق هذه التضحية والمغامرة بأرواحهم.⁽¹⁾

ويضيف الباحث نور الدين بكيس دكتور في علم الاجتماع السياسي فيما يخص الحراك الجزائري وتأثيره على توقعات وآمال الشباب الجزائري، على أن سقف الطموح والآمال عند الشاب الجزائري كلما إرتفعت قلت ظاهرة الهجرة السرية والعكس عندما تقل هذه الطموحات تزيد ظاهرة الهجرة السرية وتزيد قناعات الشاب الجزائري للحرقه والهروب نحو الضفة الثانية. فمسألة الطموح عند الشباب حسب الأستاذ بكيس له علاقة بفترة الحراك، حيث يفسر ذلك من خلال الأمل الكبير في التغيير الذي تشكل في ذهنية الشاب الجزائري أثناء الحراك ومنح لكل إنسان ما يسمى بالدور الاجتماعي لمن لم يجد مكانته في المجتمع وفرصته في إنهاء التهميش الإقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي كان يعيشه في المجتمع، بمعنى أن الحراك كان له دور إيجابي في بعث الأمل ولو لفترة جعلت من الشباب يقتنع بمسألة التغيير والتحسين في الأوضاع، ولكن هذا لم يستمر وسرعان ما تلاشت تلك الأحلام وإنكسر معها سقف تلك التوقعات وعادت من جديد قوارب الهجرة السرية في الظهور عبر سواحل الجزائر.⁽²⁾

وهذا ما يفسر لنا أن تلك الفترة أي فترة الحراك كانت بمثابة إسترجاع الثقة والآمال في التغيير وتحسين الأوضاع التي عاشها أفراد المجتمع الجزائري وخاصة الشباب الذي فقد الأمل في سنوات مضت، ولكن سرعان ما إنهارت تلك الأحلام والآمال، حيث رجع الشباب الجزائري مرة أخرى إلى دائرة اليأس وفقدان الأمل في التغيير وعادت قوارب الحرقه تطفوا على سواحل الجزائر من جديد بصورة كبيرة تعبيرا عن رفضهم للعيش في ظروف سيئة بحثا عن واقع جديد وأمل في التغيير في بلدان أخرى غير بلدهم الأصلي، وهذا ما تؤكده الإحصائيات التالية التي تم جمعها من مصادر مختلفة من جرائد وصحف يومية لأعداد مختلفة توضح تطور ظاهرة الحرقه خلال الفترة ما بين 2018 إلى غاية 2021.

الجدول رقم(04): تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2018-2021.

السنة	الواصلين ايطاليا	الواصلين اسبانيا	احباط محاولات الحرقه
* 2018	1213	1261	3983
** 2019	1009	554	939
*** 2020	1011	2822	1317 وانتشال 3 جثث
**** 2021	500	7417	307 و 3 جثث، فقدان 4 شباب
المجموع	3733	12054	6556

(1) - <https://www.aljazeera.net/news/politics/04/10/2020>

(2)- طاهر حليسي، الحرقه لماذا لم تتوقف الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري عبر قوارب الموت، 2020/08/04، متاح على الموقع عربي بوست: <https://arabicpost.net/opinions> تاريخ الإسترداد 2020/10/05.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر المختلفة التالية:

* عادل أمين، "إيطاليا تطرد الحرقاة الجزائريين القادمين إليها عبر قوارب الموت"، جريدة آخر ساعة، العدد 6055، 06 أوت 2020، ص4.

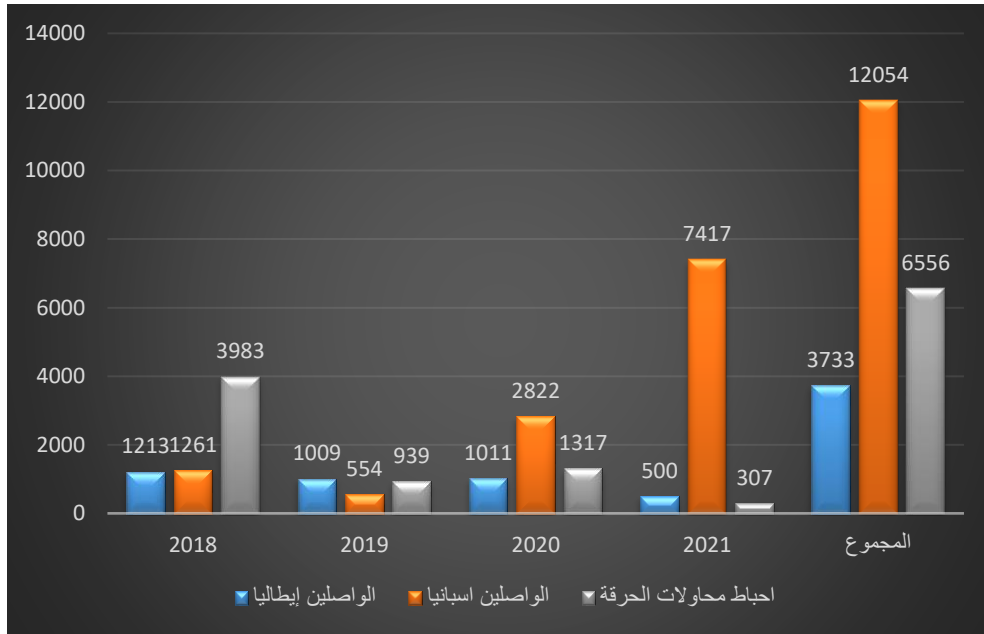
** وليد هري، "امرأة حامل بين 30 حراق جزائري يصلون إلى جزيرة سردينيا"، جريدة آخر ساعة، العدد 6097، 24 سبتمبر 2020، ص4.

*** ب يعقوب، "الحرس المدني يعترض حرقاة جزائريين كانوا على متن ثلاثة زوارق"، جريدة الشروق، العدد 6987، 02 جانفي 2021، ص6.

**** ن معطى الله، تفكيك شبكة تنشط في إعداد وتنظيم الهجرة السرية عبر البحر بالقالا، جريدة آخر ساعة، العدد 6482، 25 ديسمبر 2021، ص4

ويمكن توضيح الصورة أكثر حول تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2018 إلى غاية 2021 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(07): تطور ظاهرة الحرقاة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2018-2021.



من اعداد الطالبة إعتمادا على الجدول السابق رقم(04)

يتضح لنا من الأرقام أو الإحصائيات حول تطور الحرقاة في الجزائر أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين يفضلون إيطاليا وإسبانيا كوجهات مفضلة لديهم، كما أن الأرقام تفسر إنخفاض عدد الحرقاة خاصة في سنة 2019، وهو عام الحراك الذي إرتفع فيه سقف الآمال في التغيير، حيث كان للشباب ثقة

كبيرة في تحسين الأوضاع لذلك تراجعت في تلك الفترة قوارب الحرقاة، ولكن نجدها قد إرتفعت في السنوات الأخرى حين فقد فيه الشاب الجزائري الأمل في التغيير. إذ بلغ عدد الواصلين إيطاليا 1011 عام 2020 و2822 نحو إسبانيا وإحباط 1317 محاولات هجرة غير شرعية، وهو عدد مرتفع مقارنة مع سنتي 2018 و2019. أما في عام 2021 وصل عدد الواصلين إسبانيا 7417 مهاجر غير شرعي، في حين إنخفض عدد الواصلين إيطاليا ب500 مهاجر غير شرعي، ومع هذا تبقى ظاهرة الحرقاة في إرتفاع لعدد الحرقاة والضحايا من جثث ومفقودين.

ظلت هذه المشاهد لقوارب الحرقاة تكاد تصبح من الواقع المعاش في المجتمع الجزائري، وما زاد الأمر تعقيدا وخاصة في الآونة الأخيرة هي مشاهد لم يعهدها الجزائريين، حيث كانت الحرقاة مرتبطة بفئة الشباب الذي يهاجر ويخاطر بحياته في عرض البحر من أجل البحث عن العمل والهروب من شبح البطالة والفقر. إذ نشهد مشاهد مغايرة تماما عما سبق وعهدها في فترات سابقة وخاصة فترة التسعينات، فصارت القوارب تحمل الأسر من زوج وزوجة وأبناء، وهذه هي الصورة الجديدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، وهذا ما يفسر لنا بأن الحرقاة لم تقتصر على فئة معينة ولم تعد رحلات الهجرة غير الشرعية فردية بل صارت رحلات جماعية تحمل أسر بأكملها يهاجرن، فهذا أعطى صورة جديدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر وزاد من تعقيدها.

وتأكيدا على ما سبق ذكره والذي تؤكدته الصحفية حياة بودينار لجريدة آخر ساعة أن الهجرة غير الشرعية في الجزائر هي ظاهرة تعدت كل الفئات المجتمعية وبمستوياتها التعليمية المختلفة، فهي لم تعد تقتصر على محدودي التعليم بل حتى خريجي الجامعات من بين الحرقاة. بالإضافة إلى تسجيل حالات من الإناث ضمن قوارب الحرقاة مثل الشباب، كما أنها صارت أيضا تستهدف المتزوجين الذين صاروا يغامرون بزوجاتهم وأبنائهم غير مبالين بمخاطر الرحلة، حيث يعتبرون أنفسهم موتى وسط ظروف إجتماعية قاهرة يعيشونها، ولهذا يفضلون الحرقاة والمغامرة بأرواحهم وأبنائهم وزوجاتهم من أجل البحث عن مستقبل أفضل حسب نظرهم.⁽¹⁾ والجدول التالي يوضح إحصائيات الهجرة غير الشرعية خلال السنوات الأخيرة من 2017 إلى غاية 2021 حسب مستوى إقليم المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بعنابة، فهذه الإحصائيات تبين لنا تطور الهجرة غير الشرعية حسب الجنس والفئات العمرية الذين تم توقيفهم بمدينة عنابة.

الجدول رقم (05): يوضح الهجرة غير الشرعية بمدينة عنابة خلال السنوات 2021/2017

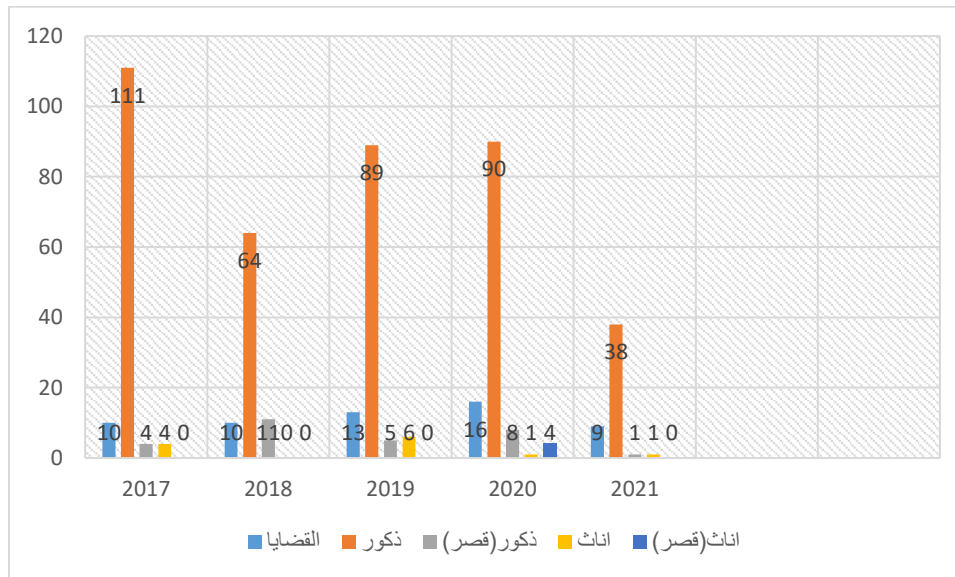
السنة	عدد القضايا	حسب الجنس		حسب الفئة العمرية					
		ذكور	اناث	قصر(ذكور)	قصر(اناث)	أقل 18	18-28	29-40	أكثر 40
2017	10	111	04	04	00	04	73	52	04
2018	10	64	00	11	00	12	39	21	03
2019	13	89	06	05	00	05	50	42	09

(1)- حياة بودينار، "إحباط محاولة هجرة غير شرعية لـ 20 شخصا بتمالوس"، جريدة آخر ساعة، عدد 7022، 12 أكتوبر 2023، ص4.

01	26	64	12	04	08	01	90	16	2020
00	13	26	1	00	01	01	38	09	2021

المصدر: إقليم المجموعة الإقليمية للدرك الوطني عنابة.

الشكل رقم (08): يبين الهجرة غير الشرعية بمدينة عنابة خلال السنوات 2017/2021



المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على معطيات الجدول السابق رقم (05).

يوضح لنا الجدول تطور المهاجرين غير الشرعية حسب الجنس الذين تم توقيفهم بمدينة عنابة، والتي تعتبر من أكثر المدن التي تعرف بها الحرقه بصورة كبيرة، والإحصائيات توضح لنا أن الحرقه لم تقتصر على الذكور فقط بل حتى الإناث، كما أنها لم تستثني القصر ولو بأعداد قليلة، مما يفسر لنا أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعدما كانت معروفة لدى الشباب الذكور، فهي الآن تشمل العنصر النسوي ولو كان ذلك بأعداد قليلة إلا أنه لا يمكن أن ننكر أو نتجاهل هذه الفئة، وبالرغم من ذلك يبقى جنس الذكور الفئة الأكثر إقبالا على الهجرة غير الشرعية والأرقام الموضحة في الشكل تؤكد ذلك، حيث يظل العنصر الذكوري الأكثر مغامرة وتعرضا لخطر الموت في عرض البحر مقارنة مع المرأة. وفي نفس السياق، فإن الهجرة غير الشرعية لا تقتصر فقط على فئة الشباب فقط، بل تمتد وتعرف عند أغلب الفئات الاجتماعية، حيث توضح لنا معطيات الجدول السابق ذلك.

وفي هذا الصدد وحسب حراس السواحل التابعة للواجهة البحرية الخامسة بعنابة، والتي أحبطت محاولة هجرة غير شرعية أواخر شهر ديسمبر تضم 25 شخصا من بينهم امرأة، حيث تم توقيف القارب على بعد أميال من السواحل الإيطالية وأعمارهم تتراوح بين 18 و25 سنة، أما المرأة فكانت في العقد الثلاثون وإنطلقوا من البطاح ولاية الطارف⁽¹⁾. بالإضافة إلى إحباط محاولة هجرة غير شرعية لقارب يضم 12 شخصا ينحدرون من ولايات الشرق قسنطينة وعنابة والطارف من قبل حفر السواحل التابعة للقوات

(1)- ع.لطفي، "إحباط محاولة هجرة سرية (25 حرقا من بينهم امرأة)"، جريدة أخبار الشرق، عدد 7022، 30 ديسمبر 2023، ص 2.

البحرية أواخر شهر ديسمبر 2023، وكان ضمن الحراقة فتاة تبلغ من العمر 20 عاما، ورجلا رفقة زوجته وشقيقين ينحدران من ولاية قسنطينة، وشيخ يبلغ من العمر 60 عاما.⁽¹⁾

و من خلال مقابلة أجريت بتاريخ 2021/12/21 مع محافظ الفرقة الجهوية لمكافحة الهجرة غير الشرعية التابعة لأمن مدينة عنابة، فقد أكد لنا أن الجزائر تعرف صنفين من الهجرة غير الشرعية، فالصنف الأول من الهجرة السرية هو الهجرة من الخارج إلى الداخل وهي تتضمن دخول السوريين والأفارقة والتونسيين إلى الجزائر من أجل العبور من خلالها للوصول إلى الدول الأوروبية. في حين الصنف الثاني وهو الهجرة غير الشرعية أو الحرقا بمفهومها المتداول بين أوساط الشباب والمجتمع الجزائري والتي تتمثل في خروج أفراد المجتمع الجزائري من شباب وأطفال وقصر ونساء، وعائلات بزوجاتهم من أرض الوطن نحو الضفة الثانية.

ويؤكد لنا في ظل الهجرة غير الشرعية في الجزائر والتي تحمل ثلاث معابر، المعبر الجوي، حيث يؤكد لنا أن الهجرة غير الشرعية من خلال هذا المعبر تكاد تكون منعومة لصعوبتها، أما المعبر البحري يكون عن طريق السفن البحرية أو قوارب بحرية، ثم المعبر البري والذي يستغله المهاجرين غير الشرعيين سواء من داخل الوطن أو من الخارج نظرا للحدود الكبيرة والواسعة، حيث يسلك المهاجر غير الشرعي الطريق البري للوصول إلى أحد الدول الأوروبية.

فالمهاجر غير الشرعي الجزائري يتخذ المعبر البحري كطريق للعبور نحو الضفة الثانية، ويؤكد لنا ذلك المحافظ للفرقة الجهوية لمكافحة الهجرة غير الشرعية بمدينة عنابة أثناء إجراء المقابلة، فيوضح لنا الطريقة التي يستخدمها الحراق الجزائري، والتي يصفها أنها تتم عبر وسيلتين أو طريقتين، وسنوضحها كالآتي:

- الطريقة الأولى: والتي يعتمد عليها غالبية الحراق الجزائريين وتكون عبر قوارب خشبية بصورة جماعية، إذ يحمل أكثر من 30 شخصا للقارب الواحد، ويدفع كل شخص أو حراق مبلغ مالي يتراوح ما بين 60 مليون أو 70 مليون.

- الطريقة الثانية: التي يتخذها بعض الحراقا، فيستخدمون قارب واحد يكون يحمل عدد من الأشخاص لا يتجاوز 04 حراقا، حيث يتشاركون في ثمن الرحلة، ويصل سعر الحرقا عبر هذا القارب الذي يضم سوى أربعة حراقا لا أكثر في حدود 200 مليون سنتيم، وهذا لضمان وصولهم، ويرون في هذا القارب أنه الأضمن والأسرع للوصول إلى هدفهم⁽²⁾.

3-الهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية:

عرفت الجزائر تغيرات مختلفة في العديد من المجالات والميادين سواء تعلق ذلك بالمدرسة والتعليم أو التكوين أو العمل خلال فترة الإستقلال، إذ ساعدت هذه التحولات من زيادة نشاطات المرأة

(1)- س.وليد، "توقيف 12 خرقا من بينهم شابتين وشيخ بعرض البحر"، جريدة آخر ساعة، عدد 3470، 30 ديسمبر 2023، ص 6.

(2)- مقابلة مع محافظ الفرقة الجهوية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، أمن عنابة، بتاريخ 2021/12/21 على الساعة 11 صباحا

الجزائرية، فبدأت في البحث عن المكانة التي من خلالها تثبت وجودها في المجتمع ككل ولتفرض نوعاً من الإحترام والوجود لها، فهي أصبحت إلى حد ما مستقلة ولها الحرية في التعبير وإتخاذ قراراتها بمفردها، وهذا ضمن مبادئ الأسرة طبعاً.⁽¹⁾

فالمراة تمكنت من إعطاء نفسها قدراً أوسع ومكانة أفضل داخل الأسرة خلال العقدين الأخيرين، وهذا عن طريق الدراسة والعمل، حيث مكنها تعليمها وعملها من تطوير كفاءتها وساعدها عملها في إكسابها المكانة والشخصية وحصولها على الأجر وتكوين مكانة داخل الأسرة والمجتمع. ويؤكد الباحث "فرديناند" ذلك ويرى أن خروج المرأة للعمل، والذي كان نتيجة لضغوطات وظروف جعلتها تشعر بالوحدة له علاقة بمستوى تطور مكانتها إجتماعياً، ويفسر ذلك من خلال أن المرأة وعطائها لم يعد يقتصر على ما تعمله في إطار منزلها وإنما هي قادرة على العمل في العديد من القطاعات الأخرى.⁽²⁾

فالتحولات الكبيرة التي شهدتها المجتمع الجزائري خلال الفترة ما بعد الإستقلال 1962 على الأصعدة الثقافية والإقتصادية والسياسية ضف إلى العولمة كان لها تأثير على بنية المجتمع التقليدي وعلى مؤسساته، فكانت نتائجها تغير في دور الأسرة التقليدية وصارت للمرأة الجزائرية هوية وشخصية جديدة إكتسبتها من خلال تعليمها وخروجها للعمل، حيث إستطاعت أن تخرج من المساحة المحددة داخل الأسرة وبدأت في البحث عن مستقبلها والتخلص من الضغوطات العائلية والرقابة الأسرية.⁽³⁾

إضافة لما سبق فله المؤثرات الحضرية دور مهم وبارز في ظهور مكانة المرأة، والذي يظهر أو يتجلى في ظاهرة خروج المرأة للعمل خارج إطار الأسرة والبيت وتدعيم الإتجاه نحو تنظيم النسل وتباعد الولادات وتغير في نمط العلاقات الأسرية وتعدد الأدوار التي تقوم بها الأسرة. فالمرأة الجزائرية المعاصرة والوضع الجديد لها جعلها تتميز على الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي، وإستطاعت الإنفتاح على العالم الخارجي بصورة أكبر بفضل إكمال دراستها ووصولها لأعلى الدرجات العلمية، بالإضافة إلى دخولها عالم الشغل الذي أعطى لها إستقلالية إقتصادية وصارت لها حياة خاصة وعامة بين البيت والشغل.⁽⁴⁾

وتأكيداً لما سبق فالمرأة إكتسبت مكانة وشخصية من خلال تعليمها وخروجها للعمل وصارت لها حرية ذاتية ومستقلة مكنتها من تقرير مستقبلها بنفسها وأن تكون مسؤولة عن قراراتها، فلهذه التغيرات والتحولات تأثير على حياة المرأة وطريقة تفكيرها ومكانتها، وجعلتها تفكر في مستقبلها بشكل أو بطريقة مختلفة وهي البحث عن حياة أفضل بعيداً عن مجتمعها الأصلي نحو مجتمع آخر تختلف تقاليده، وهنا

1 - نبيلة عيساوة، "مكانة المرأة الجزائرية في الأسرة والمجتمع الحديث"، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد 9، عدد 1، مارس 2020، ص 167.

2- مصطفى قديري، "المرأة الجزائرية والتنشئة الاجتماعية في سياق التغير الاجتماعي"، مجلة علوم الأناثان والمجتمع، عدد 18، مارس 2016، ص 170.

3 - زيدان نعيمة، المرأة الجزائرية ضمن سيق سوسولوجي، "مجلة أبعد"، مجلد 8، عدد 1، جويلية 2021، ص ص 409-410.

(4)-نبيلة عيساوة، وهيبة عيساوة، مرجع سابق، ص 176.

تظهر إستراتيجيات جديدة للمرأة من أجل تغيير نمط أسلوب حياتها وبطرق مختلفة إما للدراسة أو العمل أو التجمع العائلي.⁽¹⁾

وفي هذا السياق فإن هذه التغيرات أثرت على تفكير المرأة وطموحاتها وأصبحت تفكر في حياة كريمة وأفضل، ولعل هذه الحياة الكريمة تكون في الضفة الأخرى، والوصول إليها عن طريق الهجرة سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية.

إن تيارات الهجرة غير الشرعية النسوية تبقى غامضة وخاصة الحراك الهجري عند المرأة الجزائرية أو ما يعرف بالحرقة وهو مفهوم متداول في المجتمعات المغربية والجزائر، وهذا لإتخاذها قوارب خشبية من أجل الوصول نحو الضفة الثانية من الدول الأوروبية، وهذا راجع إلى عدم توفر الإحصائيات الدقيقة حول الظاهرة المرتبطة بالمرأة خاصة وصعوبة الحصول عليها والغير مصرح بها في الأغلب لحساسية هذه الفئة وهي المرأة، وهذا كون الشارع الجزائري إعتاد على سماع مصطلح الهجرة الذكورية أو هجرة الشباب الجزائري أي خروج قوارب الحرقة حاملة بالشباب الجزائري.

وعلى الرغم من هذا إلا أننا لا يمكن أن ننكر ظهور هذه الظاهرة الهجرة غير الشرعية النسوية والتي تعود إلى فترة التسعينات أين كانت إجراءات الدخول إلى دول الإتحاد الأوروبي مشددة والحصول على تأشيرة السفر "visa" كان أمر صعب، ولهذا كانت المهاجرات المقبلات على الهجرة يتجاوزن كل الحدود من أجل الدخول إلى فضاء "شنغن"، وهذا بالاستعانة والبحث عن وسطاء ويلجأن إلى شبكات الهجرة للوصول إلى الضفة الأخرى.⁽²⁾ مما يؤكد لنا أن الهجرة النسوية في تلك الفترة كانت مرتبطة أو مقتصرة على ما يعرف بالتجمع العائلي ولم شمل الأسرة، فكانت قبول إجراءات الدخول القانوني إلى أوروبا على هذا الأساس، أي في إطار التجمع العائلي، أين يسمح للمهاجرين من دول إفريقية لإستقدام عائلاتهم، ولهذا كانت هذه الفترة بداية ظهور المرأة في إطار لم شمل الأسرة.⁽³⁾

ولهذا فالحديث عن هذه الظاهرة أي هجرة الفتاة العربية بهذه الصورة غير الشرعية أو يعرف بالحرقة يكون الأمر في الغالب غير مرئي وظاهر، وهذا يعود إلى قلة الدراسات الميدانية التي تخص المرأة وهجرتها بصورة غير شرعية. والباحثة عائشة التايب نجدها تؤكد ذلك على أن هذه الظاهرة غير مدروسة بالصورة الكافية، وقد أشارت إلى ذلك من خلال دراستها هجرة الفتاة العربية غير المشروعة والتنمية في البلدان العربية، إذ أكدت الباحثة أن هذه الظاهرة المرتبطة بالهجرة النسوية للفتاة العربية نجدها محصورة فقط في بعض من المقالات الصحفية أو ملتقيات في دول المغرب العربي، وما يظهر من بعض الدراسات فهي من مراكز بحثية أوروبية، وتضيف أيضا على أن مسألة غياب الإحصاءات في

(1)-زيدان نعيمة، المرأة الجزائرية ضمن سياق سوسيولوجي، مرجع سابق، ص ص409-410.

(2)-كيم صبيحة، "الهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية بوصفها نموذجا للمقاومة النسوية دراسة سوسيولوجية لظاهرة الحراقات"، مجلة عمران، مجلد7، عدد7، 2018، ص108.

(3)-رشيد بن بية، مرجع سابق، ص 28.

مثل هذه الظاهرة المتعلقة بالعنصر النسوي أي تيارات الهجرة غير الشرعية النسوية العربية ينعكس على تقدير الظاهرة كمياً.⁽¹⁾

والحديث عن هجرة الفتاة أو المرأة الجزائرية، فالجزائر كغيرها من باقي الدول العربية أو الإفريقية التي عرفت مثل هذه الظاهرة أي الهجرة غير الشرعية للمرأة، إلا أن الشوارع الجزائرية تعودت على أن مثل هذه الظاهرة إرتبطت بصورة كبيرة بالعنصر الذكوري، أي ما تتداوله مواقع التواصل الاجتماعي وأخبار الصحف وغيرها عن قوارب الحرقاة والتي تحمل عدد من الشباب الجزائري يوميا. فالأمر هنا عندما إرتبط بالفتاة أو المرأة الجزائرية كان في البداية واقع جديد لم يعهده الشارع الجزائري إلا أنه بات أمر واقعي، وهذا ما سنوضحه في دراستنا الحالية.

فظاهرة الهجرة غير الشرعية في ذهنية المجتمع الجزائري ظلت مرتبطة ولصيقة بالعنصر الذكوري كون الرجل أكثر تحملاً للمصاعب وله القدرة البدنية التي تجعله يتحمل مصاعب ركوب القوارب الخشبية في عرض البحر، هذا من جهة ومن جهة ثانية تلك الأعراف الاجتماعية والتقاليد والعادات التي لا تتقبل مثل هذه الصورة أو مشاهدة الفتيات ضمن رحلات الحرقاة، ورغم إعتياد المجتمع الجزائري لهذه الصورة النمطية لمشاهدة الشباب ضمن قوارب الحرقاة إلا أنه في كل فترة من الفترات يتم الإعلان عن إحباط هجرة غير شرعية تحمل بين مهاجريها نساء ضمن هذه الرحلات سواء كان بمفردهن أو مع أطفالهن وأزواجهن.⁽²⁾

ومع غياب الأرقام الحقيقية التي تعبر عن هذه الظاهرة أي هجرة النساء الجزائريات بهذه الصورة غير الشرعية، إلا أننا لا يمكن أن نغفل أو ننكر وجودها، حيث باتت هذه الظاهرة تتركز المجتمع الجزائري وتشكل خطراً على البنية المجتمعية كونها صارت واقع يعيشه الجزائريون. فالشارع الجزائري صار يشهد قوارب هجرة غير شرعية تحمل نساء وفتيات لمختلف الأعمار هرباً من واقع لا يتحملنه. وهذا ما تؤكدته وتتداوله الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي في نشر فيديوهات عن رحلات الحرقاة للنساء وبعض الجهات الرسمية المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية. وحسب إحصائيات صادرة عن الموقع الرسمي لقيادة حرس السواحل التابعة للقوات البحرية، فقد تم تسجيل إحباط محاولات هجرة غير شرعية لـ 3983 مهاجر غير شرعي عام 2018 أين كان من بينها 287 امرأة و1126 قاصراً⁽³⁾، مما يوضح بروز المرأة الجزائرية بقوة ضمن تيارات الهجرة غير الشرعية موازية لهجرة الشباب. وتوضح الدكتورة روميساء أخصائية نفسية وأستاذة بجامعة لونيبي البلدية في حديثها للنهار أن هذا الإرتفاع في

(1)- عائشة التايب، مرجع سابق، ص33.

(2)- إيمان عويمر، نساء يقتحمن قوارب الموت في الجزائر، 27 ماي 2022، متاح على الرابط <https://www.independentarabia.com/mode/335656> تاريخ الاسترداد 2023/09/01.

(3)- أحمد مرواني، الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري معظلة تورق الجزائريين، 14 مارس 2019، متاح على الموقع: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/ejjedal-midration-of-alderian-youth-a-problem-hunting-alderians>. تاريخ الإسترداد: 2020/10/14.

عدد النساء ووجودهن ضمن تيارات الحرقه يعود إلى التغير الذي طرأ على الأسرة الجزائرية التي لم تعد كما في السابق، حيث صارت المرأة الجزائرية أكثر تحرراً من القيود العائلية ومن شريكها الرجل، فالمرأة تغيرت مكانتها في إطار الأسرة وتغيرت وظيفتها، وهذا ما ساعدها في تحررها نوعاً ما، ولهذا نجدها ضمن قوارب الحرقه مثلها مثل الرجل.⁽¹⁾

لقد بقيت أخبار النساء والمهاجرات بطرق غير شرعية حديث الجزائريين الذين لم يستوعبوا مثل هذه الظاهرة التي لم يعدها المجتمع الجزائري ولم يستطيعوا فهم أسباب ودوافع إنتشارها، إذ كانت حكراً على الشباب الذكور اليائسين من الحياة في وطنهم، واليوم تحولت إلى شريحة إجتماعية جديدة لم يتصور المجتمع الجزائري يوماً أن تكون ضمن قوافل الحرقه النساء بهذه الصورة، والتي زادت خطورتها، حيث شهدت شواطئ وهران في 16 يناير 2018 إنقلاب لقارب كان يضم 13 مهاجراً سورياً، والذي راح ضحيتها امرأة وإبنها في عمر 6 سنوات وشقيقها 23 سنة. ومن الأسباب التي دفعت بالمرأة للمغامرة بحياتها مع طفلها وشقيقها هو الالتحاق بإبنها في عمر 11 سنة، الذي أخذه والده منها بعد إنفصالهما، وكذلك بعد فشلها في الحصول على التأشيرة عدة مرات، وفي الأخير لم يكن هناك سبيل أو حل سوى المغامرة في عرض البحر، حيث إنتهت الرحلة بمأساة موتها مع إبنها وشقيقها.⁽²⁾

فهذه المأساة هي في العادة تكون نهاية لأغلب رحلات الحرقه، إلا أنها تعتبر صور تعبر عن الواقع المؤلم وما تحمله الظاهرة من مخاطر وواقع أليم تعيشه أغلب النساء الجزائريات التي تحملن أسباب ودوافع مختلفة حسب ظروفهن في الحياة.

وفي هذا الصدد أكد لنا نائب العميد ورئيس الفرقة الجهوية لمكافحة الهجرة غير الشرعية بمدينة عنابة أنه تم إحباط محاولة هجرة غير شرعية خلال الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 2021 لإمرأة مع إبنها بشاطئ سيدي سالم والتي كانت دوافعها هي معالجة إبنها بالخارج، ويضيف أن لكل امرأة أسبابها ودوافعها في الهجرة غير الشرعية، فهناك التي تحاول الهروب من ظروف إجتماعية قاسية وخاصة بعد طلاقها، حيث لا تستطيع المرأة المطلقة التكيف مع الوضع الجديد في المجتمع، وأخريات تتعرفن على شباب مقيم بالخارج عبر مواقع التواصل الإجتماعي ويعرض عليهن الزواج، ولهذا تقرر الحرقه من أجل اللحاق به، وهناك نوع آخر من الفتيات اللاتي يندمجن في عالم الدعارة، وبالتالي يلجأن إلى الحرقه من أجل التكيف مع العالم الأوروبي، كما أكد لنا أن غالبية النساء اللواتي يلجأن إلى الحرقه هن نساء متزوجات ومطلقات وعازبات أي أن الهجرة غير الشرعية شملت كل الفئات الإجتماعية⁽³⁾.

(1)- نهال دويب، هجرة النساء جزائريتان ترويان للنهار العربي كوابيس الحلم الأوروبي في عرض البحر، 2022/11/30، متاح على الرابط <https://www.annahararab.com/arabic/politics/arabi-world/almaghreb>

2032/10/01 تاريخ الاسترداد alarabi/28112022105032097

(2)- ياسين بودهان، جزائريات البحر أمامهم والفقر والمجتمع من خلفهم، 2018/04/22، متاح على الرابط

<https://www.dw.com/ar> تاريخ الاسترداد 2021/11/05

(3)- مقابلة مع نائب العميد رئيس الفرقة الجهوية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، أمن ولاية عنابة، بتاريخ 2021/12/21 على

ومن خلال الجدول التالي سنوضح إحصائيات الهجرة غير الشرعية خلال السنوات الأخيرة من 2017 إلى غاية 2021 حسب مستوى إقليم المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بعنابة، فهذه الإحصائيات تبين لنا تطور الهجرة غير الشرعية حسب الجنس الذين تم توقيفهم بمدينة عنابة.

الجدول رقم (06): يوضح الهجرة غير الشرعية بمدينة عنابة خلال السنوات 2021/2017

السنة	حسب الجنس			
	ذكور	إناث	قصر(ذكور)	قصر(إناث)
2017	111	04	04	00
2018	64	00	11	00
2019	89	06	05	00
2020	90	01	08	04
2021	38	01	01	00

المصدر: إقليم المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بعنابة.

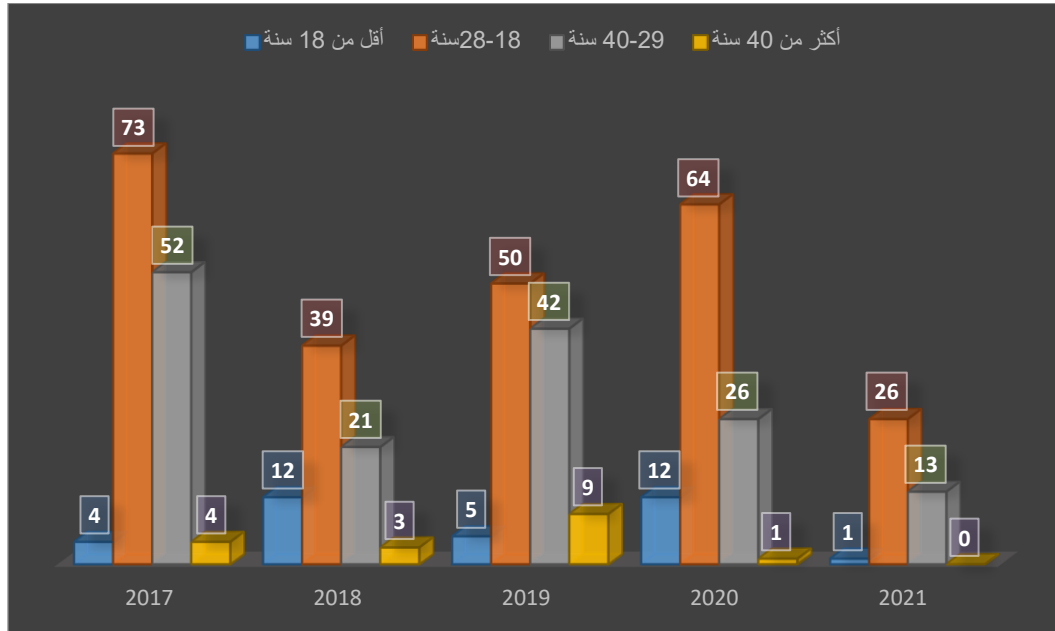
يوضح لنا الجدول ظهور المرأة الجزائرية ضمن تيارات الهجرة غير الشرعية، والتي تخص مدينة عنابة، وعلى الرغم من أن هذه الأرقام التي تبرز حجم الهجرة غير الشرعية للنساء والذي لا يعبر عن حقيقة الظاهرة لهذه الفئة لغياب الإحصائيات، إلا أننا لا يمكن أن ننكر الظهور الفعلي للمرأة أو الفتاة الجزائرية ضمن قوارب الحارقة. إذ سجلت في سنة 2017 أربع نساء، وتراجعت في سنة 2018 لم تسجل أي ظهور للمرأة ضمن قوارب الحرق، أما في سنة 2019 فكان عدد الحراقات 06، و تم تسجيل حالة واحدة من الحراقات في كل من سنة 2020 و2021، مع 04 حراقات من الفتيات القصر، وهذا يعني أن الهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية شملت حتى القصر، مما يعني ظهور الأطفال ضمن قوارب الحرق مع عائلاتهم، وهذا ما يزيد من خطورة الظاهرة التي شملت تقريبا أغلب الفئات المجتمعية. والجدول التالي يوضح لنا المهاجرين غير الشرعيين الذين تم توقيفهم على مستوى إقليم المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بمدينة عنابة حسب الفئات العمرية والذي سنوضحه كالاتي:

الجدول رقم (07): يوضح المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين بعنابة حسب الفئات العمرية

السنة	حسب الفئة العمرية			
	أقل 18	18-28	29-40	أكثر 40
2017	04	73	52	04
2018	12	39	21	03
2019	05	50	42	09
2020	12	64	26	01
2021	1	26	13	00

المصدر: إقليم المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بعنابة.

الشكل رقم (09): المهاجرين غير الشرعيين حسب الفئات العمرية خلال السنوات 2021/2017



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق رقم(07).

إن المهاجرين غير الشرعيين الأكثر إقبالا على ظاهرة الحرقة هم من الفئة العمرية ما بين 18 و28 سنة، حيث بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين في سنة 2017 ، 73 مهاجر غير شرعي، وتراجعت هذه الفئة سنة 2018 ثم ظهرت مرة أخرى في عام 2019 أين وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين 50 حراق و 64 حراق سنة 2021، ثم تأتي الفئة العمرية ما بين 29 و40 سنة في المرتبة الثانية ثم تليها فئة القصر والشباب الذين تتجاوز أعمارهم أكثر من 40 سنة. وهذا يبين لنا أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمس الفئات المراهقة والشابة، فهم أكثر الفئات الإجتماعية التي لها قدرة على المغامرة أكثر بحياتهم عرض البحر، بالإضافة إلى أن هذه الفئات هي أكثر الفئات التي هي في مرحلة البحث عن العمل من أجل تحسين ظروف حياتهم.

4-عوامل الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتحكم فيها عدة عوامل متداخلة فيما بينها، والتي يمكن ربطها بالعوامل المتعلقة بالبلد المهاجر منه والتي تسمى بعوامل طاردة أو دافعة، وعوامل مرتبطة بالبلد المهاجر إليه والتي تعرف بعوامل الجذب، وعوامل أخرى متصلة بالشخص نفسه وأخرى عوامل خارجية مرتبطة بالمحيط الخارجي. والتي سنوضحها كالاتي:

4-1-العوامل الطاردة: والتي تتمثل في كل ما يرتبط بالشخص من دوافع مختلفة تتعلق بحياته اليومية، والتي تجعله يأخذ قرار الهجرة من بلده الأصلي، ومن أهم هذه العوامل هي التي سنتطرق لها على النحو التالي:

4-1-1-العوامل الاقتصادية: إرتبطت الهجرة بصورة مباشرة بتلك التغيرات الاجتماعية والإقتصادية التي شملت الدول المهاجر منها وإليها على حد سواء، مدفوعين بالبحث عن فرص للعمل في غير موطنهم الأصلي، ولهذا فالهجرة تعتبر سلوك يتأثر بفعل العوامل⁽¹⁾، والتي تكمن في البلد المستقبل للمهاجرين، إذ سميت أوعرفت بعوامل جذب للمهاجر، وأخرى عوامل طرد، حيث تتفاعل هذه العوامل فيما بينها من أجل تحديد حجم ظاهرة الهجرة وإتجاهها.⁽²⁾

والعامل الإقتصادي يمثل أحد أهم العوامل الإقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية، مما جعل الكثيرين يطلقون عليها تسمية الهجرة الإقتصادية. إذ يقول الدكتور أحمد وهدان في هذا الصدد أن الهجرة غير الشرعية ما هي إلا إنعكاس لما يعيشه الفرد من بؤس نتج عن البطالة والفقر وإرتفاع في تكاليف الحياة المعيشية. فهذه البطالة التي يعيشها الشخص تجعله في حالة إنفصال بينه وبين مجتمعه ما يؤدي به ذلك إلى الشعور بالضياع وعدم الإنتماء وفقدان الهوية⁽³⁾.

إن غياب التوازن الإقتصادي على المستوى الدولي الحاصل بين دول الشمال والجنوب يعتبر السبب الرئيسي وراء ظاهرة الهجرة السرية، وبالأخص تلك الدول النامية التي يعاني سكانها البطالة، حيث يضطر الأفراد للهجرة من أجل البحث عن حياة أفضل لتحسين وضعهم الإقتصادي.⁽⁴⁾ فالتباين الإقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية هو نتيجة ذلك التذبذب في التنمية الحاصلة في البلدان المصدرة للمهاجرين خاصة، وهذا لإعتمادها على إقتصادها على الزراعة والتعدين وهما قطاعان لا يحققان إستقرار في التنمية، حيث ترتبط أو تعتمد هذه الدول النامية على الأمطار لإرتباط قطاع الزراعة على موسم الأمطار بعكس الدول المصدرة التي مرتبطة بأحوال السوق الدولية⁽⁵⁾.

وتعتبر الدول العربية من أكثر الدول في العالم التي تعاني من مشكلة البطالة، حيث شكلت خطراً على هذه الدول، إذ توجد بها أعلى معدلات البطالة كما أنها مست أغلب الشرائح الاجتماعية على إختلاف مستوياتهم العلمية أو المهنية، مما جعل من السوق الوطنية عدم قدرتها على تأمين الطلبات المرتبطة بالعمل، ولهذا تكون النتيجة الحتمية لجوء أغلب الأفراد إلى طلب العمل من الخارج.⁽⁶⁾

(1)-علي سالم حميدان، محمود الحبيب، جغرافيا السكان، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001، ص268.

(2)- علي عبد الرزاق جبلي، علم إجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، دون بلد نشر، 2005، ص272.

(3)- بن يوسف القينعي، الهجرة غير الشرعية واقع وتشريع، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016، ص61.

(4)- عبد القادر رزيق المخامدي، مرجع سابق، ص10.

(5)- عادل السيد محمد علي، مرجع سابق، ص 871.

(6)- نفس المرجع، ص871.

والجزائر كغيرها من الدول العربية التي عرفت مشكلة البطالة وخاصة في فترة الثمانينات والتسعينات أين زادت معدلات البطالة بصورة كبيرة وخاصة مع نظام الخوصصة الذي إنتهجه الحكومة الجزائرية، والتي كانت نتائجه سلبية على أفراد المجتمع أين تم حل أكثر من 1000 مؤسسة عمومية وتسريح حوالي 350.000 عامل سنة 1991-2001، و12000 مؤسسة عام 2002، مع 257 مؤسسة مهددة بالإفلاس، والتي كانت توظف ما بين 400 إلى 500 ألف عامل، وهذا يفسر أنه يمكن الإستغناء على أكثر من مليون عامل، وهذا منذ تطبيق هذا النظام، وإستمرت هذه الأزمة أي زيادة نسبة البطالة حتى بداية الألفية الثانية أين قدر معدل البطالة سنة 2005 ب 15.3٪، حيث شكلت معظم العاطلين من فئة الشباب⁽¹⁾.

وسنوضح من خلال الجدول التالي تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال السنوات 1990-2023.

جدول رقم (08): يمثل معدلات البطالة في الفترة ما بين 1999-2023.

السنة	1990	1991	1995	1996	1997	2000	2001	2003
معدل البطالة٪	19.7	21.2	28.1	25.9	26.41	28.89	27.8	23.7
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل البطالة٪	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.02	10	10
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة٪	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.02	10	10
السنة	2020	2021	2022	2023				
معدل البطالة٪	14.00	13.70	12.50	12.30				

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS

يوضح لنا الجدول تطور البطالة خلال فترة التسعينات إلى غاية سنة 2023، والتي تبين إرتفاع نسبة البطالة خاصة في سنوات التسعينات إلى غاية 2003، أين بلغت نسبة البطالة حوالي 23.7٪، ما يفسر ذلك المستوى الإقتصادي في تلك الفترة الذي عرف بالتدهور وضعف التنمية في البلاد. والملاحظ خلال هذه المرحلة أن الجزائر عرفت ظهور الهجرة غير الشرعية بصورة كبيرة، أين شهدت العديد من قوارب الحرق للشباب وذلك بسبب تراجع الإقتصاد وشبح البطالة الذي طال الشباب بمختلف مستوياتهم التعليمية، وبدأت البطالة في التراجع نوعا ما بعد هذه المرحلة وخاصة خلال السنوات 2008 إلى غاية 2011. ويمكننا تفسير هذا الإنخفاض وتراجع نسبة البطالة إلى أن تلك المرحلة شهدت إصلاحات إقتصادية متمثلة في برنامج عقود ما قبل التشغيل في عدة صيغ مختلفة موجهة للشباب البطال من كل الفئات أصحاب الشهادات الجامعية وحاملي تكوين مهني أو مستوى ثلاثة ثانوي وغيرها، فهذه الفترة عكست هذا التراجع في البطالة، ومع ذلك تبقى البطالة في الجزائر تعرف تراجع في فترات معينة وإرتفاع

(1)- ناصر دادي، مرجع سابق، ص ص 117-118-119.

مرة أخرى، والجدول السابق يوضح ذلك، ولهذا بصورة أو بأخرى لا يمكن أن ننكر أن البطالة أحد أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية.

وتشكل ظاهرة الفقر أحد أهم المشاكل الاجتماعية التي تهدد الجزائر على جميع الأصعدة، نتيجة التحولات التي عرفت البنية الاجتماعية بالجزائر، والتي أفرزت عدة صعوبات منها زيادة معاناة الفرد الجزائري بسبب تدني المستوى المعيشي عند بعض من فئات المجتمع وزيادة المهمشين اجتماعيا وإقتصاديا. كما تعتبر ظاهرة البطالة وتدني مستوى الأجور إنعكاسا لزيادة حجم الفقر⁽¹⁾، ويعتبر الفقر من العوامل المشجعة على الهجرة. وحسب آخر تقرير جاء في برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ عددهم حوالي 5.2 مليون شخص، أي نسبة 16% من إجمالي السكان، إلا أن الكثير من الخبراء نجدهم يتحفظون على هذه النسب ويرون بأن الواقع أكبر من ذلك بكثير، ويفيد التقرير أن الجزائر توجد في رتبة متدنية من مؤشر الفقر، حيث تم إحصاء 17% من السكان أي ما يعادل 6 مليون شخص يعيشون في مستوى الفقر من حيث الحصة الغذائية والمستوى المعيشي⁽²⁾.

4-1-2/ العوامل السياسية والأمنية: إن أغلب الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين تعاني من مشكلة التنمية السياسية أوتواجه ما يعرف بأزمات التنمية السياسية، والتي تتمثل في تلك الأزمات، وهي كل من أزمة الهوية والمواطنة والشرعية وأزمة المشاركة السياسية⁽³⁾، وخاصة دول العالم الثالث التي تشكو من الحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديموقراطية الشعبية. بالإضافة إلى غياب مبادئ حقوق الإنسان وإحترام الحريات، مما تشكل كل هذه الأزمات حالة من عدم الأمان عند الأفراد ويتولد نوع من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، والذي تكون نتيجته الرغبة في البحث عن ملجأ آخر⁽⁴⁾.

وتأكيدا لما سبق فإن غالبية دول المنشأ تعاني من وجود هذه الأنظمة الدكتاتورية مع وجود الإضطرابات السياسية وسياسة التعسف والإضطهاد السياسي ومحاربة حريات الأشخاص⁽⁵⁾. إذ شهدت بعض من البلدان العربية مجموعة من الأحداث والصراعات والحروب نتيجة تلك السياسات والأنظمة الفاسدة، وبهذا صارت تلك الدول العربية تعرف أكثر توترا في العالم، وهذا ما حدث في العراق عام 2003 بسبب الغزو الأمريكي عليه، والعدوان الإسرائيلي على لبنان 2006⁽⁶⁾.

(1)- بن زايد ريم، مرجع سابق، ص 31.

(2)- إبراهيم زروقي، مرجع سابق، ص 54.

(3)- بن عمر عبد المنتر، فيساح جلول، التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وأهم أسبابها ودوافعها، ملتقى دولي بعنوان ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية (الواقع والتداعيات)، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا برلين، ط1، ج1، بتاريخ 18/17 أكتوبر، 2019، ص69.

(4)- فايزة بركان، مرجع سابق، ص54.

(5)- عبد الله علي عبو، مرجع سابق، ص193.

(6)- فايزة بركان، مرجع سابق، ص54.

وعند الحديث عن الجزائر فإن الحياة السياسية قد عرفت تحولات عميقة، إذ إنتقلت من نظام الحزب الواحد إلى نظام سياسي ديمقراطي تعددي، والذي أدى إلى ظهور دستور جانفي 1989 الجديد أين ظهرت التعددية الحزبية، كما أنتجت الديمقراطية الجديدة في الجزائر الكثير من الأحزاب والجمعيات السياسية، ومع هذا لم يلبي حاجيات وطموحات المواطنين. بالإضافة إلى الوضع الأمني وتأزمه خاصة مع العشرية السوداء الماضية، فكان ظهور الإرهاب والمجازر والتقتيل الجماعي الذي شهدته الجزائر أثناء تلك الفترة من الأسباب التي دفعت بالشباب للهروب بأي شكل كان سواء عن طريق وسائل مشروعة أو غير مشروعة بحثا عن الأمن والاستقرار الذي كان مفقودا في موطنه الأصلي نحو موطن آخر، فالجزائر في تلك المرحلة شهدت أيضا عدة حكومات، مما جعل المواطن الجزائري يفقد الشعور بالأمان والخوف وعدم الاستقرار.⁽¹⁾

4-1-3 النمو الديموغرافي (السكاني): يشكل البعد الديموغرافي السكاني مزيذا من التعقيدات على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهذا عن طريق الزيادة المطردة في تعداد السكان خاصة في الدول الفقيرة مقارنة مع التعداد السكاني في الدول المتقدمة والغنية، والتي تعرف إنخفاضا كبيرا. وفي هذا الصدد يؤكد آخر تقرير لخبراء ديموغرافيين والصادر عن مكتب مؤشرات السكان بواشنطن والذي يتوقع زيادة في محاولات الهجرة غير الشرعية من الدول الفقيرة نحو الدول الغنية نتيجة هذا النمو الديموغرافي الذي تشهده تلك الدول الفقيرة.⁽²⁾

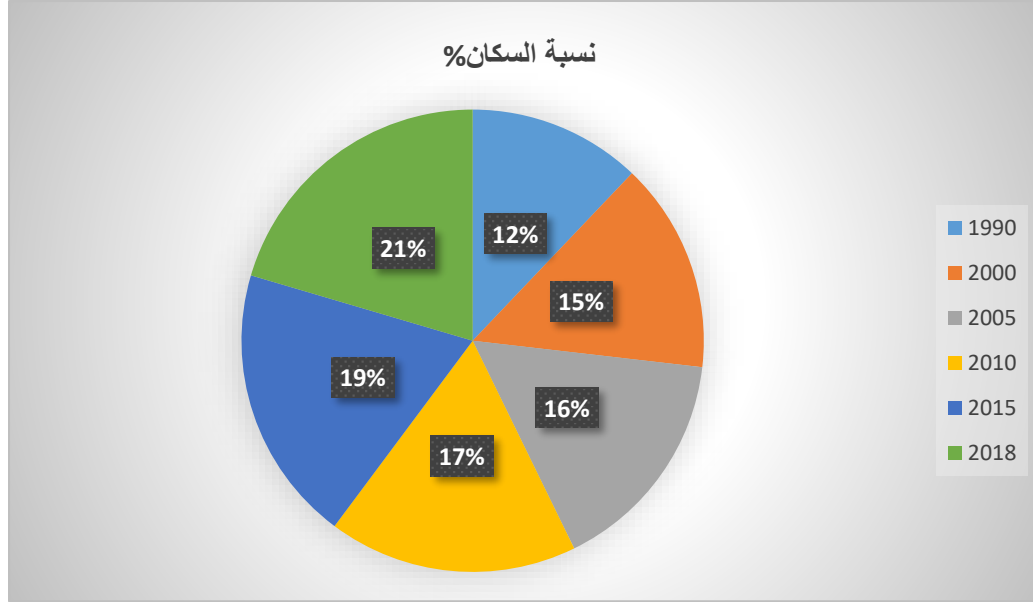
إن غالبية الدول الغنية تعاني من إنخفاض عدد سكانها، وهذا يعود إلى إعتبارات مختلفة، حيث أن أغلب هذه الدول المتقدمة تعمل بسياسة تحديد النسل وأيضا تعاني من إرتفاع الشيخوخة، وهذا مقارنة مع دول العالم الثالث أو الدول النامية والتي تعرف نمو ديموغرافي كبير، والجزائر أحد هذه الدول التي عرفت نمو ديموغرافي بالنسبة لتلك الدول الغنية. والجدول التالي يوضح هذا الفرق بين الدول الغنية وأحد دول العالم الثالث وهي الجزائر.

وسنوضح من خلال الشكل الموالي تطور النمو الديموغرافي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990 إلى غاية 2018.

(1)- محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، إبن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية ناشرون، ط1، 2014، ص178.

(2)- أبو بكر بوسالم، داود غديري، مليكة بلقبي، "تحليل العوامل الرئيسية لبروز وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا"، مجلة الإقتصاد المال والأعمال، مجلد3، العدد4، جانفي 2020، ص ص 304-305.

الشكل رقم(10): تطور النمو الديموغرافي بالجزائر خلال الفترة من 1999 إلى غاية 2018.



من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء <https://www.ons.dz>

مقارنة مع معدلات النمو بالدول المتقدمة يلاحظ من خلال هذا الشكل أن الجزائر تعرف زيادة في النمو السكاني، حيث كانت نسبة نمو السكان عام 1990 تقدر بـ 12 % والتي عرفت تزايد ملحوظ خلال السنوات الموالية، إذ وصلت إلى 21% عام 2018. فالجزائر تعرف نمو سكاني سريع عكس الدول المتقدمة وهذا بسبب زيادة عدد الولادات في الجزائر وإنخفاضها في الدول المتقدمة، وهذه الزيادة السكانية تكون لها نتائج سلبية على المجتمع وعلى الإقتصاد، فتصبح الدولة غير قادرة على إستيعاب هذه الزيادة السكانية مما يخلق عجز في توفير متطلبات وإحتياجات السكان من رعاية صحية وخدمات إجتماعية وإقتصادية...الخ، حيث ينشأ عن هذا النمو الديموغرافي عدة أزمات كزيادة البطالة والفقر...الخ، وهنا تكون النتيجة الحتمية من وراء النمو الديموغرافي الهجرة، حيث يضطر الأفراد إلى البحث عن سبيل آخر للخروج من هذه الأوضاع الصعبة في بلد آخر عن طريق الهجرة الشرعية أو غير الشرعية.

4-1-4 العوامل الإجتماعية: إن أزمة السكن في تصاعد مستمر نتيجة للنمو السكاني الذي تشهده الجزائر بصورة متزايدة و بالأخص إن كانت العائلة كبيرة، والواقع الجزائري يثبت ذلك فأغلب المهاجرين غير الشرعيين نجدهم يقضون معظم الأوقات على الشواطئ وهم حاملين فكرة الحرقة والهروب من الواقع الذي يعيشونه، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تدني الدخل الفردي أدى إلى ضعف القدرة الشرائية وزادت الفجوة بين فئة الفقراء وفئة الأغنياء داخل المجتمع الواحد، وهذا بسبب غلاء وإرتفاع الأسعار،

حيث أصبح الفرد يجد نفسه أمام هذا الواقع غير قادر على تلبية إحتياجاته الأساسية فقط، فضلا عن تلك الإحتياجات الكمالية الأخرى.⁽¹⁾ وهذه العوامل كلها كانت من أسباب هجرة الفرد غير الشرعية إلى موطن آخر.

4-1-5 العوامل النفسية: تتمثل في الصراع الذي يعيشه الفرد بين الدوافع والرغبات المتعارضة وتلك الإحباطات وما يرتبط بها من الشعور بفقدان الأمل والخيبة، والفشل والحرمان. بالإضافة إلى ضغوطات البيئة الإجتماعية والثقافية وإضطراب التنشئة الإجتماعية⁽²⁾، هذا من جهة ومن جهة ثانية الرغبة في تحقيق النجاح والتي يسعى لها كل فرد منذ طفولته محاولا تحقيق أهدافه والنجاح بالوسائل المشروعة التي يحدها المجتمع، ولكن عندما يسود المجتمع عدم المساواة والعدالة فالفرد يصبح عاجزا أن يحقق أهدافه بالوسائل المشروعة التي وضعها المجتمع، وبالتالي قد يلجأ في هذه الحالة إلى البحث عن تحقيق ما يطمح إليه بطرق غير مشروعة فيلجأ إلى الهجرة غير الشرعية.⁽³⁾

إن بلدان الجنوب والجزائر من ضمن الدول التي تدفع ضريبة التبعية، فالإنبهار بدنيا بالآخر وطريقة عيشه والرغبة في محاكاته⁽⁴⁾ من أهم العوامل التي تجعل الفرد يهاجر، وهذا يمكن تأكيده من خلال مقولة عالم الإجتماع ابن خلدون والذي قال: "إن المغلوب مولع أبدا بالإقتداء بالغالب في شعاره ونحلته وسائر أحواله وعوائده".⁽⁵⁾ بمعنى آخر المحاكاة والتقليد للنمط المعيشي للغرب.

بالإضافة إلى الإغتراب والذي يعني غياب معنى الحياة وغياب المعايير والقيم والإحساس بالغربة عن الذات وضعف الثقة بالنفس⁽⁶⁾، فمعظم هذه الأحاسيس والمشاعر التي إرتبطت بالإغتراب وبحث الفرد عن تلك الذات المفقودة والهوية المجرأة والتي ترفض هذا البلد الأصلي وتحمل أملا في تحقيق هويتها ضمن البلد الأوروبي المستقبل، فهذه الأحاسيس ومشاعر الإغتراب تدفع الشباب للمغامرة بأرواحهم بين أمواج البحر، فمنهم من ينجح ويصل إلى هدفه المنشود وفورا يتخلص من أوراق هويته من أجل إكتساب هوية جديدة هناك، ولكن آخرون يلقون حتفهم عرض البحر بين غرقى وموتى⁽⁷⁾.

لقد أصبح الشباب الجزائري يعيش حالة من اليأس والإحباط، فأصبح مقتنع بعدم إمكانية التغيير وتحسين الأوضاع في البلاد، ويؤكد على هذا الأستاذ ناصر جابي في حوار له في جريدة الخبر، فهو يرى أن ما تشهده الجزائر يوميا من قوارب للمهاجرين السريين المتجهة نحو أوروبا، ماهي إلا تعبير أو صورة عن ذلك اليأس الذي سيطر على أغلبية الشباب الجزائري الحامل لطموحات وآمال كبيرة للعيش في

(1)- بن يوسف القنيبي، مرجع سابق، ص ص 71-72.

(2)- بوكرة أعلال فاطمة، "أسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، عدد 9، الجزء الأول، ديسمبر 2012، ص 100.

(3)- محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص 51.

(4)- رابح طايبي، مرجع سابق، ص 48.

(5)- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، دار الجيل، الجزء الأول، الفصل الثالث والعشرون، بيروت، ص 162.

(6)- محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص 51.

(7)- رابح طايبي، مرجع سابق، ص 48.

ظروف جيدة، ولكن اليأس الذي سيطر على حياة هؤلاء الجزائريين جعلهم لا يفكرون إلا في أمر واحد وهو الهجرة بطرق غير شرعية وتعرض حياتهم لخطر الموت عن طريق قوارب خشبية تعرف بقوارب الموت، فهم يرون في الحرقة النفاذ والسبيل الوحيد للخلاص من حالات اليأس آملين في التغيير نحو وضع أفضل⁽¹⁾، وهذا ما أكدته أيضا الأستاذ محمد زرواطي وهو أستاذ في علم النفس في تصريح له في العربية، فهو يرى بأن حالات اليأس وفقدان الأمل هي مشاعر قد سيطرت بصورة كبيرة على حياة المهاجر، إذ صار يبحث عن مجتمع غير مجتمعه الأصلي الذي يمكنه أن يجد ما يبحث عنه في موطن آخر ليحقق حياة أفضل وظروف إجتماعية وإقتصادية وأمنية أرقى، كما يؤكد أيضا على الصورة التي يروج لها الشباب الذين نجحوا في الوصول إلى الضفة الثانية، وهي صور تعكس تلك الرفاهية والنجاح أو الوضع المالي لهم، وهي حسب ما أكدته الأستاذ على أنها من أهم العوامل التي دفعت بالعائلات خاصة للمغامرة بحياتهم.⁽²⁾

4-2-العوامل الجاذبة (المحفزة): نجد عدة عوامل جاذبة يمكن إدراجها كما يلي:

4-2-1 صورة النجاح الإجتماعي: وهي تلك الحالة الإجتماعية التي تظهرها الجالية الجزائرية بالخارج عند عودتها إلى أرض الوطن من أجل قضاء العطل مع ذويهم وعائلاتهم، حيث تظهر هنا صورة النجاح الإجتماعي من خلال ما يبرزه العائدين كم صور ومظاهر تعبر عن الغنى والثراء والحالة الجيدة التي أصبحوا عليها، والتي قد تكون في سيارات فاخرة وبعض الهدايا التي يحضرونها للأقارب والأصدقاء، أو بعض الإستثمارات كشراء عقارات وغيرها من مظاهر الغنى الأخرى.⁽³⁾

إن هذه الصور من مظاهر الغنى التي يتركها المغتربين عند تواجدهم بين عائلاتهم وأصدقائهم تترك أثر كبير، حيث تعطي صورة إيجابية عن الحياة في بلد المهجر، وتصبح حافز ومشجع للكثير من أفراد المجتمع الجزائري على الهجرة، فتتعدى أفكارهم على تلك الصورة التي رسمها المغترب ويصبح يرى أن الهجرة غير الشرعية مشروع ناجح في تغيير الفرد حياته إلى مستوى أفضل، وهنا إن أتاحت الفرصة للهجرة لن يترددوا من أجل الوصول إلى الضفة الثانية.

4-2-2 حلم الهجرة عبر الإنترنت ومواقع الشبكات الإجتماعية: شكلت شبكة الإنترنت في السنوات الأخيرة لما تقدمه من خدمات إهتمام الشباب لتنوع مضامينها وإتجاهاتها، وأصبحت هذه الشبكات موازية لمعظم مؤسسات التنشئة الإجتماعية في أدوارها وصار العالم قرية صغيرة تنتقل من خلالها كل ثقافات

(1)- إبراهيم زروقي، مرجع سابق، ص56.

(2)- علي باحي، الهجرة غير الشرعية تنتشر في الجزائر وتشمل العائلات، 22 سبتمبر 2020، متاح على الرابط <https://www.independantarabia.com> تاريخ الإسترداد 24 ديسمبر 2023.

(3)- إبراهيم زروقي، مرجع سابق، ص 69.

العالم، والتي تكون موازية لأنماط سلوكية مغايرة، حيث تدفع الشباب نحو مثيرات جديدة تحرك عندهم رغبات ومشاعر جديدة⁽¹⁾.

وما يفسر أن الثورة التكنولوجية والإعلامية قربت العالم وافتحت أكثر على كل الثقافات والتي خلقت لدى الشباب صورة جديدة مغايرة لما يعيشونه، وتركت في مخيلاتهم وأذهانهم نوع من الحياة رسمت عن طريق تلك الشبكات وصارت بمثابة مثيرات تحرك عندهم رغبات وميول ودوافع جديدة في الحياة. وتأكيدا على هذا مؤتمر لاهاي الذي انعقد في 08 ماي 2010 بمدينة لاهاي حول الهجرة غير الشرعية، والذي شارك فيه عدة خبراء توصلوا إلى أن شباب بلدان الجنوب الأبيض المتوسط هم أكثر الأشخاص اعتمادا على مواقع الشبكات الاجتماعية مقارنة مع الأوروبيين أو المهاجرين في أوروبا، وهذا من أجل البحث عن فرص للهجرة، ويرون تأثير هذه التكنولوجيا الإعلامية يفوق تأثير وسائل الإعلام التقليدية من ناحية تشكيل أفكار الشباب وإنطباعهم فيما يتعلق بموضوع الهجرة. ويضيف خالد شوكت رئيس المنتدى العربي في هولندا ومنظم مؤتمر الهجرة غير الشرعية، أن دوافع الشباب نحو الهجرة غير الشرعية تزيد بصورة أكبر سبب ذلك الدور الذي تلعبه هذه الوسائل الإعلامية الحديثة وخاصة الإنترنت⁽²⁾.

وعليه يمكن القول أن مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك كان لها الأثر الكبير في هجرة الشباب الجزائري بطريقة غير شرعية.

5/ آثار الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة إجتماعية إنتشرت بشكل رهيب في المجتمع الجزائري، لها عواقب وآثار وخيمة على المستوى الفردي والمجتمعي والصعيد الأمني والإقتصادي والصحي، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

5-1-آثار الهجرة غير الشرعية على المستوى الوطني:

5-1-1 على الصعيد الأمني: تلعب هذه الانعكاسات السياسية والأمنية للهجرة غير الشرعية دور في إستقرار الجزائر، وخاصة في ظل التزايد الكبير لأعداد المهاجرين النازحين من المناطق التي تعاني من الصراعات والتوترات، أي تعيش تحت خلافات وصراعات سياسية، وهذا ما يسمح بزيادة المخاطر على المستوى الأمني والإستقرار، وهذا ما يزيد من ظهور خطر الإرهاب الدولي وتسلسل المسلحين داخل الوطن، ومن جهة ثانية إنخراط المهاجرين في شبكات الإتجار بالأسلحة والمخدرات⁽³⁾.

(1)- فريد الصغيري، "الإتاحة الإتصالية للشباب ووضعيات الإغتراب المحفزات الجديدة للهجرة النفسية"، مجلة نقد وتطور،

28 مارس 2021 متاح على الرابط: https://tanwir.com/archives/10898?desktop_viw=chow

(2)- <https://www.dw.com/a-1826246>

(3)- لزهر بورادي، محمد بوعليت، "آثار الهجرة غير الشرعية للأفارقة على الأمن الاقتصادي والإجتماعي الجزائري"، المجلة الجزائرية

للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 9، عدد 1، 2021، ص 268.

وهذا ما يؤكد أيضا أن الهجرة غير الشرعية تسهل عملية التسلل للمجرمين خاصة المروجين للأسلحة والإرهابيين، وذلك بإدخال الأسلحة إلى البلاد والذي بدوره يشكل خطر كبير على أمن الدول وزعزعة إستقرارها، بالإضافة إلى إرتباط الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة والتي تظهر في صور عديدة ومختلفة كتنبيض الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الجرائم الأخرى⁽¹⁾.

5-1-2 على الصعيد الاقتصادي: إن التواجد لأعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين بالجزائر له أثر على التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق وجود اليد العاملة الرخيصة التي تنمي سوق العمل غير الشرعي ويجعل من الوضع الاقتصادي لليد العاملة المحلية صعب، مما ينتج على ذلك ظهور العنصرية، بالإضافة إلى أن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين يسعون إلى الإعتماد على أساليب عديدة في مجال الإحتيال والنصب وخاصة في تزوير الوثائق والأوراق المالية التي توزع في السوق السوداء، وهذا ما ينتج عنه أثر سلبي على الإقتصاد الوطني⁽²⁾.

فظاهرة الهجرة غير الشرعية لها تأثيرها على مسألة الإقتصاد الجزائري وميزانية الدولة، حيث تكلفها مبالغ كبيرة من أجل حماية وتأمين الحدود من التدفقات الهجرية للمهاجرين غير الشرعيين، ففي عام 2013 قامت الحكومة الجزائرية بتخصيص ميزانية خاصة لوزارة الدفاع الوطني والمديرية العامة للأمن والدرك وهذا من أجل عملية تأمين الحدود. إذ قدرت قيمة الميزانية ب 100 مليون دولار من سنة 2013 إلى غاية 2014، وكان هذا من أجل التكفل بالأفارقة المتواجدون بالجزائر، كما تخصص الميزانية لوحقات الأمن المكلفة بمكافحة الهجرة السرية وعملية إيواء المهاجرين ثم عملية ترحيلهم نحو بلدانهم الأصلية⁽³⁾، وهذا ما يعكس ما تتحمله الدولة الجزائرية من أعباء مالية من خزينتها من أجل توفير الحماية والإستقرار والأمن للبلاد.

5-2-آثار الهجرة غير الشرعية على المجتمع: للهجرة غير الشرعية تأثيرا على المجتمع، ويتضح هذا التأثير في مغادرة المهاجرين لأوطانهم وبالأخص عندما يكون أغلبية هؤلاء المهاجرون يمثلون فئة الذكور الأكثر شبابا ولهم القدرة على المغامرة، حيث ظهرت هذه الهجرة الخاصة بهذه الفئة لفترة معينة من السنوات الماضية، وعلى إثر هذه الظاهرة وهجرة الشباب تصبح المجتمعات ذات نسب عالية من المسنين والنساء والأطفال⁽⁴⁾.

والجزائر تعيش هذه الوضعية المتمثلة في هجرة شبابها الذكور بصورة غير شرعية منذ سنوات وخاصة خلال السنوات الأولى، ولكن مع مرور فترة من الزمن وفي السنوات الأخيرة ظاهرة الحرقه مست فئات أخرى من المجتمع منها فئة الأطفال، النساء والعائلات. وهذا التطور الذي شهدته ظاهرة الهجرة

(1)- عيتاوي عبد القادر، بحماوي الشريف، "آثار الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحة"، مجلة الحقوق، مجلد 17، عدد 1، 2021، ص 164.

(2)- بخوش صبيحة، مرجع سابق، ص 304.

(3)- نفس المرجع، ص 304.

(4)- إبراهيم زروقي، مرجع سابق، ص 71.

غير الشرعية له تأثيرا على البنية المجتمعية والنسق الاجتماعي، كما أن الجزائر تفقد طاقاتها البشرية خاصة الشبابية، إضافة إلى هجرة الأزواج وترك أسرهم، مما يخلق ذلك تفكك داخل الأسرة وتصبح الزوجة تتحمل عبئ المسؤولية بعد هروب الزوج. أما بالنسبة للمرأة التي تهجر، فهي بهذه المغامرة والتحدي قد خالفت كل الأعراف والقيم والتقاليد الاجتماعية، وهذا كله يفسر لنا أن الهجرة غير الشرعية تكون نتيجتها خلق فجوة في المجتمع وإنهيار لبعض قيمه ويؤثر بذلك على البناء الكلي للمجتمع.

وبناء على ما سبق ذكره يمكن القول أن الهجرة لها أثر كبير في خلق ذلك التمزق الذي يحدث في المجتمع، حيث تخلق نوع من الثقافة وهي ثقافة الهجرة سواء كانت في صورتها القانونية أو في صورتها غير الشرعية، بمعنى أنه تتمركز هذه الثقافة أي ثقافة الهجرة في ذهنية الفرد وتصبح تعرف بالثقافة الوطنية، أي تصبح تتواجد ضمن تفكير الشخص، وهذا ما قد يحدث مع الشاب الجزائري خصوصا في ظل هذا التزايد للهجرة غير الشرعية إن لم يتم تدارك الوضع في الجزائر⁽¹⁾.

3-5 آثار ومخاطر الهجرة غير الشرعية على المهاجرين غير الشرعيين وعلى أسرهم: عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر باتجاه الدول الأوروبية تصاعدا بصورة كبيرة، مما أنتجت توتر وقلق وتخوف على المستوى الوطني، والذي يظهر في تزايد الضحايا للهجرة غير الشرعية من الجثث والمفقودين الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى الهدف المنشود الذين كانوا يسعون من أجل تحقيقه، وهو النجاح والوصول إلى الضفة الثانية.⁽²⁾

فالهجرة غير الشرعية تحمل عدة مخاطر وخاصة على المهاجرين غير الشرعيين، حيث يتعرضون لكثير من المشكلات كالإعتقال والقبض عليهم والسرقة، وفي بعض الحالات ينتهي بهم المطاف خلال رحلتهم في عرض البحر إلى المأساة وهو الموت، إضافة إلى أنهم قد يقعون ضحية للإستغلال، وبالتالي يكونون ضحايا لتهريب المهاجرين، ويشكل الشباب غالبية الفئات ضحايا تهريب المهاجرين.⁽³⁾

فالجزائر شهدت على مثل هذه المآسي والمخاطر جراء الهجرة السرية، إذ يتعرض المهاجرون غير الشرعيين إلى غرق القوارب والتي عرفت بقوارب الموت أو ما يسمى بقوارب الإنتحار الجماعي أو الفرار والهروب نحو المجهول. وفي هذا الصدد تشير بعض الإحصائيات التابعة للبحرية الجزائرية إلى عدد الضحايا للهجرة غير الشرعية من جثث ومعتقلين، والتي عرفت إرتفاعا واضحا خلال السنوات 2007/2006/2005. وسنوضحها من خلال الجدول الآتي:⁽⁴⁾

جدول رقم(09): يبين عدد المهاجرين المعتقلين والجثث خلال السنوات 2007/2006/2005

(1)- نفس المرجع، ص 71.

(2)- محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 85.

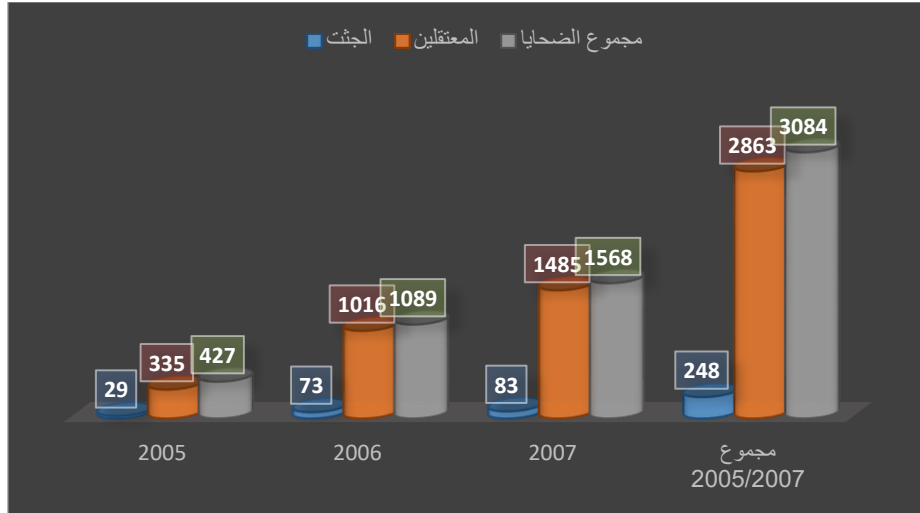
(3)- مصطفى يوسف أبو زيد، مرجع سابق، ص 157.

(4)- علي أحمد رشاد صلاح، مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010، ص 185.

السنة	عدد الجثث	عدد المعتقلين	مجموع الضحايا
2005	29	335	427
2006	73	1016	1089
2007	83	1485	1568
المجموع	248	2863	3084

المصدر: علي أحمد رشاد صلاح، مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010، ص185.

الشكل رقم (11): ضحايا يا الهجرة غير الشرعية خلال السنوات 2005/2006/2007.



من إعداد الطالبة إعتامدا على بيانات الجدول السابق رقم (09).

تؤكد لنا هذه الأرقام حجم الظاهرة وخطورتها والتي توضح لنا أن الهجرة غير الشرعية خلال هذه السنوات من 2005 إلى غاية 2007 هي في تطور، حيث يتزايد عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية في كل سنة ما يؤكد على رغبة الشباب وإصرارهم على ركوب القوارب وتعريض حياتهم لخطر الموت من أجل الوصول إلى الضفة الثانية، وهذا يفسر أن الهجرة غير الشرعية في الجزائر أصبحت واقع حتمي لا هروب منه مع إصرار شبابها على الخروج من هذا المجتمع إلى مجتمع جديد، حتى لو كلفهم ذلك حياتهم. إذ توضح الأرقام الموضحة في الجدول السابق هذه الصورة من معتقلين وجثث التي عرفت بالزيادة في عدد ضحاياها أين بلغ عدد الجثث 29 جثة سنة 2005 والمعتقلين 355 حالة، إلى أن وصل مجموع الضحايا من المهاجرين غير الشرعيين سنة 2007 إلى 3084 من بينهم 2863 من المعتقلين و248 جثة.

6/ مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

تتمثل مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر في آليات مكافحة هذه الظاهرة وأهم القوانين سواء كانت آليات قانونية أو أمنية، ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر اللاحقة.

6-1 الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية: أصدرت الجزائر القانون 2009 وهو إستحداث لما جاء في قانون 2008 فيما يخص تجريم كل من يحاول الهجرة بصفة غير شرعية وغير قانونية، فكان قانون 2009 وهو قانون 01-09 المؤرخ في 25 فبراير 2009 من المادة 175 مكرر 1 بالقسم الخاص بالجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، والتي في مضمونها تنص على العقوبة من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 إلى 60.000 دج، أو بإحدى العقوبتين على كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية مع تجريم عناصر شبكات الهجرة غير الشرعية بالسجن خمس سنوات⁽¹⁾. ومن خلال هذا القانون المتعلق بتجريم الهجرة غير الشرعية سنتطرق إلى بعض المواد المتضمنة هذا القانون حول تجريم ومعاينة المهاجرين غير الشرعيين والمنظمين للهجرة غير القانونية.

6-1-1 القوانين المتعلقة بمغادرة التراب الوطني:

- المادة 175 مكرر 1: دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى سارية المفعول يعاقب بالسجن من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من 20.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بإنحاله هوية أو إستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة إحتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة سارية المفعول⁽²⁾.

6-1-2 الأنظمة والقوانين المتعلقة بتهريب المهاجرين:

- المادة 303 مكرر 30: "يعد تهريب المهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المصرح من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول على بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى، ويعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من 300.000 دج إلى 500.000 دج"⁽³⁾.
- المادة 303 مكرر 31: "يعاقب بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة مالية من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج، على تهريب المهاجرين المنصوص عليه في المادة 303 مكرر 30 أعلاه من إرتكب مع توافر أحد الظروف الآتية: إذا كان أحد الأشخاص المهربين

(1) - قانون 01-09 ، المؤرخ في 25 فبراير 2009، الجريدة الرسمية، العدد 15، 08 مارس 2009، ص 4.

(2) - نفس المرجع، ص 4.

(3) - نفس المرجع، ص 8.

قاصر، أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له، معاملة المهاجرين المهربين معاملة لا إنسانية أو مهينة.

• المادة 303 مكرر 32: يعاقب على تهريب المهاجرين بالسجن من عشر سنوات إلى عشرين سنة وبغرامة مالية من 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج إذا ارتكب من توافر أحد الظروف الآتية: إذا سهلت وظيفة الفاعل ارتكاب الجريمة، إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص، إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله، إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية⁽¹⁾.

• المادة 303 مكرر 36: "يعفى من العقوبة المقررة كل من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها، وتخفف العقوبة إلى النصف إذا تم الإبلاغ بعد إنتهاء تنفيذ الجريمة أو الشروع فيها وقبل تحريك الدعوى العمومية أو إذا مكن بعد تحريك الدعوى العمومية من إيقاف الفاعل الأصلي أو الشركاء في نفس الجريمة"⁽²⁾.

6-2 الآليات الأمنية للتصدي للهجرة غير الشرعية: سعت الجزائر إلى تبني إجراءات أمنية بعدما رأت أن التدابير القانونية وسن قانون العقوبات وتجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية لم يعد كاف لوحده في التصدي لمخاطر هذه الظاهرة، ولهذا من الضروري الحرص على الجانب الأمني وتكثيف الجهود الأمنية. والتي تمحورت في ثلاث أولويات سنوضحها فيما يلي:

- **الأولوية الأولى:** وتتمثل في العمل على التعرف على مصادر تدفق المهاجرين، حيث كانت الشرطة الجزائرية تهتم بمسألة متابعة الأجانب بصورة منتظمة، إذ بدأت بنشر وتسجيل الإحصائيات المتعلقة بتحرك الأجانب في الجزائر من سنة 2000. وفي هذا الصدد يعتبر إنشاء المراكز الخاصة بالتوثيق والإحصاء حول تدفقات المهاجرين من أهم القرارات لرئيس الجمهورية وتحت إشراف وزارة الداخلية، وهذا يسهل أيضا من جمع المعلومات أكثر حول تدفقات الهجرة وخاصة في ضوء التعاون بين كل من وزارة الخارجية والجالية الوطنية والتضامن الإجتماعي والشرطة والجمارك والجيش الوطني الشعبي⁽³⁾.

- **الأولوية الثانية:** تعتمد على بعض الوسائل من أجل التصدي والسيطرة على تدفقات المهاجرين، حيث تعمل كل من الشرطة المحلية وشرطة الحدود على بعض الإجراءات أو الأعمال للسيطرة على الهجرة غير الشرعية، والتي تتمثل في إجراءات التوقيف والسجن أو الطرد للأشخاص المقيمين بطريقة غير

(1)-نفس المرجع، ص8.

(2)-نفس المرجع، ص8.

(3)-آيت عبد المالك نادية، "الآليات الوطنية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة صوت القانون، العدد2، أكتوبر 2014،

ص ص101-102.

قانونية في الجزائر، وأحيانا تعتمد على الحكم المتسامح وهو إجراء تعتمد الجزائر لأسباب إنسانية، حيث تجمع الموقوفين في مناطق محددة وتخضعهم للمراقبة.

- **الأولوية الثالثة:** تتعلق بشأن التعاون الذي يربط الجزائر مع جيرانها من الدول التي تربطهم حدود إقليمية ومع دول أوروبا، فالجزائر من أجل تحقيق تعاون إقليمي تحاول إشراك دول الساحل بهدف السيطرة على الهجرة غير الشرعية، حيث تتشارك مع منطقة النيباد وتتعاون مع هيئات أمنية لدول الجوار، بالإضافة إلى إهتمامها بتطوير آليات المتابعة لمواجهة شبكات التهريب البشري، وتكوين متخصصين في مجال مراقبة الحدود، والتشجيع على الانضمام إلى إتفاقيات مرتبطة بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية⁽¹⁾.

يتضح لنا مما سبق ذكره أن الجزائر إنتهجت إجراءات أمنية كانت تسعى على توفيرها من أجل حماية الحدود من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين، والتي كانت مسندة للأجهزة الأمنية التي تسهر على مراقبة الحدود وحمايتها، والعمل على تطوير وسائل المراقبة. ومن أهم الأجهزة الأمنية الجزائرية التي خصصتها الدولة على السهر لمكافحة الهجرة غير الشرعية وهي شرطة الحدود وحراس الحدود وحراس السواحل، وسنعرضها على النحو الآتي:

أ- **حراس الحدود:** وهو جهاز تابع للدرك الوطني مهمته حراسة الحدود البرية الجزائرية ومحاربة الممارسات غير القانونية كالتهريب والهجرة غير الشرعية، ويتواجد حراس الحدود على طول الشريط الحدودي، ومن أهم القيادات التابعة لهذا الجهاز هي:

- القيادة رقم 01 ببجاية لحراسة الحدود الشمالية، تونس.
- القيادة رقم 02 بوهوان لحراسة الحدود الغربية والمغرب.
- القيادة رقم 03 ببشار لحراسة الحدود الجنوب وغرب المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية، مالي.
- القيادة رقم 04 بورقلة لحراسة حدود الجنوب شرقية تونس، ليبيا.
- القيادة رقم 05 بقسنطينة لحراسة الحدود الشرقية، تونس.
- القيادة رقم 06 بتمنراست لحراسة الحدود الجنوبية الجنوبية، مالي والنيجر.

ب- **حراس السواحل:** وهو جهاز تابع لوزارة الدفاع مهمته مراقبة الحدود البحرية، والذي تأسس في 1998/06/25 ويعمل على التصدي ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

ج- **شرطة الحدود:** تتمثل مهامها في المراقبة لعبور الأشخاص والبضائع من أجل أمن المنشآت المتواجدة في المطارات والموانئ، والتصدي للجريمة ومكافحة الهجرة غير الشرعية⁽²⁾.

(1)- نفس المرجع، ص 102.

(2)- فتحي حاجي، "الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود بين البحث عن الأسباب وجهود مكافحتها"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 4،

العدد 3، 2020، ص 101-102.

6-3 الآليات الاقتصادية لمكافحة الهجرة غير الشرعية: تعتبر الإجراءات الاقتصادية التي إعتدتها الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية من أهم السياسات، كون العامل الاقتصادي يشكل دافع قوي وأساسي لمغادرة أغلب الشباب اليوم بطريقة غير قانونية، ولهذا سعت السلطات الجزائرية إلى الإهتمام بالجانب الإقتصادي وتحسينه للتخفيف من حدة الظاهرة. ومن أهم الآليات التي تم إعتماها سوف نذكرها على النحو الآتي:

6-3-1 برنامج عقود ما قبل التشغيل: جاء هذا البرنامج للفئات الجامعية، وقد تم تعميمه بالمؤسسات العمومية بعد أن كانت هناك قيود تفرضها بعض من المؤسسات تتعلق بالخبرة المهنية، ولهذا تم توسيع البرنامج من خلال تعميم عقود ما قبل التشغيل بالمؤسسات العمومية، وهذا ما جاء به المرسوم الرئاسي 196-234 المؤرخ في 1996/07/02، والذي يتضمن تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين، التشغيل، التوظيف. بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي 96-295، والذي يحدده الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (ensej) بتقديم تسهيلات لتمويل مشاريع الشباب البطل⁽¹⁾.

6-3-2 جهاز الإدماج المهني: هذه الصيغة تبنتها الحكومة الجزائرية من أجل التخفيف من حدة البطالة منذ عام 1990، وكان الهدف من ذلك هو إدماج الشباب في الحياة المهنية حسب ما يتلائم مع الأنشطة التي يمكن توفيرها، أي إدماجهم في وظائف مأجورة بمبادرات محلية ESIL. وقد تميزت هذه الصيغة أو البرنامج لتشغيل الشباب بمرحلتين أساسيتين:

- المرحلة الأولى (منذ بداية 1990 إلى غاية سنة 1994): في هذه الفترة إستفاد حوالي 332.000 شاب من صيغة الإدماج (ESIL) لمناصب شغل مؤقتة لمدة ستة أشهر في القطاع الإقتصادي. إذ سجل قطاع الإدارة والبناء والأشغال العمومية نسبة بلغت 79.6٪، أما قطاع الإدارة 45٪، وبالنسبة للوظائف شبه الدائمة وصلت إلى 160.000 ومنها 11.000 وظيفة دائمة أي بمعدل 3.3 ٪ من المناصب المستحدثة. فهذه الصيغة وصلت نسبة الوظائف الدائمة حوالي 18.6٪ من مجموع الوظائف المستحدثة ومثلت الإناث بنسبة 1.9٪.

- المرحلة الثانية (من 1995 إلى غاية 2004): مثلت هذه الفترة مواصلة لهذا البرنامج وخاصة الشباب البطل للمناطق المحرومة أين تم إصدار تعليمتين في سنة 1996 بسبب التوزيع الغير عادل لمناصب الشغل عبر الولايات، حيث نصت التعليمتين على ضرورة توزيع المناصب بصفة متساوية نسبيا بين الولايات، وعليه تم إستفادة كل ولاية من 1000 إلى 1500 وظيفة في إطار صيغة الإدماج في الفترة ما بين 1997 إلى غاية 2001.

6-3-3 برنامج الأشغال المنفعة العامة ذات الإستخدام المكثف لليد العاملة: هو برنامج تم تطبيقه سنة 1997، وكانت من أهم أهدافه العمل على معالجة مسألة البطالة لدى الشباب وخلق مناصب بصفة مؤقتة عن طريق فتح ورشات وأشغال عمل. ففي الفترة ما بين 1997 و 2000 حصلت الجزائر على تمويل من

(1)-ناصر دادي، عدون عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 181.

البنك العالمي لإنشاء ورشات عمل موزعة في قطاعات مختلفة، والتي على أساسها تم توفير وخلق مناصب شغل بلغت حوالي 140.000 من ضمنها 24.000 وظيفة شبه دائمة، كما إستفادت مصالح (ADS) من غلاف مالي قدر بـ 9 ملايين لإنشاء 22.000 وظيفة شبه دائمة، وهذا في الفترة ما بين 2001-2004⁽¹⁾.

6-3-4 الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: تقوم هذه الوكالة بتقديم إعانات للشباب بمنحها الصندوق الوطني بنسب فوائد منخفضة، الهدف منها خلق مشاريع إستثمارية تساعد على تشغيل اليد العاملة، وتعمل هذه الوكالة على متابعة مشاريع الشباب مع إحترام أصحاب هذه الإستثمارات على البنود المتفق عليها مع الوكالة، كما تعمل الوكالة على برنامج دعم وترقية الشغل المأجور من خلال الإستفادة من مناصب شغل للشباب طالب الشغل لأول مرة لدى الوكالة، وهذا بهدف إدماجهم في أحد القطاعين العمومي أو الخاص. ويتضمن هذا الجهاز ثلاث عقود وهي:

- عقود الإدماج المهني، وهي موجهة لخريجي الطور الثانوي أو الذين لهم تكوين مهني.
- عقود تكوين لطالبي العمل دون أي تأهيل.
- عقود إدماج حاملي الشهادات.⁽²⁾

(1)- نفس المرجع، ص ص 287-288.

(2)- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 2008، ص 290.

خلاصة:

شكّلت الهجرة غير الشرعية في الجزائر خطورة كبيرة، والتي تظهر في تطور الظاهرة خلال السنوات الأخيرة، حيث عرفت إنتشارا واسعا وشملت تقريبا كل الفئات الإجتماعية من الشباب الذكور والمراهقين والأطفال القصر والرضع، وحتى العائلات هروبا من شبح البطالة والأوضاع الإقتصادية، والذي زاد من تداعياتها وخطورتها ظهور المرأة الجزائرية ضمن رحلات الهجرة غير الشرعية، حيث يعود ذلك إلى مكانة المرأة في الجزائر التي تغيرت مع التطورات والتحولات التي عرفها العالم، والتي كانت لها أثر على مكانة المرأة وخاصة المرأة الجزائرية والذي يظهر عند خروجها للعمل أو لإكمال تعليمها هذا من جهة، ومن جهة ثانية تحديها كل الصعوبات ومشاركتها للرجل سواء كان والدها أو زوجها في التكفل بمساعدة في الإنفاق وتوفير متطلبات الأسرة. كل هذه المؤشرات والتغيرات كان لها دور في بروز الهجرة غير الشرعية عند المرأة، فهذه الظاهرة قد إرتبطت بأسباب ودوافع مختلفة ولها آثار وعواقب على مستوى المهاجر نفسه والأسرة والمجتمع والوطن.

الباب الثاني: الجانب الميداني للدراسة

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة

-تمهيد.

1/ مجالات الدراسة.

2/ الدراسة الإستطلاعية.

3/ منهج الدراسة.

4/ عينة الدراسة.

5/ تقنيات جمع البيانات وتحليلها.

- خلاصة

- تمهيد:

يعتبر الإطار المنهجي ضروري لأي دراسة بحثية ومن أجل أن تكون هذه الدراسة مبنية على أسس علمية لا بد من أن تتم وفق أساليب بحثية ومنهجية سليمة، وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى المنهج الذي تم إعماله، ومجالات الدراسة وأهم الأدوات التي تم إستخدامها وتعيين مجتمع البحث وخصائصه، حتى يكون موضوع دراستنا مبني على قواعد منهجية تتلائم والدراسة البحثية أو المشكلة المطروحة.

1/ مجالات الدراسة:

من أهم مجالات الدراسة نجد:

1-1 المجال المكاني: إن طبيعة الدراسة وبحكم أن حالات الدراسة لا يمكننا الوصول إليها أو تواجدهم بمنطقة معينة، فقد تركزت دراستنا على عدة أماكن مختلفة على حسب تواجد الحالات (المهاجرات) والتي حاولن الهجرة غير الشرعية. فبعضهن ينحدرن من ولايات الشرق والبعض الأخريات من الغرب الجزائري، وتتمثل هذه الولايات في كل من مدينة عنابة والشلف ومعسكر، أما باقي الحالات فهن متواجدات بدول الإستقبال كاليونان وفرنسا.

1-2 المجال الزمني: إن الهجرة غير الشرعية من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي يعاقب عليها القانون، وهذا ما جعلنا نجد صعوبة في الوصول إلى النساء الحرائق، حيث إستغرقت دراستنا مدة زمنية طويلة، إذ بدأنا هذا البحث في سنة 2019 بجمع المادة العلمية والتقني وجمع المعلومات والبيانات وكل ما يتعلق بالمعلومات المرتبطة بالحرائق وكيفية الوصول إليهن وإستمرت الدراسة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2024، أي مدة خمس سنوات تقريبا، حيث بدأت إجراءات المقابلات مع الحالات من شهر نوفمبر من سنة 2020 إلى غاية شهر أفريل لسنة 2024 أين كانت آخر مقابلة مع الحالات.

1-2 المجال البشري: ويقصد به مجتمع الدراسة، والذي يمكن تعريفه على النحو التالي: "مجموع وحدات مجتمع الدراسة أو كتابات أو حتى وثائق سمعية أو بصرية أو مصورة وغيرها"⁽¹⁾. كما يعرف أيضا أنه: "مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا، والتي تركز عليها ملاحظات الدراسة، والتي تكون ذات خاصية مشتركة أو ذات الطبيعة الواحدة، ويحدد مجتمع البحث وفق مقاييس محددة قد يكون وفق مقياس واحد أو أكثر."⁽²⁾

ففي هذا السياق أي تحديد المجال البشري أو ما يعرف بمجتمع البحث واجهتنا صعوبات كباحثين في تحديد مجتمع البحث، وهذا يعود لطبيعة الدراسة والعمل الميداني الذي يفرض التواصل مع مجتمع البحث بصورة مباشرة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمرأة، فكان من الصعب الوصول إليها بالأمرالهي، لأن النساء لا يصرحن بالهجرة غير الشرعية، فأغلبيتهن يتكتمن عن الموضوع، حيث كان أمر تحديد حجم مجتمع البحث فيه صعوبات كون المرأة لها سمات وخصائص معينة مغايرة للمجتمع الذكوري، والذي يمكن الوصول إليه، عكس المرأة نتيجة التحفظات في شأن الهجرة غير الشرعية المرتبطة بها.

وعليه فكان مجتمع البحث في دراستنا الحالية يتكون من النساء اللاتي قمن بعملية الهجرة غير الشرعية أو ما يسمى بالحرقة بالمفهوم العامي الجزائري، ومنهن من كانت لها تجربة الهجرة غير الشرعية ناجحة وبلغن هدفهن في الوصول نحو الضفة الثانية، أما الأخريات كانت محاولتهن فاشلة ولم يستطعن الوصول إلى هدفهن ألا وهو الحرقة نحو أوروبا.

(1)- مورييس أنجريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصة للنشر، الجزائر، دون تاريخ نشر، ص173.

(2)- نفس المرجع، ص ص 298-299.

وعلى الرغم من تلك الصعوبات التي واجهناها في الوصول إلى تحديد مجتمع البحث سواء من حيث الحجم أو العدد، إلا أننا تمكنا من الوصول إلى مجتمع البحث وتحديد أهم الصفات والخصائص المتعلقة به، والتي سنوضحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(10): يمثل خصائص الحالات (الحراقات)

الرقم	الحالات	السن	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	الحالة المهنية	المدينة	بلد الإقامة
01	ريان	23	جامعي	عزباء	لا تعمل	عنابة	/
02	حنان	34	جامعي	مطلقة	بائعة في محل	عنابة	/
03	سارة	42	متوسط	عزباء	مصورة فوتوغرافي	عنابة	/
04	هديل	29	ابتدائي	متزوجة	لا تعمل	عنابة	اليونان
05	الهام	26	متوسط	عزباء	صنع الحلويات	الشلف	/
06	خديجة	38	متوسط	عزباء	لا تعمل	عنابة	/
07	مشيرة	26	ثانوي	عزباء	بائعة في محل	معسكر	/
08	أمال	33	ابتدائي	مطلقة	لا تعمل	الشلف	فرنسا
09	نور	30	متوسط	مطلقة	لا تعمل	عنابة	/
10	هدى	32	متوسط	مطلقة	لا تعمل	عنابة	/
11	أمينة	35	جامعية	عزباء	لا تعمل	عنابة	/

يوضح لنا هذا الجدول من خلال البحث الميداني الخصائص التي تميز حالات الدراسة (الحراقات) من ناحية السن والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة، ويوضح لنا الحالات التي مارست الحرقا والتي تتراوح أعمارهن بين سن 23 سنة كأدنى سن و42 سنة كأقصى سن أي بين فئتين المراهقة والشباب، ومن ناحية المستوى التعليمي فقد شملت أغلب المستويات التعليمية من ابتدائي ومتوسط وثانوي وحتى التعليم الجامعي، بمعنى أن الحرقا بلغت الفئة المثقفة ذات التعليم العالي الجامعي. أما فيما يخص الحالة الاجتماعية فأغلب الحراقات هن عازبات ومطلقات في حين نجد حالة واحدة متزوجة، أما المهنة فغالبيتهم لا يعملن وإن كان لديهن عمل، فهو عمل يومي وغير دائم حسب تصريح الحالات.

2/ الدراسة الإستطلاعية:

تعتبر الدراسة الإستطلاعية مرحلة مهمة في البحث، وهذا من أجل التقصي حول الظاهرة محل الدراسة وفهم أكثر حول الإشكالية المطروحة، فقد كانت الدراسة الإستطلاعية التي قمنا بها والتي تمت على مستوى الجهات الأمنية الرسمية والمختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية أول إستطلاع لنا، وذلك لصعوبة الوصول إلى الحالات في بداية الدراسة، ولطبيعة الموضوع وخصوصية المرأة الذي زاد من صعوبة الوصول إليها.

فكان توجهنا في البداية إلى الجهات الأمنية الرسمية، حيث إتصلنا بعدة جهات مختلفة في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وهذا بعد الحصول على الترخيص من الجامعة وبعدها توجهنا إلى الجهات الأمنية، والتي سوف نوضحها على النحو الآتي:

أول مقابلة كانت مع السلطات الأمنية بولاية عنابة (أمن ولاية عنابة)، وذلك بتاريخ 2021/08/11 على الساعة 10.30 أين أجرينا مقابلة مع ضابطة في مصلحة خلية الإعلام والاتصال وعرفنا بموضوع البحث.

وثاني مقابلة كانت بتاريخ 2021/09/05 وعلى الساعة 11.00، حيث جرت المقابلة مع ضابطة مكلفة بخلية الإعلام والاتصال، وكان الغرض من هذه المقابلة هو الحصول على بعض الإحصائيات حول الهجرة غير الشرعية، في بداية هذه المقابلة كان هناك نوع من القبول أين طلب منا مهلة، وكانت لنا عودة بتاريخ 2021/09/26 على الساعة 14.00 من أجل الحصول على الإحصائيات، إلا أنه تم الحصول على بعض الإحصائيات الخاصة بمدينة عنابة بتاريخ 2021/10/28 على الساعة 10:00 صباحا، وحاولنا مقابلة بعض الضباط المسؤولين عن مكافحة الهجرة غير الشرعية.

وكانت لنا مقابلة مع أمن ولاية الطارف بتاريخ 2021/11/25 على الساعة 10:00 مع العميد، حيث قدمنا له موضوع بحثنا وما يمكن أن نحصل عليه من معلومات بخصوص الإحصائيات وكل ما يرتبط بالهجرة غير الشرعية.

بعدها كان توجهنا إلى القيادة العليا للدرك الوطني بالشرقة الجزائر أين قابلنا رئيس مكتب الاتصال والعلاقات العامة الكولونيل، وذلك بتاريخ 2021/12/28، وكانت النتيجة نفسها عدم الإدلاء بأي معلومات تخص الهجرة غير الشرعية.

وأخر مقابلة توجهنا إلى فرع الفرقة الجهوية المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية بعنابة بتاريخ 2021/12/21 على الساعة 11:00، وهنا جرت مقابلة مع نائب العميد وطرحنا موضوع بحثنا أين تم طرح بعض الأسئلة العامة بشأن الهجرة غير الشرعية حتى نتمكن من جمع بعض المعلومات والمعطيات بشأن الهجرة غير الشرعية النسوية في الجزائر، والأسئلة المطروحة في مجملها نذكرها على النحو التالي:

- ما تفسيركم عن وجود المرأة كفاعلة جديدة في الهجرة غير الشرعية؟

- ما هي العوامل التي لها علاقة بهجرة المرأة الجزائرية؟

- الحصول على بعض الإحصائيات بخصوص الهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية؟

فكانت نتائج هذه المقابلة الأخيرة من خلال النقاشات والحوارات مع نائب العميد والذي أكد لنا أن الهجرة غير الشرعية للمرأة أو الفتاة الجزائرية شملت أغلب الحالات الاجتماعية من العازبات والمطلقات والمتزوجات، وصرح بأنه تم إحباط محاولة هجرة غير شرعية لإمرأة مع ابنها المعاق حركيا بعمر 9 سنوات بشواطئ سيدي سالم عنابة، أين كانت المرأة تحاول الوصول إلى أوروبا من أجل علاج ابنها بالخارج. وعن الأسباب والدوافع فقد صرح لنا أنها تختلف حسب المهاجرات، فمنهن من تهاجر للحاق

بزواجها الذي هاجر بطريقة غير شرعية، وأخريات حاولن الهروب من ظروف إجتماعية قاسية. أما المطلقة التي تصبح لا تستطيع التكيف مع الوضع الجديد أي حالة الطلاق، وأخريات يتعرفن على الشباب من الخارج عبر مواقع التواصل الإجتماعي الفيس بوك، فيعرض عليهن الزواج وهنا يقررن الحرقه من أجل الإلتحاق بذلك الشاب، ونوع آخر من الفتيات اللاتي تهاجرن بعد إندماجهن في عالم الدعارة، وبالتالي لا يستطعن البقاء في البلد ويحاولن الحرقه ليعشن حياة على طريقتهن وبعيدا عن المجتمع الجزائري الذي تحكمه قيم وتقاليد، والتكيف مع العالم الأوروبي.

فكانت هذه بعض من المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق الحوار مع نائب العميد، ومع هذا حاولنا الحصول على معلومات أكثر منهم بشأن موضوع الهجرة غير الشرعية.

وعلى العموم أوضحت هذه الدراسة الإستطلاعية أهمية الموضوع الذي نعالجه ومدى حساسيته وخاصة عندما تعلق الأمر بمسألة هجرة المرأة بهذه الصورة غير القانونية، ومن جانب آخر إستطعنا أن نضع حدود لدراستنا وكيفية البحث والتقصي خاصة فيما يخص التوصل للحالات التي كانت لها تجربة مع الهجرة غير الشرعية، وشرعنا في البحث بطرق وأساليب أخرى غير رسمية للحصول على الحالات.

3/ منهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع أو مشكلة البحث هي التي تحدد لنا منهج معين لتوظيفه، ونظرا لإختلاف المواضيع وإختلاف مناهج البحث ودراستنا الحالية والتي تمحورت الإشكالية حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى المرأة الجزائرية والعوامل والأسباب الكامنة وراء إتخاذ هذا المسار أي الحرقه عند هذه الفئة، فهذه الإشكالية تتطلب منا البحث والتقصي وجمع المعلومات من أجل الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، وبناءا على طبيعة المشكلة البحثية المتعلقة بهذه الظاهرة إستعنا بالمنهج الوصفي الذي يعتبر من أكثر المناهج ملائمة لدراسة مثل هذه الظواهر الإجتماعية، وهو "منهج علمي يقوم على أساس وصف الظاهرة أو الموضوع محل البحث والدراسة على أن تكون عملية الوصف تعني بالضرورة تتبع هذا الموضوع ومحاولة الوقوف على أدق جزئياته وتفصيله والتعبير عنها إما كيفيا أو كميا، تعبيرا كيفيا وذلك بوصف حال الظاهرة محل الدراسة، وتعبيرا كميا، وذلك عن طريق الأعداد والتقديرية والدرجات التي تعبر عن وضع الظاهرة وعلاقاتها بغيرها من الظواهر".⁽¹⁾

وبتوظيفنا لهذا المنهج أردنا الوقوف أو الكشف عن المعطيات المتعلقة بالظاهرة أو المشكلة المطروحة وهي الهجرة غير الشرعية في الجزائر والعوامل الدافعة بالمرأة الجزائرية لإتخاذ هذا المسار المرتبط بالحرقه، حيث تم التطرق إلى وصف هذه الظاهرة من خلال الإلمام بكل ما يرتبط بها من معلومات متعلقة بتاريخ الظاهرة، ظهورها وتطورها عبر العالم الأوروبي والعربي، كذلك تشخيص ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر وهي محل دراستنا الحالية وأهم الخصائص والسمات المرتبطة بالهجرة

(1)- أحمد عياد، مدخل لمنهجية البحث الإجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص 61-62.

غير الشرعية للمرأة العربية والجزائرية، والكشف عن أهم العوامل التي دفعت بالمرأة الجزائرية للهجرة غير الشرعية من أجل الوصول إلى حقائق علمية حول الظاهرة محل الدراسة.

وعلى هذا الأساس كان إستخدامنا للمنهج الوصفي وهو الأنسب لمثل هذه الدراسات، وهذا من أجل الوصول إلى وصف دقيق للظاهرة وتشخيصها بصورة علمية وتحديد سماتها حتى يتسنى لنا تفسيرها بصورة تقودنا إلى فهم طبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتساعدنا أيضا على فهم المشكلة وأبعادها.

وباعتبار أن: " المنهج الوصفي يشمل على مجموعة من أساليب البحث العلمي التي تستخدم من قبل الباحثين كأسلوب المسح، ودراسة الحالة وتحليل المحتوى"⁽¹⁾. ولهذا فقد إعتدنا طريقة أو أسلوب دراسة الحالة والتي رأيناها مناسبة أكثر في دراستنا الحالية، حيث "يقوم هذا الأسلوب على جمع البيانات ومعلومات شاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد من الحالات وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من الظواهر، حيث تجمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وكذلك عن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله، ويتم جمع البيانات في مثل هذا الأسلوب بوسائل وأدوات متعددة منها المقابلة الشخصية، الإستبيان، الوثائق والمنشورات ومثل هذا الأسلوب يؤدي إلى كشف الكثير من الحقائق والمعلومات الدقيقة عن الحالة المدروسة"⁽²⁾.

وقد إعتدنا على أسلوب دراسة الحالة والتي هي الأقرب لطبيعة دراستنا، والتي تتطلب منا دراسة الحالات عن طريق إجراء المقابلات مع كل حالة من أجل فهم الأسباب والدوافع الحقيقية التي دفعت بالحالات محل الدراسة إلى الهجرة بطريقة غير شرعية، ومكننا هذا المنهج أو هذه الطريقة (دراسة الحالة) من خلال إجراء المقابلات والبحث والتعمق في كل حالة، والبحث في ماضيها بكل ما يرتبط بحياة الحالة من تنشئة وتعليم والأسرة والأصدقاء.... الخ، أي كل ما يتعلق أو له علاقة بحياة الحالة، وهذا من أجل جمع المعلومات المرتبطة بكل حالة ومعرفة وضعية كل حالة من الحالات محل الدراسة (الحراقات)، وهذا للوصول إلى فهم أعمق وأدق والإحاطة الشاملة لحياة الحالات والوصول إلى تفسير الأسباب والدوافع التي ساهمت في إتخاذ قرار الحرقه عند النساء والمغامرة بأرواحهم بهذه الطريقة غير الشرعية، والتي تحمل مخاطر على حياتهن وخاصة كون هذه الظاهرة كانت حkra على الرجل أو الشاب الجزائري.

وعلى هذا الأساس فقد تمت دراستنا على عدد من الحالات التي تمكنا من الوصول إليها بصعوبة ورأينا أنهم الأنسب للدراسة، وكان عددهن 11 حالة وهن النساء اللاتي إتخذن قرار الحرقه والمغادرة من البلد الأصلي من أجل بلوغ الضفة الثانية، ومن ضمن الحالات من كانت رحلة الهجرة غير الشرعية ناجحة ووصلت إلى هدفها وهو بلوغ أوروبا، أما باقي الحالات الأخرى فكانت مغامرة الحرقه غير ناجحة ولم يتمكن من بلوغ هدفهن وفشلن في الوصول إلى أحد الدول الأوروبية، فهذه الحالات تمت مقابلاتهن من أجل الوصول إلى التفسير العلمي لحقيقة الظاهرة وأسبابها.

(1)- ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط4، 2010، ص ص 67-69.

(2)- نفس المرجع، ص ص 67-69.

4/ عينة الدراسة:

إن طبيعة دراستنا فرضت علينا إتباع نوع معين من العينات ألا وهو العينة القصدية، وهذا راجع إلى موضوع بحثنا ألا وهو دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عند النساء وأيضا مجتمع بحثنا غير معروف، وعليه فقد توجهنا وقصدنا هذه الفئة والتي مارست الهجرة غير الشرعية، حيث أن العينة القصدية يستعان بها "في الدراسات الإستطلاعية التي تتطلب القياس أو اختبار فرضيات محددة وخاصة إذا كان مجتمع البحث غير مضبوط الأبعاد، وبالتالي فلا يوجد إطار دقيق يمكن من إختيار العينة عشوائيا، ففي مثل هذه البحوث يلجأ الباحث لإختيار مجموعة من الوحدات التي تلائم أغراض بحثه ويسمى هذا النوع بالعينة الغرضية أو القصدية أو عينة الصدفة".⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس فإن إختيارنا أو إعتماذنا على العينة القصدية كان الأنسب في دراسة هذه الظاهرة الهجرة غير الشرعية عند المرأة، فكان توجهنا إلى هذه الفئة بالذات وهن الحراقات سواء نجحن في مسار الحرق أو فشلنا في محاولة الحرق والوصول نحو الضفة الأخرى، ونظرا لصعوبة الوصول إليهن بصورة سلسلة وسهلة، فقد لجأنا من أجل الوصول إلى عدد معين من الحراقات إلى طريقة عينة الكرة الثلجية والتي كانت أنسب وأسهل للعثور على نساء حراقات. إذ أن الكرة الثلجية هي: "أسلوب للوصول إلى وحدات الدراسة، فأحدي وحدات الدراسة يعطي الباحث إسم شخص ثاني (وحدة دراسة أخرى) والذي بدوره يعطي الباحث إسم شخص ثالث (وحدة دراسة أخرى)، فعينة كرة الثلج فيها يتعرف الباحث عل فرد من المجتمع الأصلي يقوده لفرد آخر وهكذا يتسع نطاق معرفة الباحث بهذا المجتمع".²

وهنا في مثل هذه الحالات فقد ساعدنا الوصول إلى الحالات هن الحراقات نفسها، حيث كل حالة من الحراقات قد ساعدتنا في الوصول إلى حالات أخرى، وهكذا حتى تمكنا من التوصل إلى عدد معين من الحالات اللاتي مارسن الهجرة غير الشرعية بغض النظر إن كانت هذه المحاولات للحرق ناجحة أو فاشلة، حيث وصلنا إلى هذا العدد من العينة وهو 11 حالة.

ويمكن تقديم خصائص أفراد العينة أو الحالات على النحو التالي:

4-1 السن: يعتبر متغير السن من الخصائص الداعمة للهجرة غير الشرعية، والدراسة الميدانية أثبتت ذلك، حيث يتضح لنا من خلال الجدول الموالي أن سن المهاجرات تتراوح أعمارهن ما بين 23 و43 سنة ويمثل هذا العمر مرحلة من الشباب وهي أكثر فئة تحمل روح المغامرة والشجاعة والتحمل لمخاطر الحرق من أجل البحث عن مستقبل أفضل، إضافة إلى أن من المهاجرات الأكثر إقبالا على الهجرة غير الشرعية هن الذين تتراوح أعمارهن بين الفئة العمرية 23-27 و31-35 تم تليها الفئة العمرية ما بين 27-31 و35-39 في المرتبة الثانية، وتليها المهاجرات ما بين سن 39-43، مما يفسر علاقة السن

(1) - رشيد زرواني، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ط3، 2008، ص276.

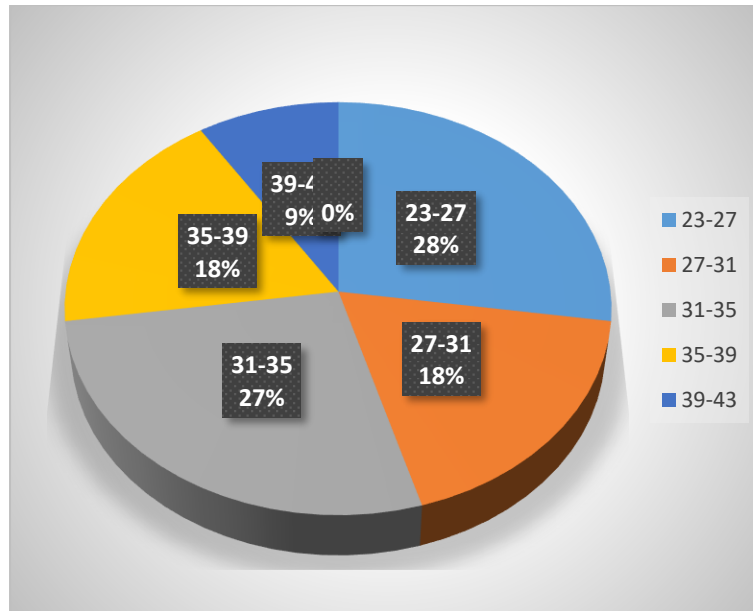
(2) - إبراهيم مروان، أسس البحث الإجتماعي، مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص 92.

بالهجرة غير الشرعية عند المبحوثات اللاتي هن ينحدرن من فئة عمرية متوسطة تجمع بين مرحلة الشباب وهي الأكثر إقبالاً على الحياة والتفكير في المستقبل.

جدول رقم (11): يمثل توزيع المبحوثات حسب السن.

فئات السن	التكرار	النسبة
27-23	3	27.27
31-27	2	18.18
35-31	3	27.27
39-35	2	18.18
43-39	1	9.09
المجموع	11	100

الشكل رقم (12): توزيع المبحوثات حسب السن.



من إعداد الطالبة بناءاً على معطيات الجدول السابق رقم (11).

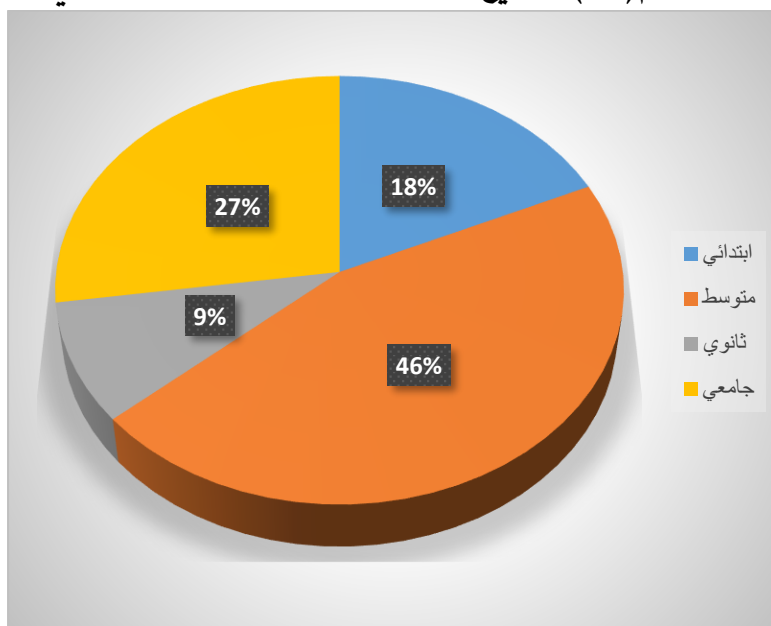
4-2 المستوى التعليمي: إن الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية تشمل جميع المستويات التعليمية، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (12) يوضح المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
إبتدائي	2	18.18
متوسط	5	45.45
ثانوي	1	9.09
جامعي	3	27.27
المجموع	11	100

يوضح لنا الجدول رقم (12) المستوى التعليمي لأفراد العينة، حيث بينت الدراسة أن المبحوثات هن من مستويات تعليمية مختلفة إبتدائي ومتوسط وثانوي وجامعي، مما يفسر لنا أن الهجرة غير الشرعية لم تعد تمثل أو ترتبط بمستويات منخفضة من التعليم، فالهجرة غير الشرعية شملت حتى الفئة المثقفة ذات الشهادات الجامعية.

الشكل رقم(13): توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي.



من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق رقم (12).

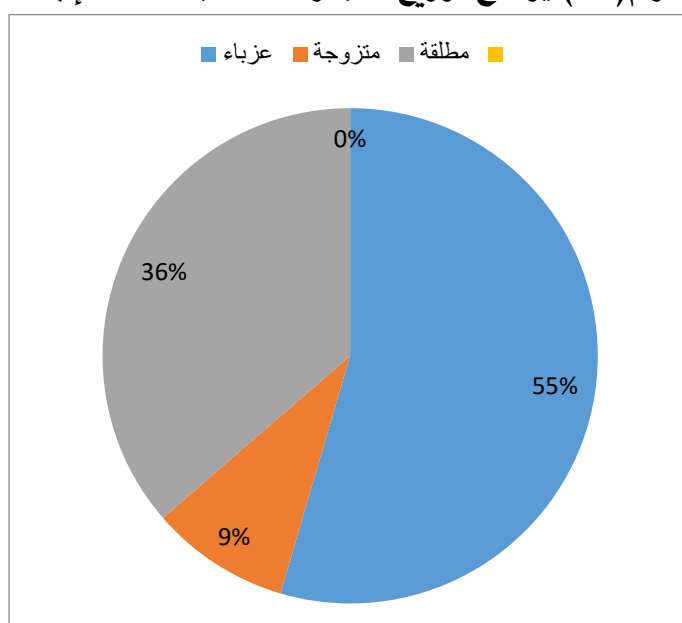
3-4 الحالة الاجتماعية: نقصد بها الحالة المدنية للمبحوثات، مما لها دور بارز في الهجرة غير الشرعية عند المرأة، والتي سنوضحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(13) تمثل توزيع المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية

النسبة	التكرار	الحالة الاجتماعية
54.54	6	عزباء
9.09	1	متزوجة
36.36	4	مطلقة
100	11	المجموع

يوضح لنا الجدول السابق أن أفراد العينة من المهاجرات يمثلن حالات إجتماعية مختلفة من العازبة والمتزوجة والمطلقة، حيث أن العازبات هن أكثر قابلية على الهجرة غير الشرعية وبعدها تأتي المطلقات وأخيرا المتزوجات ويمثلون أقل نسبة من المهاجرات اللاتي إخترن الهجرة غير الشرعية. ويمكن أن نفسر إقبال المرأة العازبة والمطلقة على الهجرة غير الشرعية لإعتبارات مختلفة منها ليس لهن إرتباطات عائلية أو إجتماعية تمنعهن من الهجرة عكس المتزوجة التي ترتبط بمسؤولية عائلية مع الزوج والأبناء، وعلى الرغم من هذا لا يمكن إنكار أن المتزوجة رغم مسؤوليتها أمام زوجها وأطفالها إلا أن هذا لم يمنعها من أن تكون ضمن رحلات الهجرة غير الشرعية وخاصة من تتلقى دعم من الزوج والتشجيع على الحرقه سويا، وهذا ما بينته دراستنا، والشكل التالي يوضح الصورة أكثر عن المهاجرات إعتقادا على معطيات الجدول السابق رقم (12).

الشكل رقم(14) يوضح توزيع المبحوثات حسب الحالة الإجتماعية.



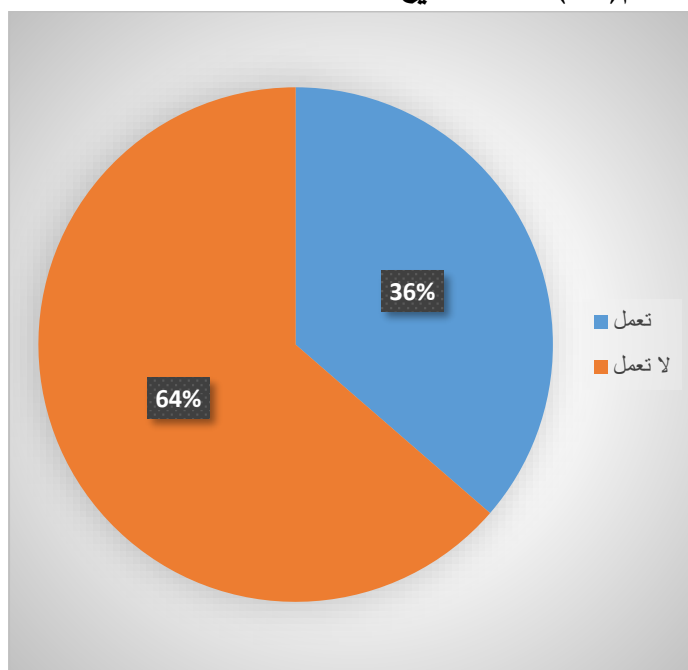
من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق رقم (13).

4-4 الوضعية المهنية: من خلال معطيات الجدول الآتي نرى بأن العاملات هن الأكثر إقبالا على الهجرة غير الشرعية مقابل نسبة أقل من النساء غير العاملات. ويمكن توضيح الصور من خلال الجدول التالي والشكل البياني.

جدول رقم (14) :يوضح توزيع المبحوثات حسب الوضعية المهنية.

النسبة	التكرار	المهنة
36.36	4	تعمل
63.63	7	لا تعمل
100	11	المجموع

الشكل رقم(15): يمثل توزيع المبحوثات حسب الوضعية المهنية.



من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق رقم(13).

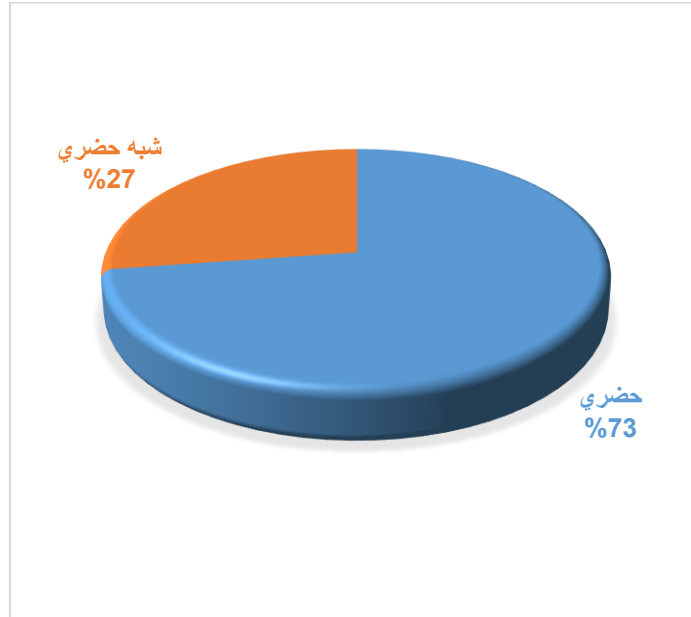
4-5 مكان الإقامة: هنا نقصد به المكان الذي تنحدر منه حالات الدراسة، والذي يختلف من حالة إلى أخرى كالمدينة أو المناطق شبه حضرية أو من المناطق الريفية، والجدول الموالي يوضح لنا المناطق التي تنحدر منها المهاجرات أو تنتمي إليها.

جدول رقم (15): يمثل توزيع المبحوثات حسب مكان الإقامة.

نوع الإقامة	التكرار	النسبة
حضر	8	72.72
شبه حضري	3	27.27
المجموع	11	100

إتضح من الجدول السابق رقم (15) أن أغلبية المهاجرات اللاتي مارسن الحرقه ينحدرن من الوسط الحضري أي يقطنون بالمدينة وهن أكثر جرأة من غيرهن خاصة أهل الريف، حيث لا توجد أي حالات من المهاجرات اللاتي هن من الريف، مما يفسر ذلك أن الوسط الحضري له علاقة بالهجرة غير الشرعية عند المرأة الجزائرية ويظهر ذلك في أن أهل المدينة أكثر تحررا وطبيعة العيش والأسلوب تختلف عن أهل الريف لإرتباطهم بقيم وأعراف معينة تقيد سلوكات المرأة، وتكون المرأة الحضرية أكثر تحررا من المرأة الريفية، فالدراسة الميدانية أثبتت ذلك كون أغلب الحراقات ينحدرن من الأوساط الحضرية المدينة.

الشكل رقم (16): يمثل توزيع المبحوثات حسب مكان الإقامة.



من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق رقم (15).

5/ تقنيات جمع البيانات:

إن مرحلة جمع البيانات ذات أهمية في الدراسة الميدانية، فهي تساعد الباحث على الوصول إلى حقائق واقعية تخدم موضوع الدراسة من أجل التوصل لنتائج بحثية موضوعية، ومن أجل الوصول إلى حقيقة واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية عند المرأة الجزائرية، والدوافع والأسباب التي تدفع الفتاة أو المرأة الجزائرية لإتخاذ مثل هذا القرار وهو الحرقه بهذه الصورة غير القانونية، فكانت أنسب وأقرب التقنيات لجمع البيانات في دراستنا هي الملاحظة والمقابلة التي تم إجراؤها مع حالات الدراسة (الحراقات)، وهي أكثر الوسائل التي تعنى بالدراسات الكيفية للظاهرة محل الدراسة (الهجرة غير الشرعية)، حيث كانت هذه التقنيات مناسبة مع طبيعة موضوعنا ونوع المنهج المتبع في الدراسة.

5-1 الملاحظة: تعتبر الملاحظة تقنية من تقنيات جمع البيانات، إذ يعرفها مصطفى عمر التير على أنها "إحدى أهم الوسائل التي إستخدمها الإنسان منذ القدم لجمع معلومات وبيانات حول الظواهر المحيطة به، وعندما أخذت طرق ووسائل البحث في مجال العلوم الإجتماعية تتطور كانت الملاحظة واحدة من أهم وسائل جمع البيانات التي وظفت وتطورت..."⁽¹⁾. وفي نفس السياق يرى حسن الساعاتي " بأن الأسلوب الكيفي في البحث الإجتماعي يعتمد على الملاحظة بنوعها الحسية والعقلية، فأما الملاحظة الحسية فهي التي تستخدم للتعرف على ما يجري في الحياة اليومية..."⁽²⁾.

(1)- مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الإجتماعي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ط3، 1995، ص160.

(2)- حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص171.

ففي دراستنا لظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى فئة الإناث في المجتمع الجزائري، فقد إعتدنا على هذه الملاحظة المباشرة (الحسية) وهي تعتبر أهم الوسائل المنهجية التي ساعدتنا في محاكاة الواقع الاجتماعي للفتاة الجزائرية وما يحتويه من قيم. كما ساعدتنا أداة الملاحظة والتي إستخدمناها مع أغلبية الحالات وليس كل الحالات، وهذا يعود إلى أن البعض من حالات الدراسة لم نتمكن من الوصول إليهن (عدم مقابلتهن وجها لوجه)، وهذا راجع إلى كونهن مقيمات بالخارج، فلم نتمكن من إعتداد هذه الملاحظة بصورة مباشرة كغيرهن من الحالات الأخرى.

إن الملاحظات التي سجلناها وخاصة مع الحالات التي تمت معهم المقابلات بصورة مباشرة، إذ إستطعنا تكوين بعض المعلومات والمعطيات التي تم تسجيلها حول سلوكياتهن وطريقة كلامهن ولباسهن ومدى تجاوبهن بالأخص مع الأسئلة التي تم طرحها عليهن في بداية المقابلات. فهذه الملاحظات ساعدتنا كثيرا ومكنتنا من رسم صورة أكثر وضوحا عن المهاجرات وواقعهن الاجتماعي عن قرب، كذلك إستطعنا من خلال الملاحظات التي كوناها خلال فترة الدراسة من التقرب أكثر مع الحالات وكيفية التعامل معهن لإستمالة الثقة أكثر حتى يتسنى لنا معرفة كل ما يرتبط بحالات الدراسة من ظروف حياتهن وسلوكياتهن اليومية، ولنتقرب أكثر منهن ومعرفة شخصيتهن وواقعهن المعاش.

ونضيف على ما سبق ذكره أنه إستطعنا من خلال توظيف الملاحظة تسجيل كل الأحاديث والكلام من قبل حالات الدراسة (المهاجرات)، كما ساعدتنا الملاحظات في التمييز بين كل حالة من الحالات في طريقة الكلام والألفاظ ونوع لباسهن وطريقة تجاوبهن ووضعياتهن وواقعهن الاجتماعي، كما تقربنا أكثر من معرفة شخصية المهاجرات غير الشرعية وظروف حياتهن ومحيطهن الاجتماعي.

5-2 المقابلة: تعتبر المقابلة أحد أهم الأدوات في البحوث الاجتماعية خاصة الكيفية، وهذا كونها تتيح فرصة للباحث في مواجهة المبحوثين محل الدراسة بصورة مباشرة بصفة فردية أو جماعية من أجل الكشف والتعمق والتحقق حول كل الآراء والسلوكيات والمعاني التي تصدر من الحالات بهدف الوصول إلى التحليل الكيفي للواقع الاجتماعي لهؤلاء الأفراد وفهم الأسباب المرتبطة بالظاهرة المدروسة.

وجاء في تعريف الباحثة "مادلين كرافتش" للمقابلة على أنها " ذلك المضمون الذي يهتم بالتقرير الشفوي ويكون بين شخصين يلتقيا وجها لوجه، إذ تتميز هذه المقابلة أساسا بإنقال مجموعة من المعلومات من شخص إلى آخر".⁽¹⁾

كما يعرفها الباحث "طاهر الكلالدة ومحفوظ جودة" على أنها وسيلة من وسائل جمع البيانات يقوم بها الباحث بطرح التساؤلات والتي تحتاج إلى إجابات من قبل المبحوثين ومن خلال حوار لفظي وعلى شكل إستبيان لفظي، وقد يكون بين شخصين أو أكثر، إما وجها لوجه أو من خلال وسائل الإعلام المختلفة".⁽²⁾

(1)- Madeleine Grawitz, *Méthodes les sciences sociales*, édition Dalloz ,paris (France),2001,p643.

(2)- أحمد فلاح العموش، أساليب البحث العلمي الكيفي في العلوم الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص32.

وتوجد عدة أنواع من المقابلة حسب طبيعة البحث وأهداف الدراسة التي تؤثر في طبيعة البيانات المستخدمة والعينة المختارة، ونذكر منها المقابلة غير المقننة والمقابلة المقننة، والتي سنوضحها فيما يلي:

- المقابلة غير المقننة: هذا النوع من المقابلة يعطي للمبحوث مساحة من الحرية التي تسمح له بالإجابة والتحدث بصورة لا تقيده، حتى يتمكن من التعبير بكل أريحية عن أفكاره، وتعرف المقابلة على أنها "تتميز بالمرونة في توجيه الأسئلة والحديث وتترك الحرية للمبحوث في التعبير عن آرائه وأفكاره ومعتقداته". (1)

- المقابلة المقننة: هي تقنية تتميز بمنهجية معينة في وضع الأسئلة الموجهة للمبحوث أثناء المقابلة وتكون محددة لنوعية الأسئلة في الأسلوب والصياغة، و"المقابلة ذات الإجراءات المحددة مسبقاً، والتي لا يسمح فيها القائم بالمقابلة بالخروج عن الحدود المرسومة، فالأسئلة تحدد وتوجه إلى كل مبحوث بنفس الطريقة والصياغة". (2)

والمقابلة مهما كان نوعها، هي أحد أهم الأدوات المنهجية للباحث، فهي تساعد على فهم أكثر للسلوكيات الاجتماعية وما تحتويه من مضامين خفية، والتي من خلالها تساعد على فهم ومحاكاة الواقع الإنساني والاجتماعي وما يحمله أو يحتويه من قيم ومعاني وأفكار حول حالات الدراسة (المهاجرات). وقد إعتدنا أثناء دراستنا على المقابلة غير المقننة، حيث تعتبر من أهم الطرق لجمع البيانات والأكثر دقة، وهي الأنسب والأقرب لطبيعة بحثنا أو المشكلة البحثية المطروحة للتعامل مع حالات الدراسة وإمكانية تسهيل المقابلات معهم.

وكان إعتدنا على هذا النوع من المقابلة وبصورة مباشرة مع حالات الدراسة (المهاجرات)، حيث تمكنا من إجراء المقابلات مع المبحوثات اللاتي ينحدرن خاصة من مدينة عنابة وكان عددهن (07) وما ساعدنا أكثر لإجراء هذه المقابلات هو كوننا من مدينة عنابة، فكان من السهل التواصل معهم بصفة مباشرة. إذ تمت هذه المقابلات على فترات مختلفة وفي مناطق عمومية كحديقة التسلية لمدينة عنابة، وأحيانا بأحد شواطئها، حيث كان إختيار مكان المقابلة من قبل المبحوثات حتى لا يشعرن بأي توتر أو عدم الثقة، إلا أنه مع هذا كانت هناك صعوبات في بداية المقابلات، حيث كان هناك رفض من قبلهن وهذا لتحفظهن وعدم التصريح بصورة مباشرة في البداية على أنهن كانت لهن تجربة مع الهجرة غير الشرعية.

تواصلنا مع المبحوثات بصورة متكررة سواء عن طريق المقابلة أو عن طريق التواصل هاتفياً، وإستطعنا إقناعهن ومنح الثقة التي مكنتنا من التواصل معهم بصورة مباشرة وطرحنا كل ما يتعلق بالظاهرة محل الدراسة، الهجرة غير الشرعية والأسباب الكامنة وراء إتخاذ المهاجرات مثل هذا القرار والمغامرة بأرواحهن، وكيف جاءت هذه الفكرة وكيف أصبحت قرار عندهن والصعوبات التي واجهتهن،

(1)- خليل إبراهيم إبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق، عمان، 2008، ص268.

(2)- نفس المرجع، ص268.

وكل ما يرتبط بحياتهن وظروفهن، حيث طرحت الأسئلة بطريقة تسمح لهن بالإجابة دون قيود عن طريق ترك الحرية والمساحة لهن للتحدث بأي أسلوب أو طريقة يرغبن بها، وهذا من أجل الوصول إلى تصريحات وإجابات تتعلق بأمر الهجرة غير الشرعية. ونضيف أنه ما ساعدنا أكثر في التواصل مع الحالات واكتساب ثقتهن الكافية التي سمحت لهن بالتفاعل معنا وإعطاء لنا إجابات وتصريحات حول ظروف حياتهن والصعوبات التي واجهتهن. وإعتمادنا على المقابلة غير المقننة سمح لنا بالتواصل بفاعلية أكثر مع الحالات لأننا لم نقيدهن، تركنا لهن الحرية الكافية والوقت حتى يجبن على الأسئلة، وأحيانا نغير حتى من طريقة صياغة الأسئلة إن وجدنا تحفظ من طرف المبحوثات على بعض الأسئلة، أي لا نقيدهن بأسئلة معينة ونحاول صياغتها بأسلوب جديد ونترك ذلك لمقابلة أخرى حتى لا نشعر المبحوثات بالحرَج أو أنه سؤال إجباري لابد من الإجابة عليه، وهذا يعود لإختلاف شخصية كل حالة ووضعيته وظروفها ومدى تجاوبها.

إن لهذه المقابلات التي تم إجرائها بصفة مباشرة مع المبحوثات سهلت علينا التواصل معهن وجمع المعلومات أكثر عن واقع الحراقات، وإستطعنا الوصول إلى تصريحات حول تجربة الحرقه عند الفاعلات، هذا من جانب ومن جانب آخر وخصوصا فيما يتعلق بباقي حالات الدراسة وخاصة المتواجدات بالخارج أي المقيمات بدول أوروبا كفرنسا واليونان إعتدنا على وسائل الإتصال وأهمها مواقع التواصل الإجتماعي وبالأخص الفايسبوك أين كان تواصلنا معهن عن طريق هذه التقنية أو الوسيلة، فكانت معظم المقابلات إما برسائل مكتوبة عبر المسنجر أو رسائل صوتية وأحيانا أخرى كانت لنا مقابلة مرئية من خلال السكايب، حيث إستطعنا إقناعهن بعد فترة من التواصل عبر المسنجر بإجراء مثل هذه المقابلة أي تمكنا من خلق نوع من الثقة الكافية جعلت من المبحوثات يصلن إلى مرحلة الإقتناع والتصريح بكل ما يرتبط بحياتهن، وعلاقة ذلك بقرار الحرقه عندهن.

إن هذه المقابلات التي تمت بطريقة غير مباشرة وبتقنيات تكنولوجية حديثة للتواصل مع حالات الدراسة كانت في بدايتها تحمل صعوبات كون الفاعلات (المهاجرات) في بداية التواصل يرفضن التصريح بكونهن كانت لهن تجربة الحرقه وخاصة مع الحالة (أمال) المقيمة بفرنسا، فكانت دوما تتسائل عن كيف تم الوصول لها ومن أعطى معلومات على أنها حرقه، كذلك نفس الأمر مع الحالة (مشيرة) التي تنحدر من مدينة معسكر، فهي رفضت إجراء المقابلة بصورة مباشرة ورفضت اللقاء وجها لوجه، أما عن الحالة (هديل) المقيمة باليونان، فهي كانت أكثر الحالات التي لم نواجه معها صعوبات في التواصل، فهي أكثر إيجابية وتقبلت كل التساؤلات وأعطت كل ما يتعلق بحياتها وظروفها وماضيها وكل ما يرتبط بفكرة الحرقه وقرار الهجرة بصفة غير شرعية، بالإضافة إلى الحالة (صاره)، فهي الأخرى لم نجد معها صعوبات وكانت متجاوبة وقبلت بإجراء المقابلة، أما الحالة (خديجة) على الرغم أنها من مدينة عنابة إلا أنها رفضت إجراء المقابلة وجها لوجه واكتفت بالتواصل معها عبر المسنجر.

وما يمكننا قوله أنه على الرغم من بعض الصعوبات التي واجهناها في مقابلات مع الحالات، إلا أنه في الأخير تمكنا من كسب ثقتهن جميعا كل واحدة على حسب وضعيتها وظروفها، والتي تختلف من

حالة إلى أخرى. وعلى الرغم من إختلاف طريقة المقابلات منها من كان بصفة مباشرة وجها لوجه ومنها من كان بصورة غير مباشرة عن طريق تقنيات تكنولوجية حديثة إلا أنه إستطعنا إجراء هذه المقابلات ووصلنا إلى التعمق أكثر في الحالات وفهم وضعيتهن وواقعهن من خلال الأسئلة التي تم طرحها أثناء المقابلات والمرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية عند الفتاة الجزائرية والدوافع، والإحاطة بواقعهم الإجتماعي وظروفهن، وكيف وصلن إلى قرارا الحرق والصعوبات التي واجهتهن...الخ.

فالمقابلات التي أجريناها مع حالات الدراسة، وذلك من خلال طرح الأسئلة التي لها علاقة بموضوع دراستنا أي المشكلة البحثية المطروحة، هي عبارة عن أسئلة مفتوحة رأيناها الأنسب في تصميم دليل المقابلة، حيث تضمنت هذه الأسئلة كل ما يرتبط بظاهرة الهجرة غير الشرعية عند المرأة الجزائرية وعن حياتها وماضيها وظروفها وتنشئتها...الخ، والأسباب والدوافع التي تقف وراء إتخاذهن قرار الحرق من أجل أن نصل إلى إجابات حول التساؤلات التي وضعناها مسبقا من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

وعلى العموم ولتوضيح أكثر لما ذكر فقد إحتوى دليل المقابلة على أسئلة جميعها كانت أسئلة مفتوحة كما ذكرنا سابقا، وهذا من أجل ترك فرصة ووقت للمبحوثات على الإجابة دون قيود، والتصريح بكل ما يتعلق بأمر قرار الحرق عندهن حتى لا نقيدهن بإجابات معينة أو تصاريح مقصودة. فالأسئلة المفتوحة أعطت تجاوبا أكثر مع المبحوثات وساعدت في الوصول إلى تفاصيل أكثر حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية للفتاة أو المرأة الجزائرية وعن الأسباب الكامنة وراء قرار الحرق أي حقيقة وواقع الفتاة الجزائرية المهاجرة بهذه الصورة غير القانونية.

ولقد إحتوت المقابلة على عدة محاور منها:

المحور الأول: ويمثل البيانات الشخصية، والذي يتضمن على ستة أسئلة.

المحور الثاني: خاص بالفرضية الأولى الظروف الإجتماعية والمادية المحيطة بالمرأة تدفعها إلى الهجرة غير الشرعية، وتضم ثمانية أسئلة.

المحور الثالث: خاص بالفرضية الثانية تأخر سن زواج المرأة يدفعها إلى الهجرة غير الشرعية ويحتوي على ثلاثة أسئلة أربعة أسئلة.

المحور الرابع: ويمثل الفرضية الثالثة تؤثر مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك) في رغبة المرأة في الهجرة غير الشرعية، ويضم ثلاثة أسئلة.

المحور الخامس: خاص بالفرضية الرابعة وهي بحث المرأة عن الإستقلالية يدفعها إلى إتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية، ويضم ستة أسئلة.

وقد إحتوى دليل المقابلة على 26 سؤالا.

خلاصة:

لقد تم من خلال هذا الفصل تحديدنا للإطار المنهجي للدراسة، حيث حددناه في المنهج الكيفي وهو أقرب المناهج لطبيعة موضوع بحثنا والأنسب في وصف الظاهرة وتشخيصها، كما تمكنا من تحديد مجالات الدراسة في إطارها المكاني والزمني، مع تحديد مجتمع البحث الذي يتمثل في الحالات اللاتي قمن بالهجرة غير الشرعية من فئة النساء، إذ استخدمنا تقنية المقابلة والتي وجدناها القريبة والمناسبة لمثل هذه الظاهرة محل البحث، وعليه تمت هذه الدراسة البحثية وفق أسلوب علمي ومنهجي بما يخدم ويتلائم مع المشكلة المطروحة محل الدراسة.

الفصل السادس

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

-تمهيد.

1/ عرض ومناقشة وتحليل حالات الهجرة غير الشرعية.

2/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى.

3/ إستنتاج الفرضية الأولى.

4/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية.

5/ إستنتاج الفرضية الثانية.

6/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة.

7/ إستنتاج الفرضية الثالثة.

8/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة.

9/ إستنتاج الفرضية الرابعة.

10/ الإستنتاج العام.

- تمهيد:

تعتبر هذه المرحلة هي أهم المراحل في البحث العلمي، حيث سنعالج في هذا الفصل أهم النتائج التي تم التوصل إليها خلال الدراسة الميدانية، من عرض للحالات الموضحة للعوامل أو الدوافع للهجرة غير الشرعية من خلال مجتمع الدراسة (الحراقات)، وعرض وتحليل نتائج الفرضيات وصولاً إلى الاستنتاج العام.

1- عرض ومناقشة حالات الهجرة غير الشرعية :

نحاول من خلال هذا العنصر عرض حالات الدراسة والتي قدرت بـ 11 حالة شابة أقيمت على الهجرة غير الشرعية.

1-1 عرض ومناقشة الحالة الأولى:

-تعريف بالحالة الأولى: بتاريخ 2022/10/07 تم إجراء المقابلة مع الشابة ريان بحديقة عنابة على الساعة 16:10، وهي شابة تبلغ من العمر 23 سنة تتحدر من مدينة عنابة حاصلة على شهادة الليسانس وهي غير متزوجة ولا تعمل، كانت لها تجربة الحرقه إلا أنها كانت المحاولة فاشلة ولم تنجح في اللحاق بالصفة الثانية، وكانت مدة المقابلة حوالي ساعة ونصف تقريبا.

-نص المقابلة: أثناء إجراء المقابلة مع ريان وعند سؤالها عن ظروف حياتها وعائلتها، وكيف كانت تجربة الحرقه ودوافعها، كانت إجابتها على النحو التالي:
الحالة المادية للأسرة غير جيدة والمصاريف لا تكفي لا للدراسة أو توفير اللباس والأكل الجيد أو حتى في العلاج في حالة المرض.

نعاون دارنا من مصروف المنحة الجامعية وساعات كنقلى أي خدمة.

وتواصل ريان حديثها عن سبب إتخاذها قرار الحرقه وهو:

تحسين الظروف المادية للأسرة.

البحث عن العمل، البحث عن المال.

فرص العمل قليلة، قلة فرص العمل.

الحرقه هي السبيل والحل للهروب من المشاكل التي نواجهها في مجتمعنا.

ليهاجروا تحسنت ظروفهم المادية وأحوالهم لباس بيها.

كما أوضحت أن لمواقع التواصل الإجتماعي دور في تشجيعها على الهجرة غير الشرعية:

الفايسبوك سهلي مهمة الهجرة.

كونت أصدقاء عبر الفايسبوك قدمولي تسهيلات وهذا شجعتني كثر على الحرقه.

كان لهذه الصفحات تأثير إيجابي وزاد إهتمامي بفكرة الحرقه كيما زادت قناعتني بالهجرة غير الشرعية.

ونواصل حديثها عن تفضيلها للعيش بالدول الأوروبية وتقول:

أفضل نمط وأسلوب العيش عند الغرب.

الحرية المطلقة.

العيش في المجتمع الجزائري يقيد حريتي وطموحاتي.

-تقييم الحالة الأولى: ريان كغيرها من الفتيات التي إختارت طريق الحرقه من أجل الهروب من الظروف الصعبة التي تعيشها مع أسرتها وخاصة ما يرتبط بالحالة المادية للأسرة، وهذا حسب تصريحها " الحالة

المادية للأسرة غير جيدة والمصاريف لا تكفي لا للدراسة أو توفير اللباس والأكل الجيد أو حتى العلاج في حالة المرض"، وتضيف على أنها أحيانا تساعد في مصاريف البيت والأسرة أحيانا من منحة الدراسة الجامعية وأحيانا أخرى من عمل مؤقت.

تواصل حديثها عن وصولها لقرار الحرق، والذي جاء بسبب الظروف المادية الصعبة التي تعيشها الأسرة وعدم إستطاعة الأب توفير كل إحتياجات ومتطلبات العائلة، وتصرح أن الدافع الأكبر من وراء إتخاذها لقرار الحرق هو "البحث عن المال" بهذه العبارة عبرت الحالة عن سبب ركوبها قوارب الحرق، وتواصل حديثها " الحرق هي السبيل والحل للهروب من المشاكل التي نواجهها في مجتمعنا". أما بخصوص أكثر مواقع التواصل الاجتماعي المفضلة عند الحالة أكدت لنا أنها تفضل موقع الفايسبوك، فهي تستخدمه بصورة يومية ومهتمة بصفحاته الترفيهية، وتجد في هذه المواقع حرية في التواصل مع الكثير من الأشخاص حسب تصريحها، كما أنها من المهتمين بصفحات الحرق والهجرة نحو أوروبا الموجودة على الفايسبوك، فهي ترى هذه الصفحات مفيدة في جمع معلومات عن الحرق، وتضيف على هذا أن ما شجعها أكثر وزاد من رغبتها في الهجرة بصورة غير شرعية هو تواصلها عبر هذه الصفحات المشجعة للحرق "كان لهذه الصفحات تأثير إيجابي وزاد إهتمامي بفكرة الحرق كما زادت قناعاتي بالهجرة غير الشرعية".

تواصل الحالة حديثها عن مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفايسبوك وتقول أنها كونت صداقات ضمن هذه الصفحات مع مقيمين بالخارج وكان هدفها من تكوين تلك الصداقات مع شباب من الخارج هو "من أجل تسهيل أي عقبات قد تواجهها في الغربة"، وتؤكد أيضا أن الفايسبوك كان له دور في التعرف والوصول إلى أشخاص سهلو عليها مهمة الهجرة غير الشرعية، فهذه الصداقات التي كونتها الحالة عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) حسب تصريحها أنهم قدموا لها تسهيلات مما شجعها أكثر على الحرق بصورة أكبر.

ترى الحالة أن الذين هاجروا أصبحت ظروفهم جيدة وتحسنت أحوالهم، وهذا شجعها أكثر على زيادة رغبتها في الهجرة حتى وإن غامرت بنفسها عبر قوارب الحرق، وتضيف على هذا أن الوسط والمجتمع يقيد من حريتها وطموحاتها وتقول "أفضل نمط وأسلوب العيش عند الغرب" وأن ما يبهريها في نمط حياة الغرب هو "الحرية المطلقة".

1-2 عرض ومناقشة الحالة الثانية:

- التعريف بالحالة الثانية: بتاريخ 2022/10/03 تمت المقابلة مع حنان بحديقة عنابة وسط المدينة، وهي تبلغ من العمر 34 سنة تنحدر من مدينة عنابة مطلقة بدون أولاد متحصلة على شهادة اليسانس وتعمل كبائعة في محل للألبسة، هي كغيرها من الحالات حاولت الهجرة بصورة غير قانونية لكنها لم تنجح محاولتها في الحرق من أجل بلوغ أحد الدول الأوروبية، وكانت مدة المقابلة معها ساعتين تقريبا.

نص المقابلة: أما حنان فقد بدأت حديثها عن عدم رضاها عن العمل الذي تشتغله وكانت تقول:

مانيش راضية على هذا العمل لا يوفر المتطلبات والإحتياجات اليومية.

الدخل غير كافي.

عمل بدون تأمين.

ملقيتش خدمة تناسب مؤهلاتي الجامعية.

مناصب العمل أو فرص العمل قليلة.

وتواصل حديثها عن ظروفها الأسرية والعائلية:

الحالة المادية للأسرة غير جيدة.

الراتب الشهري للوالد غير كافي.

المشاكل بين الوالدين إنتهت بإنفصالهما.

عدم استقرار عائلي للجو الأسري والعائلي

نساعد في مصروف الأسرة ولقيت روعي المعيل الثاني في المصروف.

وتواصل حديثها عن ماواجهته من قبل الأسرة والأصدقاء والأقارب من مضايقات:

أصبحت حملاً ثقيلاً في نظر العائلة.

واجهت مضايقات من الأصدقاء الجيران والأقارب بسبب تأخر زواجي.

تلك المضايقات كانت معاييرة.

وتضيف على أنها لم تسلم من المضايقات بعد زواجها خاصة بعد طلاقها وتقول:

أكثر المضايقات تركت ضرراً في حياتي كلمة هجالة فهي أسوء من عانس.

وحين تم إستجوابها عن تردددها على مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) كانت تصريحاتها:

إهتمامي بصفحات الهجرة والحرقة باه ندير علاقات وصدقات مع مقيمين بالخارج.

زادت قناعتني بالحرقة من هذه المواقع الفيسبوكية وصفحات الحرقة.

نتواصل مع مقيمين عبر الفايسبوك باه يسهلولي أي عقبة نواجهها في الغربية.

شجعني الفايسبوك كثر على الحرقة ورؤية نمط العيش الجيد.

حريتي مقيدة مع العائلة، أبحث عن الزواج مع أجنبي كي أعيش بحرية.

العيش جيد في أوروبا نحب نعيش بأوروبا ومنبقاش فلبلا.

العيش في هذا المجتمع يقيد حريتي وطموحاتي.

الحرية المطلقة، الحرقة هي الخلاص من مجتمع تحكمه تقاليد تقيد شخصيتي.

-تقييم الحالة الثانية: تصرح أنها غير راضية عن العمل الذي تمارسه، فهو بالنسبة لها لا يوفر

المتطلبات والإحتياجات اليومية، الدخل غير كافي والعمل دون تأمين والحصول على عمل صعب بسبب

قلة الفرص المتاحة، وكذلك عدم وجود عمل يناسب مؤهلاتها الجامعية، وتواصل حديثها عن الحالة

المادية للأسرة والتي تصفها بغير الجيدة والراتب غير كافي لرب العائلة، فهو لا يكفي حتى للمتطلبات

والإحتياجات اليومية، فهي تصرح أنها تساعد في مصروف الأسرة، فهي المعيل الثاني للعائلة في

المصروف هكذا قالت بأنها "المعيل الثاني في المصروف".

وتضيف على الظروف المادية للأسرة أنها كانت تعيش عائلتها أي الوالدين في مشاكل والتي إنتهت بإنفصالهما وهي تعيش مع والدها، وتقول أنها إتخذت قرار الحرقه بسبب "عدم الإستقرار العائلي والإفتقار للجو الأسري والعائلي"، كما أنها واجهت مشاكل بسبب تأخر زواجها، حيث تقول "أصبحت حملا ثقيلًا في نظر العائلة وواجهت مضايقات من قبل الأصدقاء والجيران والأقارب بسبب تأخر زواجي" وتضيف الحالة أن تلك "المضايقات كانت معادية".

صرحت الحالة لنا أن الحرقه في نظرها أتت من وراء تلك المضايقات والمشاكل كونها عزباء لم تتزوج بعد، فهي ترى في الحرقه السبيل والهروب من تلك المضايقات التي تعيشها وسط عائلتها والمحيطين بها، وكذلك من أجل أن تحسن من ظروفها المادية، وتواصل حديثها وتضيف أنها حتى بعد زواجها والذي إنتهى بالفشل والطلاق ظلت تواجه المضايقات كونها إمراة مطلقة، وتقول أنها واجهت تلك المضايقات وخاصة كلمة عانس من قبل الأصدقاء و الأقارب والجيران، ولكن الذي ترك فيها أثرا وضرا هي كلمة مطلقة وهجالة وكانت كلماتها هي "أكثر مضايقات تركت ضرا في حياتي كلمة هجالة فهي أسوء من عانس".

تواصل حديثها عن إصرارها على الحرقه وتعتبرها الحل الوحيد للهروب من المشاكل التي تعيشها داخل هذا المجتمع، وتضيف أن ترددها على مواقع التواصل الإجتماعي وبالأخص الفايسبوك وإهتمامها بصفحات الهجرة نحو أوروبا من أجل تكوين صداقات مع مغتربين، كما أن التواصل عبر فايسبوك فيه حرية للتواصل مع الكثير من الأشخاص، وقد تعرفت على العديد من الأشخاص المغتربين وكونت صداقات، وتضيف أن هذه الصداقات تطورت إلى علاقة عاطفية، حيث تعرفت على شاب أجنبي بالخارج مما زاد رغبتها في الهجرة، حيث تقول "أبحث عن الزواج من أجنبي كي أعيش بحرية"، فهي ترى أن حريتها مقيدة داخل الأسرة وخاصة كونها أصبحت إمراة مطلقة، وتؤكد أن تواصلها عبر مواقع التواصل الإجتماعي زاد من رغبتها وشجعها أكثر وعرفها أكثر على نمط العيش هناك والذي تصفه بال جيد.

وتواصل حديثها بأنها تفضل العيش بالدول الأوروبية على بقائها في الجزائر وتقرن بين نمط العيش بأوروبا الذي تراه أحسن وتفضل أسلوب الغرب وطريقته في العيش، وما يبهرها أكثر الحرية عكس المجتمع الذي تعيشه، والذي تراه مقيد لحريتها وطموحاتها، وتقول "الحرقه إلى أوروبا هي الخلاص من مجتمع تحكمه تقاليد تقيد شخصيتي"، فالحرقه عند هذه الحالة هي هروب من ظروف سيئة تسعى إلى تحسينها حسب تصريحها.

1-3 عرض ومناقشة الحالة الثالثة:

-**التعريف بالحالة الثالثة:** بتاريخ 2022/06/03 كانت المقابلة مع الشابة صارة بحديقة عنابة المتواجدة وسط المدينة في حدود الساعة السادسة مساء، وهي شابة تنحدر من مدينة عنابة تبلغ من العمر 42 سنة مستواها التعليمي متوسط، غير متزوجة تعمل كمصورة فوتوغرافية، كانت لها تجربة مع الحرقه إلا أنها كانت غير ناجحة لم تتمكن من الوصول إلى هدفها، وتجاوزت مدة المقابلة مع صارة أكثر من ساعتين.

-نص المقابلة: صارة خلال إجراء المقابلة معها وسؤالها عن ظروفها وأسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية، فكانت الإجابات على النحو الآتي:

الحالة المادية لباس حمد الله الوالد مبخلناش.

يما ربت خواتي لبنات تربية جيدة حتى أنهم يصلو ولايسين جلباب.

وأنا كانت تشجعني على الخرجة من الدار.

كانت يوميا تقلي روعي كون تبعت يما راني في طريق مشي مليحة.

الجو مكهرب الأم تحب تكره بابا فينا خاصة أنا وأختي.

كرهتي ماما ف لقراية ديت بيام وبعدها بطلت وكرهت لقراية كي نحاتلي معلمة تاع جغرافيا نقاط نتاعي وقت المراجعة كانت يما تجبرني نغسل المواعن وتشدني من شعري باه منحفطش كنت ندي أعلى العلامات.

جارتلي لي تعلمت منها الدخان.

الجو الأسري محسيتوش في دارنا كانت تحرض الأب علينا وتقهمو بلي حنا مشنا ملاح.

كانت ماما تعامل بابا معاملة مشها ملاحه متعاملوش على أساس راهو راجلها.

كنا نشوفوها هي ترقد في بيت وحدها وبابا وحدو.

وكان وقت تخرج من الدار شهوهر باه تجينا.

وتواصل حديثها أن سبب المعاملة السيئة من والدتها لها هو أن والدة أمها هي الأخرى كانت تعاملها بطريقة سيئة وتقول:

أمي عنها عقدة بسبة والديها حرموها من القراية من صغر.

جبروها تقعد فالدار تربى خواتاتها الصغار.

أمي قهروها والديها في صغر متخرجش خلاص.

كانت أمي تعنفها جداتي وتضربها.

أمي كان عندها طموح وتعرف تقرأ وتحب تحوس وتعيش قهروها الوالدين

صارة ترجع سبب المعاملة السيئة من والدتها على أنه بسبب ما عانتها والدتها في الماضي وتقول:

أمي تعاملني بنفس الطريقة كيما تعاملومعاها والديها.

الجو الأخوي محرومة منو.

حتى الأكل ميخليوليش نصرف وحدي على الأكل وكي ندخل الدار يطفو عليا الضوء أني وأختي الصغيرة

كنت نتمنى نشوفها تعاملني كيما خاوتي لخرين بحنانة وعطف.

كنت نتمنى نشوف ماما تنصحنني وتقلي مديش هذيك الحاجة خاطئة وهذيك صحيحة.

شكات بيا لبوليس قتلهم تخرج وقت ما تحب ونتعاطى المخدرات وشرب الخمر.

ماما تحطني في دار الشرع جاتني مشي نورمال قريب هبلت.

وليت نشرب فالدواء باه ننسى همي.
أكبر حاجة هي دار الشرع لتعبتني وكرهتني.
وقررت نحرق مع بنت عمي وراجلها.
كاين أم فالدنيا تشكي بنتها حتى لوكان مشها مليحة متوصلش تشكي بيا.
كانت حتى تعنفني وتضربني.
توفى بابا وأنا في عمري 30 سنة بعد ما طلقت ماما منو بستة شهور.
في 2014 ديت حريتني، نخرج وقت ما نحب وروح وين نحب.
وتواصل حديثها أن قرار الحرقه جاء بعد أن ساءت أحوالها في كورونا وزادت المعاملة السيئة من طرف والدتها:

كنت نخدم فوتوغرافية حانوت ظروفي المادية مليحة.
الوقت لخممت فيه فالحرقه الخدمة حابسة كريدي مع الناس وزيد ماما تحطني فدار الشرع.
قررت نحرق في أواخر سنة 2020 عيطت لبنت عمي هي ثاني زوجت مع شاب والديها مكانوش قابلين بنت عمي وراجلها كان حراق قبل وعاش في طليان ويعرف كلش على الحرقه وكان يحرق بالناس حتى جاء نهار الحرقه ركبنا من الطارف أنا وبنت عمي كانت بلكرش وراجلها مشينا فالفلوكة فالبحر ومبعد تقلبت بينا قريب متنا خرجنا وبقينا في الغابة تا الطارف ثلاثة أيام حتى خرجنا مالغابة ومقدرناش نحرقو.
- **تقييم الحالة الثالثة:** صارة تختلف حالتها عن الحالتين السابقتين، فهي تروي لنا معاناتها مع والدتها، فهي تقول أنها تعيش مع والديها وأخواتها وهم أربع بنات وأخ، وتصرح أن حالتهم المادية كانت جيدة وحسب تعبيرها "الحالة المادية لباس حمد الله الوالد مبخلناش"، ولكن ما دفعها إلى هذا القرار الحرقه هو ما عاشته مع والدتها من معاملة سيئة.

صارة تروي كيف عاشت معاملة سيئة من قبل والدتها منذ طفولتها والتي كانت تعنفها في بعض الأحيان وكانت وقت دراستها في فترة الإمتحانات كانت والدتها تجبرها على غسل الأواني وتشدها من شعرها كي لا تدرس جيدا، وتقول أنها كانت تتحصل على علامات جيدة، ولكن والدتها جعلتها تكره الدراسة وكانت هذه الكلمات " كرهتني ماما فلقراية ديت بيا وبعتها بطلت وكرهت لقراية كي نحاتلي معلمة تا جغرافيا نقاط تيعي".

ظلت صارة حسب تصريحاتها تعاني المعاملة السيئة من والدتها وتواصل تعنيفها حتى توفي والدها وهي بعمر 30 سنة، بعد إنفصاله عن والدتها بعد ستة أشهر من الطلاق، وكانت والدتها من طلبت الطلاق، وتضيف الحالة أن معاملة والدتها مع والدها كانت غير جيدة وتصفها على أن والدتها لا تعامل والدها على أساس أنه زوجها وله حقوق عليها، فهي ترى والدتها تنام في غرفة منفردة وأحيانا تتركهم مع والدهم وتخرج من البيت لعدة شهور، وتواصل حديثها عن الجو الذي كانت تعيشه داخل الأسرة بعبارة "الجو مكهرب الأم تحب تعرض بابا علينا خاصة أنا وأختي" على عكس معاملتها لأختيها اللاتان تعاملان معاملة جيدة من الوالدة.

تصف لنا الحالة كيف كانت والدتها تعامل إخواتها البنات الآخرين بطريقة جيدة وتقول هذه العبارات "أمي ربات خواتمي لبنات في زوج تربية جيدة حتى أنهم يصلون ويرتدون الجلباب" "وأنا كانت تشجعني على الخروج من البيت" "كانت يوميا تقلي روحي كون تبعت يما راني في طريق مش مليحة". هذه العبارات كانت قاسية على صارة وتؤكد أنها لو إستمعت كلام أمها كانت راحت لطريق فاسدة وإنحرفت هذا حسب تصريحها بهذه العبارات.

تواصل حديثها وتصف معاملة والدتها نتيجة لمعاملة جدتها مع أمها بطريقة سيئة وتقول أمي عندها عقدة بسبب والديها وحرموها من التعليم وأجبروها على المكوث في البيت منذ الصغر من أجل أن تربي إخوتها الصغار، وتقول صارة هذه العبارات "أمي قهروها والديها فصغر متخرجش"، وكانت الجدة تعنف الأم وتضربها، لهذا ترجع صارة معاملة والدتها لها بسبب ما عانتها والدتها في طفولتها. وتقول "أمي تعاملني بنفس المعاملة كيما تعاملوا معاها والديها"، وتضيف على أن والدتها هي من حرضت أخوها على الحرقه رغم أنه كان يعمل في رزق الوالد.

وتؤكد لنا الحالة أن أمورها المادية لا بأس بها، فهي تعمل كمصورة ولا تعاني من مشكل العمل أو البطالة لكن الجو الأسري الذي كانت تفتقده والتي عبرت عنه بهذه العبارات "الجو الأسري محسيتوش في دارنا ويدا تحرض الوالد عليا أناوأختي". وما زاد سوء علاقتها مع والدتها عندما إشتكت بها الوالدة عند المحكمة، وتقول أن آخر شيء فعلته والدتها هو تقديم شكوى ضدها، وهذا ما زاد في قناعتها بالحرقه. فهذا الأمر كان لها صدمة، هكذا وصفت حالتها، وهذا جعلها تشرب الدواء كي تنسى معبرة ب"تشرب الدواء باه ننسى همي"، والذي ترك أثر عميق عند الحالة حسب تصريحها "دار الشرع كرهتني وتعبتني"، "كاين أم فالدنيا تشكي بننتها حتى لوكان مشي مليحة متوصلش تشكي بنتها".

وتواصل حديثها وإتهام والدتها بأنها تتعاطى المخدرات وتشرب الكحول وتخرج وقت ما تحب، هذه كانت إتهامات والدتها لها أمام الشرطة والمحاكم، وكانت صارة تتمنى لو أن والدتها تتصحها وترشدها وتقول لها لا تفعلي الأشياء الخاطئة كما تفعل مع باقي أخواتها، وتضيف أنها كانت ترى أمها تعامل أختها بعطف وحنان، وهي محرومة من ذلك العطف، كما أنها تقول أنها تصرف على نفسها "الأكل ميخليوليش وكى ندخل الدار يطفوا عليا الضوء أمي وأختي الصغيرة"، الجو الأخوي راني محرومة منوا". هكذا وصفت صارة وضعها مع والدتها وكانت إتهامات الأم لها قاسية على صارة، فهي صرحت بأنها تشرب السجائر فقط وما إتهمته الأم غير صحيح، وأنها تعلمت شرب السجائر من جارتها في الصغر وكانت تعتمد شرب السجائر بسبب معاملة والدتها، وكانت تبحت عن الحرية بعيدا عن هذا الجو العائلي والضغطات والمشاكل في إعتقادها أن في الهجرة تحقق تلك المساحة من الإستقلالية هناك.

وكان قرار الحرقه نتيجة المعاملة السيئة للوالدة، بالإضافة إلى ظروفها المادية التي تدهورت بسبب ظروف كورونا أين تراجع عملها وصارت مديونة مع الناس. والدافع الأكبر تقول صارة هو "تحطني ماما في دار الشرع جاتني مش نورمال" وهنا قررت الحرقه في أواخر سنة 2020 أين إتصلت مع إبنة عمها التي تزوجت من شاب ضد رغبة والديها ودون علمهما اللذان ساعداها في عملية الحرقه،

حيث زوج إبنة عمته كانت له تجربة الحرقه من قبل وكان يعيش بإيطاليا ويعرف خبايا الحرقه. وتواصل حديثها حتى جاء يوم إنطلاق الرحلة مع هذا الشاب وإبنة عمها الحامل أين إنطلقوا من شواطئ الطارف، ولكن بعد فترة تقول إنقلب بهما القارب وكانوا على حافة الموت وظلوا بغابة من غابات الطارف لمدة ثلاث أيام حتى إستطاعوا الخروج والنجاة وفشلت محاولة الهجرة غير الشرعية.

1-4 عرض ومناقشة الحالة الرابعة:

-التعريف بالحالة الرابعة: بتاريخ 2021/04/19 كانت لنا مقابلة في حدود الساعة العاشرة ليلا، وذلك عن طريق التواصل عبر المسنجر برسائل صوتية، وهي شابة تتحدر من ولاية عنابة تربت في حي شعبي قديم ، عمرها 29 سنة مستوى تعليمي إبتدائي متزوجة ولها إبننتين، لا تعمل، كانت لها تجربة الحرقه ونجحت وهي مقيمة في اليونان.

-نص المقابلة: بدأت هديل حديثها عن ظروف حياتها مند طفولتها فكانت تقول:

تربيت بعيدة عن الأب ما يجي ما يطل.

ماما مريضة مرضت بالسرطان توفات في عمرها 38 سنة.
وأنا طفلة واحدة عند ماما.

تربيت بعيدة عن الوالد ما يجي ما يطل بابا ويما مطلقين.
كارين بيت واحدة.

أنا طفلة واحدة وعندي ثلاثة خواتم من بابا.

عشت في فقر منعيش منلبش.

الأب لا يصرف لا يجي لا والو.

كارين بمليون فالشهر الأم حياتها كاملة كاريما وتخلص مليون فالشهر واش يدير.

حبست لقراية سنة سادسة إبتدائي الظروف مسمحتش.

الظروف المادية عيانة.

هذي الظروف لعشتها مع يما لا تاكل كيما الناس لا دار.

تخطبت ومبعد مرضت يما وتوفات بعدها تزوجت بيه.

راجلي حالتو المادية مليحة.

جاء الحلم هذا تا الهجرة حابة نعيش كيما الناس.

حابة أوروبا أمنية حياتي.

حابة نعيش حياة متوسطة ومتواضعة.

نعيش ولادي مرتاحين ماديا حياة مادية متوسطة.

عشت فقيرة حببت نخرج ولادي ملغرة.

في الجزائر باه تحققي المستوى المعيشي متقدريش.

الي عشتو مع يما منيشحابة نزيد نعيشها مع ولادي.

جد ماما عندو جنسية فرنسية جرينا أنا وراجلي على كواغط محبوش يمدولي.
وليننا نجريو على كواغط تاع جد راجلي كيف كيف مصلحتش باه نديو الفيزا.
مبعد سقى راجلي صحبيو قلو دير فيزا لتركيا باه من تم تقدر تدخل اليونان.
ومدولنا فيزا تا تركيا عام دخلنا لتركيا ومبعد بقينا كاريين.

ومبعد جات فكرة الحرقه راجلي دار إتصال مع صاحبوا يحرق بالناس ورحنا لأزمير طحنا في راجل
نصاب سرقنا 100 أورو زوز ملايين باه يجيبنا 4 جيليات، وفالليل راح راجلي شاف لبحر لقاه هايح وليننا
صباح روحنا في الفندق.

رجع راجلي عيط لصاحبو وحد أواخر عرفنا بواحد من أزمير وفي ليلة ركبنا التاكسي ورحنا للبلاصة تا
الحرقه في جبل ساعة وحنا ماشيين حتى وصلنا لدار في جبل بقينا ليلة كاملة حتى الصباح السبعة تا
الصباح ركبنا في فلوكه تا البلاستيك لتتنفخ في 78 حراق، كي مشات بينا ربعة كيلوا بدأت تنتنفس مالثقل
وجات حفر السواحل هزونا بقينا ليلة عندهم أنا قتلهم أنا سورية كون نقلهم جزايرية يدوني للحبس ومبعد
روحنا.

نهارين وزيد خرجنا مع 50 حراق في فلوكه تا البلاستيك خرمن تا اللوح 20 دقيقة من تركيا لليونان
ووصلنا، عرق واحد معانا تخاطر هو وصاحبو يكملو يناجيو.
جات الشرطة تا اليونان والإذاعة جات حافلة داتنا وحطتنا في جزيرة كيوس اليونان قعدنا ليلة واحدة ومبعد
خرجنا من تم.

وبدا راجلي يخدم وكرا حانوت ومدونا لكواغط وأنا مستقرين فاليونان.

- **تقييم الحالة الرابعة:** آية لا تختلف قصتها كثيرا عن باقي الحالات، فهي تروي معاناتها هي ووالدتها
بسبب الفقر الذي يعيشانه، انفصلت والدتها عن والدها وهي صغيرة وعاشت مع والدتها في غرفة بالإيجار
وتربت بعيدة عن والدها الذي تزوج من امرأة أخرى وأنجب أطفال آخرين، أما آية حسب تصريح لها
تربيت بعيدة على الأب ما يجي ما يطل هي وحيدة أمها ولها ثلاث إخوة من والدها تعيش ظروف مادية
سيئة حتى ملابس العيد محرومة منها كباقي البنات هذا ما قالتها "متلبشيش ومتعيدش والأم حياتها كاملة
كارية بمليون فالشهر".

آية عاشت فقر مع أمها وعدم مبالاة الأب الذي لا يصرف عليها ولا يسأل عنها حتى أن مرضت
لا تجد المال لتعالج والدتها، هذه الظروف هي التي شجعت الحالة على فكرة الحرقه، فهي تقول أنها ما
عاشته وعانت منه هي ووالدتها لا تريده أن يتكرر معها ومع بناتها، وتواصل حديثها أن والدتها توفت بعد
خطوبتها وبعدها تزوجت وكان زوجها حالته المادية لا بأس بها، لكنها كانت مقتنعة بفكرة الهجرة لتغيير
حياتها وتحسين ظروفها المادية خاصة بعدما صارت أم لبننتين.

وتواصل حديثها "عشت فقيرة حببت نخرج ولادي ملغقة"، هكذا وصفت حياتها وترى أن في
الجزائر لا يمكن أن تحسن معيشتها، "حبا نعيش كيما الناس ناكل كيما الناس وعندي دار"، بهذه

العبارات كانت هذه أحلام أية البسيطة أنها تعيش أولادها وما يعيشوش الحرمان الذي كانت تعيشه في طفولتها، وتقول " حلمي هو حياة مادية متوسطة وأولادي يعيشوا مرتاحين ماديا".

إن الفقر الذي عانت منه الحالة كان أكثر الدوافع لقرار الحرقه حتى زوجها كان مشجعا لها على فكرة الحرقه لأنه كانت له أوراق جده الأجنبي والتي حاول أن يسافر بها لكن لم يوفق، وتقول أن رفيق زوجها نصحهم بتركيا ومن تركيا يستطيعون الهجرة نحو أوروبا، وهنا قرر الحرقه، وكانت في عمر 26 سنة أين إستطاعوا السفر إلى تركيا بأوراق رسمية بـ VISA لمدة سنة وتواصل أن الحرقه لم تذهب من فكرها، حيث قام زوجها بالاتصال مع صديق له تقول " كان يحرق بالناس " وتواصلوا مع هذا الشخص المختص في تهريب الحرقه في تركيا، وفي أحد الليالي من سنة 2017 ذهبوا إلى منطقة تسمى أزميز في منزل بجبل أزميز وكان عدد الحرقه 78 أين بقوا ليلة كاملة في الجبل حتى الساعة السابعة صباحا أين ركبوا الفلوكه وهي من نوع البلاستيك التي تنتفخ، وتقول أية أنها مشت بهم في عرض البحر مسافة 4 كليوا، وبعدها بدأت الفلوكه تنزل بسبب الثقل وعدد الحرقه لا تتحمله الفلوكه، وحينها جاءت حفر السواحل وأنقذوهم، وتؤكد على أنهم يصرحون بأنهم سوريين لأنهم إن صرحوا أنهم جزائريون يدخلونهم السجن، ومع هذا ظلت الحالة وزوجها مصرين على الحرقه وأعادوا الكرة بعد يومين، وإنطلقوا من نفس المكان السابق، وكانت الرحلة تضم 50 حراق من ضمنها امرأة سورية حامل ومعها ثلاث أطفال. وتصرح أن ما شجعها أكثر عندما رأت المرأة السورية وحدها مع أطفالها فكانت تقول "السورية وحدها مخافتش وأنا مع راجلي وعلاه نخاف"، وعن تكلفة الحرقه تقول أنها دفعت 24 مليون سنتيم، إضافة إلى 2 مليون الذي سرقهم الشخص الذي أحضر لهم سترة النجاة.

أية كانت رحلتها هذه المرة ناجحة، فهي ترى أن القارب البلاستيكي أحسن من القارب الخشبي، ووصلوا اليونان في حوالي 20 دقيقة، وهي الآن مقيمة باليونان بصفة قانونية وهي تعمل وزوجها أيضا وتعيش مع أولادها في ظروف جيدة.

1-5 عرض ومناقشة الحالة الخامسة:

-**التعريف بالحالة:** بتاريخ 2020/12/07 كانت المقابلة مع الشابة إلهام، وهي فتاة من الغرب الجزائري تنحدر من مدينة الشلف عمرها 26 سنة غير متزوجة مستواها التعليمي متوسط تشتغل في محل صنع الحلويات، وكانت لها تجربة الحرقه التي لم توفق فيها ولم تحقق النجاح لبلوغ أوروبا، وتمت المقابلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك عن طريق المسنجر برسائل مكتوبة وإستغرقت المقابلة ساعة ونصف.

-**نص المقابلة:** إلهام أثناء حديثنا معها كانت إجاباتها عن الوضع والحالة التي تعيشها مع والديها الأب الذي لا يعمل ووالدتها المريضة فكانت تقول:

نساعد الأب في مصروف البيت وشراء الدواء لما.

الوالد معندهش خدمة دائمة.

يخرج فنهار يبيع قش نهار كاين ونهار مغيهاش قاع.

بابا يتعب بزاف غادي يدور باه يبيع القش ساعات يروح مغيهاش.
بابا راه كبير ميتحملش تعب ويظل يدور فالحومات باه يبيع.
دراهم لبيع بيهم غادي مديرو والو.
نتعب بزافوصارد قلال الجزائر عوجا.
منحة الأم 300 ألف عنها مرض مزمن بالسرطان.
فاش تجي هاد 300 ألف فالشهر ونحمد الله وخلاص.
المهم منديرهش لحرام.
نخدم صباح في مصنع الحلويات 9 صباح حتى الخمسة لعشية وندي 100 ألف فالجورني وفي المساء
نخيط صوالح لعرايس.
نوض 5 صباح ونرقد 11 الليل.
نتعب بزاف نحط من هم غادي نخفف بيه الألم.
بغيت نحرق هنا راني مديتة كثر وكثر.
نخدم ونرسل دراهم لدارنا الكافر يخلص بزاف والأورو طالع ونعيش دارنا غاية.
وعن قرار الحرقه تقول:
خمنت فالحرقة غادي مدة عام.
لي عشتاه والظروف مراهيش مليحة.
الفيزا غادي منحلش بيها راها بالعرف.
حتى والديا راه يخمو فالحرقة باعيين يبيعو الدار على الفيزا ولا الحرقه.
إتصلت مع ناس يعرفو للحرقة لايمت دراهم حتى غادي وصل نهار الخرجة خرجت من la plage وهران
مع حراقة قليل حكمتنا شرطة وهران ومنجحتش الحرقه.
غادي نعاود الزاوجة كون تسمحلي الفرصة نساعد والديا لأنو الظروف المادية قاسية والفقر قاسي.
- **تقييم الحالة الخامسة:** إلهام تعيش مع والديها وأمها مريضة بالسرطان ووالدها ليس لديه عمل دائم
ومستقر، وهي تحكي معاناة والدها في توفير مصروف البيت والدواء لوالدتها، وهي من تساعد في
مصاريف البيت، وكذلك من أجل شراء الدواء لعلاج والدتها، تشتغل في مصنع الحلويات نهار كاملا من
9 صباحا إلى غاية الخامسة مساء وعند عودتها إلى البيت تشتغل أعمال يدوية وتخييط لوازم العرائس
وتبيعهها. وتقول أنها تنهض باكرا الساعة الخامسة صباحا وتنام في ساعات متأخرة من الليل، وهي تشتغل
لوازم العرائس، وتضيف أنها تعود من عملها في محل الحلويات منهكة ومتعبة جدا وتشتغل بالبيت، وهذا
حتى تساعد والدها في المصاريف.
تواصل حديثها وترى أنها تتعب كثيرا في العمل ولكن بأموال قليلة، وكانت هذه العبارات "الجزائر
عوجا"، "ميمدوليش حقي في الخدمة" وهذا الذي زاد من إصرار الحالة على الحرقه، حيث صرحت أنها
بدأت تفكر في الهجرة منذ حوالي سنة، وبسبب الظروف التي تعيشها العائلة ومرض أمها، وكانت تقول

هذه العبارات " نحرق باه نرسل الدراهم لدارنا"، وتضيف هذه الكلمات " الكافر يخلصك ودراهم بزاف والأورو طالع ونعيش دارنا"، و عن مخاطر الحرقه أجابت بأنها "هنا راني ميتة كثر وكثر" كان إصرارها على الحرقه السبيل الذي تراه النجاة لها ولعائلتها والذي زاد من إصرارها هو أن والديها أيضا يفكران في الحرقه حتى أنهم قد يلجؤون إلى بيع البيت من أجل الفيزا أو الحرقه، وتواصل حديثها عن الفيزا منحلش بيها".

إلهام ترى والدتها تتعذب في مرضها والتي تتقاضى منحة المرض المزمع المقدرة ب300 ألف في الشهر، وهي غير كافية لمصاريف العلاج والدواء، لكن حسب تصريحها تقول " الحمد لله المهم مندبرش لحرام " نخدم ونساعد والديا". وهنا بدأت إلهام في الإتصال مع بعض الأشخاص من أجل الحرقه وجمعت بعض المال حتى جاء يوم الرحلة أين ركبت القارب مع مجموعة من الشباب الحراق من شاطئ وهران، ولكن لم تكن الرحلة ناجحة أين إعترضتهم حفر سواحل وهران وأحبطت الرحلة، وتقول الحالة أنها لن تترك فكرة الحرقه وإن سنحت لها الفرصة تعيد الكرة مرة أخرى ودافعها دائما كان "نساعد والديا لأن الظروف المادية قاسية والفقر قاسي".

1-6 عرض ومناقشة الحالة السادسة:

-**التعريف بالحالة:** تم إجراء المقابلة مع خديجة أكثر من مرة، فكانت أول مقابلة بتاريخ 2020/11/18 على الساعة 20:09 ليلا، أما المقابلة الثانية 2020/11/21 على الساعة 16:25 مساء، وآخر مقابلة بتاريخ 2020/11/23 على الساعة 23:21 ليلا، وذلك عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك عبر المسنجر، وهي شابة تبلغ من العمر 38 سنة عزباء ومستواها التعليمي متوسط تنحدر من مدينة عنابة لا تشتغل، سبق لها تجربة الحرقه ولكن كانت الرحلة غير موفقة ولم تنجح في بلوغها إيطاليا كما كانت ترغب، وقد إستغرقت مدة المقابلة في كل مرة ساعة وأحيانا ساعة ونصف تقريبا.

- **نص المقابلة:** خديجة هي الأخرى تحكي ظروف حياتها وكيف عاشت مع والدها وزوجة والدها وتقول:

توفات الوالدة وأنا 16 سنة في عمري.

رفدت المسؤولية حتى وليت كرهت نكون امرأة.

زوجة أبي مصيبة.

كرهت العيشة في دار بابا مشاكل واحد ما يحس بيا.

رانا ناكلو ونشربو وكان مرضنا نتعالجو أما المصروف واللباس مكانش.

من صغري وأنا نقول عام يفوت عام.

أختي تصرف على روجا من لابورس تا الجامعة.

نحوس نهرب مالمسؤولية والمشاكل.

غير نهديرما الدنيا والدار.

وتواصل حديثها عن مشاكلها وظروفها، حيث تقول:

كنت مخطوبة وفسخت خطبتي.

كنت ندير علاقات مع شباب على الفاييبوك.

كل مرة نتعرف على واحد كي نغيضوا يبعثلي دراهم.

درت علاقات باه ننسى مشاكلنا مع مرت بابا.

كنت نقول بلاك نتعرف على واحد ونتزوج بيه.

كنت نتواصل مع شباب باه يعاونوني على الحرقه.

حتى لقيت واحد عاوني باه نوصل للناس لي يحرقو.

حتى جاء نهار الخرجة في 2012 خرجنا من بحر تا جوانو ركبت الفلوكة مع حراقة آخرين وكانت معانا طفلة أخرى، خرج بينا القارب وحد الكيلومترات حتى إعترضنا حفرالسواحل تا مكافحة الحرقه وكانت الفلوكة فيها أكثر من 25 حراق إذا لخلا شرطة السواحل تشوفنا بسهولة.

كون تجيني فرصة خلاف منخليهاش نعاود نحرق.

معدتش نتحمل القسوة تا مرت بابا وكهرت المسؤولية.

-تقييم الحالة السادسة: خديجة هي شابة توفيت والدتها، وعمرها 16 سنة، تعيش مع والدها وزوجته، وتروي لنا معاناتها والمشاكل التي تعيشها مع زوجة أبيها، والتي تصفها بهذه العبارة "زوجة أبي مصيبة"، كرهت العيشة في دار بابا واحد ما حاس بيا"، فهي تعيش معاملة سيئة من زوجة أبيها وحتى والدها الذي تحرضه زوجته عليها. وتقول لها أخت من والدتها وهي تدرس بالجامعة وعلاقتها جيدة، أما باقي إخوتها من والدها فالعلاقة غير جيدة بينهم، وتواصل حديثها عن والدها الذي لا يتكفل بمصاريفها، هي وأختها وتقول "رانا ناكلوا ونشربوا وكان مرضنا نتعالجو". أما عن مصاريف اللبس وإحتياجات أخرى لا يوفرها الوالد ولا يهتم.

وتضيف أن أختها التي تدرس بالجامعة تصرف على نفسها من منحة الدراسة الجامعية والأب غير مهتم، وأنها تحملت مسؤولية الدار من صغرها وأنها تصرف على نفسها، وعبرت بهذه العبارات "من صغري وأنا نقول عام يفوت عام"، "غير نهرب من الدنيا والدار". خديجة تقول عن الحرقه أنها السبيل الذي يخرجها من ضغوطات العائلة، وأنها تحملت فوق طاقتها ولم تعد تتحمل أكثر بعبارة "نحوس نهرب من المسؤولية والمشاكل". فهذه الضغوطات والمشاكل الأسرية التي تعيشها الحالة كانت أحد دوافعها للهجرة غير الشرعية.

خديجة كغيرها من الشابات اللاتي يحملن بزواج وإستقرار، فهي تقول أنها كانت مخطوبة وفسخت خطبتها، وأنها كانت تقوم بعلاقات مع شباب عبر الفيسبوك، فهي في كل مرة تتعرف على شباب وتصرح أنهم يصرفون عليها، وتقول "كي نغيضوا يبعثلي دراهم"، فهي كانت تتواصل مع الشباب كي تنسى مشاكلها الأسرية وربما تجد شابا يتزوجها وتخرج من مشاكل العائلة.

كل هذه الظروف التي تعيشها الحالة وتحملها مسؤولية نفسها وحتى أختها التي تدرس بالجامعة وعدم إهتمام الوالد لها ولأختها جعلتها تقرر الحرقه، فكانت على تواصل مع شباب من أجل أن يساعدها

على الهجرة إلى أن وصلت إلى شخص تقول حسب تصريحها أنه ساعدها كثيرا في أن تجد رحلة حرق منظمة من طرف أشخاص آخرين هي لا تعرفهم، حتى جاء اليوم الذي كان مقرر للحرق من سنة 2012 وكان إنطلاق الرحلة من شاطئ جوانو أحد شواطئ مدينة عنابة أين ركبت القارب رفقة شباب آخرين وفئة أخرى، وتواصل كيف خرج القارب لفترة معينة حوالي بضع كيلو مترات وفجأة إعترضتهم حفر السواحل التابعة لمكافحة الهجرة غير الشرعية بعنابة وأحبطت الرحلة. وتقول الذي جعل الرحلة غير ناجحة أن القارب كان يحمل عدد كبير من الحارقة أكثر من 25 حراق، مما جعل شرطة حفر السواحل تكتشف أمرهم بسهولة، وتواصل أنها إن كانت هناك فرصة أخرى لن تتردد، لأنها لم تعد تتحمل قسوة زوجة والدها ولا تحملها المسؤولية من صغرها مند وفاة والدتها.

1-7 عرض ومناقشة الحالة السابعة:

-**التعريف بالحالة:** بتاريخ 2022/08/05 وفي حدود الساعة 22:00 ليلا قمنا بمقابلة مشيرة، وذلك عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي الواتساب، وثاني مقابلة في يوم 2022/08/10 على الساعة 23:00 ليلا، وهي شابة تتحدر من مدينة معسكر ببلدية سيق، تبلغ من العمر 26 سنة مستواها التعليمي ثانوي، متحصلة على شهادة في التكوين المهني في الإعلام الآلي محاسبة، لا تعمل ولها تجربة مع الحرق التي كانت غير ناجحة في سنة 2021.

-**نص المقابلة:** أما مشيرة هي الأخرى في حديثها عن ظروف حياتها والصعوبات التي واجهتها تقول:

الوالد توفي وأنا صغيرة خمسة سنين.

تحملت مسؤولية الدار والعائلة من صغري.

يما مرضت بعد ما توفي الوالد راه قاعدة فالفراش 20 سنة.

الحالة المادية مراهش مليحة.

حاولت وحوست على خدمة مكانش.

كل مرة نخدم ساعات في حوانت سوبرات مراهش دائمة.

نخدم باه نصرف على الوالدة وخاوتي.

حبا نعيش غاية ونعيش العائلة معايا.

كنت نشوف خالاتي عايشين فالخارج حالتهم المادية مليحة، باغية نعيش حياة مغيهاش قيود.

خواتي فالخارج عندهم ديار وطونوبيلات، العيشة فلخارج تحقي قاع لتبغي.

وتواصل حديثها عن قرارها للحرق وتقول:

قررت نحرق باه نصرف على عابليتي.

حتى دارنا شجعوني ولي شجعني كثر خالي حرق معايا راح يداوي فالخارج.

لايمت دراهم الحرق وعاوني خالي باع داره وخلصنا الحرق.

إنقنا مع شباب من وهران وكان نهار الخرجة يوم قبل رحنا لوهران في دار تلايما وبتنا تم وكان معنا

قيد وستة حارقة من وهران.

القيد لمعانا وصلنا لقيد ثاني وكانت الخرجة في 18 سبتمبر 2021 خرجنا فالبوطي في الليل مشينا مسافة صغيرة تقلب بينا البوطي ونجحنا مالموت جاتنا شرطة السواحل تا وهران ومنعتنا.

- **تقييم الحالة السابعة:** مشيرة تعيش مع والدتها المريضة وأختين ووالدها توفي وهي صغيرة لم تتجاوز سن الخمس سنوات، فهي تصرح أنها تحملت مسؤولية العائلة منذ صغرها وأن والدتها مرضت فوراً بعد وفاة الأب، وهي مقعدة في الفراش منذ 20 سنة، وكانت ظروفهم المادية غير جيدة، و في كل مرة كانت تحاول إيجاد عملاً دون جدوى، وأحياناً تشتغل في محلات أو لسوبيرات ولكن بصفة مؤقتة، وهذا من أجل أن تصرف على العائلة ووالدتها وأختيها.

مشيرة كغيرها من الفتيات كان لها حلم العيش في ظروف جيدة وخاصة أنها ترى خالاتها اللواتي يعشن بالخارج حالتهم المادية جيدة ولديهم بيوت وسيارات، وهذا حسب ما صرحت به الحالة، والتي كانت متأثرة بأقاربها المقيمين بالخارج، وتقول أنها ترى ظروف العائلة غير جيدة ويعانون من الفقر وكيف تحملت مسؤولية إعالة الأسرة وتحاول أن تخرجهم من الفقر، فكان قرار الحرقه عندها من أجل تحسين الأحوال المادية، وتضيف كذلك بعبارة "حابة نعيش غايا ونعيش العايلة معايا".

كان حلمها أن تعيش في غناء ويكون لديها المال حتى توفر كل ما كانت تحلم به من لباس جيد وعيشة جيدة وتساعد عائلتها وتخرجهم من حالة الفقر، هذا حسب تصريحات الحالة وكانت قدوتها الحالة المادية التي تعيشها أقربائها وكيف حققوا حياة ذات رفاة ومستوى مادي جيد، فكان حلمها تحقيق ما وصل له أقربائها كما أنها كانت تأمل بحياة فيها إستقلالية بدون قيود، ولهذا كان قرار الحرقه عندها لا رجعة فيه وخاصة تقول أن عائلتها على علم بالقرار ويشجعانها والذي شجعها أكثر أن أخ والدتها أي الخال هو أيضاً كان متفق معها على الحرقه، لأنه هو الآخر يريد الهجرة من أجل أن يعالج في الخارج. وتواصل حديثها، كيف جمعت المال للحرقه والذي ساعدها خالها الذي باع بيته ودفع ثمن الحرقه لها، وخالها هو الذي إتفق مع أشخاص من وهران إلى أن جاء اليوم موعد الخرجة للقارب، أين إتجهوا إلى بيت بوهـران مع 06 شباب من نفس حيهم وظلوا ليلة بهذا البيت، وكان معهم ما يسمونه قيد الذي كان مكلف بإيصالهم لشخص آخر أي قيد ثاني وكان يوم 18 سبتمبر 2021 اليوم الذي خرج فيه القارب في أواخر الليل وإبتعدوا فترة معتبرة ، ولكن فجأة إنقلب بهم القارب ونجوا من الموت بأعجوبة، حيث أنقذتهم شرطة السواحل بوهـران، ومع هذا الحالة ظلت متحسرة على فشل عملية الحرقه التي كانت كل آمالها مرتبطة بها.

1-8 عرض ومناقشة الحالة الثامنة:

-**التعريف بالحالة:** في يوم 2021/04/20 وعلى الساعة 22:00 ليلاً تم مقابلة الشابة آمال كأول مقابلة وثاني مقابلة بتاريخ 2021/04/26 في حدود الساعة 23:30، وهي شابة من مدينة الغرب الجزائري الشلف تبلغ من العمر 33 سنة مطلقة وأم لأربعة أطفال، وهي من الحالات التي كان مشروع الحرقه ناجحاً، وهي مقيمة ومستقرة بألمانيا، وكانت المقابلة من خلال الفايـسبوك بواسطة المسنجر، وإستغرقت مدة كل المقابلة أكثر من ساعة.

-نص المقابلة: أmaal تروي لنا ما عاشته منذ طفولتها مع أسرة منفصلة فكانت تقول:
ماما طلقت من بابا وأنا عمري ست سنين وعشت مع بابا.
حنا في ثمنية خاوة ربع بنات وربعة خاوة.
قرينة بابا ومتزوجش على جالي.
تزوج بعد ما تزوجت أنا.
حنانة الأم مكانش.
خاوتي كامل الثلاثة طلقوا.
كانت ديما المشاكل مع نساء خاوتي مع رجالهم.
جو العايلة قاع مكانش لا جو الأسرة.
وتواصل حديثها عن زواجها في سن 15 سنة وإنجابها لأطفال وهي صغيرة فتقول:
زوجتني ما بواحد منبغيش منحبوش.
الأب كان كبير فالسن وأنا الشيبانية تا دار مكانش يقدر يقول لا.
15 سنة متزوجة عندي بنتي لولى 16 سنة.
زوجتني ما بولد الراجل لكارياء عندو ولدو 21 سنة ولباس عليه.
راجلي إنسان مدين.
أختوا حبت طلقني درتلي السحور.
عانيت سوفريت مشاكل مع أهل الزوج ديما مدابزين على الورث بعد ما مات أب الزوج.
الجو تا العايلة قاع مكانش لا في دارنا لا في دار راجلي.
خرجت رحت لما كرهت نرجع لداري مل مشاكل تا ختو.
رحت لتركيا وخليت ولادي الثلاثة قلت نروح ومنرجعش.
في تركيا لقيت ولاد الحومة من الشلف رايحين لأوروبا يعرفوا الوالد هوما لعاونوني باه نحرق وخبروا والديا
لراني في تركيا.
مشيت من تركيا مع 31 حراق في الغابة حتى كرواتيا من تركيا اليونان ألبانيا مونيي نيقرو البوسنة
والهرسك كرواتيا حكمونا ورجعونا لتركيا.
8 أيام فطريق وكي حكمونا دخلت للسبيطار 21 يوم وطلقونا.
تحكمنا في كرواتيا عاودت رجعت لتركيا.
عاودت الزاوجة طلعت لأزمير حرقت فالبحر ووصلنا لليونان درت اللجوء.
عانيت وسوفريت كل خطرة نخدم مرة نبيع قش مرة نظف الديار مع سوفرونس تا لابلويس مع الحراقة بعد
عامين والوحش تا ولادي وتوفات أختي مرضت بالقلب ودرت البيلة ودرت عملية على العرق في راسي
خبر موت تا الشيبانية أختي حرقلي قلبي زاد معاه الوحش تا ولادي بعد عامين دخلت فرنسا في ألمانيا
متقدريش ديرلي لكواغط صعبة.

في فرنسا خدمت الشوانط وكريت دار ولايمت روحي ودرت لكواغط.

درت الخلع لراجلي وطلقت 21 سنة.

أختوا لخرجتني مالدار.

وراجلي تزوج بعد 5 شهر كيرحت.

درت الخلع لراجلي.

تزوجت فالغربة وطلقت عانيت وسوفريت.

ولادي كبرو لكبيرة 17 سنة وراني نتصل بيهم.

- **تقييم الحالة الثامنة:** آمال تروي كيف عاشت مند طفولتها وسط عائلة منفصلة أي انفصلت والدتها عن والدها وهي طفلة صغيرة لم تتعدى 6 سنوات، وعاشت مع والدها الذي لم يتزوج لأجلها مع أخوتها والذي كان عددهم 8 أخوات 4 بنات و 4 ذكور، وحسب تصريحاتها عاشت محرومة من حنان وعطف الأم التي تركتها وهي طفلة صغيرة وكانت قريبة جدا من والدها الذي تقول أنه لم يتزوج لأجلها وهو من إعتنى بها. وتضيف أن أخوتها عندما كبروا وتزوجوا في نفس البيت مع والدهم أن حياتهم لم تكن مستقرة وكانت المشاكل يوميا وتطلق ثلاثة من إختوها وتواصل حديثها أنها لم تعيش الجو الأسري والعائلة، فكانت تقول "جو العائلة والأسرة مكانش محسيتوش" مشاكل أخواتها الذين لم تتجح حياتهم العائلية وغياب دور الأم كانت لها أثر على حياة هذه الحالة.

وتضيف أنها عندما بلغت سن 15 سنة والدتها زوجها من شاب عمره 21 سنة وميسور الحال، كانت تعرفه والدتها عن طريق أب الشاب الذي كانت مستأجرة لديه، وتقول أنها لم تكن ترغب في الزواج وكانت صغيرة، إلا أن والدتها زوجها منه. وفي ذلك الوقت والدها كان قد كبر في السن ومشاكل الإخوة ونسائهم كثيرة كلها ظروف كانت غير جيدة في ذلك الوقت ووالدها لم يستطع فعل أي شيء وخاصة أنه قد تزوج بإمرأة ثانية بعد زواج إبنته، وتزوجت وأنجبت إبنتها الأولى، وهي بعمر 16 سنة وكانت تقيم مع أهل زوجها والذين يعيشون أيضا مشاكل كبيرة حسب تصريح الحالة.

كانت المشاكل ببيت أهل الزوج بسبب وفاة والد زوجها الذين زادت خلافات الإخوة بسبب الميراث، حيث تقول "جو العائلة وجو الأسرة لا يوجد"، وخاصة مع زيادة المشاكل مع أخت زوجها التي كانت تحاول تطليقها، وهذا جعلها دوما تخرج من بيت زوجها وتذهب عند والدتها لفترات طويلة. وتصرح بعبارات "كرهت نرجع لدار راجلي مشاكل يومية" وبعدها رزقت ببنتين آخريتين ولم تنتهي المشاكل مع أهل زوجها، أين قررت الهروب وكانت فكرة الحرق هي السبيل الوحيد أمامها.

ومن هنا تواصل حديثها عن قرارها للحرق وكيف خرجت من بيت زوجها وتركت ورائها بناتها وذهبت إلى تركيا أين وجدت معارف شباب من منطقتها الشلف ولهم معرفة سابقة بوالديها و لديهم نية الحرقه نحو أوروبا وساعدها، كما تصرح بأن هؤلاء الشباب ساعدها كثيرا وهم من إتصلوا بوالدها وأخبروه بأنها في تركيا وبخير، وتواصل كيف كانت رحلتها المليئة بالمخاطر، حيث إنطلقت في المرة الأولى من تركيا مع 31 شاب وكان ذلك سيرا على الأقدام حتى وصلوا إلى غابة في كرواتيا، ولكن تم

القبض عليهم بکرواتیا وأرجعوا إلى تركيا، وعاودت المحاولة للمرة الثانية أين إنطلقوا من أزمير حتى وصلوا إلى اليونان، ومن ثم طلبت اللجوء نحو ألمانيا وصارت تشتغل هناك مرة كبائعة للملابس وعاملة نظافة مع معاناة الشرطة التي تلاحق المهاجرين غير الشرعيين.

تواصل الحالة حديثها عن معاناتها في ألمانيا وخاصة بعد سماع خبر وفاة أختها، والذي مرضت بعده بالقلب وأجرت عملية على رأسها والذي زاد معاناتها أكثر حسب تصريحها " الوحش تا ولادي"، وتضيف أن بألمانيا من الصعب تسوية الأوراق وبعد عامين دخلت إلى فرنسا وإشتغلت في "الشوانط" وإستأجرت بيت وبعد فترة إستطاعت تسوية أوراقها في فرنسا وكسبت قضية الخلع ضد زوجها وإنفصلت عنه رسميا، وهي الآن تقول أنها تعيش في فرنسا وهي على تواصل مع بناتها، حيث أكبرهن صار عمرها 17 سنة، وتضيف أنها تحررت من كل المشاكل التي عاشتها مع أسرتها ومع عائلة زوجها.

1-9 عرض ومناقشة الحالة التاسعة:

-**التعريف بالحالة:** في يوم 2024/01/12 أجريت مقابلة مع نور بـمكان عام وسط المدينة يسمى الكور في حدود الساعة 16:30، وهي امرأة مطلقة من مدينة عنابة مستواها التعليمي متوسط وليس لديها أي وظيفة أو عمل تشتغله، كانت لها تجربة فاشلة مع الحرقه مرتين سنة 2021.

-**نص المقابلة:** نور أثناء حديثنا معها عن ظروفها كانت إجاباتها على النحو التالي:
عشت مع بابا وماما عايشة فالخارج مع أختي.

يما وبابا مطلقين.

مكملتش قرايتي حبست تاسعة متوسط بسبة مشاكل مع مرت بابا.

زواجي ومنجش مع المشاكل مع راجلي في بداية زواجنا.

مشاكلي مع عايلة راجلي وزاد المشاكل كثر الظروف المادية تا راجلي.

وعندوش خدمة دائمة ومستقرة.

أغلب الوقت ميخدمش.

مشاكل مع أهل زوجي مكانش توافق بيناتنا ويزاد كثر كمجبتش ولاد.

زادت المشاكل يوم بعد يوم مع ضغوطات تا أهل زوجي.

خمنت فالحرقة بعد ما ضاقت بيا وزادت مشاكلي العائلية.

معدتش نقدر نتحمل الضغوطات، متمنية نعيش فلخارج بعيدة على حياة مفهش تحكم.

تواصل حديثها عن قرارها حول الهجرة:

سعيت باه نتحصل على التأشيرة المحاولات كامل فاشلة.

رفضوا يمدولي التأشيرة من السلطات الفرنسية.

هنا زادت قناعتني باه نحرق ونلحق بيوما وأختي، نعيش مع يوما بعيد على مشاكل لعشتهم ندي حتى

حريتي لكانت مزيرة مع دار راجلي.

وجود أمني بالخارج هو لشجعني نلحق بيوما وأختي.

تواصل حديثها كيف جمعت المال من أجل الحرقه:

لميت 20 مليون سعر الحرقه وفي نوفمبر 2021 حرقه من بحر تا سيدي سالم.

تحركنا فالليل مشينا شوي حكمتنا la marine ورجعونا.

صبح ميئستش وعادوت مرة أخرى ومصلحتش.

-تقييم الحالة التاسعة: نور كغيرها من الحالات تتشابه ظروفها مع الحالات السابقة، فهي عاشت مع أبوين منفصلين تربت مع والدها أما والدتها وشقيقتها مقيمات في فرنسا، وتقول أنها لم تتمكن من إكمال دراستها، وتركت الدراسة في سن مبكر حتى السنة التاسعة متوسط بسبب المشاكل في العائلة وزوجة أبيها، وتضيف أن حتى عند زواجها لم يكن هذا الزواج ناجحاً بسبب ما عاشته من صراعات ومشاكل مع زوجها في بداية زواجهما، بالإضافة إلى المشاكل مع أهل الزوج وعدم التوافق بينها وبين عائلة زوجها.

تواصل حديثها عن مشاكلها مع عائلة زوجها، والذي زاد أكثر من المشاكل وتعقيد الظروف المادية للزوج الذي ليس لديه عمل دائم ومستقر، فهو يعمل أحياناً وفي الأغلب بدون عمل، وتضيف أن مشاكلها تزيد يوماً بعد يوماً وخاصة مع ضغوطات أهل الزوج كونها لم تتجب أطفال بعد. فهذه الظروف التي عاشتها نور وحسب قولها " خمنت فالحرقه بعد ما ضاقت بيا وزادت مشاكلي العائلية"، "معدتش نقدر نتحمل الضغوطات" هكذا كانت كلمات نور التي إقتنعت بفكرة الحرقه، فهي السبيل الوحيد لها للخلاص من كل تلك الضغوطات والمشاكل وتلك القيود والقيم السائدة ضمن عائلة الزوج والتي جعلتها تكره الحياة في هذا المجتمع الذي تنتمي اليه وتفكر في خروجها من دائرة التحكم لعائلة زوجها.

تصرح الحالة أنها سعت عدة مرات للحصول على التأشيرة بصورة رسمية، ولكن كانت كل المحاولات فاشلة ورفض إعطائها التأشيرة من قبل السلطات الفرنسية، وهذا زاد من إصرارها أكثر على الحرقه والإلتحاق بوالدتها وشقيقتها والذي كان يشجعها بصورة كبيرة على الحرقه، فوجود والدتها بالخارج شجعها على اللحاق بها.

لهذه الأسباب قررت الحالة الهجرة بهذه الصورة غير القانونية وجمعت مبلغ مالي قدره 20 مليون سنتيم كثمن الحرقه. وفي شهر نوفمبر من سنة 2021 إنطلقت الرحلة ليلاً من شاطئ سيدي سالم، وتقول أن القارب إبتعد قليلاً لفترة قصيرة حتى تقطنت لهم حراس السواحل وأوقفوا القارب ولم يتمكنوا من الوصول. وتؤكد أنها لم تيأس وعادوت الكرة مرة ثانية وفشلت أيضاً في بلوغ هدفها وحلمها باللاحق بوالدتها.

10-1 عرض ومناقشة الحالة العاشرة:

-التعريف بالحالة: بتاريخ 2022/03/11 تم مقابلة هدى بحديقة التسلية وسط مدينة عنابة، وذلك في حدود الساعة 15:30، حيث إستغرقت مدة المقابلة ساعتين، وهي امرأة مطلقة ولها بنت ومستواها التعليمي متوسط تبلغ من العمر 32 سنة ليس لها أي عمل، وهي من مدينة عنابة كانت لها تجربة غير ناجحة مع الحرقه مرتين سنة 2021.

-نص المقابلة: أما هدى فكانت تروي ظروف زوجها المادية التي لم تستطع أن تستحملها وتعيشها فكانت تقول:

زوجي عاطل عن العمل وكان ديمًا يبحث وملقاش.

المحاولات كانت فاشلة ومقدرش يوفر عمل.

حتى مسكن خاص بينا مكانش عايشين مع العيلة تا زوجي.

المشاكل زادت بيناتنا حتى الماكلة واللبسة ميقدروش يوفرهم لنا.

حتى باه نعالجوا كي نمرضوا مكانش.

طلقت منوا مقدرتش مقدرتش نتحمل هاد الفقر والميزيرية.

حوست على خدمة ملقيتش البيان كامل مقفولة في وجهي.

كنت بحاجة ماسة للخدمة باه نعيش بنتي الصغيرة.

تعبت في حياتي مع راجلي بسبة الخدمة مكانش حتى بعد ما طلقت زاد تعبني ملقيتش خدمة نصرف بيها على بنتي.

جاتني فكرة الحرقه بعد ما تطلعت وعييت وأنا نفركت على خدمة قلت بلاك نلقى فالخارج خدمة نعيش بيها بنتي.

الظروف في أوروبا مهيش كيما هنا في بلادنا.

بديت نلم في الدراهم وعاونوني الجيران باه نحرق وكانوا حتى قبل يعاونوني بشوي صوارد نصرف بيهم على بنتي.

ولي سهلي الحرقه أنو أنا بنت سيدي سالم وهاد الحي معروف بالحرقه سهولي وحتى وصلوني للناس لتحرق وهذا راه دارليكوراج كثر باه نحرق.

حتى جاء نهار الحرقه ركبت أنا وبنتي مكنتش خايفة كنت في حاجة ماسة للخدمة باه نعيش بنتي الصغيرة

مصلحتش هاذ الحرقه لولى عاودتها مرة أخرى بعد شهرين بصح منجحتش وكان لبحر هايح قريب خسرت بنتي فلبحر وكانو كل يستناو فالموت حتى جات لامارين ومنعتنا.

منعت بنتي من الموت أنا وبنتي شفت الموت بعيني.

- تقييم الحالة العاشرة: هذه الحالة لا تختلف كثيرا في ظروفها مع بعض الحالات السابقة، فهي عاشت ظروف سيئة مع زوجها العاطل عن العمل وتقول أنه كان دوماً يبحث عن عمل، ولكن بلا فائدة، وزادت المشاكل بينها وبين زوجها بسبب بقاءه دون عمل ومعاناتهم من الفقر وعدم وجود مسكن خاص بهم، حيث تقيم مع أهل زوجها، وتقول أن زوجها لا يستطيع أن يوفر لها ولابنتها أبسط الاحتياجات سواء من الأكل أو اللباس وحتى العلاج في حالة المرض.

ظلت هذه الظروف السيئة تزيد سوءا مع عدم حصول الزوج على عمل وعدم توفير لهم ما يحتاجونه هي وابنتها، وهذا ما زاد من سوء العلاقة مع زوجها وكثرة المشاكل بينهما حسب تصريح

الحالة، وهذا ما جعلها تقرر الانفصال عنه وإنتهت العلاقة الزوجية بينهما بالطلاق، وبدأت هدى تحاول البحث عن عمل حتى تعيل إبنتها، ولكن دون جدوى لم تجد أي عمل يساعدها في الحصول على المال الذي تصرفه على نفسها وإبنتها الصغيرة التي تبلغ من العمر 6 سنوات، فكانت فكرة الحرقه والوصول إلى هذا القرار كان بعد معاناتها مع زوجها والظروف المادية التي مرت بها عند زواجها وحتى بعد انفصالها وتعبها في الحصول عن عمل دون جدوى.

وتواصل حديثها أن بعد طلاقها قررت نهائيا الحرقه من أجل البحث عن العمل بالخارج، إذ تقول في أوروبا الظروف جيدة عكس الجزائر، وبدأت تجمع المال ثمن الحرقه والذي ساعدها في جمع المال بعض من الجيران بحكم معرفتهم بها وبظروفها هذا حسب ما صرحت به وخاصة أنهم يعلمون أن لديها ابنة صغيرة تعيلها وتحتاج لرعاية ومصاريف، وكانوا الجيران يساعدها ببعض المال كي تصرف على إبنتها. وتضيف أن الذي ساعدها أكثر في عملية الحرقه هو أنها من حي سيدي سالم وهو حي معروف بالحرقه، فأهل الحي ساعدوها وأوصلوها لبعض الشباب منهم الشاب الذي يحرق بالحرقه، وتقول هذا شجعها أكثر على الحرقه.

وتواصل حديثها عند موعد الرحلة أين ركبت القارب مع إبنتها ومجموعة من الشباب، وتقول بعبارة أنها لم تخف وقتها "كنت في حاجة ماسة للخدمة باه نعيش بنتي الصغيرة". هذه الكلمات كانت تبريرا لركوبها القارب ومخاطرتها بإبنتها وأنها بحثت كثيرا عن عمل ولكن كل الأبواب مقفلة في وجهها حسب تصريحها، ومع هذا كانت هذه الرحلة غير ناجحة وعادت الكرة مرة ثانية بعد شهرين من المحاولة الأولى، وكانت النتيجة نفسها ولم تنجح وواجهت هي وإبنتها الموت في البحر كان هائجا وكادت تفقد إبنتها في عرض البحر لولا تدخل حراس الشواطئ الذين أنقذوا القارب، حيث نجت هي وإبنتها بأعجوبة.

1-11 عرض ومناقشة الحادية عشرة:

-**التعريف بالحالة:** في يوم 2023/12/25 تم مقابلة أمينة بأحد شواطئ مدينة عنابة شابي على الساعة 13:20، إذ إستغرقت المقابلة أكثر من ساعتين، أمينة تقطن في مدينة عنابة، تبلغ من العمر 35 سنة متحصلة على شهادة الليسانس في العلوم السياسية، غير متزوجة وكانت لها تجربة مع الحرقه في 2018 ولم تكن ناجحة.

-**نص المقابلة:** أمينة بدأت حديثها عن الظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها مع أسرتها(والدتها وأختها):

لقيت صعوبات في حياتي.

حوست على عمل عدة مرات ولم أجد.

البحث عن العمل في الجزائر صعب بسبب المحسوبية والمعرفة، كل شي معرفة وبالرشوة.

تحملت كل المسؤولية لأعيل عائلتي.

الجزائر ما عطائني والو دفعت ملفات وكرهت كل المحاولات فاشلة تشغيل الشباب وما عطاونيش.

حتى شهادتي الجامعية ومقدرتش نتحصل على عمل.

تعرفت على شاب أجنبي من إسبانيا عبر مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك).
تطورت العلاقة إلى قرار الزواج.
قدمت على الفيزا باه نلحق بالأسباني.

صعولي حياتي على هذا قررت نروح مهما كلفتني الرحلة حياتي.
هنا قررت تحرق أمينة تركب تركب قوارب الحرقه وتواصل حديثها:
في شهر جانفي إنطلقت من شواطئ سيدي سالم على الساعة التسعة تا الليل في قارب مطاطي كان فيه
مشا القارب حوالي 4 كيلو مترات عند بداية الرحلة ولكن مع الأسف إعترضونا حراس الشواطئ الجزائرية
تفطنت للقارب وحكمونا ومقدرتش نوصل لإسبانيا.

لن أتخلى عن فكرة الحرقه إذا جاتني فرصة أخرى باه نحقق أحلامي وطموحاتي ونتزوج في أوروبا.
-تقييم الحالة الحادية عشرة: أمينة تعيش مع والدتها وأختها بعيدا عن الوالد المقيم بفرنسا، وتعتبر أمها
الزوجة الثانية ولها أخوات من والدها في فرنسا، وتروي لنا الظروف التي عاشتها على أنها وجدت نفسها
المسؤولة عن عائلتها في توفير إحتياجاتهم من مصاريف المأكل والملبس والعلاج وحتى دراسة أختها
الصغيرة، وتضيف أنها إشتغلت عدة مرات عند الخواص، لكنها تعبت فهي ترى في الخواص أنهم يأخذون
تعبها والمقابل قليل ودون تأمين، وهذا ما أنهكها وأتعبها وجعلها تتوقف عن العمل عند الخواص، وكانت
تردد هذه العبارات "لقيت صعوبات في حياتي"، "حوست على عمل عدة مرات ولم أجد" وأن مهمة البحث
عن العمل في الجزائر صعب بسبب المحسوبية والمعرفة.

تواصل حديثها عن الظروف السيئة التي تعيشها هي وأسرتها وخصوصا أنها ترى نفسها المعيل
الوحيد للأسرة، وتقول "تحملت كل المسؤولية لأعيل عائلتي"، فهي تتحمل كافة الأعباء والمصاريف حتى
تؤمن معيشة متوسطة وميسورة حسب تصريحها، وتضيف أنها كرهت من البحث عن العمل دون فائدة،
وأنها قدمت ملفات كثيرة للعمل، وأنها لم تستفد من أي عقد من عقود العمل سواء تشغيل الشباب أو عقود
ما قبل التشغيل. وما زاد من إحباطها أكثر وشعورها باليأس كونها لم تتمكن من إيجاد فرصة للعمل
كغيرها من الشابات وخصوصا أن لها شهادة جامعية، ومع هذا تجد صعوبات في حياتها.

تواصل حديثها عن الظروف المادية التي تعيشها مع أسرتها وعدم قدرتها على توفير أبسط
إحتياجات العائلة التي وجدت نفسها هي المسؤولة عن كل هذه الأمور التي جعلتها تفكر في أمر الهجرة
والبحث عن عمل تؤمن به حياتها وتساعد أسرتها، وتقول أنها في الجزائر لا يمكنها الحصول على فرصة
للعمل بعبارات "كل شي معرفة وبالرشوة". وتضيف على هذا أنها تعرفت على شاب أجنبي عبر مواقع
التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) وهو مقيم بإسبانيا، حيث تطورت علاقتها مع الشاب ووصلت إلى قرار
الزواج، ما جعلها تقدم على التأشيرة ثلاث مرات وكان الرد بالرفض في كل مرة، وتواصل حديثها عن فكرة
الحرقه بأنها راودتها عدة مرات وخاصة بعد رفض منحها التأشيرة، وهذا زاد شعورها بالإحباط واليأس
أكثر، وتقول أنها حتى فشلت في أن تكون لها أسرة وتتزوج " أنا فشلت في أني نكون أسرة ونتزوج ونولي

ربة البيت". فهذه العبارات التي رددتها كانت نتيجة يأسها عند رفض التأشيرة التي كانت أملها في الهجرة واللاحق بالشاب الذي تعرفت عليه.

كانت الحالة تردد هذه العبارات "قدمت على الفيزا باه نلحق بالإسباني وننتزوج"، "صعبولي حياتي على هذا قررت نحرق مهما كلفتني الرحلة حياتي"، وهنا جاء قرار الحرقه عند أمينة وإقتنعت أن الحرقه هي الحل بعد كل العراقيل التي مرت بها في حياتها من ظروف مادية صعبة وعدم إيجاد وظيفة ورفض التأشيرة وكونها المعيل الوحيد للأسرة، كلها ظروف كانت في غير صالحها جعلتها تقرر ركوب قوارب الموت أين جمعت المال ثمن الرحلة وساعدها بعض الشباب للوصول إلى شخص يحرق بالحرقه، وكان يوم 18 جانفي 2018 يوم خرجة القارب ليلا على الساعة التاسعة، ومن شاطئ سيدي سالم، حيث كان القارب يضم 17 شابا وخرج القارب في عرض البحر بحوالي 4 كيلومترات، ولكن فجأة كاد القارب أن ينقلب بهم لسوء الأحوال ولحسن الحظ حسب تصريح أمينة أنقذتهم حراس الشواطئ، وإنتهت بالفشل. وتضيف أنها لن تتخلى عن فكرة الحرقه لأنها مقتنعة بأن أحلامها وطموحاتها في الضفة الثانية، والأهم من هذا أنها ترى فارس أحلامها ما وراء البحار، وهو أكثر الدوافع للحرقه بعد الظروف القاسية التي تعيشها مع أسرتها.

2- عرض ومناقشة وتحليل نتائج الفرضية الأولى:

نحاول من خلال هذا العنصر عرض ومناقشة وتحليل نتائج الفرضية الأولى والتي تنص على: الظروف الإجتماعية والمادية المحيطة بالمرأة تدفعها إلى الهجرة غيرالشرعية، حيث أن أفراد المجتمع الجزائري البعض منهم يعيشون ظروف إجتماعية وإقتصادية مزرية زادت من معاناتهم وفي تحقيق متطلبات الحياة، والمرأة الجزائرية أكثر معاناة من هذه الظروف التي غالبا ما تؤدي إلى سلوكات غير مقبولة إجتماعيا وإلى إتخاذ قرارات خاطئة في الحياة، ففي هذا الصدد نجد قرار الهجرة غير الشرعية عند المرأة كان نتيجة عدة أسباب أظهرتها لنا مقابلات الحالات الحادية عشر، ويمكن توضيح الصورة أكثر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(16): يمثل العبارات الدالة على الظروف الإجتماعية والمادية التي دفعت بالمرأة إلى الهجرة غير الشرعية.

الرقم	الحالات	العبارات الدالة على الظروف الاجتماعية والمادية التي دفعت بالمرأة إلى الهجرة غير الشرعية
01	هديل	الظروف المادية عيانة، عشت فقيرة، حبيت نخرج ولادي ماغرفة، لا تاكل كيما الناس، لا دار، حابا نعيش كيما الناس، حياة متوسطة متواضعة، منعيدش منلبسش، الأب لا يصرف لا يجي لا يطل لا والوا، تربيت بعيدة على الأب، لي عشتو مع يما منيش حابا نزيد نعيشها لولادي، نعيش ولادي مرتاحين ماديا حياة مادية متوسطة.
02	أمال	حنانة الأم مكانش، خاوتي كامل الثلاثة طلقوا، قريبة لبابا وكزوجش على جالي، تزوج بعد ما تزوجت أنا، 15 متزوجة وعندي بنت 16 سنة، 21 سنة طلقت، زوجتني ما بواحد منبغيش منحبوش، زوجتني ما بولد الرجل لكارياء عندو، ولدو 21 سنة ولباس بيه، راجلي إنسان مدين، أختوا حبت طلقني، دارتلي السحور، رحت لتركيا وخليت ولادي، روح ومنرجعش، عانيت سوفريت،

مشاكل أهل الزوج ديما متعاركين على الورث بعد ما مات أب الزوج، جو الأسرة، جو العائلة لا يوجد.		
الحالة المادية لباس حمد الله الوالد مبخلناش، يما ربت خواتي تربية جيدة حتى أنهم يصلون وترتدون الجلباب، أنا كانت تشجيني على الخرجة من الدار، يوميا تقولي روحي، كون تبعت يوما راني في طريق مش مليحة، الجو مكهرب، الأم تحب تترك بابا فيا خاصة أنا وأخني، كانت تعرض الأب علينا وتفهمو بلي حنا مشنا ملاح، الجو الأخوي محرومة منو، حتى الأكل ميخليوليش، نصرف وحدي على الأكل، وكى ندخل الدار يطفوا عليا الضوء أمني وأختي الصغيرة، كنت نتمنى نشوف ماما تنصحنى وتقلي مدريش هديك الحاجة خاطنة وهديك صحيحة، كنت نشوفها تعامل خواتي لخرين بحنان وعطف، شكات بيا عند لبوليس قتلهم تخرج وقت ما تحب وتتعاظم المخدرات وشرب الخمر، ماما تحطني في دار الشرع جاتني ميش نورمال، وليت نشرب الدواء باه ننسى همي، دار الشرع لتعبتني وكهرتني، كايين أم فالدنيا تشكي بنتها حتى لوكان مشها ملاحه متوصلش باه تشكي بنتها، وقت المراجعة كانت يما تجبرني نغسل المواعن وتشدني من شعري باه منحفضش، كانت حتى تعغنني وتضربني، قررت نحرق، الوقت لخممت فيه فالحرقة الخدمة حابسة، كريدي مع الناس وزيد ماما تحطني في دار الشرع.	صارة	03
عدم وجود عمل يناسب مؤهلاتي، قلة فرص العمل، نحسن مالظروف الأسرة المادية، الحالة المادية للأسرة غير جيدة، الراتب الشهري للأب لا يكفي المتطلبات الضرورية، أنا نساعد في مصروف البيت، مشاكل بين الوالدين، انفصالهما، الدخل غير كافي عمل بدون تأمين، العمل لا يوفر المتطلبات الاجتماعية واليومية، عدم الاستقرار العائلي الإفتقار للجو الأسري والعائلي.	حنان	04
قلة فرص، فرص العمل قليلة، البحث عن المال، تحسين الظروف المادية للأسرة، نعاون دارنا من مصروف منحة جامعية وساعات كنلقى أي خدمة، الحالة المادية للأسرة غير جيدة، المصاريف لا تكفي لا للدراسة ولا توفير اللباس والأكل الجيد أو حتى العلاج في حالة المرض، نساعد في مصاريف البيت، البحث عن المال.	ريان	05
نساعد الأب في مصروف البيت وشراء الدواء لما، نتعب بزافوصوارد قلال، الجزائر عوجا، منحة الأم 300 ألف عندها مرض مزمن السرطان فاش تجي 300 فالشهر ونحمدو الله وخلص، المهم منديرهش لحرام، نخدم صباح في حانوت الحلويات 9 صباح حتى الخمسة لعشية وندي 100 ألف فالجورني، وفالمساء نخط في البيت صوالح لعرايس، نوض 5 صباح ونرقق 11 ليلا، نتعب بزاف نحط مرهم غادي نخفف بيه الألم، بيعت نحرق هنا راني ميتة كتر وكتر، نخدم ونرسل دراهم لدارنا، الكافر يخلص بزاف، والأورو طالع ونعيش دارنا غاية.	إلهام	06
كرهت العيشة في دار بابا مشاكل واحد ما يحس بيا، رفدت المسؤولية حتى وليت كرهت نكون امرأة، توفات الوالدة 16 سنة، زوجة أبي مصيبة، الأب لا يصرف ناكل ونشرب ونعالج عند الطبيب فقط، أما المصروف واللباس مكانش، غير نهرب مالدنيا والدار، دمرت رجعت ما نحب ندير والو، من صغري وأنا نقول عام يفوت عام، أختي تصرف على روحها من لايورس تا الجامعة.	خديجة	07
تحملت المسؤولية وأنا صغيرة، الظروف المادية مشها ملاحه، بغيت نعيش غاية ونعيش العايلة معايا.	مشيرة	08
خممت فالحرقة بعد ما ضقت بيا وزادت مشاكل العائلية، زواجي ومنجش مع المشاكل مع راجلي في بداية زواجنا، مشاكل مع عايلة راجلي وزاد المشاكل كتر الظروف المادية تا راجلي، مغدوش خدمة دائمة ومستقرة، أغلب الوقت ميخدمش، مشاكل أهل زوجي مكانش توافق بيناتنا وليمزاد كثر كمجبتش ولاد، زادت المشاكل يوم بعد يوم مع ضغوطات أهل زوجي.	نور	09
لا نملك مسكنا خاص بنا، زوجي عاطل عن العمل ويبعث دوما لكنه كل المحاولات فاشلة ولم يجد	هدى	10

<p>عملا، المشاكل زادت بيناتنا حتى الماكلة واللبسة ميقدرشيو فرهملنا، حتى باه نعالجوا كي نمرضوا مكانش، حوست على خدمة ملقيتش البيان كامل مقفولة في وجهي، كنت بحاجة ماسة للعمل باه نعيش بنتي الصغيرة.</p>	
<p>أقيت صعوبات في حياتي، حوست على عمل ولم أجد عدة مرات، في الجزائر كل شيمعريفية والرشوة، فشلت في أني نكون أسرة ونتزوج ونولي ربة بيت، والخدمو مكانش، تشيعيل الشباب ومعطاونيش حتى شهادتي الجامعية ومقدرتش نتحصل على عمل، الجزائر ما عطاتني والوا، دفعت ملفات وكهرت، كل المحاولات فاشلة، البحث عن عمل فالجزائر صعب بسبب المحسوبية والرشوة.</p>	<p>11 أمينة</p>

المصدر: من إعداد الطالبة.

شكلت البطالة العامل الرئيسي والكامن وراء هجرة الكثير من الشباب الجزائري بصورة غير قانونية، واليوم نجد الفتاة أو المرأة الجزائرية لها نصيب من البطالة وقلة فرص العمل، فقد شملت البطالة هذه الفئة من جنس الإناث ولمختلف المستويات منها الجامعيات أو المتحصلات على شهادات تكوين مهني... الخ. فالمرأة أو الفتاة صارت مثلها مثل الشباب تعاني من شبح البطالة والفقر وأغلبهن لا تستطيع إيجاد عمل يناسب مؤهلاتها العلمية وخاصة عند المتحصلات على شهادات جامعية، وهذا ما وجدناه عند المهاجرات.

تعتبر مشكلة البطالة وقلة فرص العمل وما ينتج عنها من فقر وتدني المستوى المعيشي من المعوقات لتحقيق الرفاهية لأغلب أفراد المجتمع الجزائري من الشباب خاصة والمرأة عامة، حيث أصبحت للمرأة مسؤولية مثلها مثل الرجل والذي يظهر من خلال إعالة الأسرة، هذا الأمر الذي جعلها تخرج للبحث عن العمل لتحسين ظروف أسرتها وتساعدتهم. وهذا وجدناه عند كل من الحالة (هديل) التي عاشت الفقر والحرمان من أبسط الإحتياجات وكانت تبحث عن عمل الذي يؤمن لها المال الذي يخرجها من الفقر وتتمكن من تربية أبنائها بمستوى مادي معين، نفس الشيء الذي عاشته الحالة (إلهام) التي تعاني الفقر وحاجتها للمال من أجل علاج والدتها ومساعدة والدها الذي ليس لديه عمل، والحالة (مشيرة) هي الأخرى التي لها نفس ظروف الحاليتين السابقتين، فهي تعيش الفقر والحرمان المادي وهذا ما يتفق مع أغلب الدراسات السابقة كدراسة الباحث أحمد علي حجازي ودراسة محمد معمر ودراسة طرابلسي عبد الحق ودراسة أرزازي محمد ودراسة ربيع كمال الكردي في نتائجها والتي تكمن في العامل الإقتصادي الذي يشكل أقوى دافع للهجرة غير الشرعية وخاصة مع إرتفاع البطالة وقلة فرص العمل، والفقر وتدني المستوى المعيشي، حيث زادت هذه الظروف الإقتصادية من تعميق الدافعية نحو الهجرة غير الشرعية.

أغلب الحالات وجدن أنفسهن المعيل الثاني للعائلة، فهن تحملن مسؤولية المساعدة في الإنفاق على أسرهن سواء كانت زوجة أو ابنة، فهذه المكانة التي فرضت على المرأة ووضعها في هذا الموضع لتحمل المسؤولية كان نتيجة ظروف مختلفة أو الحالة المادية الصعبة بسبب عدم عمل الوالد أو بسبب عدم عمل الزوج، كلها ظروف عاشتها أغلب الفاعلات المهاجرات. فأصبحن يقمن بنفس الدور الذي هو من الأساس مرتبط برب الأسرة (زوجا، والدا). فلهذا كان إصرارهن واضح بشأن البحث عن مستوى مادي أفضل في غير موطنهم. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة أرزازي محمد الذي توصل من خلال دراسته إلى

أن الشاب الجزائري الذي تعيش أسرته ظروف صعبة يصبح مسؤولاً على تلك الأسرة وأمامه سوى خيار الهجرة غير الشرعية من أجل تحسين الظروف المعيشية للأسرة¹، وهذا الوضع نفسه عند بعض حالات الدراسة التي وجدت أنفسهن أمام مسؤولية الأسرة والمساعدة في تحسين الوضع المادي.

إن عدم تحمل الزوجة المستوى المادي للزوج، والذي في الغالب نجد أزواجهن (أزواج الحالات) لا يملكون عملاً مستقراً أو عاطلين عن العمل، الأمر الذي كان سبباً في المشاكل الزوجية والصراعات بين الزوجين والذي إنتهى بالطلاق والإنفصال. فالمرأة الجزائرية لم تتحمل فقر الزوج ورؤية أطفالها محرومين من أبسط الإحتياجات، وهذا وجدناه عند كل من الحاليتين (هدى) التي إنفصلت عن زوجها من أجل البحث عن عمل والخلاص من الفقر والإحتياج حتى تؤمن على إبناتها وتوفر لها كل إحتياجاتها، أما الحالة (نور) فهي إنفصلت عن زوجها كونه عاطل عن العمل وساءت بينهم الأحوال المادية. ضف إلى هذا هروبها من مضايقات أهل الزوج كونها لم تتجرب أطفال الأمر الذي جعلها تفكر في الهجرة، فالنظرة الدونية للمجتمع أو أهل الزوج لزوجة إبنهم التي لم تتجرب أطفالاً وكأنهم يحملونها مسؤولية الإنجاب لها وحدها سبباً من أسباب هروبها من هذا الواقع. فهذه المضايقات والنظرة أو الصورة للمرأة العاقر من قبل أهل الزوج كان لها أثر على سلوكيات الحالة، والتي كانت أحد الدوافع لإنفصالها عن زوجها وإقرارها لمشروع الحرق هروباً من وصم كلمة عاقر ولا تتجرب.

العامل الأسري أو البيئة التي نشأ فيها الحالات والتي تعبر عن وسط أسري يفتقر إلى التماسك والترابط العائلي، وضعف العلاقات بين أفرادها، أي وجدن أو نشأن في أسر مفككة إما بإنفصال الوالدين أو فقدان وموت أحدهما أو غياب أحدهما، فهذه البيئة التي تنتمي إليها أغلب الحالات زادت من حدة الظاهرة، وخاصة الحالة صارة التي عاشت في أسرة تفتقر فيها لعاطفة الحنان من جانب الأم ، التي كانت تعاملها بقسوة وعنف منذ صغرها وتفرق في المعاملة مع باقي إخوتها، حيث أننا لاحظنا ملامح الحزن على هذه الحالة وهي تسرد لنا معاملة والدتها القاسية وحرمانها من أبسط الإحتياجات كالعطف وحنان الأم والكلمة الطيبة منها، كما أنه كان يظهر عليها أيضاً ذلك الحقد والكراهة على والدتها وخاصة عندما قدمت والدتها شكوى في حقها أم السلطات القضائية، فالمعاملة السيئة التي كانت تتلقاها صارة من قبل والدتها تركت في نفسياتها مشاعر اليأس والحزن والإحساس بالحرمان للجو العائلي و العلاقة الأخوية التي لم تجدها عند إخوتها، ونفس ما عاشته تقريباً خديجة التي هي الأخرى حرمت من مشاعر الأمومة منذ صغرها بفقدان الأم، وعاشت مع زوجة أبيها في جو مشحون بالمشاكل وتوتر في العلاقات، كما أنها حرمت من مشاعر الأبوة، فكان والدها يعيش حياة مع زوجته وأبنائه وتملص من مسؤوليته كأب لخديجة وأختها، أما نور هي الأخرى لا تختلف ظروفها كثيراً عن الحالات السابقة، حيث نشأت ضمن أسرة منفصلة بطلاق الوالدين، عاشت مع والدها وحرمت من عاطفة الأمومة وحرمت من إكمال تعليمها بسبب المشاكل مع زوجة أبيها.

¹ - أنظر دراسة محمد أزراري، ص33.

إن أغلب الحالات قد وجدن في بيئة أسرية يسودها التوتر في العلاقات وضعف التضامن الأسري والحرمان من مشاعر الأبوة أو الأمومة، والمعاملة السيئة وتملص أحد الوالدين من المسؤولية سواء كان من طرف الأم أو الأب في كونهما المسؤولين عن توفير الجو العائلي والأسرة المتماسكة، فهذه المشاعر والأحاسيس التي تعتبر من الحاجات الأساسية في العلاقات داخل الأسرة قد حرمن منها بعض الحالات مثل نور وخديجة وصارة أي نشأ في بيئة أسرية مشجعة على التفكير في الحرق والهروب من هذا الوضع أو الجو الأسري المضطرب.

فيما يخص هذه الفرضية والنتائج المتحصل عليها والتي دلت نتائجها على أنه توجد علاقة بين العوامل الاجتماعية والمادية وبين هجرة الفتيات غير الشرعية قد تحققت.

3/ إستنتاج الفرضية الأولى:

تم التوصل من خلال تحليل ومناقشة الفرضية الأولى إلى أن الإستنتاجات سنوضحها على النحو الآتي:

❖ إن أغلبية المبحوثات يعشن في ظروف إقتصادية صعبة، حيث يعتبر الفقر والبطالة من أهم المؤشرات التي تعبر عن الحالة المادية المزرية أي ضعف المستوى المادي وإنخفاض القدرة الشرائية، مما تشكل هذه الوضعية الإقتصادية عند الحالات عدم القدرة على توفير أبسط الإحتياجات الضرورية كالأكل والملبس والتعليم والعلاج أو حتى سكن لائق، فعدم الإستقرار المادي والحاجة إلى المال لتأمين حياة مستقرة دفعت بالحالات إلى إنتهاج طريق الهجرة غير الشرعية بحثاً عن وضع أفضل.

❖ الظروف الاجتماعية من حيث الوضع الأسري وكل ما يتضمنه من طبيعة العلاقات بين الأفراد وأساليب المعاملة داخل الأسرة شكلت عاملاً مهماً، فهذه البيئة الأسرية لها دور كبير وفعال في قرار الهجرة غير الشرعية، إذ أثبتت الدراسة أن غالبية المبحوثات نشأ في ظروف عائلية غير مستقرة يسودها التوتر في العلاقات والمعاملة السيئة من طرف أحد الوالدين، بالإضافة إلى الحرمان العاطفي من الأمومة والأبوة، كذلك حالات الانفصال بين الزوجين عند بعض الحالات، فممنهن من عاشت مع والدها وحرمن من حنان الأم وأخريات مع والدة وحرمن من حنان الأب، حيث شكل هذا الانفصال مشاكل أخرى داخل الأسرة بوجود زوجة الأب وزيادة تدهور العلاقات الأسرية، فهذا الجو العائلي الذي نشأ عليه الحالات والذي يعبر عن بيئة أسرية متصدعة ومشحونة بالمشاكل وضعف الترابط والتضامن بين أفرادها، يعتبر بيئة مشجعة للهروب والسبيل الوحيد هو الهجرة غير الشرعية. إضافة على مشكلة الطلاق التي عاشتها بعض الحالات.

4/ عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية:

في هذا العنصر نتطرق إلى عرض وتحليل الفرضية الثانية المتمثلة في: تأخر سن زواج المرأة يدفعها إلى الهجرة غير الشرعية.

يعتبر الزواج بالنسبة للفتاة مستقبلاً وضروري في حياتها فوجود الرجل في حياة المرأة العربية من الأولويات لمكانة المرأة وإنجابها الأطفال وتكوين أسرة، والمرأة الجزائرية تعيش نفس ظروف أي امرأة عربية ونفس النظرة المجتمعية لزواجها أو تأخر سن زواجها، فالمرأة أو الفتاة الجزائرية التي تأخر سن زواجها وقلت فرصاً لزواج بسبب تقدمها في السن والذي يرتبط بعدة أسباب وظروف اقتصادية أو اجتماعية... الخ، فالمجتمع ينظر للفتاة التي تأخر زواجها نظرة دونية وتوصم بالعانس أو البايرة وهي عبارات أنتجها أفراد المجتمع وصارت من قيم المجتمع، حيث يرون الفتاة دون رجل ناقصة وأنه مهما تعلمت أو تقلدت مناصب لا بد لها من زوج في حياتها، فالقيم المجتمعية التي تعايش عليها المجتمع الجزائري أن وجود المرأة مع وجود الرجل، ولهذا حاولنا من خلال هذه الدراسة الميدانية البحث في كيفية تأثير تأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية في إقرار الهجرة غير الشرعية، والذي سنوضحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (17): يمثل العبارات الدالة على تأخر سن زواج المرأة الجزائرية

الرقم	الحالات	العبارات الدالة على تأخر سن الزواج للمرأة
01	أمنية	فشلت في أني نكون أسرة ونتزوج ونولي ربة بيت، قدمت فيزا باه نلحق بالإسباني، أحلامي وطموحاتي في إسبانيا ، نلحق الإسباني ونتزوج.
02	حنان	عانس، معايرة، وليت حما تقيل على العايلة، مضايقات من الأقارب والجيران والأصدقاء كمزلت عزباء، لي ضررتني كثر كلمة مطلقة، هجالة أكثر من عانس، ما خلاوني كي كنت عزباء مارحوموني وأنا مطلقة.

من إعداد الطالبة

يعتبر الزواج بالنسبة للفتاة مستقبلاً وضروري في حياتها، فوجود الرجل في حياة المرأة العربية من الأولويات لمكانة المرأة وإنجابها الأطفال وتكوين أسرة، والمرأة الجزائرية تعيش نفس ظروف أي امرأة عربية ونفس النظرة المجتمعية لزواجها أو تأخر سن زواجها. فالمرأة أو الفتاة الجزائرية التي تأخر سن زواجها وقلت فرص الزواج بسبب تقدمها في السن يرتبط بعدة أسباب وظروف اقتصادية أو اجتماعية... الخ، فالمجتمع ينظر للفتاة التي تأخر زواجها نظرة دونية وتوصم بالعانس أو البايرة وهي عبارات أنتجها أفراد المجتمع وصارت من قيم المجتمع، حيث يرون الفتاة دون رجل ناقصة وأنه مهما تعلمت أو تقلدت مناصب لا بد لها من زوج في حياتها، فالقيم المجتمعية التي تعايش عليها المجتمع الجزائري أن وجود المرأة مع وجود الرجل، ولهذا حاولنا من خلال هذه الدراسة الميدانية البحث في كيفية تأثير تأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية في قرار الهجرة غير الشرعية، والذي سنوضحه من خلال الجدول التالي:

النظرة المجتمعية للفتاة دون زواج ورجل في حياتها كان له تأثير على حياة البنت التي يرون أن مستقبلها يكون مع زوجها، وهذا الذي وجدناه عند البعض من الفاعلات الحراقات مثل الحالة (خديجة) التي ترى أنها وصلت سن 38 سنة ولم تتزوج بعد ومستقبلها الذي لم يتضح دون عمل ولا زواج، الأمر نفسه عند الحالة (أمينة) التي عمرها 35 سنة وهي الأخرى تنتظر نصيبها وتحلم بالزواج كغيرها من الفتيات. أما الحالة (ريان) التي لم يتجاوز سنها 23 سنة هي الأخرى ترى أن زواجها قد تأخر ولم يأتي نصيبها وحتى فرصة للعمل غير متاحة، وتعيش في أسرة حالتها المادية صعبة. تأخرسن زواج المرأة يدفعها إلى الهجرة غيرالشرعية.

إن مسألة تأخر سن الزواج عند الفتاة والتي ترتبط بتقاليد وقيم مجتمعية ترى في الفتاة أن مستقبلها مع زوجها هذا من جهة ومن جهة ثانية أن هؤلاء الفاعلات الحراقات يجدن أنفسهن وصلن لمثل هذا السن دون زواج يقلل من حظوظهن في القدرة على الإنجاب أو في إيجاد شاب يقبل بفتاة في مثل هذا السن وربما تأتيهن عروض زواج من أرمل لديه أطفال أو مطلق أو الأكبر سنا منهن ...الخ، فهذه الأفكار تركت في نفسيتهن نوعا من اليأس في الزواج في هذا المجتمع، فكانت رغبتهم في الهجرة من أجل البحث عن شريك الحياة في الدول الأجنبية التي لا تحكمها لا تقاليد ولا عادات، والزواج هناك لا يتأثر بمسألة العمر.

إن الضغوطات التي تمارسها كل من البيئة الأسرية والعائلة والبيئة الخارجية والمجتمع سواء كان ذلك من الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران...الخ، كل هذه الضغوطات التي تمارس على البنت التي تأخر زواجها ووصفت بالعانس حطمتها نفسيا، و أيضا قيم المجتمع الجزائري الذي ينظر للمرأة على أنها غير مكتملة دون زواج والذي لاحظناه عند بعض الحالات اللاتي لم يعدن يتحملن تلك النظرة المجتمعية والضغوطات الممارسة عليهن، فلم يعد أمامهن خيارا سوى المغادرة إلى مجتمع آخر مغاير، وخاصة أن الحالة (حنان) و الحالة (أمينة) تجمعهن علاقة عاطفية مع شباب أجنبى تعرفن عليهن عبر مواقع التواصل الإجتماعي وقررن الزواج، فهدفهن هو اللحاق بالأجنبي وتحقيق حلم الزواج الذي لم يتحقق في بلدهن. وهذا ما أكدته لنا نائبة عميد الفرقة الجهوية لمكافحة الهجرة غير الشرعية أثناء إجراء مقابلة معه أن ما يشجع الفتاة الجزائرية على الهجرة غير الشرعية هو فكرة الزواج بالأجنبي الذي أنشأت معه علاقة عبر مواقع التواصل الإجتماعي وتطورت تلك العلاقة لتصبح علاقة عاطفية تجمع وعد بالزواج ويصبح دافع الحرقنة عند الفتاة الجزائرية من أجل الزواج الذي لم تحققه في مجتمعها الأصلي *.

إستنادا على ما سبق ذكره، فقد تحققت الفرضية الثانية إلى حد كبير، إذ أن تأخر سن الزواج كان سببا من أسباب إتخاذ قرارالهجرة غير الشرعية.

* أنظرمقابلة مع نائبة عميد الفرقة الجهوية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ص ص 141-142.

5/ إستنتاج الفرضية الثانية:

- ❖ الضغوطات التي تعيشها الفتاة سواء من البيئة الداخلية كالأسرة أو من البيئة الخارجية المتمثلة في المجتمع ككل، والقيم السائدة التي تنتظر للمرأة العازبة التي تأخر زواجها على أن فرص الزواج من شاب أصبحت غير متاحة مقارنة مع الفتاة الصغيرة في السن، فهذه النظرة المجتمعية التي ترتبط بقيم وتقاليد تقليدية رسخت في أذهان المجتمع الجزائري تركت أثرا على نفسية المبحوثات، وأصبح حلم الحصول على شريك الحياة مرهون بالبحث عنه في المجتمعات الغربية.
- ❖ الحالة النفسية التي سيطرت على بعض المبحوثات من مشاعر اليأس والإحباط نتيجة تأخر زواجهن وقيم المجتمع السائدة التي تربط مشروع زواج المرأة بالإنجاب، والسن المتأخر يقلل من حظوظ الإنجاب وعليه تقل معه فرصة حصول على زوج، فهذه النظرة المجتمعية جعلت من الحالات يحاولن الهروب من سيطرة هذه القيم والأعراف ووجدت في مواقع التواصل الاجتماعي الفضاء الذي يسمح لهن بإنشاء صداقات وعلاقات بهدف التعرف على شريك الحياة.
- ❖ إضافة على هذا حتى المرأة المطلقة لم تسلم من ضغوطات المجتمع وسيطرة القيم التي تنتظر للمرأة المطلقة نظرة دونية كونها امرأة فاشلة في الحفاظ على إستقرار حياتها الزوجية، فكان البحث عن حياة مغايرة بعيدة عن تلك الأعراف المسيطرة الحل الوحيد والذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق مغادرة البلد نحو المجتمعات الغربية التي لا تميز بين مكانة المرأة مطلقة أو عزباء.

6/ عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة:

إن النتائج المتحصل عليها بناء على هذه الفرضية والتي تؤكد وجود تلك العلاقة بين متغير (المواقع الاجتماعية) وخاصة الفيسبوك وزيادة الرغبة عند المرأة وإقبالها على الهجرة السرية يمكن عرضها على النحو التالي من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (18): يمثل تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة رغبة المرأة على الهجرة غير الشرعية

الرقم	الحالات	العبارات الدالة على العلاقة بين تأثير مواقع التواصل الاجتماعي والهجرة غير الشرعية للمرأة
01	حنان	إهتمامي بصفحات الهجرة والحرقة باه ندير علاقات وصدقات مع مقيمين فلخارج، زادت قناعاتي بالحرقة من هذه المواقع الفيسبوكية وصفحات الحرقة، نتواصل مع مقيمين عبر الفيسبوك باه يسهلولي أي عقبة نواجهها في الغربة، الفيسبوك شجعني كثر على الحرقة، رؤية نمط العيش الجيد.
02	ريان	الفيسبوك سهلي مهمة الهجرة، كونت أصدقاء عبر الفيسبوك قدمولي تسهيلات وهذا شجعني كثر على الحرقة.

من إعداد الطالبة

شكلت الشبكات الاجتماعية بمختلف أنواعها وخاصة موقع الفيسبوك والذي لاقى رواجاً كبيراً في أوساط الشباب بمختلف الأعمار والفئات الاجتماعية من الذكور والإناث، وحسب ما جاءت به نتائج الدراسة الميدانية والتي أثبتت أن أغلبية الحالات (المهاجرات) يعتمدن على هذه المواقع الاجتماعية (الفيسبوك) بصورة كبيرة لما تتضمنه تلك المواقع من صفحات مختلفة وذات مضامين متنوعة وخاصة تلك المرتبطة بشأن الهجرة وبالأخص الهجرة السرية.

إن التواصل عبر تلك الشبكات الاجتماعية لدى الفاعلات (المهاجرات) والإهتمام بالصفحات التي تشجع على الحرقة عن طريق ما تعرضه من فيديوهات للناجحين من الحارقة ووصولهم إلى الضفة الثانية أين تعرض هذه المحتويات بطريقة إيجابية توصف نجاح مشروع الهجرة السرية، فهذه الصورة هي التي تغذي أفكارهن وتشجعهن على مشروع الهجرة غير الشرعية، فأغلب الحالات (المهاجرات) ترى في هذه التجارب السابقة التي صورت لهن نجاح مشروع الحرقة لكثير من المهاجرين هو مثلهن الأعلى الذي يقتدن به، وهذا مرتبط أيضاً بما تنشره هذه المواقع الاجتماعية عبر صفحاتها حالة الحارقة وما يظهر عليهم من علامات النجاح والعيش الرغيد وتصور لهن ما حققوا من مكاسب مادية في أوروبا.

فهذه الشبكات الاجتماعية (مواقع التواصل الاجتماعي) المفتوحة على الفضاء الواسع تعطي للمتصفح الحرية في التواصل مع الغير وتكوين صداقات مختلفة ومن بلدان متعددة دون رقابة أو قيد، وهذا الذي أكدت عليه بعض الفاعلات (المهاجرات) على أن هذه المواقع أتاحت لهن فرصة التواصل بحرية شخصية وإستطعن إقامة علاقات دون قيود، حيث وجدن أن الحالتين (حنان) و(أمينة) قد وجدن

الحرية في هذه المواقع، مما سمح لهن بتكوين صداقات مختلفة وإقامة علاقات تطورت إلى علاقة عاطفية عن طريق التواصل عبر موقع الفيسبوك مع أجنبي، مما شجعتهن لمشروع الحرقه أكثر كون هدفهن الأول هو مشروع الحرقه. فعملية التواصل عبر هذه المواقع الإجتماعية التي هدفها البحث عن كل ما يرتبط بالحرقه وإيجاد أشخاص يساعدنهن على ذلك، فكانت لهذه العلاقات العاطفية عبر مواقع التواصل الإجتماعي عند (المهاجرات) سبب ودافع ثاني لمشروع الهجرة، مما يفسر أن هذه المواقع الإجتماعية لها تأثير وفاعلية عند (المهاجرات) في زيادة رغبتهن للهجرة غير الشرعية.

بالإضافة إلى التسهيلات التي وجدتتها بعض (المهاجرات) من خلال هذه المواقع الإجتماعية والتي ساعدتهن في التعرف على أشخاص لهم علاقة بالهجرة السرية، وجمع معلومات عن طريقة الحرقه وأي تسهيلات يمكن أن توصلهن بالحرقه. فكل هذه المعلومات التي إستطعن المهاجرات الوصول إليها والتي أتاحت لهن بفضل هذه المواقع الإجتماعية كانت بالنسبة لهن مواقع مهمة شجعتهن أكثر وزادت في رغبتهن لمشروع الحرقه. وعليه فقد تحققت الفرضة الثالثة التي تركز على مواقع التواصل الإجتماعي وقرار الهجرة غير الشرعية.

7/ إستنتاج الفرضية الثالثة:

أثبتت الدراسة أن الشبكات الاجتماعية ساهمت في التشجيع على الهجرة غير الشرعية وعلى دعمها ويتضح هذا في:

❖ أن بعض المبحوثات وجدن في هذه المواقع الاجتماعية وخاصة الفيس بوك تسهيلات كثيرة بشأن الحرقه، من خلال تكوين صداقات سواء مع المغتربين في دول المهجر، أو من لهم صلة بعمليات الحرقه وتنظيمها في نفس البلد، فهذه الصداقات المبحوثات في التعرف أكثر على كيفية الحرقه وكل مايرتبط بالتكاليف وغيرها من المعلومات التي تخص هذه الرحلات والخرجات السرية.

❖ انتشار الصفحات الفيسبوكية التي تنشر كل ما يرتبط بالحرقه والتشجيع عليها له تأثير كبير على قرارات واتجاهات المتلقين والمتابعين لهذه الصفحات، حيث يعود هذا التأثير بهذا الشكل لسرعة انتشار المعلومات وتداولها بين جميع الفئات، ولما ينشر عبر هذه الصفحات من صور وفيديوهات تعبر عن نجاح خرجات القوارب السرية أي نجاح الهجرة غير الشرعية، وصور للحياة المهاجرين من رفاهية في الدول الأوروبية، فهذه الصور تترك في ذهنية الحالات صورة نمطية معبرة للنجاح هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، ومنه تصبح الهجرة غير الشرعية في أذهانهم مشروع ناجح، ويصبح اتخاذ قرار الحرقه بدون مخاوف

4/ عرض وتحليل نتائج الفرضية الرابعة:

إن الفرضية الرابعة والتي تركز على بحث المرأة عن الإستقلالية يدفعها إلى إتخاذ قرار الهجرة غيرالشرعية.

إن المجتمع الجزائري وما يحمله من عادات وتقاليد تعتبر بمثابة مبادئ يعيش عليها أفراد المجتمع، حيث تقيد بعض التقاليد والأعراف من حرية المرأة خاصة ولا يمكنها مخالفة أو الخروج عن تلك التقاليد، وإن خالفت المرأة الجزائرية أو خرجت عن قوانين هذه الأعراف سيؤثر ذلك على حياتها بصورة سلبية، ولهذا حاولنا من خلال الدراسة الميدانية إدراج محور حول قيم المجتمع وإستقلالية المرأة ومدى تأثير ذلك على إتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية، ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(19): يمثل العبارات الدالة عن تسلط القيم والبحث عن الإستقلالية واللجوء إلى الهجرة غير الشرعية.

الرقم	الحالات	العبارات المعبرة عن بحث المرأة عن الاستقلالية
01	حنان	العيش جيد في أوروبا، العيش في وسط هذا المجتمع يقيد حريتي وطموحاتي، الحرية المطلقة، حريتي مقيدة مع العائلة، مجتمع تحكمه تقاليد تقيد شخصيتي، أبحث عن زواج من أجنبي كي أعيش بحرية.
02	ريان	العيش في وسط المجتمع الجزائري يقيد حريتي وطموحاتي، الحرية المطلقة، أحب نمط وأسلوب العيش عند الغرب.
02	سارة	ديت حريتي في 2014، نخرج وقت ما نحب وروح وين نحب.
02	مشيرة	باغيا نعيش حياة مفهاس قيود، العيشة فالخارج غاية تحقي قاع لتبغي، خواتي فالخارج عندهم ديار وطونوبيلات.
02	نور	متمنية نعيش فالخارج بعيدة على حياة مفهاس تحكم، نعيش نع يوما بعيد على مشاكل لعشنتهم ندي حتى حريتي لكانت مزيرة مع دار راجلي.

من إعداد الطالبة

إن نتائج الدراسة الميدانية تدل على هذه العلاقة التي تربط بين بحث الفتاة أو المرأة الجزائرية عن إستقلاليتها التي يمكن تحقيقها عن طريق الهجرة غير الشرعية ومغادرة مجتمع غير مجتمعا. تبحث المرأة الجزائرية عن تحقيق الإستقلالية المادية، والذي وجدناه عند أغلبية الفاعلات (المهاجرات)، والذي يكون عن طريق البحث عن العمل الذي يوفر لهن أجر. فالمرأة من وراء إستقلالها ماديا ترى أنها بإمكانها أن تتحرر من القيم المجتمعية، وهذا وجدناه عند الكثير من (المهاجرات) اللاتي كانت أحد دوافعهن في تحقيق الإستقلالية المادية يستطعن التحرر ويتخلصن من تلك القيود الأسرية والمجتمعية، وهذا نجده عند كل من الحالة (ريان) التي تبحث عن عمل لتستقل ماديا وتستطيع من خلال

ذلك أن تحقق لنفسها إستقلالية وحرية ذاتية بعيدا عن تلك القيم والتقاليد الأسرية. وأيضا وجدناه عند الحالة (حنان) وهي الأخرى تبحث عن الحرية والإستقلالية، والعيش على النمط الغربي الذي لا تقيد به أي قيم أو تقاليد معينة.

الحلم بنمط معيشي للمجتمعات الغربية التي من شعارها الذي تتغنى به كحرية المرأة وحقوقها يعتبر من الأحلام المسيطرة على تفكير بعض الفتاة أو بعض النساء الجزائرية ورفضهن لقيم مجتمعهن الذي يرون أن حريتهن مقيدة ولا يستطيعن أن يظهرن شخصيتهن بسبب تلك الضغوطات التي تفرضها عليهن أسرهن أو من المجتمع ككل. فهذا الحلم بالعيش في مجتمع غير مجتمعهن بقيم مختلفة وجديدة شكلت عندهن دافع قوي للمغادرة خارج أوطانهم ولو كلفهن المغامرة بأرواحهن وتعرض حياتهن لخطر الموت. فالفاعلات (المهاجرات) يرون أن المجتمع الذي يعشن فيه يقيد من حريتهن وإستقلاليتهن، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بالمغادرة نحو المجتمعات الغربية.

الوضعية الصعبة فرضت على الفتاة أو المرأة الجزائرية والتي جعلتها تحمل مسؤولية نفسها دون الإعتماد على أي شخص آخر سواء كان رب العائلة كالأب أو الزوج...الخ. فهذه المكانة التي جعلت المرأة تعتمد على نفسها في الإنفاق من أجل إعالة نفسها لتوفير أبسط الإحتياجات والمتطلبات كانت نتيجة لظروف معينة ومختلفة، فزادت من رغبتها في البحث عن تحقيق الإستقلالية الفردية والتي لا تتحقق إلا بمغادرتها.

وهذا ما وجدناه عند الكثير من الحالات التي وجدن أنفسهن في هذه المكانة التي فرضت عليهن بتحمل مسؤولية نفسها أو مسؤولية العائلة ومساعدتها في الإنفاق. وهذا ما نمى عندهن حب التحرر والإستقلالية. فالفتاة العازبة كحالة (ريان) و(خديجة) اللاتي فرضت عليهن الظروف العائلية ليكونا معيلا للأسرة، مما جعلتهما تفكران في الهجرة غير الشرعية، والتي سوف تساعدن على التحرر والإستقلالية ماديا أو غير ماديا. أما المرأة المطلقة كحالة (حنان) فقد وجدت نفسها دون معيل لها لا الزوج ولا حتى العائلة وأصبحت ترى أنها لا تستطيع العيش ضمن مجتمع ينظر للمرأة المطلقة نظرة سلبية، وعلى أنها غير ناجحة في حياتها وحريتها مقيدة في وسط مجتمع يحمل قيم وتقاليد تنبذ المرأة المطلقة. فكان مشروع الحرقه عندها هو الحل الذي يحقق لها الإستقلالية والحرية والعيش بعيدا عن تلك النظرة المجتمعية، وكذلك البحث عن الإستقلال المادي عن طريق البحث عن فرصة للعمل والتي تحقق بها ذاتها، فهي ترى أن إستقلالها المادي يحقق لها حريتها.

وعليه يمكن القول بأن الفرضية الرابعة قد تحققت والتي تؤكد العلاقة بين بحث المرأة عن تحقيق الإستقلالية وقرار الهجرة غير الشرعية.

9/ إستنتاج الفرضية الرابعة:

أثبتت الدراسة بعد تحليل ومناقشة الفرضية أن المرأة أو الفتاة الجزائرية تسعى للبحث عن تحقيق الإستقلالية وتحقيق الذات والتحرر من قيود المجتمع، والذي سنوضحه على النحو التالي:

❖ إن بعض المبحوثات ترى في المجتمع الجزائري سيطرة بعض القيم والتقاليد التي تحد من حرية الفتاة، ويرون في المجتمع الغربي تلك الحرية التي يفتقدونها داخل المجتمع، وهذا قد وجدناه عند المرأة المطلقة التي ترى أنها مقيدة من قبل الأسرة والمجتمع، كذلك العازبة ورغبتها في العيش على النمط الغربي.

❖ فالبحث عن هذا النوع من الإستقلالية التي ترتبط بحرية شخصية الفتاة وإتخاذ قرارات بشأن حياتها ومستقبلها هروبا من مجتمع تحكمه قيم تقليدية جعل منها ترى في الهجرة غير الشرعية طريق لتحقيق هدفها.

❖ بالإضافة إلى البحث عن ما يرتبط بالتحرر المادي الذي تسعى بعض المبحوثات إلى تحقيقه، ويظهر ذلك خاصة عند المرأة أو الفتاة التي وجدت نفسها أمام ظروف قاسية جعلتها تتحمل المسؤولية في الإنفاق المادي للأسرة سواء زوجة كانت أم ابنة. فهذه الوضعية جعلتهن يرغبن في تحقيق إستقلال مادي بالبحث عن فرصة عمل، وعلى أساس الإستقلال المادي ترى بعض المبحوثات أنه يؤدي إلى تحقيق هدف التحرر من القيود العائلية أو قيود المجتمع، بمعنى أنها أن إستطاعت أن تستقل بحياتها ماديا فهذا يمكنها من أن تكون مستقلة بذاتها وشخصيتها.

❖ فالمرأة تسعى إلى الوصول إلى هدفها المتمثل في العيش بحرية في وسط إجتماعي مغاير لمجتمعها الأصلي، وذلك عن طريق الوصول إلى مكانة إقتصادية مستقلة، والتي تستطيع من خلالها أو تتمكن من أن تصبح امرأة مستقلة بقراراتها وإختياراتها ومستقبلها، فهي ترى في تحررها من الجانب المادي يوصلها إلى التحرر الذاتي الذي تبحث عنه، وفي نظرها لن تجده إلا في الدول الأوروبية والهجرة غير الشرعية الحل الوحيد أمامها.

10/ الإستنتاج العام:

من خلال ما تم التطرق إليه من عرض ومناقشة وتحليل المقابلات مع حالات الدراسة الحادية عشر، فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية عند المرأة الجزائرية مرتبطة بالوضع الاجتماعي والإقتصادي الذي عاشته هذه المرأة سواء ضمن الأسرة والعائلة مع الوالدين، أو كزوجة مع زوجها، حيث بينت الدراسة الميدانية أن أغلبية المبحوثات عشن ظروف معيشية صعبة، وحالتهن المادية مزرية بسبب الفقر وتدني المستوى المعيشي وضعف القدرة الشرائية، والحرمان من أبسط الإحتياجات الأساسية التي تضمن لهن حياة كريمة.

إضافة إلى البطالة التي عرفتتها الحالات والإفتقار إلى المدخول المادي الذي من خلاله يستطيعن تأمين الإحتياجات الضرورية، والتي يمكن حصرها في الضروريات كالأكل والملبس والعلاج والتعليم وسكن لائق، فأغلب الحالات تعشن ضمن أسر تفتقر للمدخل المادي، مما يجعل الحياة صعبة ويؤثر ذلك على الحياة الأسرية، وعلية فالوضعية الإقتصادية أو الحالة المادية التي تتخط فيها المرأة الجزائرية زوجة كانت أو ابنة، كانت من نتائجها أن المرأة وجدت نفسها أمام وضع جديد فرضته تلك الظروف، حيث أصبحت تتشارك المسؤولية مع زوجها أو مع والدها وصارت بمثابة المعيل الثاني للأسرة، فالزوجة وجدت نفسها أمام زوج عاطل عن العمل، والإبنة التي تحملت العبء مع والدها في المساعدة والإنفاق.

فالأوضاع الاجتماعية والإقتصادية كان لها دور في التحولات لمكانة المرأة، ويظهر ذلك في التغير الذي حصل في الأدوار، فالمكانة التي وجدت فيها المرأة نفسها اليوم في تحمل المسؤولية والإنفاق المادي إنعكس على قراراتها واتجاهاتها، حيث أصبحت تفكر في مستقبل الأبناء كأهم تحاويل أن تضمن مستوى معيشي جيد لهم وتفكر في مستقبلهم، كذلك المرأة التي تمثل الإبنة قد فرضت عليها ظروف معينة في الأسرة على أن تكون العون للأسرة والخروج للبحث عن العمل. فهذه التغيرات في حياة المرأة كان له تأثير على قراراتها والذي يظهر في قرار الهجرة غير الشرعية من أجل البحث عن عمل خارج المجتمع الأصلي لتحقيق هدفها وهو مساعدة وإعالة الأسرة وتحقيق الإستقلال المادي.

المحيط الأسري هو الآخر من العوامل المحركة للهجرة غير الشرعية عند المرأة، والذي يظهر في الوضعية الأسرية التي يسودها التوتر وضعف في الروابط والمشاكل والمشاحنات داخل الأسرة، بالإضافة إلى حالات الانفصال التي ينتج عنها الحرمان من العاطفة وحنان الأبوة أو الأمومة، فهذه البيئة الأسرية التي تفتقد للأسرة المتماسكة والسوية والعلاقات السليمة والتضامن لها تأثير بشكل أو بآخر على الأشخاص الذين ينشؤون في هذا الجو، ولهذا فالمرأة التي نشأت في وسط هذه المشاحنات والانفصال والحرمان إتخذت قرارات معينة في حياتها منها قرار الهجرة غير الشرعية الذي هو السبيل الوحيد للهروب من هذه الظروف الأسرية.

أما المواقع الإجتماعية وخاصة الفايسبوك الذي صار أكثر رواجاً بين أوساط الفئات المجتمعية المختلفة، يعد داعماً ومحفزاً ومشجعاً على الهجرة غير الشرعية، وخاصة مع إنتشار الصفحات المشجعة للهجرة غير الشرعية.

-خاتمة:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أخذت حيزا كبيرا في السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل ظاهرة عالمية سواء على مستوى لدول الإنطلاق أو الدول المستقبلية، وصارت من المواضيع المهمة من طرف الباحثين في مختلف التخصصات والإتجاهات.

فالهجرة غير الشرعية اليوم لم تعد ظاهرة مرتبطة أو لصيقة بالعنصر الذكوري الأمر الذي كان يمثل أو يعبر عن واقع الهجرة غير الشرعية لعدة سنوات، وزادت خطورة وتداعيات الظاهرة عندما خرجت المرأة ضمن التدفقات الهجرة الدولية وشوهت المرأة ضمن هذا السياق لإتخاذها من الهجرة غير القانونية كإستراتيجية أو طريق جديد لتعبر عن رفضها لظروف معينة أو لواقع ترفضه من أجل البحث عن مكانة جديدة لها، فهذه الصورة الجديدة بشأن الهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية قد أضحت ظاهرة لا يمكن إنكارها، وخاصة بعد التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري والتي مست مختلف الميادين الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والأمنية والعلمية والتكنولوجية، مما أحدث تغيرات على الأسرة ومكانة المرأة ودورها في المجتمع.

وعليه جاءت دراستنا هذه كمحاولة للوصول أو الكشف عن واقع الهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية وعن الأسباب التي كانت وراء إتخاذها للهجرة بهذه الإستراتيجية أو الطريقة غير القانونية، إذ إعتدنا على إجراء مقابلات مع بعض الحالات كانت لهن تجربة الحرقه وحاولنا إستجوابهن من أجل معرفة الظروف المحيطة بهن والأسباب التي جعلت منهن يقررن الهجرة غير الشرعية من أجل البحث عن تغيير أسلوب ونمط حياتهن، وتحقيق مستوى معيشي أفضل، ومن خلال هذه الدراسة وعلى ضوء ما توصلنا إليه من نتائج يمكننا القول أن التحولات والتغيرات التي شملت العديد من المستويات الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، السياسية والأمنية، كلها كان له أثر على التغير الذي أصاب البناء الإجتماعي والقيم المجتمعية والأدوار بين الجنسين، ولهذا وجدت المرأة نفسها أمام واقع جديد فرض عليها مكانة مختلفة ووضع إجتماعي عكس ما كانت عليه سابقا كونها إمراة كان ينحصر دورها كزوجة أو أم أو أخت أو ابنة خاضعة لمسؤولية الرجل ووظيفتها تربية الأبناء كزوجة وأم. فهذه المؤشرات تغيرت وتغير معها دور المرأة داخل الأسرة والمجتمع ككل.

إن هذه المكانة التي تسعى المرأة إلى تحقيقها، والتي تكمن في العامل الإقتصادي تشكل الدافع القوي عند أغلبية أفراد العينة (الحراقات) من أجل البحث عن العمل وتحسين الوضع المادي، فالمكانة الإقتصادية أو المادية التي تعيشها المرأة الجزائرية مع الضغوطات الإجتماعية كان له الأثر على سعي الحراقات نحو البحث عن تغيير مكانتهن والعمل على تحسينها في بلد آخر ومجتمع غير المجتمع الذي ينتمين إليه.

إن الوضع الاجتماعي والضغوطات التي تعيشها الحالات سواء من المحيط الأسري أو المجتمع تختلف باختلاف الحالة الاجتماعية، فالعازبة لم تسلم من النظرة المجتمعية والقيم السائدة التي ترى المرأة العازبة الذي تأخر زواجها بأن فرص الزواج أصبحت قليلة مع تقدم سنّها، كذلك المطلقة هي الأخرى وجدت أمام مجتمع يقيد من حريتها كونها في نظر هذا المحيط أو البيئة الاجتماعية التي ينتمين لها على أنها فاشلة في إنجاح حياة زوجية، وينظر لها نظرة دونية سواء من العائلة أو المجتمع ككل، فهذه الوضعيات التي فرضت عليهن مع ضغوطات التي يمارسها المحيطين بهن، وتلك الأعراف والقيم، فكل هذه التحولات في حياة المرأة أنتجت حواجز أثرت على حياتها ومكانتها أين قيدت حريتها، ولهذا ترى الحراقات في المجتمع الغربي تلك المكانة التي تبحث عنها بعيدة عن مجتمع تحكمه أعراف وقيم قد تقيد من مساحة الحرية عندهن.

إضافة على ما سبق إن الذي يظهر عند بعض من الحالات بخصوص مشروع الهجرة غير الشرعية عندهم وهو الهروب والتخلص من قيود الأسرة أو المجتمع ككل، بهدف البحث عن تحقيق حرية ذاتية ومساحة من الإستقلالية بعيدا عن البيئة التي ينتمون لها، أو من أجل تحقيق حلم الزواج بالأجنبي عند البعض منهم، هذا ما صرحن به، ولكن وراء هذه الأهداف أو الأحلام يظهر الدافع الأقوى عندهن الوضع المادي يبقى المسيطر، فالفقر والبطالة يعتبران من المؤثرات القوية وراء قرار الهجرة غير الشرعية، حيث تنتج حالات الفقر والبطالة إنعكاسات مختلفة على مستوى الأسرة والأبناء والزوجين، مما يولد الكثير من المشاكل الأسرية والانحرافات والانفصال بين الأزواج، وهذا ما وجدناه عند أغلب المهاجرات اللاتي إنفصلنا بسبب الوضع المادي وبطالة الزوج، وهذا ينعكس على حياة المرأة بعد إنفصالها والبحث عن العمل من أجل تحسين وضعها الاجتماعي والمادي.

الهجرة غير الشرعية قد تدعن أيضا من خلال الشبكات الاجتماعية، والتي قد تكون من طرف الأسرة أو الأصدقاء أو الزوج، حيث نجد المهاجرات اللاتي قمن بالهجرة غير الشرعية هن في الأساس تلقين الدعم من العائلة أو أحد أفرادها أو من المحيطين بهن من الأصدقاء أو الجيران، وهذا الدعم والتشجيع على الحرقه من قبل الأقارب خاصة قد رأيناه عند بعض من المهاجرات منهن من تلقت الدعم من زوجها وأخرى شجعته عائلتها بمساعدة خالها، وأخرى بعلم والديها اللذان يحملان نفس التفكير بشأن الحرقه، هذا من جهة ومن جهة ثانية ما تجده الحراقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي في جمع المعلومات وكل ما يخص الهجرة غير الشرعية من خروج القوارب والوقت اللازم والأمن، وعن تكاليف الرحلة، فكل هذه المعلومات يجدها المهاجرات ضمن الصفحات الفيسبوكية عند تكوين صداقات وعلاقات مع شباب لهم تجارب مع الحرقه أو كونهم من المنظمين لمثل هذه الرحلات السرية.

يمكننا القول أن الشبكات الاجتماعية تلعب دور هي الأخرى على تشجيع الهجرة غير الشرعية أين تتلقى المهاجرات الدعم العائلي خاصة مما يسمح لهن بالشعور بالأمان والإصرار على الحرقه.

وبناء على ما سبق ذكره فالهجرة غير الشرعية كظاهرة لا يزال يتخبط فيها المجتمع الجزائري وكونها لم تعد تخص فئة معينة من الشباب بل صارت المرأة الجزائرية هي الأخرى جزء من واقع الهجرة

غير الشرعية، وهذا كان نتيجة للتغيرات والتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري وكانت من نتائجها التغير في دور ومكانة المرأة وظروفها المحيطة بها، فالمرأة الجزائرية اليوم صارت تبحث عن مكانة جديدة وتسعى إلى تحسين أوضاعها المادية والإجتماعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولاً: القواميس والمعاجم:

1. إبن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مادة الفقر، د س.
2. أحمد العايد وآخرون، المعجم العربي الأساسي، توزيع لروس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1989.
3. جمال الدين إبن منظور بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، مجلد2، دار صبح، لبنان، 1968.
4. الفيروز أبادي محمد الدين بن محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، الجزء2، دون سنة نشر.

ثانياً: الكتب:

1. إبراهيم زروقي، الهجرة السرية والأمن القومي، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017.
2. إبراهيم مروان، أسس البحث الاجتماعي، مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع، ط1، 2003.
3. أبو بكر مرسي، أزمة الهوية في المراهقة والحاجة للرشاد النفسي، دار مكتبة النهضة المصرية، مصر، ط1، 2008.
4. أحمد سلام رشاد، المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
5. أحمد عبد العزيز الأصفر اللحام، الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة، دارجامعة نايف للنشر، الرياض، 2016.
6. أحمد عياد، مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
7. أحمد فلاح العموش، أساليب البحث العلمي الكيفي في العلوم الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 1999.
8. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، شبكات التواصل الاجتماعي والتأثير على الأمن القومي والاجتماعي، المكتب العربي للمعارف، (د.ب)، ط1، 2016.
9. أنطوني غدنز، ترجمة فايز الصياغ، علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، د.ب، 2005.
10. بسام محمد أبو عليان، محاضرات في علم إجتماع السكان، مكتب الطالب الجامعي خانيوس، (د.ب)، ط3، 2021.

11. بشير طلحة، سوسيولوجيا الرابط الاجتماعي محاولة للفهم، مطبعة حمدي الأزهر، (د.ب)، ط1، 2021.
12. بن بيه رشيد، الهجرات النسائية الجديدة في إفريقيا (المحددات والديناميات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة أطروحات الدكتوراه، قطر، ط1، 2021.
13. بوفولة بوخميس، الإنحراف مقارنة نفسية واجتماعية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط2010، 1.
14. جبريل بن حسن العريشي، سلمى بنت عبد الرحمن الدوسري، الشبكات الاجتماعية والقيم رؤية تحليلية، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.
15. حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2003
16. حسن محمد إحسان، علم إجتماع المرأة دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2008.
17. حسين عبد الحميد رشوان، أضواء على الحياة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
18. حسين محمود هثيمي، العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي، طبعة أولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2015.
19. خليل إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق، عمان، 2008.
20. خليل عبد الهادي البدو، علم إجتماع السكاني، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ط1، 2009.
21. خواجه عبد العزيز بن محمد، سوسيولوجيا الرابط الاجتماعي بناءات مفاهيمية ومسارات نظرية، دار نور للنشر والتوزيع، ألمانيا، ط1، 2018.
22. دلال ملحق إستتية: علم إجتماع السكاني، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2013.
23. دون سي. جيبونز-جوزيف ف. جونز، ترجمة: عدنان الدوري، الإنحراف الاجتماعي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1991.
24. ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط4، 2010.
25. رشاد غنيم، دراسات معاصرة في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، لبنان، 2010.

26. رشوة بن محمود الخريف، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات، دار مؤيد للنشر، د.ب، ط2، 2008.
27. رشيد زرواني، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ط3، 2008.
28. زازة لخضر، الهجرة غير الشرعية من المكافحة إلى التنمية المستدامة، دار الخلدونية، الجزائر، 2017.
29. ستيفن كاستلز، مارك ميللر، تر: منى الدروبي، عصر الهجرة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2013.
30. طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
31. طارق كمال، أنوار حافظ، المشكلات الإجتماعية في المجتمع المعاصر (الإدمان والبطالة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
32. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
33. عبد الغني أحمد علي الحاوري، العلاقات الأسرية في ظل وسائل التواصل الإجتماعي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين ألمانيا ، ط1، 2021.
34. عبد القادر رزيق المخامدي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
35. عبد اللطيف محمد خليفة، دراسات في سيكولوجية الإغتراب، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003.
36. عبد الله عبد الغني، المهاجرون دراسة سوسيوانثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط2، 2002.
37. عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2008.
38. علاء الدين محمد عفيفي المليجي، الإعلام وشبكات التواصل الإجتماعي العالمية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2015.
39. على أحمد رشاد صلاح، مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010.

40. علي الحوات، الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة العربية، طرابلس، ط1، 2007.
41. علي خليل شقرة، الإعلام الجديد: شبكات التواصل الاجتماعي، در أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014.
42. علي سالم حميدان، محمود الحبيس، جغرافيا السكان، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001.
43. علي عبد الرزاق جبلي، علم إجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2011.
44. علي عبد الرزاق جبلي، علم إجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، دون بلد نشر، 2005.
45. علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون، عوامل الانحراف، المسؤولية الجزائية التدابير، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984.
46. فضل عبد الله الربيعي، التغير الاجتماعي: مقدمة في المفهوم والنظرية، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2020.
47. محمد أحمد بيومي، أسس وموضوعات علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.
48. محمد عبده محجوب: البيترول والسكان والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.
49. محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية ناشرون، ط1، 2014.
50. محمد محمود الجوهري، علم الاجتماع الجريمة والانحراف، دار النشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2009.
51. محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (دب)، 181.
52. مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.
53. مصطفى خلف عبد الجواد، علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2009.
54. مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ط3، 1995.

55. مصطفى يوسف أبو زيد، مشكلات الشباب فيروس الهجرة غير الشرعية، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2017.

56. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، دون تاريخ نشر.

57. ميادة القاسم، التفكك الأسري وآثاره على المجتمع - دراسة سوسيولوجية-، مكتبة نحو علم إجتماع تنويري، (د.ب)، ط1، 2018.

58. ناصر دادي وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

ثالثا:المجلات:

1. أبو بكر بوسالم، داود غديري، مليكة بلقبحي، "تحليل العوامل الرئيسية لبروز وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا"، مجلة الإقتصاد المال والأعمال، مجلد3، العدد4، جانفي 2020.

2. أحمد طعيبة ومليكة حجاج، "الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، مجلد8، العدد15، ، 2016

3. أحمد علي الحجازي، "دوافع الهجرة غير الشرعية وإنعكاساتها على منظومة القيم (دراسة ميدانية على عينة من شباب المجتمع المصري)"، حوليات آداب عين شمس، مجلد 45، 2016.

4. أزاري محمد، "سوسيولوجيا الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري"، مجلة آفاق فكرية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، مجلد3، عدد7، 2017.

5. أسيل خالد جمال أبو ساره، مجد وليد حيدر أبو بكر، "العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر على ضوء الإتفاقيات الدولية والتشريع الأردني"، مجلة جامعة الزيتونة للدراسات القانونية، المجلد3، العدد3، 2022.

6. آيت عبد المالك نادية، "الآليات الوطنية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة صوت القانون، العدد2، أكتوبر 2014.

7. بن زايد ريم، "واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد32، عدد3، ديسمبر 2021.

8. بن موسى نبيل، غليسي أحلام، "إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، جامعة سطيف، العدد2، مارس 2020.
9. بوغراف حنان، "دراسة سوسيو تحليلية لأهم السلوكات الإجرامية ذات العلاقة بالهجرة غير النظامية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد17، العدد1، 2022.
10. بوكرمة أعلال فاطمة، "أسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجزء الأول، عدد9، ديسمبر 2012.
11. توفيق بوستي، "أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الإتحاد الأوروبي"، مجلة العلاقات الدولية، مجلد1، عدد1، يوليو 2023.
12. جليط جهيدة، "سبل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب العرب نحو أوروبا في إطار التشريعات الوطنية"، مجلة القانون والمجتمع، مجلد11، عدد2، 2023.
13. خالد خميس السحاتي، "الإتحاد الأوروبي والهجرة غير الشرعية: قضايا وتحديات"، مجلة السياسة الدولية متاح على الرابط: <https://wwwsyassa.org/21797.aspx>
14. دخالة مسعود، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد2، العدد3، أكتوبر 2014.
15. ريمة مرزوق، "الهجرة المغاربية إلى أوروبا من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية"، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة الجزائر3، مجلد7، عدد3، سبتمبر 2020.
16. زيدان نعيمة، "المرأة الجزائرية ضمن سياق سوسيولوجي"، مجلة أبعاد، مجلد8، عدد1، خ، 31 جويلية 2021.
17. ساسي سفيان، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة انتروبولوجية"، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد4، عدد6، 2017.
18. عادل السيد محمد علي، "آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة والقانون الوضعي"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون، مصر، المجلد1، العدد33، 2018.
19. عائشة التايب، "الفتاة العربية والهجرة إلى الجناة الموعودة محاولة في الفهم"، مجلة عمران، مجلد6، العدد21، ، 2017.

20. عبد الله بلعباس، "ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي"، مجلة إنسانيات، العدد 62، أكتوبر/ديسمبر 2013.
21. عبد الله علي عبو، "الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، عدد 65، 2016.
22. عيتاوي عبد القادر، بحماوي الشريف، "آثار الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحة"، مجلة الحقوق، مجلد 17، عدد 1، 2021، ص 164.
23. فتحي حاجي، "الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود بين البحث عن الأسباب وجهود مكافحتها"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 4، العدد 3، 2020.
24. فريد الصغير، "الإتاحة الإتصالية للشباب ووضعيات الإغتراب المحفزات الجديدة للهجرة النفسية"، مجلة نقد وتنوير، 28 مارس 2021 متاح على الرابط: https://tanwir.com/archives/10898?desktop_viw=chow
25. فكيه محمد جمعة محمد، "التفكك الأسري وأثره على إستقرار المجتمع"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، 2019.
26. فيصل بن حليلو، أحمد محمد حسن، "تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الإتجار بالبشر: واقع وتحديات"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 1، المجلد 17، 2019.
27. كيم صبيحة، "الهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية بوصفها نموذجا للمقاومة النسوية دراسة سوسيولوجية لظاهرة الحراقات"، مجلة عمران، مجلد 7، عدد 7، 2018.
28. لزهو بورادي، محمد بوعليت، "آثار الهجرة غير الشرعية للأفارقة على الأمن الإقتصادي والإجتماعي الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، مجلد 9، عدد 1، 2021.
29. مبروك كاهي، "عمالة المهاجرين غير الشرعية في المنطقة المغاربية بين الحاجة الإقتصادية والتشريعات الدولية: حالة الجزائر"، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، مجلد 9، عدد 3، 2020.
30. محمد رضا التميمي، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، عدد 4، 2011.

31. محمد صالي، "تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري الواقع والأسباب"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، جوان 2017.
32. مروة عبد المغني طه، أسماء عبد المنعم إبراهيم، إبتسام محمد عبد الستار، "قلق المستقبل لدى المتأخرات زواجيا في ضوء المتغيرات الديموغرافية"، المجلة الدولية لدراسات المرأة والطفل، العدد 3، يوليو 2021. متاحة على الرابط:
33. مروة منصور نصر قموح، "الفقر في العالم مع التركيز على مصر-دراسة تطبيقية-"، مجلة بحوث الشرق، مجلد 4، العدد 40، 2016. متاح على
الرابط: <https://mercj.journals.eks.eg>
34. مصطفى قديري، "المرأة الجزائرية والتنشئة الاجتماعية في سياق التغير الاجتماعي"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، عدد 18، مارس 2016.
35. موسى معطاوي، "الهجرة غير الشرعية تفسيراتها، ميزاتها، دوافعها"، مجلة معارف، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، المجلد 9، العدد 16، 2014.
36. نادية بن ورقلة، حني حسين أبو قاسم سعد الله، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الاقتصادية والديموغرافية"، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، العدد 4، جوان 2009.
37. نبيلة عيساوة، "مكانة المرأة الجزائرية في الأسرة والمجتمع الحديث"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 9، عدد 1، مارس 2020.
38. نزار قنوع، مجد خربوط، سحر أحمد طيبا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد 35، عدد 7، 2013
39. هباز توتة، إنعكاسات الهجرة غير الشرعية على أمن الدول واستقرارها، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مجلد 4، عدد 3، 2019
40. وفاء شاكر الحسني، محمود كاظم محمود التميمي، "الاستقلالية لدى طالبات المرحلة الإعدادية"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مجلد 19، العدد 3، 2011.
41. ياسين حمودة، "الهجرة الجزائرية نحو فرنسا (الدوافع والمراحل)"، مجلة دراسات، منشورات جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، مجلد 8، عدد 7، 2018.

رابعاً: الأطروحات العلمية:

1. محمد معمر، أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية: دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009.
2. زيدان نعيمة، هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا: دراسة ميدانية لظاهرة الهجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا-فرنسا وأوروبا نموذجاً-، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2012-2013.
3. كيم صبيحة، مشروع الهجرة عند الشباب الجزائري دراسة سوسيولوجية عن الحراقات بإسبانيا والمقبلات بالجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2014.
4. طرابلسي عبد الحق، الهجرة غير الشرعية الحرقه عند الشباب أسبابها وآثارها دراسة ميدانية ببعض أحياء مدينة عنابة، أطروحة دكتوراه علوم، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة، 2016.
5. ربيع كمال الكردي، الهجرة غير الشرعية للمصريين الريفيين إلى إيطاليا دراسة أنثربولوجية في قرية تطون محافظة الفيوم، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس، 2005.
6. ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.
7. قدة حمزة: معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة باجي مختار عنابة، 2011.
8. فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في أيطار العلاقات الأورومغربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسي والعلاقات الدولي، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
9. سارة قوراري، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2019-2020.
10. بن يوسف القينعي، الهجرة غير الشرعية واقع وتشريع، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون جنائي وعلوم، تخصص جنائي وعلوم جنائية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016.

11. فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.

12. علي زين العابدين، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغربي عبر العصور، جامعة أدرار، 2013/2014.

13. رابح طايبي، الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، 2009

خامسا: المؤتمرات العلمية:

1. بن عمر عبد المنتر، فيساح جلول، التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وأهم أسبابها ودوافعها، ملتقى دولي بعنوان ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية (الواقع والتحديات)، المركز 58-العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ألمانيا برلين، ط1، ج1، بتاريخ 18/10/2019.

2. سعاد سراي، نجيب بخوش، المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير السرية في الجزائر، ورقة علمية مقدمة في المؤتمر الدولي حول الإعلام والأزمات والرهانات والتحديات، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

3. كيم صبيحة، "مشهد الحرقة في ظل أزمة كورونا-قراءة سوسيولوجية-"، يوم دراسي بعنوان الهجرة غير الشرعية وتحولاتها الراهنة في الجزائر، دارالأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 21 ديسمبر 2020.

سادسا: التقارير:

1. الأسكو والمنظمة الدولية للهجرة، الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، تقارير حالة الهجرة الدولية، بيروت، 2017.

2. الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متميزة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، 2015.

سابعاً: الجرائد اليومية:

1. حياة بودينار، "إحباط محاولة هجرة غير شرعية لـ 20 شخصاً بتمالوس"، جريدة آخر ساعة، عدد 7022، 12 أكتوبر 2023.
2. راضية شايب، "ترحيل أكثر من 10 آلاف جزائري حراق من مختلف الدول"، جريدة النهار، العدد 3173، 21 فيفري 2018.
3. س. وليد، "توقيف 12 خرقاً من بينهم شابتين وشيخ بعرض البحر"، جريدة آخر ساعة، عدد 3470، 30 ديسمبر 2023.
4. ع. لطفي، "إحباط محاولة هجرة سرية (25 خرقاً من بينهم امرأة)"، جريدة أخبار الشرق، عدد 7022، 30 ديسمبر 2023.
5. عادل أمين، "تراجع عدد قوارب الجزائريين والمغاربة على رأس الحراقة بإيطاليا"، جريدة آخر ساعة، العدد 6403، سبتمبر 2021.
6. عمار بودربالة، "إنقاذ 15 حراق منهم 3 فتيات ورضيع علقوا في عرض البحر بسواحل عنابة"، جريدة النهار، العدد 3155، 31 جانفي 2018.

ثامناً: القوانين الجزائرية:

1. قانون الأسرة حسب آخر تعديل مع المرسوم التنفيذي لتطبيق المادة السابعة، القسم الثاني، الزواج، الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005.
2. الجريدة الرسمية، قانون 09-01، المؤرخ في 25 فبراير 2009، العدد 15، 08 مارس 2009.

تاسعاً: المواقع الإلكترونية

1. معجم المعاني الجامع متاح على الرابط: <https://almaany.com/ar-ar>
2. إستقلال النساء، متاح على الرابط: <https://genderiyya.xyz/wiki> تم الإسترداد بتاريخ 2022/09/22.
3. روان مروان، مفهوم الإستقلالية، 2020/03/16، تاريخ الاسترداد: 2023/03/04 متاح على الرابط: <https://wikiarab.com>

4. "محور حقوق الإنسان، حول تفسير ظاهرة الفقر"، الحوار المتمدن، العدد 3554،
2011/11/22 متاح على الرابط : <https://www.alhewar.org/drbat/show.asp?aid=284459>
تاريخ الإسترداد: 2023/03/17.
5. المعهد الوطني للإحصاء والمرصد الوطني للهجرة، المسح الوطني للهجرة الدولية، المركز الدولي
لتطوير سياسة الهجرة، تونس، 2021. مأخوذ من الموقع <https://arabi21.com/story> تاريخ
التصفح 2024/01/24 الساعة 12:00
6. روعة قاسم، "أزمة عالقة وأفق معدوم"، جريدة القدس العربي، جويلية 2021، مأخوذة من
الموقع <https://www.alquds.co.uk/24> تاريخ التصفح 2022/02/09 الساعة 10:30.
7. حسين لطيف، الهجرة غير الشرعية من مصر عندما يصبح حلم الثراء تأشيرة للموت، 16 أوت
2019 مأخوذ من الموقع <https://rassef22.net/article/1074770> تاريخ التصفح 2022/02/06
الساعة 22:00.
8. عادل برنيس، الهجرة غير الشرعية ونتائجها على أوروبا، مأخوذ من
الموقع <https://arabicspotink-nws.com> تاريخ التصفح 2022/01/03 الساعة 22:00.
9. إيمان عويمر، نساء يقتحمن قوارب الموت في الجزائر، 27 ماي 2022، متاح على
الرابط <https://www.independentarabia.com/mode/335656> تاريخ الإسترداد 2023/09/01.
10. أحمد مرواني، الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري معظلة تترك الجزائريين، 14 مارس 2019،
متاح على الموقع: [https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/ejjedal-](https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/ejjedal-midration-of-alderian-youth-a-problem-hunting-alderians)
[midration-of-alderian-youth-a-problem-hunting-alderians.](https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/ejjedal-midration-of-alderian-youth-a-problem-hunting-alderians) تاريخ الإسترداد:
2020/10/14.
11. نهال دويب، هجرة النساء جزائريتان ترويان للنهار العربي كوابيس الحلم الأوروبي في عرض
البحر، 2022/11/30، متاح على الرابط [https://www.annahararab.com/arabic/politics/arabi-](https://www.annahararab.com/arabic/politics/arabi-world/almaghreb-alarabi/28112022105032097)
[world/almaghreb-alarabi/28112022105032097](https://www.annahararab.com/arabic/politics/arabi-world/almaghreb-alarabi/28112022105032097) تاريخ الاسترداد 2032/10/01.
12. ياسين بودهان، جزائريات البحر أمامهم والفقر والمجتمع من خلفهم، 2018/04/22، متاح على
الرابط: <https://www.dw.com/a> تاريخ الإسترداد 2021/11/05.
13. علي ياحي، الهجرة غير الشرعية تنشط في الجزائر وتشمل العائلات، 22 سبتمبر 2020، متاح
على الرابط <https://www.independantarabia.com> تاريخ الاسترداد 24 ديسمبر 2023.
14. أحمد مرواني، الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري معظلة تترك الجزائريين، 14 مارس 2019،
مأخوذ من الموقع <https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/ejjedal->

midration-of-alderian-youth-a-probjem-hunting-alderians. تاريخ التصفح 2020/10/14

الساعة 13:55.

15. طاهر حليسي، الحراقة لماذا لم تتوقف الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري عبر قوارب الموت،

2020/08/04، متاح على الموقع عربي بوست: <https://arabicpost.net/opinions> تاريخ

الإسترداد 2020/10/05.

16. عماربوحوش، الهجرة إلى فرنسا تاريخها محاضرات، متاح على الرابط:

<https://www.ammarbouhouche.com> تاريخ الاسترداد 2023/10/26.

17. <https://www.aljazeera.net/news/politics/04/10/2020-18>

18. <https://ijcws.hourals.ekb.eg>

-المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً: الكتب

1. Bichara khader, l'enjeu Migratoire dans les rapports Europe-Maghreb, confluences méditerranée, n5, Hatier, 1993.
2. BOSWORTH, Mary. Alternatives to immigration detention: a literature review. ASSESSMENT OF GOVERNMENT PROGRESS IN IMPLEMENTING THE REPORT ON THE WELFARE IN DETENTION OF VULNERABLE PERSONS: A FOLLOW-UP REPORT TO THE HOME OFFICE, Stephen Shaw eds, London: HMSO, 2018.
3. Madeleine Grawitz, méthodes les sciences sociales, édition Dalloz ,paris (France), Dalloz, (9e édition), 1993.
4. René Gonnard, Essai sur l'histoire de l'immigration, librairie valois ,paris,France, 1927.

ثانياً: المجلات

1. Anderson, B, &Ruhs, M, "Researching Illegal and Labour Migration", Population, Space and Place, 16(3). 2010. <https://doi.org/10.1002/psp.594>
2. BAH, Y. "Illegal Migration Prevention Strategies: Lessons for Migration Management Professionals". International Journal of Social Science and Human Research, vol. 6, no 2, 2023;
3. Divck, H, P, "Majing immigrants illegal in small town USA", Journal of Linguistic Anthropology, 21(s1), 2011, <https://doi.org/10.1111/j.1548-1395.2011.01096.x>

4. LABDELAOUI, Hocine. "L'Algérie face à l'évolution de son émigration. En France et dans le monde". Hommes & migrations. Revue française de référence sur les dynamiques migratoires, No 1298, 2012.
5. Ruud, S, E, Aga, R, Natvig, B, & Hjortdahl, P, "Use of emergency care services by immigrants-a survey of walk-in patients who attended the Oslo accident and emergency outpatient clinic". BMC Emergency Medicine, 15(1). 2015, p:8 <https://doi.org/10.1186/s12873-015-0055-0>
6. Wood, L, C, "Impact of punitive immigration policies, parent-child separation and child detention on the mental health and development of children". BMJ Paediatrics Open, 2(1), e000338, 2018, <https://doi.org/10.1136/bmjpo-2018-00038>

ثالثا: التقارير

1. Bravo, F, L, Strengthening labour and employment rights for illegalised workers. <https://doi.org/10.32920/Ryerson.14657862.v1>
2. Centre international pour des Développement des Politiques Migratoires (ICMPD), Contribution à la Connaissance des Flux Migratoires Mixtes, vers, à travers et de l'Algérie, Vienne France, 2010, https://www.researchgate.net/publication/263560900_Algerie_Flux_Migratoires_Mixtes
3. Facchini, Giovanni and Mayda, Anna Maria and Puglisi, Riccardo, Illegal Immigration and Media Exposure: Evidence on Individual Attitudes (November 19, 2009). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1513176> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1513176>

الملاحق

دليل المقابلة:

التاريخ:/...../.....

الساعة:/...../.....

المكان:/...../.....

1/ الجنس:

2/ السن:

3/ الإقامة:

4/ المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

5/ الحالة المدنية: عزباء ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐

6/ الحالة المهنية: لا تعمل ☐ تعمل ☐

في حالة تعمل ما نوع العمل؟

7/ كيف كانت طفولتك داخل الوسط العائلي؟

8/ ماهي طبيعة العلاقات مع الأسرة (الأب، الأم، الإخوة)؟

9/ كيف هي الحالة المادية للأسرة؟

10/ ماهي أسباب عدم إيجادك عمل؟

11/ متى جاءت فكرة الحرقه عندك؟

12/ ماهي المشكلات التي واجهتها في حياتك سواء داخل الأسرة أو خارجها؟

13/ ماهي الطموحات والأهداف التي تسعى الى تحقيقها؟

14/ ما مدى تواصلك على شبكات التواصل الاجتماعي؟

15/ ماهي أكثر الصفحات التي تتابعينها وتهتمين بها؟

16/ كيف كان لهذه الصفحات الفيسبوكية تأثيرا على حياتك الشخصية؟

17/ ماهي نظرتك للزواج وسط هذا المجتمع؟

18/ ماهي أسباب عدم زواجك؟

19/ ماهي الموصفات التي تحلمين بهافي الزوج المستقبلي؟

20/ ماهي المشكلات أو المضايقات التي واجهتها كونك لم تتزوجي لحد الآن؟

21/ ما رأيك في تقاليد وقيم وعادات مجتمعنا؟

22/ كيف ترين حياة المرأة في هذا المجتمع (العائلة، الأقارب، الرفاق، المجتمع ككل)؟

23/ كيف ترين حرية واستقلالية الفتاة في مجتمعنا؟

24/ كيف ترين الحياة التي تعيشونها داخل أسرتك ذات حرية واستقلالية؟

25/ ما نوع القيود التي تواجهينها داخل أسرتك؟.

26/ إن كانت هناك إضافات أو أسباب أخرى ترينها الأكثر دافعية للهجرة غير الشرعية غير التي ذكرناها سابقا أذكرها؟